

العولمة والحياة اليومية

تأليف

دكتور

هاني خميس أحمد عبده

مدرس علم الاجتماع

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

دكتور

علي عبد الرازق جليبي

أستاذ علم الاجتماع

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية



مكتبة الأنجلو المصرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ
اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا

صدق الله العظيم

(سورة النساء آية ١٣)

مقدمة:

هناك اهتمام متنامٍ يعني بدراسة كل ما له صلة بالحياة اليومية في العلم الاجتماعي، وهو اهتمام يعكس التحول في الفكر الإنساني بوجه عام، وفي الفكر الاجتماعي بوجه خاص؛ لأنه اهتمام وضع نهاية لعلم الاجتماع بالمعنى التقليدي، ولأنه لم يعد يعني بدراسة أنساق الأسرة، والطبقة، والجماعة، والريف، والحضر، وما إليها من خلال علوم اجتماعية فرعية متخصصة في علم الاجتماع. هذا الاهتمام المتنامي الذي يتخذ من دراسة أفعال الناس في حياتهم اليومية محوراً لتركيزه في علم الاجتماع جعله يعود مرة أخرى إلى حظيرة العلم الاجتماعي.

والواقع أن اهتمام علم الاجتماع بالحياة اليومية ربما كانت له إرصاصاته في تراث علم الاجتماع؛ لأنه علي الرغم من انشغال الرواد بدراسة الأبنية والمؤسسات الاجتماعية، والتركيز علي مسألة النظام والاستقرار في المجتمع؛ فلقد اهتم دوركايم وماركس بتفاعلات الفرد في عالمه اليومي، ولكنه كان اهتماماً ثانوياً.

وقد بدأ الاهتمام الفعلي بدراسة الحياة اليومية في علم الاجتماع من خلال مداخل نظرية متعددة؛ حيث اهتم الاتجاه الفينومينولوجي بدراسة خبرة الحياة اليومية، واعتبر هوسرل عالم الحياة اليومية عالماً معطياً، وأنها تحمل تصورات الأفراد الخاصة وصياغاتها، وعلي الباحث في العلوم الاجتماعية أن يعيد اكتشاف هذه الصياغات، والتعرف علي الطريقة التي ينظمون بها عالمهم، ويشكلون وعيهم، ويعيشون حياة مشتركة. أما الإثنوميثودولوجيا فقد ركزت علي دراسة الحياة اليومية، واهتم جارفينكل بوضع أساس علم اجتماع الحياة اليومية، ودراسة كيفية تنظيم المواقف العملية في هذه الحياة بطريقة اجتماعية. واعتبر جوفمان في كتابه تصورات الذات في الحياة الاجتماعية الحياة اليومية بمثابة رواية مسرحية، وأن العمل المسرحي والمواقف في الحياة تعتمد علي ثلاثة أسس؛ هي الموقع، والمظهر الخارجي، والطابع... الخ.

وكانت الفينومينولوجيا، والإثنوميثودولوجيا، والتفاعلية الرمزية، تمثل مداخل

راديكالية حولت اهتمام الباحثين من دراسة البنية، والنسق، والنظام، كما كانت تميل إليه المداخل التقليدية (الوظيفية والماركسية)، إلى دراسة الفعل، والذات، والنشاط، في الحياة اليومية، ولكن هذا الاهتمام بدراسة الحياة اليومية سرعان ما تحول أيضاً مع تحول الفكر الإنساني من فكر الحداثة إلى فكر ما بعد الحداثة؛ لأنه تحول بدوره من الاهتمام بالفعل في ذاته إلى الاهتمام بالفعل في علاقته بالبنية، وهو الأمر الذي نجده واضحاً في كتابات عدد من العلماء، نذكر منهم علي سبيل المثال لا الحصر؛ أولاً يوجين هابرماس عالم الاجتماع الألماني الذي يمثل الجيل الأخير في النظرية النقدية، والذي أعاد بناء هذه النظرية من خلال نظريته عن الفعل الاتصالي، ودراسته للعلاقة بين الأنساق والحياة اليومية. وثانياً، أنتوني جيدنز عالم الاجتماع الإنجليزي الشهير ونظريته عن تشكيل البنية؛ والتي عُنيت بتحليل العلاقة الجدلية بين البنية والفعل من خلال مفهوم ثنائية البنية. وقد اهتم جيدنز بدراسة الممارسات التي تتشكل من خلالها البنية الاجتماعية، وأكد أن فهمه للعالم الاجتماعي هو تأويل للحياة الاجتماعية.

وقد وجه جيدنز نظرنا نحو فكرة العيش في عالم متغير؛ وذلك نتيجة للتحويلات التكنولوجية السريعة في طرق الاتصال الإنساني، وإغائها لحدود المكان والزمان، وهي تحولات هائلة وجوهرية تجسدت في ظاهرة العولمة.

وعلي الرغم من أن العولمة ترتبط في كثير من الأحيان بالأنساق الضخمة مثل نظم أسواق المال، والإنتاج، والتجارة العالمية، وتطور وسائل الاتصال؛ فإن آثارها تتغلغل بقوة في حياتنا الخاصة. فالعولمة ليست عملية تجري في كوكب آخر بعيداً عنا ولا صلة لنا به؛ فهي ظاهرة تعيش بيننا؛ ومعنا؛ ونتعايش معها بشتي الأساليب والوسائل. وقد دخلت في سياق حياتنا الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، من خلال مصادر غير رسمية في كثير من الأحيان؛ مثل وسائل الإعلام، والثقافة الشعبية، والتواصل الفردي مع أشخاص آخرين من ثقافات وبلدان أخرى.

تحدث العولمة تغييرات جوهرية في طبيعة تجاربنا اليومية؛ وقد ترتب علي ذلك إعادة تعريف الجوانب الشخصية الحميمة في حياتنا؛ مثل العائلة، وأدوار النوع الاجتماعي، والعلاقات الجنسية، والهوية الشخصية، وتفاعلاتنا مع الآخرين، وعلاقاتنا في العمل، وكذلك أخذت العولمة تحدث تغييراً أساسياً في مفهومنا، وتصورنا لأنفسنا، وارتباطنا بالناس الآخرين. وقد أطلقت العولمة تحولات عميقة الغور في عالم العمل، حيث الانتقال إلي اقتصاد المعرفة، وما تركه من آثار علي أنماط الاستخدام والعمالة. ولذلك، تقادمت الكثير من الصناعات التقليدية مع التطورات التقنية (التكنولوجية)، وبدأت تفقد نصيبها في السوق؛ وأثرت التجارة العالمية وأشكال الثقافة الجديدة في تجمعات التصنيع التقليدية، ولحقت البطالة بالعمال الصناعيين الذين لا يمتلكون المهارات الجديدة لاقتصاد المعرفة.

لقد أصبحت الآثار الثقافية للعولمة - في الآونة الأخيرة - مدعاة للاهتمام والدراسة؛ فقد أخذت الصور، والأفكار، والسلع، والأساليب الجديدة، تنتشر في أنحاء العالم بصورة أسرع، وأسهمت عمليات التجارة، وثقافة المعلومات، ووسائل الإعلام، والهجرة؛ في انتقال الثقافات عبر الحدود الوطنية للدول. إن إنتاج الأفلام وانتشارها وصناعة السينما عموماً هي منتجات ثقافة الاتصالات والمعلومات، وقد نشاهد فيها أنماطاً معينة من الممارسات والتصرفات؛ قد نتعاطف مع بعضها أو نرفضها؛ حسب اتفاقها أو اختلافها مع ما نحمله من قيم ومواقف، غير أنك لا بد أن تتأثر بجانب منها. وسواء كنت تشاهد فيلماً سينمائياً، أو مسلسلأ، أو مشهداً تليفزيونياً، فلا بد أن تطل علي منظومة معينة من القيم، وأنماط السلوك، والمواقف الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والقيمية؛ التي ستترك بدورها أثراً متفاوتاً علي هويتك الشخصية والثقافية، وعلي ما تعتقده أو تمارسه من عادات وتقاليد في حياتك اليومية.

ويعكس كتاب العولمة والحياة اليومية جانباً من الوعي بهذه التحولات في اهتمامات علم الاجتماع بدراسة الحياة اليومية، وكذلك التحولات التي تتركها العولمة علي الحياة اليومية. وهو وعي جمع بيننا ونحن نتابع بقدر الإمكان ذلك الزخم من التجديدات التي شهدتها علم الاجتماع علي مستويات النظرية، والمنهج، وميدان

البحث والاهتمام، وحاولنا الاستجابة له بشكل عملي. وكانت المحصلة كتاب العولمة والحياة اليومية الذي يضم ستة فصول؛ اهتم الأول بتناول علم الاجتماع لظاهرة العولمة، وعني الثاني بتداعيات العولمة علي ظواهر الاعتدال والتشدد في حياتنا اليومية، وتتبع الثالث انعكاسات العولمة علي أزمة المواطنة في حياتنا اليومية، واختص الرابع بالشركات متعددة الجنسيات؛ من حيث حقوق المواطنة واجبات المسؤولية الاجتماعية، وركز الخامس علي أثر العولمة علي مجتمع المخاطر وتزايد الجرائم المعلوماتية، وناقش السادس انعكاس العولمة علي ضمان الحق في الصحة.

وقد جري تنسيق للعمل بيننا؛ حيث قام الأستاذ الدكتور/ علي عبد الرازق جلبي بإعداد الفصول الأول، والثاني، والثالث. وقام السيد الدكتور/ هاني خميس أحمد بإعداد الفصول الرابع، والخامس، والسادس. وننتهز هذه الفرصة لكي نقدم خالص الشكر للأستاذة / مروة مصطفى شemis علي ما بذلته من جهد في مراجعة الكتاب وتصويب لغته، والأستاذ / علي عبد السلام علي تحمله مشقة إعداد وتجهيز مسودة الكتاب للطباعة. ونأمل أن يحظي الكتاب بملاحظات وانتقادات ننتظرها لتطويره إلي الأفضل إن شاء الله، والله ولي التوفيق.

المؤلفان

ديسمبر ٢٠٠٩

الفصل الأول
علم اجتماع العولمة
وعولمة علم الاجتماع
رؤية مستقبلية لعلم الاجتماع
في العالم العربي

الفصل الأول

علم اجتماع العولمة وعولمة علم الاجتماع رؤية مستقبلية لعلم الاجتماع في العالم العربي

تمهيد: (*)

يتناول هذا الفصل العلاقة الجدلية بين العولمة وعلم الاجتماع، وينطلق من المدخل النظري الذي يجمع بين البنوية والفعل؛ باعتباره تصوراً بازغاً في تيار ما بعد الحداثة في علم الاجتماع، ويستفيد من مفهوم أنتوني جيدينز عن ثنائية البنوية؛ الذي يشير إلى أنه بينما يحدث الفعل بالضرورة داخل سياق بنائي، فإن هذا السياق يعاد تشكيله بواسطة الفعل، وإذا كانت الاختيارات تتم دائماً في ظروف بنائية معينة؛ فإن فعل الاختيار دائماً ما تكون له نتائج على طبيعة هذه الظروف؛ ولذلك إذا جاز لنا أن نعتبر العولمة مجموعة عمليات معقدة وأفعال، وعلم الاجتماع بمثابة نظام فكري؛ فإنه يمكن بالتالي تحليل العلاقة بين العولمة وعلم الاجتماع، باعتبارها علاقة بين الفعل والبنوية، تنطوي على تأثيرات وانعكاسات متبادلة.

ومن ثم، حدد الفصل أهدافه أولاً في توضيح إسهام علم الاجتماع في فهم العولمة، وثانياً في بيان انعكاس العولمة على علم الاجتماع، وثالثاً أثر ذلك على أوضاع علم الاجتماع في العالم العربي، ومستقبله المرغوب فيه.

وقد اعتمدنا هنا على منهج إعادة التحليل، ومسح الأدبيات والتراث والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع قيد التناول وأهدافه. وانقسم الفصل إلى ثلاثة أقسام؛ ينصب الأول على علم اجتماع العولمة؛ ويتناول التعريفات التصورية والإجرائية التي قدمها للعولمة، ثم يوضح بدايات العولمة ومعالمها، وكذلك كيفية التعامل مع العولمة. ويهتم القسم الثاني بعولمة علم الاجتماع، ويسلط الضوء على العولمة وأزمة علم

(*) نُشر هذا البحث للمرة الأولى ضمن كتاب (العولمة في عالم متغير) - مؤسسة قرطبة

لِلدراسات الاجتماعية و النشر بالرياض - المملكة العربية السعودية.

الاجتماع، ثم دور العولمة في إعادة بناء علم الاجتماع، وأثر العولمة على الحياة اليومية. أما القسم الثالث والأخير؛ فينصرف إلى تقديم رؤية مستقبلية لعلم الاجتماع في العالم العربي في ضوء تحليل العلاقة بين العولمة وعلم الاجتماع، ويهتم ببيان تطور علم الاجتماع في العالم العربي خلال العشرين عاماً الأخيرة، والقوى والعوامل التي شكلت وضعه الراهن غير المرغوب فيه، وقدمت سيناريو استهدافي ومجموعة خيارات تفيد في إعادة بناء علم الاجتماع في العالم العربي في المستقبل على نحو مرغوب فيه.

أولاً: علم اجتماع العولمة:

يزخر التراث، والدراسات السابقة، وأدبيات علم الاجتماع ذات الصلة بالعولمة بإسهامات عديدة، ومتنوعة، ووافرة، تحاول الإجابة على السؤال ماذا تعني العولمة؟ إذ يبدو هذا التنوع في أن بعض هذه الإسهامات قدمت تعبيرات مجازية، واستعارات تصورات محددة لتوضيح العولمة، ومال بعضها الثاني إلى تقديم تعريفات بعينها لهذا المفهوم أو الظاهرة، وتركز جهد البعض الثالث في توضيح المقصود بالعولمة من خلال ما قدموه من تفسيرات نظرية متباينة.

١- العولمة: تعبيرات مجازية وتصورات مستعارة:

فالواقع أن خطاب العولمة مفعم بالكثير من التعبيرات المجازية والاستعارات؛ والدليل على ذلك أنه في عام (١٩٦٠) قدم مارشال ماكلوهان M. McLuhan تعبير القرية الكونية Global Village؛ ليؤكد به فكرة الضغط والانكماش، وتجربة التزامن المشترك لوسائل الإعلام - وخاصة المرئية منها - عن بعد في الوقت الحاضر؛ ويعني هذا أن العولمة تعتبر على نحو مجازي قرية كونية تركز على وسائل الإعلام، وتشير إلى ما شكلته من تطورات على مستوى العالم (١). وفي عام (١٩٨٩) قدم ديفيد هارفي D. Harvey تعبير انكماش المكان والزمان Time - Space Compression؛ ليدلل به على فكرة الترابط والتشبيك Connectivity؛ والاقتراب المكاني الكوني المتزايد (٢). وفي عام (١٩٩٤) قدم أوهامي K. Ohamae تصوره عن عالم بلا

حدود Border - Less World؛ ويمثل - هذا العالم المتحرك يمثل في نظره قارة خفية غير منظورة (Invisible Continent (2000)، وأن العولمة قد أضافت تحسينات على الظروف الإنسانية، وجعلت الملايين من الناس قادرين على العمل على نحو فعال في الاقتصاد الكوني بدون إقامة شبكة علاقات وثيقة بمناطق الإقامة. واتخذت الشركات عابرة القوميات من دول المنطقة نقاط دخول فعالة في الاقتصاد الكوني، فعندما انتقلت مثلاً شركة نستله Nestle إلى اليابان؛ اختارت منطقة كانسيا Kansia بدلاً من طوكيو Tokyo كباب إقليمي لنشاطها، وخلقت سيولة رأس المال، وانتقاله حولنا، وتعبه لأفضل المنتجات، ولأعلى عائدات الاستثمار بغض النظر عن الأصل القومي؛ فخلقت عالماً بلا حدود. وقد بدأت القارة الخفية تتكون منذ عام (١٩٨٥)؛ عندما أطلقت مايكروسوفت Microsoft الجيل الأول للنوافذ Windows، وتم بث شبكة CNN، بينما كانت شركات مثل Dell، ونظم مثل Sun Micro Sys-tem تتمر بمرحلة الطفولة.

وفي وقتها؛ كان يُنظر إلى هذا الرأي الاقتصادي باعتباره رأياً مظلماً، واعتبره القليلون غير ناضج، والآن ترك هذا الرأي أثره على كل عمل. فالقرارات تتخذ في القارة الخفية (حيث تضع إدارات الأعمال وليس الحكومات الخطط والبرامج) لتحديد كيف تنتقل الأموال حول الكوكب (٣). وفي عام (١٩٩٦) ظهر تعبير رولاند روبرتسون " R. Robertson الذي يقدم صياغة متقنة لفكرة ضغط العالم World Compression ليصبح مكاناً واحداً، وميله إلى تسميته بالتوحيد الكوني (٤). ولا يتضمن التوحيد الكوني في رأي روبرتسون، ذلك التماثل أو الشيء الذي يشبه ببساطة الثقافة العالمية؛ وإنما هو حالة أو ظرف اجتماعي وفينومينولوجي معقد، ظرف إنساني كوني، تدخل فيه نظم متباينة من الحياة الإنسانية في تشابك وتمفصل بعضها مع الآخر (٥). وكذلك، ظهر في نفس العام (١٩٩٦) تعبير الاقتصاد عديم الوزن والأهمية Weightless Economy الذي أطلقه كواه Quah؛ ذلك الذي ينهض على المعلومات منه على السلع، والتكنولوجيا الرقمية Digital وتطبيقاتها على شبكة الإنترنت على كل مجالات الاتصال والتجارة، وسيطرة الاستراتيجيات الليبرالية

الجديدة Neo - Liberal؛ مثل الخصخصة، وعمليات التسويق Marketization في الرأسمالية المتقدمة، وانتهاء الحرب الباردة، وما بعد الاتحاد السوفيتي والعالم النامي، ونمو وسائل بث الأخبار الكونية على مدار (٢٤) ساعة ... الخ (٦). وفي عام (١٩٩٩)؛ أضاف أنتوني جيدنز A. Giddens تعبيره (العالم المنفلت) Runaway World؛ حيث يرى أن العالم الذي نعيش فيه اليوم ونجد أنفسنا يبدو أنه خارج نطاق تحكمنا وسيطرتنا؛ إنه عالم منفلت؛ لأن بعض المؤثرات التي نفترض أنها يمكن أن تجعل حياتنا أكثر يقيناً ونستطيع التنبؤ بها؛ بما في ذلك تقدم العلم والتكنولوجيا؛ غالباً ما يكون لها أثر عكسي. إن تغير المناخ الكوني وما صاحبه من مخاطر على سبيل المثال نتج عن تدخلنا في البيئة؛ ولذلك فهذا التغير ليس ظاهرة طبيعية. وإذا كان العلم والتكنولوجيا يدخلان ضمناً وبالضرورة في محاولتنا مواجهة مثل هذه المخاطر، إلا أنها هي أيضاً أسهمت في خلق هذه المخاطر في المحل الأول. إننا نواجه اليوم مواقف خطيرة لم يسبق لأى منا أن واجهها في التاريخ السابق؛ ومن بينها زيادة حرارة الكون، وهناك مخاطر جديدة وغير متيقن منها تؤثر فينا، وهي مخاطر تربطنا بالعولمة باعتبارها حزمة من التغيرات (٧). ويشير توملينسون J. Tomlinson إلى تعبیر صكته في السنوات الأخيرة منظمة الأمم المتحدة لوصف السياق العالمي البازغ؛ وهو تعبیر الجيرة الكونية. Global Neighborhood (٨) والملاحظ، أن هذه التعبيرات المجازية (القرية، القارة ... الخ)، والتصورات المستعارة (التوحد المكانى، والاقتصاد عديم الوزن، والعالم المنفلت)، رغم أنها تبدو متباينة، إلا أنها توضح و تلقى الضوء على جوانب متعددة من حقيقة واحدة يجسدها مفهوم العولمة.

٢- العولمة: تعريف المفهوم:

قد يكون من الصعب للغاية أن نحدد من كان أول من استخدم مفهوم العولمة للمرة الأولى، ولا شك أن رونالد روبرتسون كان من أوائل من استخدموا هذا المصطلح؛ وذلك طبقاً لما جاء في كتاب واترز M. Waters عام (١٩٩٥) تحت عنوان (العولمة ككتاب تمهيدى .. والعولمة كفهوم له تاريخ قصير في علم الاجتماع). وحتى عام (١٩٨٣) وفي الطبعة المعدلة للكتاب (المفاهيم الأساسية Key Words) الذي

ألفه ريموند وليمز R. Williams، لم تظهر أى مادة عن العولمة. بينما هناك في قاموس علم الاجتماع الذي نُشر عام (١٩٩١)، مادة تعالج عولمة الإنتاج، دون أن تظهر مادة حول العولمة ذاتها. لكن في عام (١٩٩٤)؛ ظهر في قاموس أكسفورد المختصر في علم الاجتماع مادة حول العولمة جمعتها مع نظرية العولمة، وتنطوي على إشارة إلى كتاب مارتن ألبرو وإليزابيث كينج M. Albrow & E. King الذي حرراه عام (١٩٩٠) تحت عنوان (العولمة، والمعرفة، والمجتمع)، والذي يضم مجموعة مقالات قد سبق نشرها في أعداد متباعدة من المجلة الدولية لعلم الاجتماع (مور ١٩٦٦، و ماير ١٩٨٠، وروبرتسون ١٩٨٣/١٩٨٥) (٩).

ومع مرور الوقت، أصبح لدينا تراثاً ضخماً حول العولمة يضرب بجذوره إلى المجال الأوسع من المنظورات السوسيولوجية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسية، والتكنولوجية. كما دخل المصطلح في التعليقات والتحليلات اليومية، وأخذ يطبع الجدل والحوار الدائر في المجالات المختلفة، وهو يعد مثلاً نادراً على مفهوم أكاديمي بزغ في الاقتصاد وعلم الاجتماع خلال أواخر (١٩٨٠)، ثم حقق تداولاً خلال عام (١٩٩٠)؛ إلى حد ظهر له أثر عميق واسع على التفكير المعاصر في مجالات كثيرة ومتباعدة. ولقد أصبحت العولمة مع نهاية القرن العشرين محوراً للحوارات النظرية والتصورية، وعملت على تجميع مجموعة واسعة من النظم الفكرية معاً إلى جانب علم الاجتماع، ولكن دائماً ما كان يحيط بها الخلافات وعدم اليقين في علم الاجتماع على الأقل (١٠). ومع كل تلك الإثارة التي نشأت عن دراسة العولمة، فلا يزال الاتفاق ضعيفاً حول ماذا تعني العولمة بين أغلب الذين اهتموا بالبحث عن تعريف واضح لهذا المفهوم.

أ- التعريف التصوري للعولمة:

ربما كان من المفيد في هذا الصدد أن نتوقف أمام أهم من حاولوا تعريف مفهوم العولمة؛ ونعني فريدمان، وجيدينز، وروبرتسون.

إذ يدعي فريدمان Friedman أن ثورة الاتصالات التي أُعلنت في العالم الجديد قد بدأت عام (١٩٨٩) مع بداية فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقد

صاحبها حزمة من التحولات؛ من المجالات السياسية للتأثير إلى تكامل الأسواق، ومن التفاوض إلى الاتفاق كمحدد للتعاون الدولي، ومن التصنيع إلى الرقمنة، ومن إلغاء التهديد النووي إلى الإرهاب الكوني كتهديد رئيس. وإذا كانت العولمة المبكرة في القرن التاسع عشر قد بنيت على تراجع تكاليف الانتقال عبر الحدود - خاصة طرق السكك الحديدية والسفن التجارية - والتي كانت محصلاتها تزايد حجم التجارة وحركات السكان بمعدل سريع، فإن العولمة الآن قد بنيت على انخفاض تكاليف الاتصالات التليفونية، وساعدت الفضائيات، والإنترنت، والشركات، على توظيف أجزاء مختلفة من الإنتاج، والبحث، والتسويق، في بلاد متباينة، ولكنها تربط بينها معاً كما لو كانت توجد في مكان واحد (١١).

وكان روبرتسون Robertson واحداً من أوائل علماء الاجتماع الذين قدموا تصوراً نظرياً للعولمة، ويشغل مفهوم الوعي الكوني Global Consciousness وضعاً مركزياً في هذا التصور؛ الذي يشير إلى ضغط العالم، وعملية تركيز الوعي في العالم ككل؛ حيث جعل الوعي الكوني العالم من خلال الفكر والعمل مكاناً واحداً. ولقد قلبت العولمة نظام العالم؛ وحولته إلى موضوع للتأمل فيه يجب على كل واحد منا أن يعرف كيف يستجيب له على نحو انعكاسي (تأمل) Reflexively؛ إلى مأزق المعيشة المشتركة في عالم واحد؛ الأمر الذي يحث على تشكيل رؤى للعالم World Views متنافسة. حيث يصور البعض العالم على أنه تجمع من مجتمعات متميزة، ويسلط الضوء على بعد الخصوصية وقوته، بينما يرى آخرون العالم باعتباره يتطور في اتجاه تنظيم يجمعه إطار وحيد يمثل المصالح المسلم بها للبشرية ككل. ويحتمل في هذا العالم المضغوط أن تؤدي المواجهة والمقارنة بين رؤى العالم إلى صراع ثقافي جديد، تؤدي فيه التقاليد الدينية دوراً خاصاً، طالما أنها تستطيع أن تقدم و تعبى تبريراً نهائياً لوجهة نظر واحدة في العالم؛ والمثال على ذلك يجسده انبعاث الجماعات الأصولية، وأجندتهم الكونية. وهكذا، يعتبر العالم الكوني عالماً متكاملًا و لكنه ليس متجانساً، ومكاناً وحيداً ولكنه مختلف، يبنى على الوعي المشترك وإن كان يميل إلى الشرذمة (١٢).

أما أنتوني جيدنز A.Giddens، فيرى (١٩٩٩) أن العولمة ليست كلمة

جذابة، وقد حقق هذا المفهوم شهرة مفاجئة، ولم يكن لها معنى واضح. وتعني العولمة أننا جميعاً نعيش في عالم واحد، والعولمة كما نعيشها ليست فقط جديدة من جوانب كثيرة، وإنما هي أيضاً ثورية، ولم يتمكن المفندين Skeptics، ولا الراديكاليين Radicals، من فهمها على نحو مناسب؛ لأن كلا الجماعتين نظر إلى الظاهرة من خلال مصطلحات اقتصادية وهذا خطأ؛ لأن العولمة تُعتبر ظاهرة سياسية، وتكنولوجية، وثقافية، بمثل ما هي اقتصادية، وقد تأثرت بالتطورات في نظم الاتصالات، ويمكن التأريخ لها منذ نهاية عام (١٩٦٠). لقد تقدمت نظم الاتصالات بفضل اكتشاف الأقمار الصناعية، وللمرة الأولى أصبح الاتصال الفوري (في نفس اللحظة) من أحد جوانب العالم إلى الآخر أمراً سهلاً وممكناً. وقد تكامل مع الإرسال عن طريق الأقمار الصناعية أنواع أخرى من الاتصالات الإلكترونية، وتسارعت عبر السنوات القليلة الماضية. ولم يتوقف أثر هذه الاتصالات عند حد توصيل الأخبار والمعلومات على نحو أكثر سرعة، وإنما تجاوز ذلك نحو تغيير نسيج حياتنا جميعاً. ولذلك، من الخطأ الاعتقاد بأن العولمة تتعلق فقط بالأنساق الكبرى؛ مثل النظام المالي الكوني، وإنما تمس العولمة كل ما هو بعيد عن الفرد، وكذلك تؤثر في كل الجوانب الشخصية والأليفة في حياتنا؛ بمعنى أن هناك ثورة كونية حقيقية في حياتنا اليومية، لها تداعياتها في مجالات كثيرة؛ في مقدمتها العمل والسياسة (١٣). إن العولمة عبارة عن مجموعة معقدة من العمليات وليست عملية واحدة، وهي عمليات تتم على نحو متناقض ومتعارض. فكما تدفع العولمة بعض الأمم إلى أعلى، فإنها تدفع غيرها إلى أسفل، وتخلق ضغوطاً جديدة من أجل الاستقلال الوطني. إن العولمة هي السبب في عملية إحياء الهويات الثقافية في أجزاء متباينة من العالم، وكذلك أقحمت العولمة في ضروب جانبية، فأوجدت مناطق اقتصادية وأخرى ثقافية داخل و عبر الأمم (مثل وادي السيليكون في كاليفورنيا). وقد دفع إلى هذه التغيرات مجموعة من القوى، بعضها بنائي، والآخر تاريخي، والثالث أكثر خصوصية. وتعد التأثيرات الاقتصادية من بين هذه القوى الدافعة بكل تأكيد، غير أن هناك تأثيرات أخرى تكنولوجية، وثقافية، وسياسية (مثل قرارات الحكومات

تحرير اقتصادياتها القومية) قد شكلت هذه التغيرات (١٤).

وبالطبع، لم تنمو العولمة بطريقة منصفة وغير متحيزة، كما أنها لم تكن بأى حال معتدلة و تداعياتها حميدة. ولم يوافق البعض على القول بأننا نعيش في قرية كونية Global Village، وإنما الحال أقرب إلى النهب الكوني Global Pillage؛ فإلى جانب ارتباط العولمة بالخطر البيئي، اتسعت صور عدم المساواة، وأصبحت بمثابة مشكلة أكثر خطورة يواجهها المجتمع العالمي. تعد العولمة بمثابة عملية تغريب في جانب منها، وأصبحت تسير في اتجاه غير مركزي على نحو متزايد؛ لأن آثار العولمة تشعر بها البلدان الغربية، كما يشعر بها غيرهم في أى مكان. لقد أصبح ما يمكن أن نطلق عليه الاستعمار العكسي Reverse Colonization أكثر شيوعاً؛ لأن البلدان غير الغربية أخذت تؤثر في التطورات العالمية. وإذا كان هناك جدل حول العولمة و تداعياتها على (الدولة - الأمة)، فلا يزال (الدولة - الأمة) في الواقع قوتها، ولقاداتها السياسيين دور كبير في العالم، وقد أعيد في نفس الوقت تشكيل الدولة - الأمة أمام أعيننا. وتواجه الأمم مخاطر وأخطار ولا تواجه أعداء، إن استمرار الأمة، والأسرة، والعمل، والتقاليد وغيرها، وإن ظل هيكلها الخارجى Outer Shell كما هو، فقد تغير ما تحويه في الداخل. حدث هذا في معظم الدول، وأصبحت هذه النظم الهيكلية غير كافية لأداء المهام التي يتوقع منها إنجازها. إن ظهور مجتمع المواطن العالمية الكوني Global Cosmopolitan أخذ يهز طرقنا في الحياة، ويشكل مجتمعاً بازغاً على طراز فوضوى، وكيفما اتفق يجرى عبر خليط من العوامل المؤثرة، إنه ليس مجتمعاً آمناً، وإنما نجده مفعم بالقلق، وتفزع الانقسامات العميقة، ويعكس شعورنا بفقدان القوة Powerlessness عجز هذه النظم الهيكلية، ويؤكد الحاجة إلى إعادة بنائها أو إيجاد جديد غيرها (١٥).

إن المعاني التي اجتهد كل من فريدمان، و روبرتسون، و جيدينز، في توصيلها لنا لتوضيح ماذا تعني العولمة قد تبدو مختلفة؛ لأن كلاً منها كان يركز على جوانب من العمليات المعقدة في العولمة، التي اعتبرها (فريدمان) ثورة في الاتصالات لها

انعكاساتها الاقتصادية، والسياسية، والتكنولوجية، والثقافية، واعتبرها (روبرتسون) وعياً كونياً في الفكر والعمل، وضغط للعالم في مكان واحد، ورؤى مختلفة للعالم تتسبب في صراع ثقافي، وعالم غير متجانس يميل إلى الشرذمة. بينما يرى (جيدنز) أنها ظاهرة جديدة، ومعقدة، ومتعددة الجوانب، تعود إلى ثورة الاتصالات وتداعياتها على حياتنا اليومية، وتؤثر في العام والخاص، والعالمي والمحلي، وهي عمليات متناقضة دفعت إليها قوى بنائية، وتاريخية، وثقافية، كما أنها عمليات غير منصفة وتداعياتها غير حميدة، وتعد بمثابة استعمار عكسي، ونظم هيكلية، وعالم فوضوي مفعم بالقلق، عجزت نظمه عن أداء ما هو متوقع منها، وتحتاج إلى إعادة بناء.

هذا الاختلاف حول ماذا تعني العولمة؛ يؤكد أن العولمة تعد مفهوماً مراوفاً ومحيراً من حيث التصور والتعريف، وحتى العرض الشامل الذي قدمه (جيلين) Guillen عام (٢٠٠١) لتراث العولمة والذي يضم قوائم من مئات المصادر؛ أوضح أن كلاً منها يعرض تعريفاً مختلفاً للعولمة (١٦). وهذا ما دعى (راي) إلى القول بأن تباين المعاني التي ارتبطت بالعولمة أدت (ببومان) Bauman إلى وصف هذا المفهوم قائلاً إن كل الكلمات الغامضة تميل إلى أن تشترك في مصير مماثل، حيث أنه كلما زادت الخبرات التي تعمل على تجليتها وتوضيحها؛ كلما أصبحت هي نفسها مبهمة على نحو متزايد. وعلى الرغم من غموض المفهوم على هذا النحو الدارج، فإنه سوف يسير في الطريق الذي سارت فيه المفاهيم الغامضة الأخرى وأخذت في الوضوح (١٧).

وقد بادر (جيلين) بالسير في هذا الاتجاه، وقدم هو نفسه تعريفاً تأليفاً للعولمة يجمع بين الوحدات الاجتماعية والسياسية في العالم، وبين نشاط الفاعلين؛ بحيث يأخذ كلاً منهم الآخر في اعتباره عند اتخاذ القرار والقيام بالأفعال رغم المسافات الطبيعية التي تفصل بينهم. وهو تعريف يتسق مع ما اعتبره (جيدنز) خاصية مؤثرة للعولمة تعمل على إعادة ترتيب الجغرافيا، وأن المسافات الكبيرة التي تفصل بين الناس في العالم تتضاءل كل عام، وكما أن العالم ينمو فإنه ينكمش أيضاً. وكان نتيجة

ذلك كله، أن أخذ الباحثون يتحولون في توضيح ماذا تعني العولمة، من التعريفات التصورية، إلى التعريفات الإجرائية (١٨).

ب- التعريف الإجرائي للعولمة:

ويضم ذلك الجانب من تراث علم الاجتماع الذي تركز حول تعريف العولمة بطريقة إجرائية يمكن قياسها وملاحظتها، إسهامات مجموعة من الباحثين الذين يمكن الإشارة إلى أهمهم على سبيل المثال لا الحصر؛ مثل ويسبروت Weisbrot، وكابلنسكي Kaplinsky، وشاس دان Chase - Daun، وهولتون Holton، وكيم وشين Kim & Shin، وكيالي Kiely، وجيلين Guillen، وبابونز Babones.

وقد قام الكثير من هؤلاء الباحثين الإمبيريقين بوضع تعريفات إجرائية للعولمة، وقد تبنى بعضهم مدخل (جيدنز وجيلين) وتصورهما الذي يعتبر العولمة نوعاً من القوة النافذة في كل شيء والتي تغلغت في كل أرجاء العالم، وتصبح العولمة طبقاً لهذا المدخل أكثر من حقبة زمنية واحدة، وعصر العولمة الذي بدأ حوالي عام (١٩٨٠) والذي سوف يستمر في المستقبل. وكان ويسبروت وزملاؤه قد قدموا مجموعة من الوثائق للتدليل على ما لاحظوه من ركود Stagnation في أوضاع الرفاه الإنساني الشاملة خلال هذه الحقبة الجديدة من العولمة، ووافقوا جميعاً على أن هذه النتائج التي لاحظوها يمكن إرجاعها إلى العولمة. كما تبنى كابلنسكي مدخلاً مماثلاً، وقدم تحديداً إجرائياً مؤقتاً للعولمة؛ حيث اعتبرها بمثابة تدهور شمل العالم Deterioration عبر الزمن، وأعاق عملية التقدم نحو الرفاه الإنساني. أما شاس - دان وآخرون، فقد حاولوا التدليل على صحة التصور الذي اعتبر الفترة من (١٩٨٠) تمثل حقبة جديدة في تاريخ العالم، قد وصل فيها الترابط والتشبيك الكوني Global Connectivity إلى أعلى مستوياته على نحو جديد وغير مسبوق، ثم عملوا على إثباته إمبيريقياً. وكانوا قد حددوا موجتين اثنتين Peaks في عولمة الاقتصاد العالمي (١٨٨٠ - ١٩٢٠)، ولاحظوا أن الموجة الحالية للعولمة تفوق كل ما حدث في الموجة الأولى، على الرغم من أنها لم تكن مدونة على خريطة الأرض في السابق وقبل عام (١٩٨٠). وفي عام (٢٠٠٦)، أعطى شاس - دان هذا التعريف الإجرائي للعولمة

اسماً خاصاً هو العولمة البنائية Structural Globalization؛ وفحوى هذا التعريف أن العولمة تتمثل في زيادة كثافة شبكات التفاعل عبر العالم على نطاق أكبر، وذلك بالمقارنة بالشبكات الأصغر (١٩). وكان هولتون قد تبنى وجهة نظر مماثلة، واعتبر العولمة لا تزيد على الإحساس بأن العالم مكان واحد، يصحبه إحساس بالترابطات المتداخلة Interconnections التي تغمر هذا المكان.

وقد عمل كيم و شين على اختبار هذا التصور على أساس إمبيريقى، واستعاننا بأساليب تحليل الشبكة الاجتماعية Social Network Analysis؛ وانتهيا إلى أن بناء العلاقات التجارية بين البلدان قد تحول في عصر العولمة، ولم يصبح هو الوجه المركزي للعولمة. وأنه يمكن تصنيف تراث العولمة في ضوء أربع مقولات متميزة: الأنساق - العالمية، والثقافة الكونية، والمجتمع الكوني، والرأسمالية الكونية؛ بحيث تعد العولمة بمثابة بزوغ عمليات وأنساق من العلاقات الاجتماعية، ولا تؤسس فقط على نسق الدول - الأمة. وربما كانت أهم الدلالات على هذا الجهد الإمبيريقى في تعريف العولمة، أن نظريات العولمة لم تعد مقنعة باعتبار العولمة بمثابة قوة شاملة ترتبط بالحقبة الراهنة (٢٠).

وكان (كيللى) في ما كتبه تحت عنوان فقر نظرية العولمة قد انتقد ذلك الميل الذي يعطى أهمية عالية وسببية للعولمة، وحاول أن يحدوا حذوليف Leaf و (روزنبرج) Rosenberg، ويحدث نقلة نوعية في علم اجتماع العولمة Sociology of Globalization؛ من استخدام العولمة باعتبارها متغيراً محدداً Determining Variable، إلى دراسة العولمة نفسها على أنها قد تحددت تاريخياً من خلال نشاط فاعلين معينين Special - Agencies؛ لأن روزنبرج قد أدان أصحاب النظريات التي ميزت العولمة باعتبارها عاملاً ليس وراءه فاعل Agent without Actor، مع أنه يوافقهم على أن العولمة تعد قوة عالمية النطاق. وعندما حاول (كيللى) التدليل على موقفه المعارض لهذا الميل والتصور الذي يعتبر العولمة متغيراً محدداً، اتجه إلى تحليل التقارير التي تناولت تداعيات العولمة على مستوى البلد، ودراسة عواملها ونتائجها (الفقر ومعدلات النمو القومي). و انطلق كيللى من افتراض قوى يستند إلى

أساس إمبريقي، بأن العولمة في الحقيقة مسؤولة عن الكثير من التداعيات التي قد أدانتها أو أرجعت إليها، ولكي يؤكد ذلك؛ غير مستوى تحليل البيانات من مستوى العالم إلى مستوى البلد الواحد (٢١) .

وعندما ننتقل إلى التعريف الإجرائي الذي قدمه (جيلين) للعولمة من خلال المسح الذي قدمه لحالة العولمة على نطاق العالم، والذي استعان فيه بقائمة لحوالي (١٥) مؤشراً نموذجياً على العولمة؛ منها إجمالي الاستثمار الأجنبي الكوني، وإجمالي التبادل التجاري الأجنبي والكوني، وإجمالي الهجرة الدولية الكونية، وإجمالي عدد السائحين الدوليين، وإجمالي عدد دقائق الاتصالات الدولية. ولقد أظهرت كل مؤشرات العولمة التي وضعها جيلين اتجاهات متسقة و بازغة خلال عشرات السنين الحديثة (٢٢) .

أما (بابونز)، فقد حاول تقديم مدخل جديد يضم تصوراً للعولمة، وتعريفاً إجرائياً، مستخدماً طرقات في البحث الإمبريقي في علم الاجتماع تتسق مع المعالجة النظرية لهذا المصطلح. وقد بدأ (بابونز) هذا المدخل برصد مجموعة من الملاحظات النقدية تمكن من تسجيلها على المحاولات السابقة؛ لوضع تعريف إجرائي للعولمة يساعد على ملاحظة و قياس هذه الظاهرة في بحوث علم الاجتماع. فالملاحظ أولاً أن الدراسات الإمبريقية عموماً قد ركزت على تعريف تصوري وحيد (الانفتاح التجاري) تم تحديده إجرائياً ونموذجياً على أنه حجم التجارة الخارجية مقسوم على إجمالي الناتج المحلي (GDP)، أو العولمة باعتبارها عملية تحويل Transference على حد تعبير (بارتيسون) Bartieson، وأجريت دراسات للعولمة في ضوء هذا التصور التجاري في العالم ككل، وفي مجموعة كبيرة من الدول القومية فرادى. و على الرغم من أن هذه الدراسات كانت تعتمد على أسلوب المسح للعولمة التجارية من خلال منظور أوسع (قومي - مقارن)، إلا أنها لم تتناول العولمة التجارية في علاقتها بمتغيرات سوسيولوجية أساسية؛ مثل النمو الاقتصادي، و نمو السكان، و التباينات في خصائص دولة الرفاهية، و عدم المساواة في الدخل.

والملاحظ ثانياً، أن هذه الدراسات الإمبريقية تميل إلى الفصل التام بين

النظرية و البحث؛ الأمر الذي تجسد في حالة من التعارض بين الإدمان النظرى، وعدم الاهتمام الكافي بالعلومة إمبريقياً، إلى الحد الذي ظلت هناك جوانب هامة من نتائج العولمة على المجتمع، لم يتم التعرف عليها في التراث الإمبريقى حتى الآن. كما أن مستوى التحليل في التراث الإمبريقى حول العولمة كان يتركز عموماً على البلد أو البلدان التي تعرضت على نحو أو آخر للاقتصاد الكوني الأوسع، وما يصاحبه من نتائج إيجابية أو سلبية؛ مما ترتب عليه غياب التطابق في مستويات التحليل بين بناء نظرية العولمة التي يتسع مجالها لتشمل العالم عموماً، وبين البحث و التراث الإمبريقى الذي يغطى فقط المجال القومى (٢٣).

ومن هنا، كانت هناك حاجة في رأى (بابونز) إلى إطار موحد لتجاوز أعبور الهوة بين هذه الصياغات التصورية للعولمة على مستوى العالم والمستوى القومى، إطار يعمل على تسهيل عملية التحديد الإجرائى لكل من مقاييس العولمة على المستويين العالمى و القومى. وقد شرع (بابونز) في بناء هذا المدخل والإطار الجديد - على حد تعبيره - من خلال بلورة تعريفات تصورية للعولمة تستند إلى النظرية، و تجمع بين كلاً من المستويين - العالم و القومى - في التحليل، والذي يمكن تحديده إمبريقياً على نحو مثمر من خلال إطار إمبريقى موحد. و حدد العولمة على المستوى الأول (العالم) بالدرجة التي يمكن بها تتبع التباينات الدولية في قياسات التشبيك و الترابط الدولى؛ وبخاصة الانغماس القومى Engagement في أنساق العالم على اتساعه. و حددت العولمة القومية باعتبارها تراجع التشبيك و الترابط الدولى في أحد البلدان عما قد يكون متوقعاً لهذا البلد؛ طبقاً لحجمه، و مستوى التنمية فيه. ثم أجرى (بابونز) تقديراً أوقياساً لمستويات العولمة خلال الفترة من (١٩٧٣ - ٢٠٠٢)؛ أولاً على مستوى العالم الأوسع في التحليل، ثم على مستوى البلد. و ذلك من خلال الاستعانة بتحليل مقارن لخمسة مؤشرات هامة تدل على التشبيك و الترابط الدولى هي؛ (التجارة، و الاستثمار، و المكالمات التليفونية الدولية، و عدد السائحين، و التحويلات النقدية)، و استعان ببيانات البنك الدولى لتقدير مسار عولمة التجارة على نطاق العالم خلال الفترة السابقة، و كذلك تحديد مرتبة العولمة المحلية لمجموعة من

الدول بلغت (١١١) دولة. ثم تابع بعد ذلك، بإجراء تقويم شامل لجوانب القوة والضعف في هذا المدخل، وتلخيص لمضامينه ونتائجه على فهم مدى تقدم العولمة عبر الثلاثين سنة الأخيرة، مع بعض المقترحات عن الكيفية التي يمكن بها استخدام هذا المدخل في بحوث مستقبلية. ومن أهم النتائج التي انتهى إليها بابونز، إن التعريف الإجرائي غير المباشر للعولمة الذي كشف عنه في هذا الجهد، يتطابق تماماً مع التعريف التصوري الذي يستند بقوة إلى مدخل نظري، وترتب عليه ترتيباً ذا معنى للبلدان على مستوى العولمة، تم التوصل إليه عبر خمسة مؤشرات منفصلة على حالة التشبيك والتداخل الدولية. ويسمح هذا المدخل غير المباشر بتقديم تعريف إجرائي لكل من العولمة القومية والعالم داخل إطار موحد مبني على التحليل الاختزالي، ويوضح العلاقة بين هذين الاستخدامين المتميزين والمدمجين لمصطلح العولمة. وأنه قد يكون من الأفضل تقديم تحديد إجرائي للعولمة في ضوء القياسات الرياضية (٢٤).

٣- بدايات العولمة:

ويصعب في الواقع الإجابة على السؤال: ما التاريخ الذي بدأت معه حقبة العولمة؟ وما معالم ذلك؟ بعيداً عن كل ما تقدمه نظرية العولمة من تفسيرات، ولكل ما طرح من قضايا جوهرية حول العولمة، وما إذا كانت قد حدثت من أساسه؟ وما إذا كان حدوثها يعبر عن شيء جديد؟ وما إذا كانت العولمة بمثابة عملية بازغة عملت على ظهور تغيرات اجتماعية في ذاتها؟ أو إذا ما كانت تعد محصلة ونتاج لعمليات ثقافية، وسياسية، واقتصادية أخرى؟ وهل أوجدت العولمة حالة تجانس متزايدة؟ أم ترتب عليها عدم تجانس بين الأنساق السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، وما انعكاساتها على الدول الأمة؟... الخ (٢٥). ولقد تمكن بعض المساهمين حديثاً في تراث العولمة من التعرف على والتمييز بين ثلاث موجات في نظرية العولمة، تشكل كل موجة منها منظوراً قائماً بذاته؛ المتعولمون Globalists، والمتشككون Sceptics، والتحوليون Transformationalists، أمكن تلخيصها في جدول يقارن بين هذه الموجات في ضوء متغيرات العولمة، والمنهج، والاقتصاد،

والسياسة، والثقافة، والتاريخ، والمبادئ السياسية، والمستقبل.

أ- الموجة الأولى: المتعاملون:

و تمثل كتابات أوهمي، وريك Reick، و ألبرو Albrow، وغيرهم، أهم المدافعين عن هذه الموجة. وقد بدأت هذه الموجة حوالي عام (١٩٨٠)، واستهلت بتفسيرات قوية حول عولمة الاقتصاد، والسياسة، والثقافة، وسقوط الحدود الأرضية، والاقتصاديات القومية، والدول، والثقافات، ورأت أنه على العلم الاجتماعي أن يتخلى عن المناهج التي تركز على الأمة Methodological Nationalism، وعن التصور الضيق للمجتمع، والبحث عن مناهج تناسب دراسة العلاقات الاجتماعية في السياق الكوني. وتنطوي الموجة الأولى على تفسير كوني مفرط - Global - Hyberlist للاقتصاد؛ حيث أضحت الاقتصاديات القومية أقل أهمية، ولم يعد لها وجود؛ بسبب انتقال رؤوس الأموال، والشركات المتعددة القوميات، والاعتماد المتبادل في مجال الاقتصاد، وبسبب تراجع القيود السياسية على حركة الأموال، والتغير التكنولوجي، واستخدام الحاسب الآلي في عمليات التحويلات المالية؛ مما ساعد على انتقال كميات كبيرة من الأموال في الحال. واكتسبت الشركات طابع تعدد القوميات، أكثر منها قومية؛ وذلك من حيث الملكية، والإنتاج، وتوزيعه على نطاق دولي، وكذلك التسهيلات، والقوى العاملة، والمستهلكين. ونظر إلى الاقتصاد العالمي على أنه قد حقق انفتاحاً، وتكاملاً، وأدمج أجزاء كثيرة من العالم، وربما كان هناك جدل بين المتعاملين حول ما إذا كان لذلك نتائج إيجابية أم سلبية.

وعموماً، كان منظور المتعاملون يعد منظوراً اقتصادياً خالصاً، مع الاعتقاد في أن للتغيرات الاقتصادية مضامين سياسية وثقافية. وفي هذا المنظور تفقد الدولة - القومية قوتها وتأثيرها وحتى سيادتها؛ لأن عليها أن تختار وأن تصنع سياستها على نحو يتواءم وحاجات رأس المال المتحرك، وما قد يصاحب ذلك من إمكانيات واحتمالات تغير الديمقراطية الاجتماعية وتقلص دولة الرفاهية؛ لكي تناسب مصالح أصحاب الأعمال (٢٦). ولقد حلت التنظيمات الدولية مثل الأمم المتحدة، والبنك الدولي، والحركات الاجتماعية ذات الطابع العالمي، والمجتمع المدني، محل

القومية. وقد أدت العولمة إلى انهيار الثقافات القومية، و نموتقافات عالمية أكثر تجانساً أو أحياناً هجينة Hypridised، وأصبحت الفروق القومية أقل وضوحاً؛ كلما زاد استهلاك السكان للثقافة المعولمة والوافدة من العالم المحيط، أكثر من أن يقتصر الاستهلاك حصرياً على ثقافتها القومية الخاصة.

وقد أسهمت وسائل الاتصال الكونية واللاإلكترونية (الإنترنت، ومحطات الإرسال التلفزيوني، والهجرة، والسياحة) في تسهيل عملية التجانس هذه. وفي هذا السياق، يرى المتعولمون (أتباع الموجة الأولى) أن تزايد دور التكنولوجيات الجديد؛ جعل العولمة ترد في بدايتها إلى ما بعد الستينيات أو الثمانينيات، وأنها تبدو في نظر البعض على أنها شيء جديد نسبياً (٢٧).

ب- الموجة الثانية: المتشككون:

وتمثل كتابات هرست Herst، و تيمسون Thompson، أهم الممثلين للموجة الثانية. وهما عموماً لا ينكران حدوث تغيرات فعلية، وإنما يعترفان بواقع وحقيقة تغيرات العولمة، وإن كانا بذلك يدافعان عن موقف المتعولمين (الموجة الأولى)، إلا أنهما تبنيان موقفاً معديلاً وأكثر تعقيداً من المتعولمين. فأخذاً على أتباع الموجة الأولى أنهم تناولوا العولمة بالتحليل استناداً إلى أسلوب يميل إلى التجريد والتعميم، وانتهوا إلى تصورات لا تجد لها تفسيراً كافياً يستند إلى شواهد إمبريقية. ولذلك، اتجه أتباع الموجة الثانية (المتشككون) إلى مراجعة واختبار ادعاءات المتعولمين (أتباع الموجة الأولى) في ضوء الشواهد المطلوبة، واعتنوا بالكشف عما إذا كانت العولمة تسود على أساس متوازن، و بنفس الاتجاه، وفي أي مكان، ولم يكن من المستغرب أن يجدوا دلالات و علامات تؤكد التمايز والاختلاف فيما يتعلق بانتشار العولمة. وهكذا، رفض المتشككون الادعاءات المجردة التي كان يدعوا إليها المتعولمون، والتي اعتبروها ادعاءات كاسحة تفسر عمليات العولمة كما لو كانت تؤثر في كل المجالات في العالم دائماً وبنفس الاستجابة، وهو أمر ينقصه البرهان الإمبريقي (٢٨).

ولقد نظر المتشككون (أتباع الموجة الثانية) إلى الاقتصاد الكوني باعتباره لا

يشمل كل العالم؛ إذ تعد مثلاً أفريقيا جنوب الصحراء أقل اندماجاً بالمقارنة بمواقع قوية في آسيا الشرقية، وأوروبا، وأمريكا الشمالية، وصاحب ذلك ظهور صور من عدم المساواة العالمية، والميل إلى الحماية، وهو أمر لا يزال منتشرًا في أوروبا والولايات المتحدة فيما يتعلق بالاستيراد من اقتصاديات آسيا النامية. ويزعم المتشككون أن الاقتصاد العالمي قد ينمو بين القوميات (طرف ثالث) أكثر مما ينمو عالمياً. وإذا كانت السياسات الليبرالية والاندماج في الاقتصاد العالمي قد ساعد بعض دول العالم (كالصين، والهند، وغيرهما من بلدان آسيا)، فإن اتجاههم نحو الحماية وتدخل الدولة يمثل جانباً من القصة. ومن ناحية أخرى، سقطت بلاد أخرى في العالم مثل أفريقيا، وتأذت من الفقر وعدم المساواة، وتقدمت العولمة، وقل احتمال توقفها بشكل واضح، ومع ذلك لم يحدث توفير وإتاحة الفرصة في الاقتصاد العالمي المفتوح على نحو متساوٍ، والذي يعتبره البعض حلاً لمشكلاتهم.

وقدّم المتشككون الدليل على الدور المستمر للدول - الأمة داخل حدودها الخاصة، وكوكيل لعمليات التحول التي تحدثها العولمة، والتي تستمر من خلالها هذه الدول بقدر ما تفقد من قوة؛ ففي أوروبا وأمريكا الشمالية استمرت الدول تتمتع بقوة أكبر. وأخذت الهويات القومية تتمسك بناريخها، وتحاول الصمود أمام الهجرات السكانية، ولم تتمكن الهويات العالمية أن تحل محلها؛ وإنما تطورت بدلاً من أن تذوب، وقد توافر هناك شواهد على انبعاث النزعة القومية من جديد، بمثل ما كانت الأمم القديمة تتمسك بقوة بالقوميات الصغرى لمواجهة التحديات المترتبة على عمليات التحول (٢٩). وبناءً على ذلك، أكد المتشككون أنه بالإمكان النظر إلى نتائج العولمة من الناحية السياسية على أنها نتائج متفاوتة، وبقدر ما كسبت الدول من قوة، فإنها فقدت بالمثل قوى أخرى في أثناء عمليات العولمة؛ حيث أصبحت دولاً كثيرة أكثر قوة من غيرها؛ مما يدل على أن الدول - الأمة تحتفظ باستقلالها وسيادتها بطرق كثيرة، وعلى نحو متفاوت.

وقد وجه المتشككون انتقادات إلى ميكانيزمات الحكم الكوني؛ والمتمثل في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والاتفاقيات حول الاحتباس الحراري الكوني،

وتزايد القوى النووية، والعدل الدولي، ونظروا إليها على أنها أداة لا مفر منها في يد الأمم الأكثر قوة، والتي تُعفي نفسها من قواعده أو تتجاهلها عندما لا تكون مناسبة لها، وتستخدم هذه الكيانات الكونية في فرض إرادتها وتحقيق مصالحها عندما تريد. كما أكد المتشككون أن الأمم تستجيب للعولمة الثقافية بشكل متفاوت، والدليل أنه إذا كانت الماكرونالية قد انتشرت حول العالم، غير أن العناصر التي تعتمد عليها قد اختلفت وتغيرت لتناسب المستهلك المحلي (يصنع البرجر من الروبيان في اليابان، ومن عناصر أخرى مباحة في الشريعة اليهودية أمام المستهلكين اليهود)، وكذلك تغيرت عادات الأكل واختلفت من السريع إلى شغل أوقات الفراغ، ولا يستجيب الأفراد من فرنسا مثلاً والشرق الأوسط على نحو إيجابي تجاه عولمة الثقافة الأمريكية. وهناك تنبؤات بحدوث صدام بين الثقافات نشأت عن العولمة، وهي صدامات قد يكون لها أثرها على المصالح الاقتصادية والسياسة الخارجية أكثر من ارتباطها بالثقافة، وغالباً ما تتجاوز فكرة صدام الحضارات المتوقع؛ بأن تعمل العولمة على جعل الثقافات متجانسة. وهكذا، زعم المتشككون أن العولمة ليست ظاهرة جديدة، وأن هناك احتمال بأن العمليات التي تم وصفها لا تمثل العولمة الخالصة (٣٠).

ج - الموجة الثالثة: التحوليون:

ويقف هيلد، وهاس، ومارش في مقدمة الكتاب الذين عُرفوا بالتحوليين وأتباع الموجة الثالثة في نظرية العولمة، ومن أهم كتاباتهم التحولات الكونية Global Transformations (1999)، والديموقراطية المفتوحة Global Democracy (2002) وقد حاولوا تقديم صورة أكثر تعقيداً للعولمة مغايرة لتصوير المتشككين (أتباع الموجة الثانية)، اعتبرت العولمة تجرى لكن بدون أن تكنس كل ما يقف أمامها. وتبنوا موقفاً معدلاً من العولمة، يُقدم تنفيذاً أكثر إتقاناً مما ذهب إليه أتباع الموجة الثانية، صاغوه في ضوء قبول صورة للعولمة كما توجد بالفعل، وادعوا بذلك أنهم يقدمون تفسيراً أفضل، وفهماً صحيحاً، يساعد على فهم العولمة بشكل مناسب. وأنه إذا كانت العولمة في نظر التحوليين تعد عملية حقيقية؛ فإنها تحتاج في رأيهم إلى أن تدفع إلى

الأمم باعتبارها ظاهرة معقدة وغير متيقن منها.

لقد حرص التحوليون على إعادة تقدير ادعاءات المتحوليين والمتشككين، ونقد قضاياهم، و تحرير نظرية العولمة، وإضافة مواصفات، ورسم صورة معقدة للعولمة. وقد أخذوا على أتباع الموجة الثانية أنهم كانوا إمبيريين يستخدمون الشواهد الإحصائية لإثبات، أو تعديل، أو رفض قضايا الموجة الأولى من العولمة، وأن هناك حاجة إلى شواهد كيفية، وتحليل تفسيري. واستشهدوا على ذلك بأنه قد لا تكون الهجرة أو التجارة أكثر كونية الآن عنه في عصور سابقة، وذلك في ضوء مؤشرات كمية؛ مثل قيمة السلع المتبادلة، أو عدد السكان الذين تنقلوا، بينما قد يكون الأثر الكيفي للهجرة والتجارة على الاقتصاد، والسياسة، والثقافة كبير في الفترة الحالية. وذهبوا إلى أنه قد يوجد هناك اعتماد اقتصادي كوكبي متبادل، لكن هذا لا يعنى أنه يوجد اتفاق وتقارب على متغيرات اقتصادية مثل الأجور ومعدلات الفائدة؛ بمعنى أنه يمكن أن يوجد نسق اقتصادي كوكبي، ولكن بدون اتفاق على اقتصاد وحيد (٣١).

ويذهب التحوليون إلى أنه لا يزال للدول - الأمة السيادة إلى حد كبير، إلا أن ماله من قوى، ووظائف، وسلطة، قد أعيد تشكيلها من خلال الحوكمة الدولية، والقانون، والإيكولوجيا الكونية، والنقل، والتطورات في مجال الاتصالات، والتنظيمات غير الإقليمية؛ كالشركات متعددة القوميات، والحركات الاجتماعية عبر الأمم. ويزعم (هيلد) بأن الدول أصبحت أكثر نشاطاً، وأن قوتها لم تتناقص بالضرورة، وإنما أعيد تشكيلها، وأنه لا يزال للحدود الإقليمية أهميتها، ولقد أصبح القول بأنها تمثل العلاقات الأولية في الحياة الحديثة مثيراً أكثر للخلاف. كما أخذت النشاطات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، تضرب بجذورها في المحلية، وأعيد ربطها بالإقليم في صورة جديدة تجمع بين المحلية والعالمية. كما زعم (هيلد) وزملاؤه أن هناك صوراً سياسية مثل الديمقراطية الكونية، والمواطنة العالمية - Cosmopolitan Global Democracy، تعد بمثابة طرق أكثر ملاءمة في توجيه العولمة نحو مسارات أكثر تقدمية (٣٢).

وتنطوى العولمة على تغير تحولي عميق يشكل قوة دافعة مركزية تقف وراء

التغيرات التي تعيد تشكيل العالم، ولا يوجد هناك جوانب يمكن تمييزها بوضوح بين العمليات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، الوطنية والدولية، وإنما هناك جوانب من الثقافة القومية (في الإعلام، والأفلام، والدين، والطعام، والموضات، والموسيقى) تختلط مع مدخلات من مصادر دولية، فلم تعد الثقافة القومية منفصلة عن الثقافة الدولية؛ ومن ثم تعتبر العولمة قوة تحويلية دافعة تغير من خبرات وحياة الناس. وقد تبدأ بعض نماذج موسيقية من موقع محلي، ولكنها تصبح منفصلة عنه؛ بعد أن يتم بيعها أو عزفها على نطاق كوني، أو تطرأ عليها تأثيرات كونية. وهكذا، تخلق العولمة صوراً جديدة من الثقافة تجمع بين المحلية والكونية.

ويذهب التحوليون إلى أنهم لا يردون العالم إلى نموذج مثالي وحيد و ثابت كما فعلت المنظورات الأخرى، وهو أمر ينطوي في نظرهم على تناقض طالما أن هناك عناصر في الثقافة تظل على حالتها القومية، بينما تتغير عناصر أخرى بفعل المدخلات الكونية؛ مما يجعل الثقافة خليطاً من القومي والكوني. وبناء على ما سبق، يذهب التحوليون إلى أن العولمة تعد بمثابة ظاهرة جديدة لم يسبق إلى مثلها، وهي في نفس الوقت تعتبر عملية تاريخية طويلة المدى ظهر لها صور سابقة على الحداثة Pre - Modern. أما مستقبل العولمة فهو غير محدد و مفتوح النهاية، وقد يأخذ أشكالاً مختلفة (ربما أكثر ليبرالية أو ديمقراطية اجتماعية)، أوحى ربما يتكرر، وبدلاً من أن يكون مستقبل العولمة أنها قوة لا يمكن تجنبها، أو مجرد استمرار لأبنية الدولة - الأمة التي لا يصيبها التأثير. ومع التسليم بعدم اليقين، يجيء الاعتراف بأهمية الدور في تحديد ما قد يحدث للعولمة، وبدلاً من الافتراض بأنها حتمية وقد تحددت سلفاً. وعلى خلاف زعم بعض تفسيرات الموجة الأولى، فإن التحوليين يعتبرون المستقبل الدولي مفتوحاً يحتمل أن يأخذ عدة اتجاهات بفعل عوامل؛ مثل اختيارات الشركات الكبرى، والحكومات، وتأثير المجتمع المدني، والحركات الاجتماعية في العالم (٣٣).

وهكذا، قدمت لنا نظرية العولمة من خلال موجاتها الثلاث تحديدات مختلفة لبدايات العولمة ومعالمها، حيث حدد المتحولون (الموجة الأولى) تلك البداية وردوها

إلى ما بعد الستينيات والثمانينيات، واعتبروها ظاهرة جديدة نسبياً، وحددوا معالم ذلك في تفسيرهم الكوني المفرط للاقتصاد العالمي، وكيف حقق انفتاحاً وتكاملاً وأدمج أجزاء كثيرة من العالم إلى حد يعتبر معه منظور المتحولون منظوراً اقتصادياً خالصاً، مع الاعتقاد بأن لهذه التغيرات الاقتصادية مضامين سياسية وثقافية؛ حيث فقدت الدولة القومية قوتها، وتأثيرها، وسيادتها، وحلت التنظيمات الدولية محل الدول القومية، وأدت العولمة إلى انهيار الثقافات القومية ونمو ثقافات أكثر تجانساً، وزاد استهلاك السكان للثقافة الكونية أكثر من عناصر الثقافة القومية، وأسهمت وسائل الاتصال الكونية والإلكترونية في تسهيل عملية التجانس هذه.

ومن ناحية ثانية، حدد المتشككون (الموجة الثانية) بدايات العولمة بأنها قديمة، وكان يستخدم مصطلح الدولية Internalization بدلاً من العولمة، وأن الدولية قد تمت داخل أبنية موجودة وذلك أكثر مما خلقت أبنية كونية جديدة؛ ولذلك كانت العولمة في نظرهم ظاهرة ليست بجديدة، وحددوا معالم ذلك في اعترافهم بواقع وحقيقة تغيرات العولمة، ورفضهم الادعاء بأن عمليات العولمة تؤثر في كل المجالات في العالم؛ لأن هناك أدلة وعلامات تؤكد التمايز والاختلاف في انتشار العولمة، وظهور صور عدم المساواة العالمية، وأن للعولمة نتائج متفاوتة من الناحية السياسية؛ فبينما كسبت الدول القوة، فإنها فقدت بالمثل قوى أخرى، وأصبح الحكم الكوني أداة في يد الأمم الأكثر قوة تفرض من خلاله إرادتها، وتحقق مصالحها، ولا يستجيب الناس في فرنسا والشرق الأوسط على نحو إيجابي تجاه عولمة الثقافة الأمريكية، وحدث صدام بين الثقافات، ولم تعمل العولمة على تجانس الثقافات.

أما التحوليون (الموجة الثالثة)، فيحددون بدايات العولمة بأنها ظاهرة جديدة ولم يسبق إلى مثلها، وتعتبر في نفس الوقت عملية تاريخية طويلة المدى، ظهر لها صور سابقة على الحداثة. وحددوا معالم ذلك في قبولهم صورة للعولمة موجودة بالفعل، ولكن دون أن تكنس كل ما يقف أمامها، وأن العولمة تحتاج إلى أن تدفع إلى الأمام باعتبارها ظاهرة معقدة وغير متيقن منها. وأنه يمكن أن يوجد نسق اقتصادي كوني، ولكن بدون اتفاق على اقتصاد وحيد، وأن الدول أصبحت أكثر

نشاطاً ولم تتناقص قوتها بالضرورة، وإنما أُعيد تشكيلها، وأن العولمة تنطوي على تغير تحولى عميق يشكل قوة دافعة مركزية تقف وراء التغيرات التي تعيد تشكيل العالم، وأنها تخلق صوراً جديدة من الثقافة تجمع بين المحلية والكونية. ومن الواضح أن رأى التحوليين (الموجة الثالثة) هو الرأى الأرجح في تحديد بدايات العولمة، وتوضيح معالمها، كما تشهد على ذلك الأحداث التي نعيشها في عالمنا اليوم.

٤- التعامل مع العولمة:

ومهما كانت حقيقة العولمة وتداعياتها الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، فالواضح أنها لحظة حضارية جديدة تتضمن الكثير من الفرص الإيجابية، وهي في نفس الوقت مليئة بالمخاطر والقلق، وتداخل الفرص والمخاطر يؤدي إلى تفاوت المشاعر والمواقف تجاه العولمة؛ فالبعض يظهر كل التفهم ويدعو بالتالى إلى الانغماس في لحظة العولمة والاستفادة منها ومن معطياتها، والبعض يبدي التخوف من مخاطر العولمة، ويدعوا للانكماش من أجل حماية الذاتية الحضارية، والهوية الثقافية، التي تبدو مهددة من قبل العولمة، ويشعر البعض الآخر بمزيج من المشاعر الإيجابية والسلبية، ويحاول أن يوفق بين الانغماس والانكماش، في موقف الانغماس، وتمثل هذه المواقف أساليب مختلفة ومشروعة للتعامل مع العولمة، لكن المطلوب هو توظيف نتائج العلم الاجتماعى في تأسيس رؤية واضحة لتوجيه عملية التعامل الخلاق مع العولمة (٣٤).

إن البحث عن سبيل للتعامل والتكيف مع العولمة وتحدياتها على أرض الواقع يتطلب منا أن نبحث أولاً عن الأسس التي يمكن الانطلاق منها في هذا التعامل، وثانياً أن نحدد الأساليب الخلاقة في التعامل مع العولمة، خاصة وأنه من الضرورى أن يستند هذا التعامل إلى رؤية غير تقليدية لظاهرة العولمة، وأن نستفيد من النماذج العالمية الناجحة في هذا التعامل، وأن يركز التعامل إلى دور الدولة القومية، وأن يختار من بين الأساليب المتاحة في هذا التعامل الأساليب الخلاقة التي تسهم أكثر من غيرها في حل مشكلات مجتمعاتنا العربية ودفع عجلة التنمية المستدامة فيها.

أ- أسس التعامل الخلاق مع العولمة:

ما الذي يتعين علينا أن نخافه اليوم؟ الهيمنة التي يتصورها بعضنا، أم التهميش الذي يهددنا جميعاً؟ لقد ظل هجاء العولمة والتحذير من مخاطرها على هويتنا الثقافية و على مصالحنا الاقتصادية هو المعلم الأساسي للخطاب وأسلوب التفكير اللذان يهددان العرب بمزيد من التراجع، وظل يمثل الاتجاه الأعلى صوتاً والأكثر ضجيجاً في أغلب المحافل العربية. وذلك نتاج للمنهج الذي ينظر إلى العالم من ثقب الصراع مع الغرب، ويختزله في كتلة مصمتة يزعم أنها كلها معادية لنا وتتآمر علينا. لكن منهج الحديث عن الهيمنة يغفل أن العرب يعانون خطراً أكبر هو خطر التهميش؛ ذلك لأن هويتنا أقوى من أن تتآكل، وثقافتنا أكثر صلابة من أن تذوب، ولم يتمكن الاستعمار الاستيطاني من تذيب هوية أو ثقافة الفلسطينيين مثلاً أو الجزائريين. واستمرار إدارة علاقتنا مع العالم وفقاً لمنهج الهجاء، والتنديد، والإدانة، لم يعد يثمر نتائج إيجابية؛ ولذلك علينا أن نبحث عن بديل لهذه الرؤية التقليدية، ولتكن رؤيتنا في تعاملنا مع العولمة منحازة إلى جانب الاتجاه العقلاني الذي يفرض علينا البحث في العوامل والمشكلات التي تكرر التهميش الذي يهددنا (٣٥).

ويمكن لهذه الرؤية غير التقليدية أن تستفيد من التجارب العالمية الناجحة، وهنا يمكن الإشارة إلى معالم النموذج الياباني، ودول النمر في جنوب شرق آسيا، وبعض بلاد أمريكا اللاتينية. وتجربة اليابان منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن جديرة بأن تكون في الخلفية عند التعامل مع العولمة، فاليابان من بين الشعوب التي لم تخش العولمة أو تخاف منها، بل تفاعلت معها، وتستحق تجربتهم التأمل؛ لأنهم لم يتأثروا في خصائصهم الثقافية بالغرب، رغم تعرضهم لمؤثرات غربية مباشرة ومقصودة لفترة طويلة، كما عاشوا ولا يزالون تحت حماية أمريكية صريحة، والمؤكد أن إنجازهم الاقتصادي يساعد على توليد الثقة، لكن ثقتهم كانت قائمة قبل أن يصير اقتصادهم عملاقاً. ولقد بزغ النموذج الياباني وتقدم بالاعتماد على توجهات خاصة، تركز على المصلحة الوطنية من منظور جماعي محض وليس من منظور رأسمالي فردي، والتصق اليابانيون بالمصلحة الوطنية وحافظوا عليها في كل مراحل

مواجهتهم لتحديات التنمية، ولمواجهة تحديات التنافسية الدولية بخصوص قضايا صعبة مثل التكنولوجيا، والبحث، والتطوير، ابتكر اليابانيون ما يعرف بالكونسوريتا؛ وهو تكتل بين الشركات التي تعمل في نفس المجال، وتتعاون مع بعضها بعضاً ومع الحكومة من أجل تحقيق الريادة في هذه المجالات. فكانت التوجهات اليابانية جماعية وطنية أصيلة ومرنة.

وكذلك صعدت نماذج أخرى كدول النمر، من خلال الكثير من المبادئ التي اعتمدت عليها اليابان؛ ونعني مبادئ الجماعية، والتكتلات، والتعليم، والتدريب، والتكنولوجيا الراقية. ويمكن لمسيرة التعامل مع العولمة في عالمنا العربي أن تستلهم من إيجابيات هذه النماذج؛ مما قد يسهم في تعظيم القدرات الوطنية وجعلها سنداً قوياً للتنمية (٣٦).

إن تغليب الرؤية غير التقليدية في التعامل مع العولمة، واستلهاهم التجارب الناجحة، يتوقف على دور الدولة القومية، خاصة وأنه رغم أن العولمة لها تداعياتها السياسية وتأثيرها على وضع الدول - القومية، وما تحوزه من قوة عبر العالم، إلا أنه تأكد في ضوء ما انتهت إليه نظرية العولمة، أن الدولة القومية لم تختف بعد، وأن نطاق عمل الحكومة قد ازداد ولم يتقلص مع توسع العولمة، وأصبحت بعض الدول تملك في بعض المواقف قوة أكبر من تلك التي كانت تمتلكها، وتحتفظ الأمم بقدر معقول من القوة الحكومية، وبمقدور هذه الأمم أن تحتفظ بهذه القوة مع بعضها بعضاً على الأقل داخل حدودها الإقليمية، ومع الهيئات والتجمعات غير القومية (٣٧). واحتفاظ الدول بقدر معقول من القوة، يساعدها على الاندماج في المجتمع الدولي والتعاون مع غيرها من الدول في الحدود الإقليمية والدولية، وتعظيم نصيبها من الاستفادة من فرص العولمة.

ب- الوسائل الخلاقة في التعامل مع العولمة:

إن إحدى أهم مشاكل العرب في تعاملهم مع العالم هي مشكلة المعرفة؛ أي معرفة ما يحدث، وأين يتجه؟ وكيف أصبح العالم في نهاية القرن مختلفاً جوهرياً

عما كان عليه في بدايته؟ ولقد أصبحت المعرفة هي الأساس الأول في توليد الثروة وليس المواد الخام، ولم تعد القوة الحقيقية للدولة هي القوة التكنولوجية، ولا القوة العسكرية؛ بل هي القوة المعرفية، والتحدى القائم هو مدى قدرة المجتمع على استيعاب المعرفة العالمية المعاصرة؛ سواءً في التكنولوجيا، أو في الاقتصاد، أو في العلم بشكل عام (٣٨).

وفي خضم الطلب على مجتمع المعرفة، صار لزاماً على الدول العربية أن تعيد تقويم أوضاعها العلمية والتكنولوجية؛ بهدف مواكبة الجديد، والتغلب على مشاكل ومخاطر التهميش. وقد ازداد الوعي - على مدى الأعوام القليلة الماضية - بأهمية تطوير نظم المعرفة (التعليمية والعلمية)، والتوسع في مجالات الدراسة العلمية والتكنولوجية؛ باعتبارها القاعدة الأساسية والمدخل لبناء قاعدة علمية وتكنولوجية متطورة. ومع ذلك، لا يزال هناك إحجام من الطلاب عن الالتحاق بفروع الدراسات العلمية والتكنولوجية، وانخفاض نسبة المتحقيقين بهذه الفروع بالمقارنة بالمتحقيقين بالدراسات الإنسانية (حيث قدرت معدلات نمو القيد في تخصصات العلم والتكنولوجيا بنحو (٣,٦٪)، وفي برامج العلوم الإنسانية والاجتماعية بنحو (١٠,٦٪)، الأمر الذي يحتاج إلى تقديم حوافز متباينة للطلاب تحفزهم على الالتحاق بفروع الدراسات العلمية والتكنولوجية. وهناك من المؤشرات الخاصة بوضع العلم والتكنولوجيا في مجالات البحث، والتطوير، والنشر العلمي، وبراءات الاختراع؛ مما يدل على الخلل في هذه المنظومة في معظم الدول العربية. إذ تعد مشكلة التمويل من أبرز المشكلات التي تواجه نشاط البحث العلمي والتطوير، تتداخل معها مشكلات البيروقراطية المتضخمة من الموظفين في مراكز البحث ووحداته. وتحظى الصناعة بنصيب ضئيل من اهتمام البحث العلمي في الدول العربية؛ حيث يزداد الاعتماد على التكنولوجيا الصناعية المستوردة، ويندر الاستثمار في الصناعات التكنولوجية المتقدمة (٣٩). يتطلب التعامل الخلاق مع العولمة إذن إقامة مجتمع المعرفة؛ مجتمع يتسم سكانه بخصائص تعليمية، وثقافية، وعلمية، وتكنولوجية على مستوى من الكفاءة يسمح بالاندماج في العالم والاستفادة من الفرص والمزايا التي يقدمها؛ ومن

ثم يتجنب خطر التهميش.

وتثير العولمة - من ناحية أخرى - في انعكاساتها على المجتمع المدني عدة إشكاليات مازالت موضوعاً للنقاش والجدل؛ كمخاطر التهميش، والفقر، وحماية حقوق الإنسان. ومن هنا، يدعو البعض إلى تحريك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية للمشاركة في مواجهة مخاطر العولمة، وتعظيم الاستفادة مما تقدمه من فرص، ويؤكد على ضرورة تحريك هذه المنظمات في مواجهة أنماط الفقر التي أعادت العولمة تشكيلها؛ من خلال الإسهام في تأسيس شبكات الأمان على المدى الطويل، والاهتمام بالتدريب، ونقل المهارات، وخلق فرص عمل، وأن تحقق نقلة نوعية في أدوارها، وتتبنى دوراً تنموياً شاملاً، بدلاً من الاقتصار على تقديم المعونات؛ وذلك تمشياً مع الاهتمام العالمي في هذا الاتجاه، وأن تجعل البعد الدفاعي لمناصرة الحريات، وحقوق الإنسان، والفئات المهمشة بعداً أساسياً في أنشطتها؛ لاستثمار ما تقدمه العولمة من دعم للديمقراطية في هذا الخصوص (٤٠).

ثانياً، عولمة علم الاجتماع؛

إن تناول إسهامات علم اجتماع العولمة التي اهتم بعضها بتوضيح ماذا تعني العولمة؟ من خلال استعراض ما ظهر في إطار هذا العلم من تعبيرات مجازية أو مستعارة، ومحاولات تقديم تعريفات تصورية وأخرى إجرائية للعولمة، ثم اهتم بعضها الثاني بالإجابة على سؤال متى بدأت العولمة، وما معالمها؟ من خلال تتبع الموجات الثلاث لنظرية العولمة، وكذلك التي اهتم بعضها الثالث ببيان كيفية توظيف هذه المعرفة التي أسهم بها العلم الاجتماعي في توضيح الكيفية التي يمكن بها التعامل مع العولمة، يمثل هذا التناول جانباً فقط من العلاقة بين علم الاجتماع والعولمة.

وهناك جانب آخر في هذه العلاقة بين علم الاجتماع والعولمة، ينصب على تأثير العولمة وانعكاساتها على علم الاجتماع؛ وفيه يحاول البعض الإجابة على مجموعة أسئلة تتعلق بأزمة علم الاجتماع، وكيف أدت العولمة إلى تكريس هذه الأزمة. وينصرف البعض الثاني من المهتمين بتأثير العولمة على علم الاجتماع

بتوضيح انعكاسات العولمة على ظواهر الحياة اليومية؛ باعتبارها تشكل الموضوع المحورى الذي تحول إليه اهتمام علم الاجتماع في مرحلة ما بعد الحداثة. وكذلك يحل البعض الثالث كيف أدت العولمة وانعكاساتها إلى بزوغ تيارات نظرية ومنهجية أكثر أثراً اليوم في تفسير انعكاسات العولمة على الحياة اليومية، وكيف حددت مستقبل علم الاجتماع عالمياً.

١- العولمة وأزمة علم الاجتماع:

لقد نشأ علم الاجتماع في رحم أزمة المجتمع الغربى في القرن التاسع عشر، واستمرت الأزمات تلازم علم الاجتماع في كل مرحلة من مراحل تطوره؛ حيث ظهرت أزمة الممارسة في عشرينيات و ثلاثينيات القرن العشرين، ثم ظهرت أزمة الإمبريقية في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، وشهد علم الاجتماع في الثمانينيات والتسعينيات أزمة الأيديولوجيا، وتعمل العولمة حديثاً على تكريس أزمة هذا العلم.

وكان روبرت نسبت R. Nisbet قد ذهب إلى أن علم الاجتماع قد تشكل من خلال أزمة تحول الأقطار الأوروبية إلى المجتمع الصناعى، وأخذت أفكاره وقضاياها تتشكل ابتداءً من عام (١٨٣٠) وحتى نهاية القرن التاسع عشر، حينما كانت تتخلق مجتمعات غربية جديدة؛ حضرية، ديموقراطية، صناعية، بيروقراطية، علمانية... الخ (٤١). ونشأت وجهة النظر السوسيولوجية لتقديم فهماً وتفسيراً لكل ما ترتب على هذه الأزمة من تداعيات على المجتمع الأوروبى في ذلك الوقت.

وكانت الماركسية العلمية التقليدية في أوائل القرن العشرين تؤكد على أن الرأسمالية قد أوشكت على الانهيار، وأن الاشتراكية سوف تتحقق بصورة تلقائية من خلال التغير في علاقات الإنتاج وشكل الملكية، وأن ظهور الاشتراكية يعتمد بصورة أساسية على مجموعة من الظروف الموضوعية الخاصة بالنظام الرأسمالى. وتنبأت الماركسية بثورة البروليتاريا التي سوف تعمل على إسقاط النظام الرأسمالى، غير أن تطور المجتمعات الرأسمالية على نحو مخالف لتنبؤات وتوقعات النظرية الماركسية،

و تقدم التاريخ على نحو مغاير للسيفاريو الذي وضعه ماركس و المتمثل في التقدم نحو الاشتراكية؛ حيث فشلت الحركات الثورية في ألمانيا في الفترة ما بين (١٩١٨ - ١٩٢١)، و اندمجت الفاشية مع الدول الرأسمالية و تضامنت معها على قمع القوة الثورية للطبقة العاملة في أوروبا؛ و ترتب على ذلك عدم قيام هذه الطبقة بدورها الثوري في التحول الاشتراكي؛ مما أُنذر بحدوث أزمة ممارسة في علم الاجتماع، خاصة و أن الفكر الماركسي علمنا بأنه ليس هناك شيء صائب ما لم يكن ذا فعالية و قدرة على العمل و الممارسة. و قد نادى (كورش) بضرورة المراجعة النقدية و التأمل الذاتي للماركسية، و هو ما استجاب له رواد النظرية النقدية بعد ذلك، و عملت مدرسة فرانكفورت خلال الفترة من (١٩٣٠ - ١٩٤٠) على تطوير نظرية اجتماعية مادية؛ استجابة لعدم ملاءمة النظرية الماركسية، و عدم قدرتها على توضيح الظروف الملائمة لتطوير الوعي الثوري و الكفاح ضد التمييز الطبقي داخل المجتمع الرأسمالي (٤٢).

و شهد علم الاجتماع خلال الستينيات أزمة من نوع آخر، رصدتها س. رايت ميلز W. Mills في كتابه (الخيال السوسيولوجي) أطلق عليها أزمة الإمبيريقية، و أن أصحاب النزعة الإمبيريقية الفجة في علم الاجتماع Abstracted Empericism يقومون بتحويل علم الاجتماع إلى علم طبيعي؛ بهدف الوصول إلى فهم شكلي للإنسان يتفق و متطلبات العلم الطبيعي، أكثر مما يتفق و متطلبات العلم الاجتماعي الذي يجب أن يتوصل إلى فهم حقيقي لعلاقة الإنسان بالمجتمع، و قد غاب عن الإمبيريقيين الانطلاق من توجهات نظرية يمكن أن ترشد عملية البحث و تزودنا بأسلوب ملائم للتنظيم المنسق لاكتشافات علم الاجتماع، و أنه إذا كانت لديهم مهارة في جمع العديد من البيانات الوصفية، إلا أنه ينقصهم الوسائل العلمية لتصنيف ما يجمعونه على نحو منظم. و قد كشفت الدراسات و البحوث السوسيولوجية عن قصور واضح في تقديم تشخيص محدد للمشكلات الهامة و القضايا الإنسانية المعاصرة؛ لأنها لم تكن تمثل محور اهتمام البحث؛ لأنهم كانوا يركزون في دراساتهم على المشاكل التافهة، و تظل المشاكل الهامة في المجتمع دون بحث. و دفع البحث

الإمبيريقى والتجريبي علم الاجتماع إلى طريق مغلق، وحوله إلى علم وصفي يقتصر على جمع البيانات التي تفتقر إلى التنسيق. ومن هنا، بدت أزمة الإمبيريقية في علم الاجتماع؛ لأنها أحدثت انفصلاً بين النظرية والبحث، واتجهت نحو التخصص الدقيق، وتقسيم علم الاجتماع إلى فروع متخصصة، واستخدام النزعة الكمية في دراسات علم الاجتماع، وصياغة القوانين الرياضية (٤٣).

وفي بداية السبعينيات، كشف جولدنر A.Gouldner عن أزمة أخرى في علم الاجتماع، رصدها في كتابه (الأزمة المقبلة لعلم الاجتماع الغربي). وبعد أن قدم تحليلاً شاملاً للاتجاهات النظرية السائدة في علم الاجتماع ذات الطابع المحافظ، منطلقاً من تأكيده بأن نقد المجتمع وتغييره لا ينفصلان عن نقد وإعادة صياغة النظرية السوسيولوجية، وأن النظرية الوظيفية وعلم الاجتماع الأكاديمي في أزمة؛ لأنها ذات نزعة محافظة، تقبل النظام القائم كما هو دون بذل أي محاولة لنقده أو تغيير ما هو قائم. وبدأت الوظيفية بعد الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة الأمريكية في تدعيم دولة الرفاهية وحماية المجتمع من خطر وتهديد الشيوعية، ولكن مع بداية الستينيات من القرن العشرين وقعت أحداث هامة وتغيرات حاسمة داخل وخارج الولايات المتحدة؛ ترتب عليها التغير في الاتجاه البنائي الوظيفي، وفي الموقف الأكاديمي من هذا الاتجاه؛ فقد تضخمت قوة السود داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وسحبت تأييدها للقيادة السياسية الأمريكية، ونشبت ثورة الحقوق المدنية والحرب على الفقر، وثارَت حركة الشباب الأمريكي، وظهرت الحركات الطلابية واليسار الجديد، وتزايدت حركات السخط والشعور باليأس والتمرد بين علماء الاجتماع الشباب على علم الاجتماع الأكاديمي المحافظ عموماً، وعلى الوظيفية بوجه خاص. وكان ظهور أزمة الأيديولوجية في نظرية علم الاجتماع مرجعه عجز النظرية عن تطوير نفسها، وعن فهم وتفسير ما طرأ على المجتمع من أحداث جديدة (٤٤).

وفي هذا السياق، رصد باحثون آخرون محاولات توظيف البحث الاجتماعي لتحقيق أهداف الدول المتقدمة في التغلغل، والسيطرة، وبسط النفوذ، مع محاولة

إضفاء المشروعية على هذا الوضع؛ بالتعاون مع باحثين و مؤسسات بحثية بالدول التي تجرى فيها هذه البحوث. وشهد عقد الستينيات من القرن العشرين انتشار مشروعات البحوث التي تهدف إلى استغلال البحث الاجتماعي لخدمة أغراض النظام السياسي؛ وكان مشروع كاميلوت Camelot Project عام (١٩٦٤) من أكبر المشروعات البحثية و الهامة في تاريخ علم الاجتماع، بدأ بتمويل ضخم من مكتب بحوث العمليات الخاصة و الهامة في الجيش الأمريكي؛ بهدف الكشف عن أسباب الثورات و الانقلابات التي تحدث في البلدان النامية؛ خاصة في أمريكا اللاتينية. و قد تعرض هذا المشروع لانتقادات عديدة؛ باعتباره يهدف إلى القيام بأعمال التجسس، والتخابر، و جمع المعلومات حول تلك الدول؛ لإحكام السيطرة عليها. و قد عارض علماء الاجتماع مشروع كاميلوت؛ لأنه لا يستند إلى أدنى مسؤولية علمية و أخلاقية. و بعد ذلك ثار الجدل و النقاش حول شكل جديد من أشكال أزمة الأيديولوجية في علم الاجتماع، و استغلال العلم لخدمة أغراض السياسة. و للتغلب على أزمة الأيديولوجية؛ نادى جولدنر بأهمية تأسيس علم اجتماع الاجتماع Sociology of Sociology، أو علم الاجتماع الانعكاسي Reflexive Sociology؛ الذي يجمع بين الإنسان كعضو في المجتمع و كعالم اجتماع، و بين نقد العلم و كشف تحيزاته الأيديولوجية، و نقد المجتمع و كشف صور الزيف داخله (٤٥).

ومثلما تازمت وقائع البشر قديماً، فتأزم معها علم الاجتماع، تتأزم وقائع البشر حديثاً، فيتأزم معها هذا العلم كذلك. فالعولمة التي تجسدها الثورة الإلكترونية الحديثة، قد بدأت مع منتصف القرن العشرين تقريباً (كما يزعم بعض المتعولمون والتحوليون في نظرية العولمة) لتصل في عقده أو عقديه الأخيرين إلى أوج تخلق الحاسوب في تطوراتها الفائقة الأخيرة، وما أضافه من نظرة مختلفة تماماً إلى المجتمع؛ و من ثم تبرز الأزمة الجديدة على غرار الأزمة أو الأزمات القديمة، ولكن تشكل أزمة في ذاته. و في هذه الكرة، الأزمة ليست في تغير نظرة علم الاجتماع إلى المجتمع، بل في تغير علم الاجتماع نفسه (٤٦).

وإذا كانت العولمة في نظر البعض قد أنشأت ظرفاً كونياً جديداً، فإن النظرية الاجتماعية السائدة في علم الاجتماع والتي ارتبطت بما أطلق عليه باك Back

(2000) نظرية الصندوق Container؛ والتي تشير إلى أن موضوع علم الاجتماع وهدفه يتخذان داخل حدود الدولة - الأمة التي تأكلت الآن؛ ولذلك لم تعد هذه النظرية كافية لفهم هذا الظرف الكوني الجديد؛ مما دعى البعض إلى إعلان نهاية علم الاجتماع كما نعرفه؛ لأنهم يسمون بأن العولمة تمثل حقبة جديدة كلية في تاريخ البشرية. ويذهب (أوراى) Urry إلى أنه قد حدثت تحولات تلقائية ومفاجأة في عام (١٩٩٠) بداية من انهيار الاتحاد السوفيتي، ثم عصر التجارة الإلكترونية الكونية، وانتشار شبكات الإنترنت. كما تحدث (أوهامى) (Ohamae (2000 عن نشأة القارة الخفية؛ للدلالة المجازية على العولمة، وهو وصف لا يزال في حاجة إلى تفسير نظري. وقدم (أوراى) مفهوم منعطف التعقيد Complexity Turn، وزعم أن هذا التعقيد الكوني لا يشبه شيئاً آخر، ويضع تحدياً أمام علم الاجتماع يجعله يحتاج إلى تنظير على أساس منسق؛ ولذلك على العلوم الاجتماعية أن تبدأ من جديد لكي تتمكن من تفسير تلك الشبكات الدينامية والأبنية المفتوحة التي تؤثر في انتشار الاتصالات عبر الزمان والمكان، وتتناول بالتحليل ظاهرة القومية التي لم تعد تبني على التجانس والأرض المحددة على الخريطة؛ طالما أصبح بالإمكان اختراقها، وتبادل الحياة الثقافية عبر الكوكب. كما أن فكرة علم الاجتماع وتفسيره للنظام الاجتماعي النقي والنظيف Purified أصبحت فكرة قديمة تناسب الظرف الماضي، ويجب إلغاؤها في صندوق نفايات التاريخ. وربما كان أوراى صادقاً في قوله إن علم الاجتماع سوف لا يكون قادراً على البقاء هو ذاته باعتباره خطاباً متخصصاً ومتناسكاً يركز على دراسة الأنساق المنظمة وذات الحدود، بل إن علم الاجتماع في حاجة إلى بلورة فهم أفضل عن كيفية إعادة إنتاج العولمة لعالم الحياة اليومية في العمل، والعمالة، والاتصال، وعدم المساواة، إلى جانب تداعياتها المحلية والكونية (٤٧). ويدعونا كل هذا إلى القول بأن العولمة عملت على تكريس أزمة علم الاجتماع، ويسهل علينا فهم ماقد يطلقه البعض على علم الاجتماع بأنه علم الأزمة.

٢- العولمة وإعادة بناء علم الاجتماع:

والجدير بالذكر، أنه إذا كانت الأزمات تلازم علم الاجتماع في كل مرحلة من

مراحل تطوره، فإنه لم يكن يقف من هذه الأزمات دون استجابة؛ وإنما حاول التكيف مع أزمة الممارسة، وأعاد بناء النظرية الماركسية، ويشهد على ذلك إضافات النظرية النقدية ومدرسة فرانكفورت في هذا الصدد، كما أنه حاول التكيف مع أزمة الإمبيريقية، وبلور مدخل العلوم البينية Interdisciplinary، والعلوم المتباعدة Su-pradisciplinary، ومدخل التأويل أو الهرمنيوطيقا Hermeneutics، كما عبرت عنه كتابات هذه المدرسة. وحاول علم الاجتماع كذلك التكيف مع أزمة الأيديولوجيا، والنظرية الوظيفية؛ من خلال تطوير نظريات راديكالية؛ مثل التفاعلية الرمزية، والإثنوميثودولوجيا؛ فتحول اهتمام علم الاجتماع من دراسة الأنساق والنظم، إلى دراسة الفعل الاجتماعي، والتفاعل، والتركيز على ظواهر الحياة اليومية باعتبارها تشكل ميداناً لاهتمام علم الاجتماع. واليوم، لم يترك علم الاجتماع أزمته تستمر بفعل العولمة، وإنما حاول أن يتكيف معها، بل ويعمل على إعادة بناء ذاته؛ وذلك من خلال إعادة النظر في موضوع اهتمامه، وميدان اختصاصه، وأيضاً من خلال بلورة تيارات نظرية جديدة، واستراتيجيات منهجية مغايرة، وأجندة بحثية مختلفة، رسمت مستقبل علم الاجتماع عالمياً، وقدمت تيارات أكثر ثراءً، واستطاع معها أن يسهم في علاج مشاكل الحياة اليومية، وعملت الأوضاع الحالية على دعمه وتعزيز موقفه بعد أن كان متداعياً.

فكان علم الاجتماع الكلاسيكي قد حدد موضوعه في الدراسة العلمية للمجتمع، وقد ظهر في التراث معنيان لمقولة الاجتماعي Social؛ المعنى الضيق الذي يطلق عليه البعض مفهوم المجتمع Societal؛ والذي يتم فيه غالباً التسوية بينه وبين النسق الاجتماعي؛ ومن ثم اعتبار المجتمع بمثابة نسق مجرد من العلاقات الاجتماعية، أو شبكة علاقات؛ وذلك تمشياً مع فكر تالكوت بارسونز، وإميل دوركايم من قبله، وكان علماء الاجتماع الذين يميلون إلى النزعة الوضعية سعداء بهذا التحديد الضيق لعلم الاجتماع؛ ومن ثم قصروا صياغتهم التصورية للمجتمع على معنى النسق الاجتماعي (٤٨). وترتبط هذه الفكرة حول المجتمع، بنسق الأمم، والدول - الأمم، نظرت إلى المجتمعات باعتبار أن لها كيانات ذات سيادة تنظم حقوق

وواجبات كل عضو فيها، وتشكل أبنية الاقتصاد، والسياسة، والثقافة، وأبنية فرعية لها حدود أرضية، وتمثل هذه الفكرة تصور علم الاجتماع التقليدي لما هو اجتماعي، والمجتمع باعتباره وحدة أو كيان له حدود، ويعمل هو ذاته على نحو متكامل وظيفياً ومنتجاً بذاته (٤٩).

ولكن عندما اتسعت حدود المجتمع من المستوى المحلي، مروراً بالدول، إلى المجتمع الكوني Global Society، وهو تغير يوضح جيداً كيف تتسع الأفكار، والمعرفة، والعلوم الاجتماعية وتمتد استجابة للتغيرات والتوسع في أبعاد الواقع؛ الأمر الذي فتح الطريق لظهور معنى جديد واسع لمقولة الاجتماعى قدمه والرشتاين Wallerstein، وجعل علم الاجتماع يجمع في موضوعه بين التكنولوجيا، والاقتصاد، والسياسة، والثقافة، ويهتم فعلاً بفهم هذه العمليات الواسعة، وما يربط بينها من علاقات وثيقة على مستوى كوني. وجدنا عدداً كبيراً من علماء الاجتماع غير راضين عن الصياغة التصورية الضيقة للمجتمع، وأخذوا يسعون إلى نظرة أوسع؛ لأنهم اعتبروا النظرة الضيقة تنطوي على تقسيمات غير ضرورية، وغير مثمرة، وتميل إلى التجريد، وكان كلاً من بارينجتون Barington، ومور Moore، واليرشتاين Wallerstein، وتيلي Tilly، وسكوبول Scocopol، قد تبنا هذا المعنى الأوسع لمصطلح الاجتماعى، متأثرين في ذلك بأفكار ماركس، وفيرد برودل Broudel (٥٠).

وزعم أوراي (٢٠٠٠) أن التغيرات التي ارتبطت بالعولمة يصعب الإحاطة بها؛ ولذلك علينا من الآن أن نتحدث عن علم اجتماع يتخطى المجتمعات Beyond So-ciety، وأن نسقط من حسابنا فكرة المجتمع باعتباره كياناً له حدود مكانية. وبلور أوراي نظرية منعطف التعقيد، كبديل مناسب لحالة التعقيد والفوضى التي ترتبت على العولمة، أو باعتبارها عملت على خلق عالم ينتقل فيه البشر بالملايين عبر الحدود القومية، وتتدفق المعلومات على نحو لا يمكن إحصاؤه، عالم يقوم على الحركة المستمرة، ويتأصل فيه الاضطراب، وعدم اليقين (٥١). وهي نظرية تتسم بالمرونة، ويمكن أن تقدم تفسيراً لظواهر عصر ما بعد المجتمع Post-Societal Epoch؛ ظواهر

التهجين التكنولوجي Technohybride، والسفر الافتراضي والمتخيل Virtual Imaginative، والشبكات غير المركزية Decentered، أكثر مما تعتمد على مفاهيم النظام الاجتماعي والبناء. كما تقدم مجموعة من المفاهيم المحورية التي تعبر عن النشاطات الاجتماعية الجديدة New Socialites؛ مثل الطوبوغرافيا الاجتماعية So-cial Topologies، والتنافس بين الأقاليم والشبكات، وإنسياب المشروعات الكونية... الخ (٥٢).

وكان بيك U.Beck قد دعى صراحة إلى ضرورة تطوير مفاهيم جديدة تتناسب و الحقائق و الوقائع الجديدة المتعلقة بالصلات المتبادلة، والجمعية، والمحلية المتعددة Multilocality، والتعددية. كما استخدم بياترس J.N.Pieters عالم الاجتماع الألماني - في تحليله لقضية عولمة الثقافة مفهومات الخليط Melange، والهجين Hybridity، والتوفيق Syncretism، والتوطين Indigenization، والمحلية العالمية Glocalization ابتكار منتجات أو خدمات بقصد السوق العالمي، ولكن مع تعديلها لتناسب الثقافات المحلية، والتي تمثل صياغة تصويرية قدمها روبرتسون للتعبير عن العولمة باعتبارها تداخل العالمية مع الخصوصية، والخصوصية مع العالمية (٥٣).

وفي هذه المرحلة من ما بعد الحداثة أو الحداثة المتأخرة، تبلورت تيارات نظرية عديدة؛ مثل نظرية المجتمع الاستهلاكي عند جان بودريارد J.Baudrillard، ونظرية أزمة الهوية عند ديفيد هارفي D.Harvey، ونظرية مجتمع ما بعد الصناعة عند دانييل بيل D.Bell، ونظرية السلطة والمعرفة عند ميشيل فوكو M.Foucault، ونظرية التفكيك عند ديريда J.Derrida، وربما كان من أهمها نظرية الفعل الاتصالي عند هابرماس، ونظرية تشكيل البنية عند جيدنز. وبيدوجانبا من أهمية هذين الإسهامين في محاولتهما إعادة بناء نظرية علم الاجتماع، وإعادة تحديد مركز اهتمام النظرية الاجتماعية بمعناها الأكثر شمولاً، وتوسيعها باعتبارها منظوراً يمتد ليشمل علوماً متعددة ومتباعدة (العلوم الطبيعية)، وتجعل الاهتمام بالظواهر الكونية اهتماماً تأويلياً مركزياً، وبطريقة تيسر للبحث الإمبيريقى،

والتاريخي الكيفي المقارن المصنّى في نفس الاتجاه (٥٤)؛ لأنه إذا كانت النظريات الوظيفية، و الماركسية تركز على فهم النسق، و النظام، و البناء، وكانت النظريات الراديكالية التفاعلية الرمزية، و الإثنوميوذولوجيا، تركز على فهم الفعل، و النشاط، و الذات، فقد حاول كلاً من جيدنز و هابرماس إعادة تحديد مركز اهتمام النظرية الاجتماعية عموماً، و الجمع بين البنية و الفعل في تفسير الظواهر الاجتماعية الجديدة.

وعلق أوراي على نظرية تشكيل البنية Structuration عند جيدنز، والتي تجمع بين البنية و الفعل في ازدواجية أو ثنائية البنية Structure Agency Duality، بأنها تقدم فهماً أفضل يمكن من خلاله تفسير كيف أن التغيرات المحلية باللغة الصغر تولد نتائج على المستوى الأكبر يصعب التنبؤ بها؛ لأنه بسبب التعديلات متناهية الصغر التي تطرأ على الأفعال؛ فإن التفاعل يمكن أن يؤدي إلى تحولات حتى في الأبنية على المستوى الأكبر، و أن الحدث الصغير و المتمثل في إنهيار سور برلين عام (١٩٨٩)؛ كان له أثر هدم داخلي على انفجار النظام السوفيتي بين يوم و ليلة (٥٥).

ويوضح راي أهمية نظرية الفعل الاتصالي Communicative Action عند هابرماس Habermas، و التي تجمع بين النسق و عالم الحياة اليومية، و التي تقدم وصفاً للكثير من التدفقات، و الصور، و عمليات النقل و الحراك؛ باعتبارها جزءاً من تدوير السلع و الرموز داخل الأنساق الاجتماعية، و تصبح هذه العمليات ذات فعالية و أثر؛ إذا تجسدت ثقافياً و أدرجت ضمن صور الإنتاج الاجتماعي. و يوضح كيف أن الثقة مثلاً تُعد مطلباً جوهرياً في الحياة الاقتصادية، و أنه إلى جانب التبادل و الأرصدة، بزغت أبنية جديدة تجمع بين السوق و عالم الحياة اليومية، من خلال قوانين الملكية و التعاقد. و لقد تطلب تطور الرأسمالية؛ إقامة بناء مؤسسي للروابط التجارية، و تبادل المعلومات، و شبكات النقود بعيداً عن السوق، خاصة عندما يحدث فعل التبادل بين أعضاء المجتمع. وهكذا، تتطلب العقود قدراً أكبر من الثقة، و تجسداً ثقافياً؛ لكي تُنتج أنماطاً ثابتة من الفعل تمتد فيما وراء الوجود المشترك و المباشر خلال الزمان و المكان. فالثقة في الشراكة و التي تعتمد أكثر على الضمانات

والترتيبات المؤسسية، تُمنح وفقاً لشروط، وتخضع للتجربة، وتتطلب عملية تجسيد ثقافي للأنساق المؤسسية، وهي خبرة يتم تعلمها وترسخ في القانون المدني، والديموقراطية، وحقوق الإنسان، وحقوق المواطنة، وحتى إذا خضعت كلها لعمليات إعادة تفاوض. ولكن إذا بدأت أنساق القوة والمال تطوق بالإكراه الأبنية المعيارية واللغة؛ بمعنى أن تستعمر عالم الحياة اليومية؛ فإنه سوف ينتج عن هذا صوراً باثولوجية؛ مثل فقد المعنى (الاغتراب)، وتشوش التوجهات، واختلال المعايير (الأنومي)، وتراجع الدافعية (٥٦).

وكان من البدهي أن يعيد علم الاجتماع النظر في مناهجه وطرقه البحثية، نمشياً مع اهتماماته المتغيرة، وأطره التصورية، ونماذج النظرية الجديدة. والواضح أن هناك تحولاً في مناهج البحث في علم الاجتماع، من الاستعانة بالمنهج الكمي، إلى التوسع في استخدام المناهج الكيفية؛ والدليل على ذلك، بزوغ استراتيجيات بحث كيفية؛ مثل استراتيجيات بحوث المشروعات Action Research، واستراتيجيات بحوث تقدير الأثر Impact Assesement، أضف إلى ذلك نمو طرق بحث متنوعة لم يسبق إليها؛ مثل طريقة تحليل الخطاب Discourse Analysis؛ لتتناسب مع دراسات الثقافة، والتفكيك Deconstruction، والتأويل Hermeneutics، والتحليل البيوجرافي والسيرة الذاتية Biographical Method، والعصف الذهني Brain-storming، والجماعة البورية Focus Group، والمؤشرات الاجتماعية Social Indicators، وطريقة دلفي Delphi Method، كما أن هناك أدوات جديدة في البحث أهمها البريد الإلكتروني كأداة في البحث الاجتماعي E-Mail as a Research Tool.. الخ.

وقد فرض واقع العولمة أجندة بحثية جديدة تعكس تكيف البحث الاجتماعي والثقافي مع هذا الواقع الجديد، فهناك مبحث يدور حول ثقافة العولمة، والثقافة الإلكترونية Cyber Culture؛ والتي تعكس المعلومات والممارسات المتصلة بعالم الكمبيوتر والإنترنت، والفضاء الإلكتروني Cyber Space، أو العالم الفضائي غير المرئي وغير المرتبط بمكان وزمان، وتداول داخله المعلومات الإلكترونية، ومبحث

الجماعة الافتراضية الهوائية Virtual Community؛ وهي طبقة جديدة خلقناها عمليات التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، أونخبة تتشكل من أناس تجمعهم المعرفة بعالم المعلومات، ويعيشون جماعة لا تجمعهم حدود معروفة، ولا يعرفون بعضهم شخصياً، وليست لهم أهداف واحدة أو مصالح، ولا يجمعهم تاريخ واحد، أو وعى، أو يشتركون في معتقدات واحدة، والجماعات الافتراضية تعتبر تجمعات اجتماعية تظهر عبر شبكة الإنترنت عبر الفضاء الإلكتروني... الخ (٥٧). وقد تعدى الأمر إلى التفكير والدعوة إلى إنشاء علم الاجتماع الآلى؛ ليجمع بين علمى الحاسوب والاجتماع، ويفتح مجالاً جديداً في البحث. فظاهرة الاتصال عبر الحاسوب، ونشوء الاجتماعية الإلكترونية، وتشييد أواصر وأساسيات مجتمع المعرفة، وتبنى مجتمع المعلومات عن طريق الحاسوب، والإنترنت، والقنوات الفضائية؛ بهدف تقديم علم اجتماع الحياة الإلكترونية على الإنترنت، والفضاء الافتراضى الذي تمثله، من خلال تفاعل الإنسان (المرقمن) عبر شبكات الحواسيب الرقمية. والإنسان في هذا العصر الرقمى أو مرحلة ما بعد الحداثة بالمنظور السوسيولوجى المعاصر، ووفق الوعاء الشبكي المعلوماتى للمجتمع الكونى، وبخاصة في الفضاء الرقمى الإلكتروني المطلق، هذا الإنسان ليس سوى ذات افتراضية مرقمنة، وما طرح إشكالية جد عويصة في فهم علم الاجتماع التقليدى. ولذلك، فإن علم الاجتماع اليوم في بيئة الفضاء الآلى للإنسان، هو علم اجتماع الإنسان الآلة؛ وذلك تأسيساً على عامل التغير الرئيس في التحولات المجتمعية الكونية؛ العامل المعلوماتى. وقد تشعب هذا الميدان الجديد إلى مجالات متنوعة؛ منها علم الاجتماع التكنولوجى، والمعلوماتية الاجتماعية، ومعلوماتية المجتمعات المحلية، والدراسات السايبرية أو دراسات الإنترنت، وعلم اجتماع الإنترنت أو الويب، وعلم الاجتماع الإلكتروني، وعلم الاجتماع الرقمى، وعلم الاجتماع السايبرى، وعلم الاجتماع الافتراضى (٥٨).

وكذلك، فرض واقع العولمة أن يتغير مستوى التحليل في دراسات علم الاجتماع، ويربط التحليل بين المستويين المحلى والعالمي؛ طالما أصبحت المشكلات المحلية مشكلات عالمية، والمشكلات العالمية مشكلات محلية بالضرورة. وكذلك،

تتسع و تتعدد مستويات التحليل و لا تقف عند مستوى تحليل الوحدات الصغرى -Mi cro، و الوحدات الكبرى Macro؛ وإنما ظهر المستوى المتوسط في التحليل Meso؛ ليضيف مستويات و أبعاد جديدة للظواهر موضوع الاهتمام في علم الاجتماع.

٣- العولمة والحياة اليومية:

ربما كان (جيدنز) في كتابه عالم منفلت، وعنوانه الفرعى (كيف تُعيد العولمة تشكيل حياتنا)، من أهم من تناول العلاقة بين العولمة والحياة اليومية، ويذهب إلى أن العولمة ليست أمراً عرضياً في حياتنا اليومية، وإنما هي تحول في ظروف حياتنا الأساسية، و تمثل أسلوباً لمعيشتنا الآن. إن العولمة تؤثر في حياتنا اليومية بقدر ما توجه الأحداث على نطاق العالم. ولذلك، من الخطأ الاعتقاد أن العولمة تتعلق فقط بالأنساق الكبرى؛ مثل النظام المالى العالمى، وإنما العولمة كما تمس كل ما هناك و بعيد عن الفرد، فهي ظاهرة موجودة في الداخل أيضاً، تؤثر في الجوانب الشخصية، و في كل ما هو أليف في حياتنا. و عليه، يمكن القول إن هناك ثورة كونية حقيقية في حياتنا اليومية، لها تداعياتها التي لمسناها حول العالم في مختلف مجالات العمل، والسياسة، والأسرة، والمرأة ... الخ (٥٩).

ولتوضيح الآثار التي تركتها العولمة على الحياة اليومية في مجتمعاتنا بالتحديد، يمكن الرجوع إلى دراسة حديثة تناولت العلاقة الجدلية بين التحولات الاجتماعية و ظواهر الاعتدال و التشدد في حياتنا اليومية، خاصة و أن هذه الدراسة استفادت من مجموعة تصورات نظرية كان أنتونى جيدنز قد طورها في إطار نظريته عن تشكيل البنية، وهي: ثنائية البنية، و العالم المتغير، و العولمة، و مجتمع المخاطر، و الفعل الانعكاسى (الوعى الذاتى و المؤسسى). و قد انتهت الدراسة إلى أن التحولات الاجتماعية التي شهدتها النسق الطبقي في مصر، و الذي اتضحت مظاهره في انقسام هذا النسق إلى شرائح رأسمالية عليا و مجموعة شرائح طبقية دنيا، هذا فضلاً عن تفكيك الطبقة الوسطى؛ وذلك نتيجة لإسهام المتغيرات العالمية في تشكيل هذه المظاهر بشكل واضح، يسمح لنا باستخدام مفهوم عولمة النسق الطبقي، الذي يمكن تلمس انعكاساته على ظواهر الاعتدال و التشدد في حياتنا اليومية. حيث

أوضحت الدراسة، أن تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة أوجد مناخاً لأشكال من الفساد؛ تمثلت في جرائم البنوك، وحالات التهرب الضريبي والجمركي، والجريمة المنظمة، فضلاً عن الجرائم التكنولوجية المستحدثة التي تستخدم فيها الحاسبات الآلية وشبكة الإنترنت، إضافة إلى خلق ظروف مواتية لحدوث عمليات غسل الأموال. وأشارت الدراسة إلى أن فترة التسعينيات قد شهدت تمثيلاً قوياً لرجال الأعمال في الجهاز المصرفي، وحصول بعضهم على قروض ضخمة بالمخالفة لما ينص عليه القانون، وكان القاسم المشترك بين وقائع الفساد المنشورة في الأرشيف العام لمباحث الأموال العامة، ودليل نشاط الأموال العامة (١٩٩١)؛ هو الحصول على المال، وأنها تعد من جرائم المال، أو الكسب غير المشروع، أو سرقة المال العام من خلال عقد صفقات مشبوهة، والحصول على قروض دون ضمانات، وتقديم الرشاوى، واستغلال النفوذ، واحتكار منافذ توزيع السلع، وكانت أهم المجالات الرئيسية لقضايا الفساد هو المجال الاقتصادي؛ كالتوكيلات التجارية، والعقارات، والأراضي، يليه الأنشطة السرية؛ كتجارة المخدرات والعملة (٦٠).

أوضحت الدراسة من ناحية أخرى، التشابك بين مجتمع المخاطر والتغير في النسق القيمي، وكيف أن انتشار قيم البرجوازية في المجتمع المصري قد أسهم في زيادة حدة الأزمات؛ خاصة مشكلة البطالة بين الشباب المتعلمين من أبناء الطبقة الوسطى. وكذلك، كيف أن ثقافة الأزمة التي اعتاد عليها الشباب ودعمت لديهم قيم الأنانية، والفردية، والكسب السريع، والهروب من مواجهة الواقع عن طريق الهجرة - خاصة الهجرة غير المشروعة إلى أوطان غريبة - تدل على الانعكاسات المتبادلة بين الخطر المصنع والتحول في النسق القيمي. حيث كانت زيادة معدلات الهجرة غير الشرعية في الآونة الأخيرة، ترد إلى عجز اقتصاديات المجتمعات العربية عن إنتاج فرص عمل وتوفير دخول لإعاشة مواطنيها؛ مما يدفع بعضهم إلى أن يركب متن المخاطرة والمغامرة من خلال هجرة غير شرعية إلى المجتمعات الغربية المتطورة، وكيف كانت تكنولوجيا الإعلام والمعلومات تسهم في صنع الخطر، وما تنقله من صور متباينة؛ يؤس العرب وترف الغرب، وكلها عوامل تشكل ثقافة يتولد

عنها حافظ يستفز شوق من لديهم القابلية للهجرة والاستعداد للمخاطرة (٦١).

ثالثاً: علم الاجتماع في العالم العربي: رؤية مستقبلية:

انتشرت أقسام الاجتماع في الجامعات العربية الحكومية والخاصة، وفي المعاهد العليا أيضاً، ولا تكاد تخلو كليات الآداب فيها من هذا التخصص. وقد تخرج فيها أعداد كبيرة من الحاصلين على درجات البكالوريوس أو الليسانس، والدبلومات العليا، ودرجات الماجستير والدكتوراة، ويقولى التدريس بها طاقم ضخم من أعضاء هيئة التدريس، الذين تلقوا تعليمهم إما في الداخل أو في الخارج، أو جمعوا بين الأمرين. ولم يتوقف نشاطهم عند حد التدريس، وإنما اتسع ليظهر بين أعمالهم من المراجع المتخصصة، والترجمات، والمقالات العلمية، وتقارير البحوث، والقواميس، والموسوعات، وبدأت تظهر لبعضهم مواقع على شبكة الإنترنت، أو إسهامات على مواقع لغيرهم على هذه الشبكة (٦٢). ودخل ضمن هذا النشاط، المشاركة في برامج ومشروعات بحثية تنظمها جامعاتهم أو بعض المراكز العلمية المتخصصة التابعة لهيئات أخرى في بلادهم، وكذلك المشاركة في المؤتمرات، والندوات، وحلقات البحث، والسيمينارات التي ربما عقد بعضها في الخارج، وربما ظهر بين هذا النشاط المتنوع والمتعدد الانخراط في عضوية الجمعيات العلمية المحلية، والعربية، أو حتى الدولية في تخصص علم الاجتماع.

ونستطيع أن نتصور خطأ بيانياً يعبر عن هذه المساهمات، تشغل فيه عملية تأليف الكتب الجامعية أعلى مرتبة، يليها الترجمات، والمقالات العلمية، وتقارير البحوث، والمؤتمرات، والندوات، والجمعيات العلمية، وأخيراً من حيث الترتيب النشر الإلكتروني. ونستطيع أن نميز بين أقسام الاجتماع في الجامعات العربية؛ فبعضها أنشأ مركزاً للبحث، ونظم مشروعات بحثية، ومؤتمرات سنوية، ودوريات علمية (٦٣). وهكذا، يجمع في نشاطاته بين التدريس والبحث، وذلك في مقابل أعداد كبيرة من هذه الأقسام يقتصر نشاطها على عملية التدريس فقط. كما نستطيع أن نميز بين أعضاء هيئة التدريس في هذه الأقسام؛ منهم من اعتبرت مؤلفاته مراجع

علمية، وأقدم على ترجمة أعمال هامة لكبار علماء الاجتماع في الغرب (٦٤)، ونشرت مقالاته العلمية في دوريات محلية، وعربية، وحتى عالمية (٦٥)، واعتاد المشاركة في المؤتمرات والندوات الهامة في تخصص علم الاجتماع محلياً، وعربياً، وعالمياً، وتميزت الرسائل التي يشرف عليها للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراة عن غيرها بقضايا لها قيمتها النظرية والتطبيقية، وتتصدى لتحديات ومعضلات وطنية أو عربية، واتباعها لمنهجية متطورة (٦٦)، وحصوله على أشكال مختلفة من التقدير والجوائز العلمية. وفي المقابل، نلاحظ نسبة من أعضاء هيئة التدريس، لا يشغلها غير الكتاب الجامعي، ويندر أن يشارك أي منهم في نشاط آخر مهم. ولم يسلم الأمر من ظهور بعض الانحرافات العلمية، والاعتداء على حقوق الملكية الفكرية للغير.

وإذا كان رصد تطور علم الاجتماع خلال العشرين سنة الأخيرة في العالم العربي ينطوي على بعض النقاط المضيئة التي أشرنا إليها ضمناً وتميز بعض الأقسام، وأعضاء هيئة التدريس، وإنتاجهم العلمي... الخ، إلا أن ما أمكن رصده على التيار السائد في هذا التخصص من ملاحظات، يتطلب أن نتوقف أمامه، قبل أن نقدم على استشراف مستقبل علم الاجتماع من حيث مجالاته وتطبيقاته في العالم العربي، أو بمعنى آخر إذا جاز لنا أن نفكر في المستقبل، وأن نمنع النظر في الوضع الراهن؛ لرصد الاتجاهات والقوى التي شكلت هذا الوضع، وبيان إلى أي حد يمكن اعتباره وضعاً غير مرغوب فيه. فإنه يمكن القول، إن الخطاب العلمي الاجتماعي يحتاج إلى تجديد، وهو تجديد لا يتوقف أولاً وأخيراً على زيادة الإنفاق على البحث العلمي؛ لأنه من المؤكد أن هناك أموراً مسكوت عنها في هذا الخطاب تتعلق بتنوعيته ومحتواه؛ سواء ظهر هذا الخطاب في صورة مؤلفات، أو مقالات، أو تقارير بحوث، أو رسائل جامعية، أو إنتاج للترقية في سلم الأستاذية، أو ما يقدم لنيل جوائز البحث العلمي. فلا يزال الخطاب العلمي الاجتماعي وتياره السائد الذي يستثنى منه ومضات قليلة ونقاط مضيئة محدودة في هذا السياق، لا يزال هذا التيار يعكس حالة من الجمود، والميل إلى التقليد، والتوقف عند تراث علم الاجتماع التقليدي الذي انتقده

أصحابه و تحولوا بعيداً عنه، وأضافوا الجديد و المستمر؛ من حيث النظرية، و المنهج، و أجندة البحث، و التي أشرنا إليها عند الحديث عن العولمة وإعادة بناء علم الاجتماع. كما لا يزال التيار السائد بعيداً عن دائرة التحدى و التصدى للقضايا الملحة التي تواجه مجتمعاتنا العربية في مجالات مختلفة؛ و خاصة مجالات العمل و الإنتاج، و تعجز أساليب الخطاب العلمى الاجتماعى الجارية في معظم الأحوال عن بلورة إشكاليات حقيقية تعكس صور المفارقة و التضارب، و تؤصل موضوعات اهتمامها في البحث و التدريس في سياق هذه التحديات، و تميل بدلاً من ذلك إلى التعبير عن هذه الاهتمامات في صورة أهداف و تساؤلات سطحية، تفتقر إلى دلالات نظرية و تطبيقية حقيقية. و إذا كان من الطبيعى و المنطقى البدء في كل وسيلة من وسائل الخطاب العلمى الاجتماعى (مؤلف/ مقال/ تقرير/ رسالة علمية / .. الخ) بأهداف محددة واضحة معقولة و متواضعة؛ باعتبار ذلك مطلباً ملحاً لكل عمل علمى يسير هذا العمل و يوجهه في كل خطواته نحو استخلاص نتائج توضح هذه الأهداف، فالملاحظ في الغالب أن ينتهي هذا العمل على نحو يعكس حالة أطلق عليها ابن خلدون الذهول عن المقاصد؛ الأمر الذي يترتب عليه الإخفاق في اختيار الوسائل المناسبة لتحقيق الهدف الذي بدأ به العمل؛ لأنه أصبح هدفاً غائباً عن صاحبه.

وعلى الرغم من أن هناك وعى بضرورة أن يقوم العمل العلمى أو يبني على عناصر محددة و لازمة لإنجازه، فالملاحظ أن الأمر في أغلب الأحيان يقف عند حد الاهتمام بحشد هذه العناصر و الاكتفاء بمجرد سردها و عرضها، دون اهتمام مطلوب بالربط بينها، و توضيح الصلات بين النظرية و البحث مثلاً؛ و المحصلة ظهور مكونات العمل كما لو كانت عناصر متباعدة و جزراً منعزلة لا تفضى إلى بعضها بعضاً؛ و من ثم انفراط عقد هذا العمل العلمى و تفكك أواصره. و قد يكون هناك اهتمام واضح بأن يبدأ هذا الأسلوب أو غيره من أساليب الخطاب العلمى الاجتماعى المشار إليها من حيث انتهى الآخرون، و مراجعة الكتابات السابقة ذات الصلة بالموضوع الذي يغطيه هذا الأسلوب، غير أن واقع الأمر يقف في العادة عند حد الإشارة إلى جهود سابقة ظهرت فقط في النطاق الداخلى و المحلى، و ربما الإشارة

فيما ندر لبعض ما جاد به التراث العالمي، ولكن الغالب أن يسقط من الحساب ما انتهى إليه الباحثون من نتائج حول الموضوع، والارتباط بسياق العلم على المستوى العالمي؛ وتكون النتيجة الانكفاء على الذات، والدوران في دائرة مفرغة، يكرر فيها بعضهم بعضاً، ويعملون على تجريف التراث، ولا يهتمون بعملية استيعاب المعرفة على اتساعها؛ ومن ثم محاولة الوقوف على جوانب القصور فيها؛ حتى تتاح أمامهم الفرصة للإضافة والإسهام في بناء مجتمع المعرفة، وكسر حلقة التهميش التي يدور في فلكها الخطاب العلمي الاجتماعي العربي.

وفي ضوء هذه الرؤية، ربما جاز لنا أن نستعرض بعض الوسائل التي قد تسهم في تقدم علم الاجتماع في العالم العربي؛ أولاً: الحرص على التجديد وكسر دائرة الجمود، ومتابعة مختلف الإضافات النظرية، والمنهجية، والبحثية، التي أسهم بها تيار ما بعد الحداثة في علم الاجتماع. وثانياً: الارتباط في كل عمل علمي بالتحديات والقضايا الملحة التي تواجه مجتمعاتنا العربية، والتصدي لإشكاليات حقيقية تعكس نتائج مثمرة على دوائر السياسة واتخاذ القرار. وثالثاً: الوعي بالهدف والتركيز على المقصد؛ حتى لا يغيب عن الذهن ويضل العمل طريقة نحو استخلاص النتائج ذات الصلة بهذا الهدف، والاستعانة بإجراءات منهجية تتواءم مع هذا الهدف، وهذه مسألة تحتاج إلى تدقيق، وإطلاع، ومتابعة جيدة لتراث العلم وكتابات العلماء، واستشارة ذوي الخبرة، والمشاركة في النشاطات العلمية (مؤتمرات - ندوات ... الخ). رابعاً: الحرص على أن تكون عناصر العمل العلمي مكتملة، ومتسقة، وتتبع تسلسلاً منطقياً في عرض الأفكار، وربما أسهمت عملية المشاركة في السيمينارات العلمية في تعزيز هذه الخبرة؛ بحيث تعود الفائدة على العمل العلمي، ويخرج في صورة لا ينفرد فيها عقده. وخامساً: الانفتاح على التراث العالمي، والحرص على ربط العمل العلمي بالسياق البحثي في موضوع التخصص؛ وربما تطلب ذلك امتلاك مهارة البحث الإلكتروني، والتعامل مع الإنترنت، وما يسبقه من التمكن من اللغة الأجنبية؛ الأمر الذي يشجع ويعزز الرغبة في نشر الأعمال العلمية في الدوريات الأجنبية، والاحتكاك والارتباط بالمحافل الدولية (مؤتمرات/ ندوات/ مشروعات

بحوث مشتركة .. الخ) في مجال التخصص، والاندماج في الخطاب العلمي الاجتماعي العالمي، وكسر حلقة التهميش التي تحيط بالخطاب العلمي الاجتماعي العربي.

وتمثل مجموعة الوسائل السابقة الخيارات المفضلة لسيناريو استهدافي نتصور أن تحقيقه خلال أمد زمني يمتد حتى عام ٢٠٢٥، يشكل المستقبل المرغوب فيه لعلم الاجتماع في العالم العربي.

المراجع والهوامش:

- ١- روبرتسون، رونالد. **العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية**. تأليف: رونالد روبرتسون. **ترجمة عربية إعداد: أحمد محمود، نورا أمين**. (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨) ص ص ٢٨، ٢٩.
- 2 - Tomlinson. J. **Globalization and Culture**. (U.K: Polity Press, 1999) P. 2.
- 3- Ray, L. **Globalization and Everyday Life**. (London & New York: Routledge, 2007) PP. 7-8.
- ٤ - روبرتسون، رونالد. مرجع سابق. ص ص ٢٠، ٢١.
- 5 - Tomlinson, J. **Op. cit**, PP. 10-11.
- 6- L. Ray. **Globalization and Everyday life**. *Op. cit*, P.2.
- 7- Giddens, A. **Runaway World: How Globalization is Reshaping our Lives**. (London: Profile Books Ltd., 1999) PP. 1-5.
- 8- Tomlinson, J. **Op. cit**, P. 3.
- 9- Khondker, H. H. "Glocalization as Globalization: Evolution of a Sociological Concept". In: **Journal of Sociology**. Vol.1, No. 2, July 2004, PP. 1-2.
- 10- Ray, L. **Globalization and Everyday Life**, *Op: cit*, PP.1-3.
- ١١ - للمرجع السابق . ص ص ٧ - ٩ .
- ١٢ - للمرجع السابق . ص ص ١١ ، ١٢ .
- 13- Giddens, A. *Op. cit*, PP. 7-10.
- ١٤ - للمرجع السابق . ص ص ١٢ - ١٣ .
- ١٥ - للمرجع السابق . ص ص ١٦ ، ١٩ .
- 16- Shown, R. et. all. **"Power and Politics of Information: A critical**

Review of Globalization Measurement and Implications". 23

July 2008.

<http://www.allacademic.com/meta/p/03827_index.html>.

- 17- Ray, L. **"Crossing Borders? Sociology, Globalization and Im-mobility". In: Sociological Research on Line, Vol. II, No. 3, P.14. 23 July 2008.**

<<http://www.Socres on lin.org.UK./7/3/ray.html>>.

- 18- Babones, S. **"Operationlizing Globalization in Empirical So-ciology". 9 November 2008.**

<<http://www.allacademic.com//mate/Pmlaaparesearcion,/1/8/3/5/>>.

١٩ - المرجع السابق . ص ٣ .

٢٠ - المرجع السابق . ص ص ٣ ، ٤ .

٢١ - المرجع السابق . ص ص ٤ .

٢٢ - المرجع السابق . ص ص ٤ ، ٥ .

٢٣ - المرجع السابق . ص ص ٥ ، ٦ .

٢٤ - المرجع السابق . ص ص ١٢ ، ١٣ .

- 25- Ray, L. **Globalization and Everyday Life. Op: cit, P. 24.**

- 26- Martell, L. **"The Third Wave in Globalization Theory". In: In-ternational Studies Review, Vol 9, No2, Summer 2007, PP. 133-196. 23 July 2008.**

<<http://www.sussey.ac.uk/user/ssfa/2/Thirdwavewebm.html>>.

٢٧ - المرجع السابق . ص ص ١ - ٣ .

٢٨ - المرجع السابق . ص ص ٣ ، ٤ .

٢٩ - المرجع السابق . ص ص ٤ ، ٥ .

- ٣٠ - المرجع السابق . ص ص ١١ - ١٤ .
- ٣١ - المرجع السابق . ص ص ٢١ - ٢٥ .
- ٣٢ - المرجع السابق . ص ص ٣٦ ، ٣٧ .
- ٣٣ - المرجع السابق . ص ص ٣٧ ، ٣٨ .
- ٣٤ - عبد الخالق عبد الله . العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها . في: عالم المعرفة، المجلد ٢٨، العدد ٢، أكتوبر- ديسمبر ١٩٩٩، ص ص ٨٨ - ٩١ .
- ٣٥ - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية . التقرير الاستراتيجى العربى . (القاهرة: المركز، ١٩٩٩) ص ص ٧٤ - ٧٧ .
- ٣٦ - محمد رؤوف حامد . إطلالة عولمية على اليابان وأخواتها و البلدان النامية . في: الأهرام . ع ٤١١٢٢، يوليو ١٩٩٩ .
- ٣٧ - جیدنز، أنتونى . الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية . ترجمة: أحمد زايد، محمد محى الدين . (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٩) ص ص ٩١ - ٩٣ .
- ٣٨ - السيد ياسين . الموارد الحضارى في عصر العولمة . (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر، ٢٠٠٢) ص ص ٢٣٠ ، ٢٣١ .
- ٣٩ - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية . التقرير الاستراتيجى العربى . مرجع سابق . ص ص ١٠٩ - ١١٢ .
- ٤٠ - أمانى قنديل . المجتمع المدنى في مصر في مطلع ألفية جديدة . (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠) ص ص ٢٠٩ - ٢١١ .
- ٤١ - على محمد رحومة . علم الاجتماع الآلى . في: عالم المعرفة، ع () ، يناير ٢٠٠٨، ص ٣٠ .
- ٤٢ - هانى خميس أحمد عبده . النظرية النقدية وأزمة علم الاجتماع: دراسة تحليلية لكتابات مدرسة فرانكفورت . رسالة ماجستير . (الإسكندرية: كلية الآداب جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٢) ص ص ١٦ - ٢٣ .

- ٤٣- المرجع السابق. ص ص ٢٥ - ٢٩ .
- ٤٤- المرجع السابق. ص ص ٣٦ - ٣٩ .
- ٤٥- المرجع السابق. ص ص ٤٣ - ٤٤ .
- ٤٦- على محمد رحومة. مرجع سابق. ص ٣١ .
- 47 - Ray, L. **Globalization and Everyday Life**, *Op. cit*, pp. 17-37.
- 48- Khondker, H. H. *Op. cit*, P.3.
- 49- Ray, L. **Crossing Borders: Sociology, Globalization and Im-mobility**. *Op. cit*, PP. 4-5.
- 50- Khondker, H. H. *Op. cit*, PP.3-4.
- 51- Ray, L. **Globalization and Everyday Life**. *Op. cit*, PP. 10-35.
- 52- Ray, L. **Crossing Borders: Sociology, Globalization and Im-mobility**. *Op. cit*, PP. 6-7.
- 53- Khondker, H. H. *Op. cit*, PP. 4-7.
- ٥٤ - روبرتسون، رونالد. مرجع سابق. ص ١٢١ .
- 55 - Ray, L. **Globalization and Everyday Life**, *Op. cit*, P. 11.
- 56- Ray, L. **Crossing Borders: Sociology, Globalization and Im-mobility**. *Op. cit*, PP.11.
- ٥٧ - أحمد عبد الله زايد. **تناقضات الحداثة في مصر**. الطبعة الأولى. (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٥)، ص ص ٢٢ ، ٢٣ .
- ٥٨- على محمد رحومة. مرجع سابق. ص ص ٨ - ٥٠ .
- 59 - Giddens, A. *Op. cit*, PP. 12-13.
- ٦٠ - على عبد الرازق جلي. **التحولات الاجتماعية وظواهر الاعتدال والتشدد في حياتنا اليومية: رؤية مستقبلية** . في: **مؤتمر للمجتمع المصري بين الاعتدال والتشدد - الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية - منتدى حوار الثقافات**،

القاهرة، يوليو ٢٠٠٨، ص ٨، ٧ .

٦١- المرجع السابق. ص ٩، ١٠ .

٦٢- مثال ذلك، موقع قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة الإسكندرية على شبكة الإنترنت.

<<http://www.alexandriasociology.tk>>.

٦٣- لقد قام قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة بإنشاء مركز للبحوث والدراسات الاجتماعية، ونظم برنامجاً ضخماً لبحث التراث والتغير الاجتماعي، وأصدر عدة تقارير بحثية؛ يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الكتاب الثامن عشر؛ هناء الجوهري، ثقافة التحايل: دراسة ميدانية لنماذج من التجمعات العشوائية بالقاهرة الكبرى، القاهرة، ٢٠٠٤ .

٦٤- جيدنز، أنتوني جيدنز. قواعد جديدة للمنهج في علم الاجتماع. ترجمة عربية إعداد: محمد محي الدين. (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠).

٦٥- أحمد زايد. عولمة الحداثة وتفكيك الثقافات القومية. في: عالم الفكر، ع ١، م ٣٢، يوليو - سبتمبر ٢٠٠٣ .

٦٦- محمود السيد عرابي. تأثير العولمة على ثقافة الشباب المصري. رسالة دكتوراة. (القاهرة: كلية الآداب جامعة عين شمس، ٢٠٠٤).

الفصل الثانى

التحولات الاجتماعية وظواهر

الاعتدال والتشدد فى الحياة

اليومية : رؤية مستقبلية

الفصل الثاني التحولات الاجتماعية وظواهر الاعتدال والتشدد في الحياة اليومية: رؤية مستقبلية

تمهيد: (*)

يتناول الفصل العلاقة الجدلية بين التحولات الاجتماعية و ظواهر الاعتدال والتشدد في حياتنا اليومية، من خلال رؤية مستقبلية؛ بهدف بلورة استراتيجية وطنية تساعد على دعم الوعي الذاتى و المؤسسى بأهمية البحث عن طرق وأساليب جديدة للتكيف مع هذا العالم المتغير، و تسهم فى توسيع دوائر الاعتدال فى حياتنا اليومية. وقد تم تأسيس هذه الدراسة المستقبلية استناداً إلى مدخل نظرى يحل العلاقة بين البنية و الفعل؛ بين أنساق الطبقة و القيم و تحولاتها، و بين أفعال الاعتدال و التشدد وما يترتب عليها من دوائر و حلقات تجمع بين أنماط سلوكية متباينة فى حياتنا اليومية. و يتسم هذا المدخل النظرى بأنه ذو طابع نقدى، و يستفيد من مجموعة تصورات: ثنائية البنية و العالم المتغير، و العولمة و مجتمع الخطر والفعل الانعكاسى (الوعي الذاتى و المؤسسى)، كما أوضحها أنتونى جيدنز فى إطار نظريته عن تشكيل البنية.

وقد ساعد هذا المدخل على صياغة المشكلة، و بلورة مجموعة من التساؤلات حول التحولات الاجتماعية و مظاهرها و انعكاساتها على ظواهر الاعتدال والتشدد فى حياتنا اليومية، و هل من الضرورى إجراء دراسة مستقبلية معيارية توضح معالم المستقبل المرغوب فيه؟ و ذلك بعد تحليل الوضع الراهن غير المرغوب فيه، و رصد اتجاهات التحول فى النسق الطبقي و نسق القيم. و كذلك، تحديد العوامل و القوى التى كان لها الأثر الأكبر فى تشكيل هذه الاتجاهات، فضلاً عن توضيح الانعكاسات المتبادلة بين هذه التحولات و ظواهر الاعتدال والتشدد فى حياتنا اليومية.

(*) عُرِضَ هذا البحث للمرة الأولى ضمن فعاليات مؤتمر (المجتمع المصرى بين الاعتدال

والتشدد) الذى أقامته الهيئة القبطية الإنجيلية، القاهرة، ٢٠٠٨ .

وقد اعتمدت الدراسة في تحليل هذا الوضع الابتدائي غير المرغوب فيه على مدخل إعادة التحليل، وتفكيك وتركيب وتأويل نتائج البحوث السابقة ذات الصلة، التي تناولت بالتحليل كل من النسق الطبقي والنسق القيمي في المجتمع المصري خلال النصف الأخير من القرن العشرين. ثم شرعت الدراسة في تطوير استراتيجية وطنية، وبناء سيناريو استهدافي يضم محاور ثلاثة، حدد لكل محور هدف استراتيجي؛ التعامل الخلاق مع العولمة، وتعزيز الأمن البشري وتجفيف منابع الخطر، ومحاصرة أفعال التشدد والعنف وتداعياتها، ثم يوجه النظر نحو أساليب تحقيقها، والطرق التي تزيد من فعالية التكيف مع هذا العالم المتغير، والانتقال إلى المستقبل المرغوب فيه؛ الذي يقوم على توسيع دوائر الاعتدال في حياتنا اليومية؛ وذلك من خلال أمد زمني معقول ربما لا يتجاوز (٢٠٢٥).

وينقسم الفصل إلى أربعة عناصر؛ أولاً: تصور العلاقة بين التحولات الاجتماعية والحياة اليومية؛ المشكلة والتساؤلات، وثانياً: التحولات الاجتماعية في النسق الطبقي وظواهر الاعتدال والتشدد في حياتنا اليومية، وثالثاً: التحولات الاجتماعية في نسق القيم وظواهر التشدد في حياتنا اليومية، ورابعاً: نحو استراتيجية وطنية لتوسيع دوائر الاعتدال في حياتنا اليومية.

أولاً: تصور العلاقة بين التحولات الاجتماعية والحياة اليومية؛

المشكلة والتساؤلات؛

ترتبط دراسة الاعتدال والتشدد بإطار اهتمام متنامٍ يعني بدراسة كل ماله صلة بالحياة اليومية في العلم الاجتماعي، وهو اهتمام يعكس التحول في الفكر الإنساني بوجه عام، والفكر الاجتماعي بوجه خاص؛ لأنه اهتمام وضع نهاية لعلم الاجتماع بالمعنى التقليدي؛ الذي لم يعد يعني بدراسة أنساق الأسرة، والطبقة، والجماعة، والريف والحضر، وما إليها، من خلال علوم اجتماعية فرعية متخصصة؛ وإنما جعله يعود إلى حظيرة العلم الاجتماعي الذي يتخذ من دراسة أفعال الناس في حياتهم اليومية محوراً لتركيزه.

و الواقع بدأ الاهتمام بدراسة الحياة اليومية في العلم الاجتماعي من خلال مداخل نظرية؛ مثل التفاعلية الرمزية، و الفينومينولوجيا، والإثنوميثودولوجيا؛ باعتبارها مداخل راديكالية حولت اهتمام الباحثين من دراسة البنية، و النسق، و النظام، كما كانت الوظيفية و الماركسية تميل إليه، إلى دراسة الفعل، و الذات، و النشاط. لكن هذا الاهتمام بدراسة الفعل و الحياة اليومية سرعان ما تحول أيضاً مع تحول الفكر الإنساني من فكر الحداثة إلى فكر ما بعد الحداثة، الذي تحول بدوره من الاهتمام بالفعل في ذاته إلى الاهتمام بالفعل في علاقته بالبنية، و هو ما نجده واضحاً في كتابات عدد من العلماء؛ منهم على سبيل المثال لا الحصر (يوجين هابرماس) عالم الاجتماع الألماني ممثلاً للجيل الأخير في النظرية النقدية، و (أنطوني جيدنز) عالم الاجتماع الإنجليزي الشهير.

وفي سياق هذا الاهتمام السائد على ساحة العلم الاجتماعي، و الذي يجمع في تحليلاته بين البنية و الفعل، نستطيع أن نطور تصوراً قد يفيدنا في تحليل العلاقة بين التحولات الاجتماعية - و هي تحولات في الأنساق - و بين أفعال الاعتدال و التشدد في الحياة اليومية في المجتمع المصري.

فبينما يحدث الفعل بالضرورة داخل سياق بنائي، فإن هذا السياق قد يعاد تشكيله بواسطة الفعل، و إذا كانت الاختيارات تتم دائماً في ظروف بنائية معينة؛ فإن فعل الاختيار دائماً ما تكون له نتائج على طبيعة هذه الظروف؛ و يعنى هذا أن هناك علاقة جدلية بين البنية و الفعل، و يوضح ما كان يعنيه جيدنز من مفهوم ازدواجية البنية في نظريته عن تشكيل البنية (١) .

وربما أفادنا هذا التصور في تحليل العلاقة بين التحولات الاجتماعية و أفعال التشدد و الاعتدال، و الافتراض بأن أفعال التشدد و غيرها تعمل على تشكيل التحولات الاجتماعية، و كذلك تعمل التحولات الاجتماعية على تشكيل هذه الأفعال، و أنه يصعب فهم أحدهما بمعزل عن الآخر.

و تدلل هذه العلاقة الجدلية بين البنية و الفعل على أن هذه الأبنية تتسم

بالسيولة؛ بمعنى أنها لا تقوم على أسس ثابتة، وإنما بإمكانها أن تتعدل باستمرار كلما تم استخدامها في الفعل. فعلى سبيل التوضيح، نحن جميعاً نستخدم اللغة الإنجليزية ونلاحظ أنها تتغير باستمرار و يعاد تجديدها كلما استخدمناها. ويعنى هذا أن حالة الاستقرار، والثبات، والاستمرارية لم يعد لها وجود في حياتنا اليومية؛ لأن حياتنا لم تعد تقوم على التوافق بقدر ما تتعرض للتغير وإعادة التشكيل باستمرار؛ فلم تعد التقاليد و لا المعرفة العلمية كافيتان في دعم إحساسنا بالأمن الوجودي؛ لأنه إذا كانت التقاليد - في الماضي - تساعدنا على التكيف مع حياة العمل، والزواج، والأسرة، والمجتمع المحلي، وغيرها، وتسهل علينا أمر معرفة أنفسنا وتوقع مستقبلنا، فإن حالة السيولة الدائمة وإعادة التشكيل هذه تزيد من مظاهر عدم اليقين وفقدان الثقة في كل ما يدور حولنا في حياتنا اليومية. وإذا كان العلماء هم الخبراء الذين يمكن الاعتماد عليهم في قول الحقيقة، فإن العلم قد بدأ ينقلب على نفسه ويهدم الأسس الجوهرية التي يقوم عليها تسليمنا جدلاً بهذه الحقيقة؛ الأمر الذي عمل على دعم مظاهر عدم اليقين، وكل ذلك يفرض علينا ضرورة البحث عن طرق جديدة للعيش والتكيف مع هذه الحياة المتغيرة (٢) .

وربما وجه هذا التصور نظرتنا نحو فكرة العيش في عالم متغير، وأن مظاهر عدم اليقين أخذت في التعدد لتشكل سمة أساسية يمكن أن نصف بها حياتنا اليومية، ويساعدنا أيضاً في تحليل العلاقة بين التحولات الاجتماعية وأفعال التشدد والاعتدال؛ لأنه في هذا العالم المتغير نلاحظ أن حياتنا اليومية قد غمرها الخطر من كل جانب، بل أصبحت أكثر عرضة للخطر الخارجى القادم من ثوابت التقاليد والطبيعة في صورة فيضانات ومجاعات مثلاً، وكذلك الخطر المصنع وما يمكن أن نفعله نحن للطبيعة؛ مثل تهديدات البيئة، وارتفاع حرارة الأرض، وهو نوع من الخطر آخذ في التزايد إلى حد أصبح من الصعب التحكم فيه؛ وكانت المحصلة أن مظاهر عدم اليقين بدأت تتعدد في حياتنا اليومية، وإحساسنا بالخطر بدأ يزداد (٣) .

ولعل في هذا التصور الذى يقوم على مبدأ العالم المتغير، والحياة اليومية التى تتعدد فيها مظاهر عدم اليقين والإحساس بالخطر؛ ما يوجه النظر نحو أهمية أن نأخذ

في اعتبارنا - عند تحليل العلاقة بين التحولات الاجتماعية وأفعال الاعتدال والتشدد - مثل هذه المتغيرات (عدم اليقين، ومظاهر الخطر خاصة الخطر المصنع).

وإذا كان هذا التصور يوضح كيف أن ثقافة الخطر وعدم اليقين تولد و يعاد إنتاجها من التغير السريع و نتائجها على حياة الفرد و المستوى الأصغر، فإن فهم الحياة اليومية يتطلب أن نتحرك من هذا المستوى الأصغر في التحليل إلى مستوى بنائي أكبر و أشمل، أو مستوى العالم أجمع؛ لأنه يضيف صوراً أخرى لعدم اليقين، و ملء بالمخاطر الجديدة؛ مثل تلك التي فرضتها الأسلحة النووية، و التهديدات التي تتعرض لها البيئة؛ و ذلك نتيجة للتحولات التكنولوجية السريعة في طرق الاتصال الإنساني، وإغائها لحدود المكان و الزمان. و هي تحولات هائلة وجوهرية تجسدت في ظاهرة العولمة، التي لم تترك أثراً فقط على مستوى العالم، وإنما امتدت آثارها على المستوى المحلي و خبرة الحياة اليومية (٤). و المحقق فيما يتعلق بالعولمة، أن الأحداث التي تجري بعيداً عنا - اقتصادية أم غير اقتصادية - تؤثر علينا بشكل مباشر و فوري أكثر مما كان يحدث من قبل، لدرجة أن القرارات التي نأخذها كأفراد تكون في الغالب عالمية في دلالاتها (٥).

إن تزايد صور عدم اليقين و تعدد مصادر الخطر في حياتنا اليومية في هذا العالم المتغير نتيجة لتضافر عوامل داخلية وأخرى خارجية؛ يفرض ضرورة البحث عن طرق جديدة للعيش و التكيف مع هذه الحياة المتغيرة، و طرق تساعد على إدارة الخطر و عدم اليقين، و كذلك بناء الثقة، و ربما كان في نشاط الوعي الذاتي أو الفردي، و كذلك الوعي المؤسسي؛ ما يسهم في تحقيق الأمن الإنطولوجي، و وعي ذاتي لمواجهة المستقبل الشخصي الذي أصبح أكثر انفتاحاً عما كان عليه في الماضي، و وعي مؤسسي للتعامل مع الفرص و المخاطر التي تتيحها العولمة. و يصبح هذا المشروع الانعكاسي أسلوباً للعيش طوال الحياة؛ لإعطاء معنى للكيفية التي تكون عليها الأشياء، و الكيفية التي ينبغي علينا أن نعيش بها، و هو أمر ينبغي أن نتحمل مسؤوليته مرات و مرات كلما تغيرت الظروف التي نعيش في ظلها (٦).

و هكذا، ساعد الاستعانة بتصورات نظرية تشكيل البنية عند جيدنز، و تحليله

للعلاقة الجدلية بين البنية والفعل من خلال مفهومات؛ ثنائية البنية، وعدم اليقين، ومجتمع المخاطر، والعولمة، والوعي الذاتى والمؤسسى؛ على توجيه النظر إلى مجموعة من المتغيرات التى يساعد أخذها فى الاعتبار على تحليل العلاقة بين التحولات الاجتماعية وأفعال التشدد والاعتدال فى حياتنا اليومية.

فمن ناحية، يُقصد بالتحولات الاجتماعية ما تشهده الأنساق الاجتماعية والنظم المختلفة من تغيرات تنقلها من مرحلة إلى أخرى مغايرة كلياً أو جزئياً. وهذا هو المعنى الذى نجد مثلاً عليه فى نظرية التحول الديموجرافى؛ التى افترضت أن البشرية تمر بمراحل ديموجرافية متباينة، تتباين فيها معدلات المواليد والوفيات؛ حيث تتزايد فى المرحلة الأولى معدلات المواليد والوفيات، ثم تتناقص معدلات الوفيات فى المرحلة الثانية وتظل معدلات المواليد بنفس معدلاتها، ثم تأخذ كلاً من معدلات المواليد والوفيات فى التناقص فى المرحلة الأخيرة. وربما كانت أهم التحولات الاجتماعية ذات الصلة بأفعال الاعتدال والتشدد فى حياتنا اليومية؛ تلك التى تتجسد فى التحولات فى النسق الطبقي، وأيضاً التحولات فى نسق القيم الاجتماعية والثقافية.

ومن ناحية ثانية، يُقصد بأفعال الاعتدال والتشدد فى حياتنا اليومية؛ تلك المنظومة من الأفعال التى يقف على باب منها فعل الاعتدال؛ ليدخلنا فى حلقات من التسامح، والاحترام، والتفاهم، والثقة، والتعاون، والتماسك، والتضامن، والوحدة الوطنية. ويقف على الباب الآخر فعل التشدد؛ الذى ندخل فيه إلى حلقات ودوائر التعصب، والتوتر، والصراع، والعنف، والجريمة، والتطرف، والإرهاب.

ومن ناحية ثالثة، يمكن الاستفادة من تصور العلاقة بين متغيرات العولمة والتحولات الاجتماعية فى أنساق الطبقة، ومجتمع المخاطر والتحولات فى أنساق القيم، فى طرح مجموعة من التساؤلات يحاول البحث الإجابة عليها:

١- ما مظاهر التحول فى النسق الطبقي فى مصر خلال الثلاثين عاماً

الماضية؟

- ٢- إلى أى حد يمكننا اعتبار العولمة متغيراً حاسماً في بلورة هذه المظاهر؟
- ٣- ما انعكاسات عولمة النسق الطبقي على ظواهر الاعتدال والتشدد في حياتنا اليومية؟
- ٤- ما مظاهر التحول في النسق القيمي في مصر خلال الثلاثين عاماً الماضية؟
- ٥- إلى أى حد يمكن اعتبار مجتمع المخاطر متغيراً حاسماً في بلورة هذه المظاهر؟
- ٦- ما انعكاسات ثقافة الخطر على ظواهر الاعتدال والتشدد في حياتنا اليومية؟

ثانياً: التحولات في النسق الطبقي وانعكاساته علي ظواهر الاعتدال

والتشدد في حياتنا اليومية؛

تتطلب التحولات في النسق الطبقي إتاحة فترة زمنية كافية ربما تعود بنا إلى السبعينيات من القرن الماضي؛ لأنه منذ بداية السبعينيات من هذا القرن وحتى يومنا هذا شهد المجتمع المصري عدة أحداث اجتماعية هامة؛ ربما كان في مقدمتها حرب أكتوبر (١٩٧٣)، والانفتاح الاقتصادي، والخصخصة، والمنابر السياسية، ونمو الأحزاب السياسية، والتعديلات الدستورية، وانتخابات الرئاسة ... الخ، بحيث يمكن القول أن التحول في النسق الطبقي في مصر يعد محصلة لتضافر مجموعة من العوامل الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية. ولعل من أبرز ملامح التحول في النسق الطبقي في مصر خلال هذه الحقبة الزمنية؛ شدة الانقسام الطبقي إلى شرائح طبقية عليا، وأخرى دنيا، ثم ما حدث من تفكيك للطبقة الوسطى.

١- الانقسام الطبقي إلى شرائح رأسمالية عليا، وشرائح أخرى دنيا؛

يتطلب فهم التكوين الاجتماعي ضرورة توصيف وتحديد نمط الإنتاج السائد فيه، وأيضاً الأنماط المتمفصلة معه داخل هذا التكوين. ومنذ السبعينيات ساد نمط

إنتاج رأسمالية الدولة التابعة، ولقد هدفت التغييرات الاقتصادية - منذ منتصف السبعينيات - إلى إعطاء دور للقطاع الخاص، بدأ تدريجياً حتى أصبح هو التوجه الاقتصادي المسيطر على الخطاب الرسمي. وفي ضوء الملامح العامة لهذا التكوين الاجتماعي والنمط الإنتاجي المسيطر والغالب على هذا التكوين؛ تحددت الطبقات الأساسية في طرفين اثنين رئيسيين هما: الرأسمالية بجماعاتها، وحائزي العمل، والذين لا يحوزون سواه تقريباً، وما يشتملون عليه من جماعات تتراوح بين شرائح وسطى و البروليتاريا بمعناها الكلاسيكي، وأشباه البروليتاريا، وغيرهما من جماعات القاع، والجماعات المهمشة. ومن الطبيعي أن تسعى كل طبقة إلى تأكيد وجودها واستمرارها؛ للسيطرة على الموارد، والاستئثار بالسلطات السياسية. وتفيد البيانات ذات الصلة، بأن الملاك بمختلف جماعاتهم والذين لا يتجاوزن ثلث القوة العاملة، ولا يتجاوزون (٥ %) من مجموع السكان، يحوزون وحدهم على أكثر من نصف الدخل القومي، في حين أن العمل المنتج يحوز على الباقي. ومن ناحية أخرى، أخذت أجنحة الرأسمالية تعمل على إقامة تحالف رسمي بينها وبين السلطة؛ تمهيداً لتواصل سيطرتها؛ ذلك لأن تمكّنها من الثروة والسلطة يسهل لها استخدام كل الأساليب المتاحة من عمولات، وسمرة، ورشوة، وغيرها لتحقيق هذا الهدف (٧) .

وفي محاولة الإجابة على سؤال أساسي، كيف أثرت سياسات الانفتاح الاقتصادي على تشكيل وإعادة تشكيل شرائح رأسمالية جديدة تشغل مكانة بارزة داخل الخريطة الطبقيّة للمجتمع المصري. أكدت دراسة أجريت عام (٢٠٠٢) أن الروافد المشكلة للرأسمالية الجديدة (رأسمالية التسعينيات) تختلف عن الروافد المشكلة لرأسمالية السبعينيات؛ لأنه إذا كان التعليم، والهجرة، والإنجاز، والكفاءة، والقدرات الإنتاجية، أو المهنية، أو الوظيفية - على التوالي - من أهم آليات الحراك الاجتماعي في السبعينيات، فإن الهجرة، والقروض، والتعليم، والحظوة، والقربة، والمحسوبية، وتقديم الإغراءات المالية والعينية تعد من أهم قنوات الحراك الاجتماعي في التسعينيات. وقد اتجهت الرأسمالية الجديدة إلى إنشاء تكتلات خاصة وتحالفات طبقية؛ لرعاية مصالحهم، ورفع توصياتهم وشكاواهم إلى المسؤولين؛ في صورة

اتحاد المستثمرين في المدن الجديدة، واتحادات رجال الأعمال، لتعمل جذباً إلى جنب مع الغرف التجارية والصناعية، واتحاد الصناعات المصرية، وذلك بالإضافة إلى جمعيات المستثمرين ورجال الأعمال على مستوى كل محافظة. ولم تتوقف تكتلات الرأسمالية الجديدة عند هذا الحد، وإنما اتجهوا إلى إقامة تكتلات مشتركة مع نظرائهم من الولايات المتحدة الأمريكية (المجلس الرئاسي المصري الأمريكي لرجال الأعمال)، وفي بريطانيا، وفرنسا، وغيرها. وقد تمكنت هذه المجالس الرئاسية من توثيق علاقاتها مع السلطات الحكومية؛ مما أعطاهم وزناً سياسياً واقتصادياً في نفس الوقت، وعمل على تذليل العقبات، والحصول على أراضي لإقامة المشروعات الاستثمارية بشروط ميسرة وبمساحات كبيرة (٨) .

٢- تفكير الطبقة الوسطى:

تُعرف الطبقة الوسطى بأنها مختلف الشرائح الاجتماعية التي تعيش بشكل أساسي على المرتبات المكتسبة من الحكومة، والقطاع العام، وقطاع الخدمات، والمهن الحرة والخاصة؛ بمعنى أنها تضم أيضاً من يعملون لحسابهم الخاص، وأن هناك بعضاً من شرائح هذه الطبقة قد يمتلك بعض وسائل الإنتاج (عقارات - أراضي زراعية - أسهم بعض الشركات)، أو قد يستغل عمل الآخرين. ولكن أهم ما يميز هذه الطبقة؛ أن دخل أفرادها الأساسي ناجم عن العمل الذي يغلب عليه الطابع الذهني أو التقني؛ ولهذا تُعد الطبقة الوسطى خليطاً واسعاً ومتعددًا وغير متجانس من الأفراد والجماعات. ويميل الباحثون في معالجة مشكلات هذه الطبقة إلى تقسيمها إلى ثلاث شرائح، تضم كل شريحة فئات متجانسة بقدر الإمكان؛ هي الشريحة العليا، والوسطى، والدنيا، وهو تقسيم يمكن استخدامه في تحليل ودراسة أوضاع الطبقة الوسطى في البلدان النامية ومنها مصر. وتضم الشريحة العليا من الطبقة الوسطى مثلاً العلماء، والباحثين، وأساتذة الجامعات، والمديرين، وأصحاب المهن المتميزة؛ كالأطباء، والمهندسين، والمحامين، والقضاة، والفنانين، وكبار ضباط الجيش والشرطة، والفنيين في قطاع المعلومات. وغالباً ما تفرز هذه الشريحة الكتاب، وقادة الرأي، والزعماء السياسيين. ومثال الشريحة المتوسطة؛ المدرسون، والموظفون في شركات

القطاع العام، والبنوك، وشركات التأمين، والمؤسسات التجارية، والخدمات الشخصية، ومن يعملون لحساب أنفسهم. أما الشريحة الدنيا فالمثال عليها؛ صغار الموظفين في الوظائف الكتابية، والمشتغلون لحسابهم الخاص في قطاع الخدمات والمشروعات الصغيرة، ومن يعملون في مجالات البيع والتوزيع. وهذا التقسيم للطبقة الوسطى إلى شرائح عليا، ومتوسطة، ودنيا لا يظهر في الواقع بشكل واضح، وإنما هناك تداخل، خاصة بين الشريحتين الأولى والثانية، أما الفارق الحاد فيظهر بين الشريحة الأولى والثالثة.

إن ما أثير من مزاعم في الآونة الأخيرة حول ما آل إليه وضع هذه الطبقة في المجتمع المصري، ينطوي على احتمالات قوية تنذر بغياب شمس الطبقة الوسطى، وهي مزاعم يروج لها قطاع غفير من الباحثين في العلوم الاجتماعية في كثير من البلدان النامية ومصر. حيث أخذ فريق من الكتاب والمفكرين يعبر عن هذه المزاعم بأسلوب وطريقة تصل إلى حد أزمة الطبقة الوسطى عند البعض، أو في عبارة انكماش وانحسار دورها عند البعض الآخر، أو القول بتآكل وتقلص هذه الطبقة عند البعض الثالث. وربما كان من المناسب في التعبير عن غياب شمس الطبقة الوسطى، الحديث عن تفكيك بناء هذه الطبقة وتداعي أدوارها، خاصة وأن هناك من الدلائل والشواهد الواقعية ما يبرر هذا الحديث من حيث عوامله، ومظاهره، ونتائجه (٩) .

فمع نهاية السبعينيات برزت متغيرات عالمية وقومية أدت دورها في إزاحة الطبقة الوسطى من مكان الصدارة؛ في مقدمتها انتصار الأيديولوجية الليبرالية على الصعيد العالمي؛ حيث اتجهت غالبية الدول العربية إلى اتباع السياسات الليبرالية التي فتحت الأبواب واسعة أمام البرجوازية العليا التي تداخلت استثماراتها مع البرجوازية العالمية، وتكامل التشابك بينهما من خلال صيغة الشركات المتعددة الجنسية، وأصبحت الاقتصاديات العربية تعمل وفق قيم وآليات السوق، وبدأت الطبقة الوسطى تفقد امتيازاتها الواحدة تلو الأخرى، وأخذت شرائح واسعة منها تتساقط لتتصم إلى الطبقة الدنيا أو على الأقل لتعيش تحت خط الفقر، بعد أن تهاوت قدرة دخولها أمام التضخم وارتفاع الأسعار. وفرض التقدم التكنولوجي الحاجة إلى سوق عمل جديدة

غير تلك المهارات التى اهتم بإنتاجها النظام التعليمى فى معظم المجتمعات العربية خلال الخمسينيات، والستينيات، والسبعينيات. واستمرار الجامعات فى إنتاج ذات المهارات، كان يعنى إنتاج مهارات متخلفة عن عصرها، وعن احتياجات السوق؛ لأن التكنولوجيا الحديثة تحتاج إلى عمالة عالية التأهيل على البرمجيات الحديثة، واستخدام الشبكات الإلكترونية، و شبكات المعلومات.

وقد تراجعت الدولة عن دعم الطبقة الوسطى، ومن ثم أطلقت العنان لارتفاع الأسعار؛ الأمر الذى فرض عليها قدراً واضحاً من المعاناة. بالإضافة إلى ذلك، تعرضت الطبقة الوسطى لنهب حقيقى غير مسبوق لمدخراتها؛ بدءاً من شركات توظيف الأموال، و البورصة المصرية التى شهدت عمليات تلاعب و تحايل واسعة النطاق من قبل شركات السمسرة. وكذلك، أدت موجة الركود التضخمى، وارتفاع معدلات التضخم فى نهاية الثمانينيات، إلى تقلص مدخرات الطبقة الوسطى؛ بسبب انخفاض قدرتها الشرائية. كما تعرضت الطبقة الوسطى لتآكل قيمة مدخراتها بسبب التدهور السريع لسعر صرف الجنيه المصرى و قدرته الشرائية؛ وكل ذلك أدى إلى انهيار شرائح عديدة من الطبقة الوسطى إلى أسفل السلم الاجتماعى (١٠).

و هكذا، اتضح من خلال ما سبق أن ملامح التحول فى النسق الطبقي فى مصر خلال الثلاثين عاماً الماضية، و منذ السبعينيات وحتى اليوم، قد انحصرت فى الانقسام البنائى الطبقي إلى شرائح رأسمالية عليا، و شرائح أخرى دنيا، أوحائزى العمل من الشرائح المختلفة، و الجماعات المهمشة. هذا فضلاً عن تفكيك الطبقة الوسطى، و تساقط شرائح واسعة منها لتتضم إلى الطبقات الدنيا. وكذلك، اتضح أن العولمة كانت بمثابة عامل حاسم و متغير له وزن نسبى بين غيره من متغيرات أسهمت فى بلورة هذه المظاهر؛ حيث أسهم نمط الإنتاج الرأسمالى فى تشكيل الشرائح الرأسمالية الجديدة التى ربطت مصالحها بالاقتصاد العالمى، واكتسبت وزناً اقتصادياً وسياسياً من خلال إقامة تكتلات مشتركة مع المراكز العالمية فى الولايات المتحدة وأوروبا. أضف إلى ذلك، دور المتغيرات العالمية فى تفكيك الطبقة الوسطى، بعد أن اعتمد الاقتصاد على قيم و آليات السوق، وحاجة أسواق العمل إلى مهارات جديدة لا

تتوافر بين الغالبية العظمى من أبناء هذه الطبقة.

٣- عولمة النسق الطبقي وظواهر التشدد والاعتدال في حياتنا اليومية:

إن التحولات الاجتماعية التي شهدتها النسق الطبقي في مصر، والذي اتضحت مظاهره في انقسام هذا النسق إلى شرائح رأسمالية عليا، ومجموعة شرائح طبقية دنيا، وكذلك في تفكيك الطبقة الوسطى، وإسهام المتغيرات العالمية في تشكيل هذه المظاهر؛ يسمح لنا باستخدام مفهوم عولمة النسق الطبقي، الذي يمكن تلمس انعكاساته على ظواهر الاعتدال والتشدد في حياتنا اليومية، وما يرتبط بها من دوائر وحلقات مختلفة على النحو الذي سبق وأشرنا إليه.

ففيما يتعلق بباب التشدد وانفتاحه على دوائر وحلقات العنف والجريمة والفساد، أوضحت دراسة سابقة في تحليلها للعلاقة بين الشرائح الرأسمالية الجديدة وقضايا الفساد في مصر؛ بمعنى جرائم الاتجار بالوظيفة العامة أو الاعتداء على المال العام في شكل ظاهرة يعاني منها المجتمع، وكيف أن الفساد يأخذ أشكالا متعددة؛ في مقدمتها جرائم الاختلاس، والاستيلاء على المال العام، والتهرب الضريبي والجمركي، وكذا جرائم الرشوة وارتباطها بجرائم غسيل الأموال، وكيف يسعى المنحرفون إلى إخفاء المصادر غير المشروعة لعائدات جرائمهم. وأوضحت الدراسة أن تنفيذ الإصلاح الاقتصادي أوجد مناخا لأشكال من الفساد؛ تتمثل في جرائم البنوك، وحالات التهرب الضريبي والجمركي، والجريمة المنظمة، فضلا عن الجرائم التكنولوجية المستحدثة والمستخدم فيها الحاسبات الآلية وشبكة الإنترنت، إضافة إلى خلق ظروف مناسبة لحدوث عمليات غسيل أموال. وأشارت الدراسة إلى أن فترة التسعينيات قد شهدت تمثيلا قويا لرجال الأعمال في الجهاز المصرفي؛ سواء كمشتريين لحصص من أسهم البنوك، أو أعضاء في مجالس إدارتها، وحصول بعضهم على قروض ضخمة بالمخالفة لما ينص عليه قانون البنوك والائتمان، وأن الديون المتعثرة تعود أسبابها إلى حجم القروض الممنوحة، وأن القروض تركزت في المجالات التي تتسم بدرجة عالية من المخاطرة؛ كقطاع التشييد والبناء، وهي قروض بالعملة الأجنبية أدت إلى مزيد من التعثر. كما انتهت الدراسة في تحليلاتها

لبعض وقائع الفساد المنشورة في بعض الصحف، وفي الأرشيف العام لمباحث الأموال العامة، و دليل نشاط الأموال العامة عام (١٩٩٩) ؛ أن القاسم المشترك بين هذه القضايا هو الحصول على المال، وأنها تُعد من جرائم المال، أو الكسب غير المشروع، أو سرقة المال العام؛ من خلال عقد صفقات مشبوهة، والحصول على قروض دون ضمانات، وتقديم الرشاوى، واستغلال النفوذ، واحتكار منافذ توزيع السلع. وكانت المجالات الرئيسة لقضايا الفساد، هو المجال الاقتصادي؛ كالتوكيلات التجارية، والعقارات، والأراضي، يليه الأنشطة السرية؛ كتجارة المخدرات أو العملة.. الخ (١١) .

ثالثاً: التحولات في نسق القيم وانعكاساته علي ظواهر الاعتدال

والتشدد في حياتنا اليومية؛

هناك صعوبات تواجه رصد مختلف أنساق القيم الاجتماعية والتعرف على اتجاهات التغير فيها لدى قطاعات السكان في المجتمع، وذلك باعتبارها تمس جوانب ذاتية أو ما يدور في عقول البشر من أفكار مثل القيم؛ لأن ذلك يتطلب القيام باستبار لعينات من الجمهور للحصول على تقارير ذاتية منهم عن القيم التي يعتنقونها، أو عن طريق ملاحظة ورصد سلوكياتهم واستنتاج قيمهم منها، أو عن طريق تحليل مختلف الرسائل العلمية والتربوية الموجهة للجمهور؛ للتعرف على القيم التي تهدف هذه الرسائل إلى بثها لدى الجمهور، أو ما تجسدت فيه هذه القيم من إنجازات مادية ملموسة. ذلك لأن هذا العمل يتطلب أن تقوم به مؤسسات بحثية يتوافر لها فرق عمل، وخطة بحثية تتبعية، وتمويل لازم وكاف. هذا بالإضافة إلى أنه لم تجر حتى الآن دراسة سوسيولوجية واحدة على المستوى القومي باستخدام أسلوب التقرير الذاتي، أو باستخدام الملاحظة وتحليل السلوكيات، أو حتى تحليل مضمون الرسائل الإعلامية والتربوية، وما هو متوافر الآن لا يزيد عن كونه إما اجتهادات نظرية، أو مقالات ودراسات إمبيريقية على عدد محدود لا يشكل عينة ممثلة، كما أن ما أجرى من دراسات محدودة لم يشمل سوى نوعية معينة من القيم وليس مجمل القيم الاجتماعية (١٢) .

١- مظاهر التحول في النسق القيمي في النصف الثاني من القرن العشرين:

و في ضوء هذا التراث، أمكن رصد بعض الملامح التي ميزت التحول في النسق القيمي خلال الفترة السابقة، وخاصة النصف الثاني من القرن العشرين؛ والتي تمثلت في نشر قيم اجتماعية تتلاءم مع الواقع الذي خلقتة الطبقة البرجوازية وتعمل على دعمه، و ضعف القيم الداعية للعطاء للمجتمع، و تدعيم القيم الأنانية والفردية.

لقد شهدت مصر خلال حقبة السبعينيات تغيرات جوهرية في نظامها الاقتصادي، و تحولت إلى بلد تابع للإمبريالية العالمية مثل غيرها من دول المنطقة، و هو ما تحقق من خلال سيطرة الطبقة البرجوازية على مقاليد المجتمع المصري؛ لتربط مصالحها مباشرة بمصالح الإمبريالية العالمية، والتي لم تكف بإحداث تغيرات اقتصادية، و تشريعية، و سياسية تحقق مصالحها، وإنما عمدت أيضاً و منذ البداية إلى نشر قيم اجتماعية بين الجماهير تتلاءم مع الواقع الذي خلقتة و تدعمه. فقامت الطبقة الرأسمالية باستخدام كافة الوسائل المتاحة لاستبدال عناصر أنساق القيم التي تبلورت خلال المرحلة السابقة، و إحلال عناصر جديدة محلها؛ باستخدام الحملات الإعلامية، و التركيز على سلبيات و مساوئ قادة هذه المرحلة، و هي حملات أثرت على نوعية القيم الاجتماعية، و أضعفت القوة النسبية للقيم الجماعية والوطنية (١٣).

لقد انصب اهتمام الطبقة الرأسمالية على تحقيق مصالحها على حساب مصالح الجماهير، و لجأت إلى خداع الجماهير و تصوير إجراءاتها على أنها لمصالح المجتمع بأسره، و صورت أزمة الإسكان مثلاً على أنها ناجمة عن عدم تشجيع القطاع الخاص على البناء؛ و لهذا اتخذت كافة الإجراءات لإطلاق يد القطاع الخاص في هذا المجال، و شارك المستثمرون الأجانب معهم في إقامة مساكن فاخرة عرضت في السوق بأسعار باهظة و إيجارات عالية عجز المواطنون عن دفع المطلوب فيها، و بدأت آلاف الأسر الجديدة تعاني من عدم إمكانية الحصول على مسكن، و فقدت الأمل في الحصول عليه في المستقبل من خلال إمكاناتها الضئيلة التي تتيحها لهم أنشطتهم المشروعة، و وجد الشباب نفسه في طريق مسدود لا مهرب منه إلا باتباع إحدى

طريقتين؛ إما ممارسة نشاط ما يدر عائداً سريعاً ومجزياً، وإما الهجرة إلى الخارج والعودة بالمال، وكلتا الطريقتين مليئة بالمخاطر. ونتيجة ذلك، فقدان الشباب لقيمة العمل المنتج المفيد اجتماعياً، واستبدلت به قيمة أخرى سلبية وضارة بعملية التنمية؛ وهى قيمة الحصول على المال بأسرع وسيلة ممكنة. وما يقال عن أزمة الإسكان، ينطبق على غيره من أزمات؛ كأزمة الغلاء المتزايد، وانهيار المرافق الحيوية (الصحية، والتربوية... الخ)، وليس أمام المواطن سوى اللجوء إلى الحلول الفردية والذاتية لمواجهة هذه الأزمات؛ لأنها تحولت إلى مشكلة خاصة أو فردية على كل مواطن أن يحلها بطريقته الخاصة؛ مما كان له أثره، وأضعف من القيم الداعية للعطاء للمجتمع، وتدعيم القيم الأنانية والفردية. وحتى القيم المتعلقة بالتعليم وحب المعرفة، فإن ما نراه من أدلة قاطعة على الثراء، لا يرتبط بالتعليم وإنما يرتبط بالسلوك الاستغلالي (التجارة، والسمسرة)؛ مما يقلل من قيمة الإقبال على التعليم وتحصيل المعرفة، ويزيد من قيمة الثراء السريع دون بذل جهد يذكر. والمتوقع مع انتشار قيم البرجوازية فى المجتمع المصرى؛ ستزداد حدة الأزمات التى يعانى منها الشعب؛ لأنها قيم تعوق التنمية، وتحت على الكسب السريع وليس على العمل المنتج، والاستهلاك لا على الادخار، والهروب من مواجهة الواقع عن طريق الهجرة مثلاً، وتحت على الفساد الخلقى، والغاية (المال) تبرر الوسيلة (النفاق، والخداع، والتزوير، والرشوة، والبيغاء... الخ) (١٤).

٢- مجتمع المخاطر والتغير فى النسق القيمي:

يتضح التشابك بين مجتمع المخاطر والتغير فى النسق القيمي، من خلال تصور العلاقة الجدلية بين البنية والفعل. فإذا كان انتشار قيم البرجوازية فى المجتمع المصرى قد أسهم فى زيادة حدة الأزمات وفى مقدمتها مشكلة البطالة خاصة بين الشباب من الذكور والمتعلمين وهم من أبناء الطبقة الوسطى، فإن ثقافة الأزمة التى اعتاد عليها الشباب ودعمت لديهم قيم الأنانية والفردية، والكسب السريع، والهروب من مواجهة الواقع عن طريق الهجرة - وخاصة الهجرة غير المشروعة إلى أوطان غريبة - يمكن أن تمدنا بشاهد إمبيريقى على الكيفية التى يؤثر من خلالها مجتمع

المخاطر أو الخطر المصنع على التحولات في النسق القيمي. فلقد بلغت نسبة الهجرة غير المشروعة إلى دول الاتحاد الأوروبي حسب آخر بيان لمنظمة الهجرة الدولية إلى نحو (١٥) مليون فرد، وقدرت وزارة القوى العاملة المصرية في أبريل (٢٠٠٥) عدد المصريين المهاجرين إلى إيطاليا بشكل غير شرعي بحوالي (٩٠,٠٠٠) شخص، والمهاجرين إلى أوروبا بنحو (٤٦٠,٠٠٠) شخص، مع أن المراقبين المتابعين لهذه القضية يؤكدون أن الأعداد الحقيقية أكبر من ذلك. والمهاجرون غير الشرعيين يدخلون إلى دول الاستقبال بطريقة غير قانونية، أو يدخلون بطريقة قانونية ثم يمكنون هناك بعد انقضاء هذه المدة، أو يعملون بطريقة غير قانونية خلال إقامة مسموح بها، أو يقومون بعمل دون المنصوص عليه في عقد العمل.

وترتبط الهجرة غير المشروعة بأبعاد مختلفة، منها: استقطاب الغنى والفقر على الصعيد العالمي؛ حيث تعيش مجتمعات الجنوب حالة من الإفقار الناتج عن البطالة وانخفاض الدخل، في مقابل مجتمعات الشمال التي أصبحت تعيش حالة من الترف والرفاهية. وكذلك، عجز اقتصاديات المجتمعات العربية عن إنتاج فرص عمل وتوفير دخول لإعاشة مواطنيها؛ مما يدفع بعضهم إلى ركوب متن المغامرة والمخاطرة من خلال هجرة غير مشروعة إلى المجتمعات الغربية المتطورة. وتسهم تكنولوجيا الإعلام والمعلومات في صنع الخطر؛ من خلال ما تنقله من صور متباينة؛ البؤس في المجتمعات العربية، والترف في المجتمعات الغربية، و غرض النظر عن العوائق أو الحواجز التي توضع عقبة في طريق الهروب أو الانتقال. وتعمل الخبرات الإيجابية لهجرات غير مشروعة سابقة في محيط الشباب، والعائد الاقتصادي، والحراك في نوعية الحياة؛ على تشكيل ثقافة يتولد عنها حافز يستنفر شوق من لديهم قابلية الهجرة والاستعداد للمخاطرة (١٥).

إن المخاطر التي يتعرض لها المهاجرون غير الشرعيين مخاطر عديدة؛ تبدأ باستدانة مبالغ تحتاجها عملية الهجرة، و ترحيلهم فور وصولهم إلى بلد الاستقبال، واعتقالهم في السجون لفترات طويلة عند القبض عليهم مخالفين لقوانين الإقامة، وربما الغرق و الموت قبل الوصول إلى شواطئ بلد الاستقبال. وهي مخاطر من

صنع أيديهم، تحت تأثير قيم فردية وأنانية؛ الأمر الذى يمكن فى ضوءه فهم العلاقة بين ثقافة الخطر أو الخطر المصنع، وبين تحولات نسق القيم.

٣- انعكاسات ثقافة الخطر على ظواهر الاعتدال والتشدد فى حياتنا اليومية:

إذا كانت الطبقة الوسطى تُعد الوعاء الأخلاقى للمجتمع؛ لكونها الطبقة المنتجة للأخلاق والقيم، فإن هذه الصناعة تُعد وسيلتها دائماً فى مواجهة مشكلات الحياة. وأمام الظروف المتردية التى فرضت على أبناء الطبقة الوسطى؛ هربت شريحة منهم إلى الدين والخروج عن سماحته، واستخدام الدين كآلية للعنف والتطرف. ورغم أن هذا التدين المتطرف شكل تشويهاً لاعتدال تدين الطبقة ووسطيته؛ فإنه أسس بالإضافة إلى ذلك تناقضاً داخل بنية وأخلاق الطبقة الوسطى؛ بحيث أصبح هذا التدين المتطرف يعكس صراعاً بداخل هذه الطبقة بين فكر العنف والتطرف فى الدين، وبين فكر الاعتدال والوسطية الذى يشكل جوهر أخلاق هذه الطبقة. وتطابق مع هذا الصراع صراع جيلى مواز؛ حيث يعتقد بعض الشباب فى أفكار العنف والتشدد، فى مواجهة الكبار الذين يتميز تدينهم بالوسطية والسلامية والاعتدال؛ مما ترك أثره على تمزيق النسيج الأخلاقى والقيمى للطبقة الوسطى (١٦).

وهكذا، يتضح لنا كيف أن صناعة الطبقة الوسطى لأنماط من القيم تُعينها على مواجهة مشكلات الحياة اليومية، وكيف أن استخدام شريحة منهم للتدين كآلية للعنف للتغلب على المصاعب التى تواجههم؛ أخرجهم من نطاق الاعتدال والوسطية، ودفع بهم فى اتجاه التشدد والعنف؛ مما يدل على أن ثقافة الخطر كان لها انعكاساتها على ظواهر الاعتدال والتشدد فى حياتنا اليومية.

ومن ناحية أخرى، نلاحظ أن هناك شريحة أخرى من الطبقة الوسطى قد اختارت الهروب من أزمة طبقته من خلال تعاطى المخدرات؛ لاعتبارهم تعاطى المخدرات يؤسس لهم عالماً يستريحون فيه من المعاناة التى أصبحت سمة تميز بيئتهم التطبيقية المحيطة. إذ تؤكد دراسة أجريت على عينة من الشباب، أنهم يتعاطون المخدرات بأنواعها؛ كالبانجو، والحشيش، والخمر، والأقراص المخدرة والمنشطة،

والهيريويين، والأدوية، بنسب متفاوتة بلغت في مجموعها (٥٤,٥ %) من مجموع الشباب المتعاطين؛ هروباً من معاناة الحياة اليومية، وبحثاً عن لحظات سعادة. وأن تعاطي المخدرات مع استمرار ضغوط المشاكل والهموم على أبناء الطبقة الوسطى، يعتبر مدخلاً للعديد من السلوكيات؛ مثل البلطجة، وسب الآخرين، والدخول في مشاجرات، وارتكاب السرقة، والاعتصاب، والدعارة (١٧). وكلها أنماط سلوكية يدخلها الشباب من باب التشدد، وتبعدهم عن الاعتدال، وتؤكد أن هذا الخطر الذي يصنعونه بأيديهم له انعكاساته على ظواهر الاعتدال والتشدد في حياتهم اليومية.

رابعاً: نحو استراتيجية وطنية لتوسيع دوائر الاعتدال في الحياة اليومية؛

أوضح التحليل السابق أن هناك منظومة عوامل خارجية وداخلية لها انعكاساتها على دوائر الاعتدال والتشدد في حياتنا اليومية، تم الكشف عنها من خلال توضيح العلاقة الجدلية بين التحولات الاجتماعية في أنساق الطبقة والقيم في مصر خلال الثلاثين عاماً الماضية، وبينت أن مظاهر التحول في أنساق الطبقة قد تبلورت في صورة انقسام البناء الطبقي وتهميش الطبقات الدنيا، وكذلك تفكيك الطبقة الوسطى واستبعادها، وأن العولمة أدت دوراً له وزنه النسبي بين مجموعة عوامل أخرى اقتصادية، وسياسية في الداخل، في بلورة مظاهر التحول الاجتماعي هذه، وسلطت الضوء على انعكاسات التحول في البناء الطبقي على ظواهر الاعتدال والتشدد في حياتنا اليومية، وكيف انفتح باب التشدد واتسعت دوائر وحلقات الفساد، والرشوة، والاختلاس، والاعتداء على المال العام، والتهرب الضريبي والجمركي، والجرائم التكنولوجية.

كما سلط التحليل الضوء على مظاهر التحول في النسق القيمي وتطورها في صورة نشر قيم الطبقة الرأسمالية، وضعف القيم الداعية للعطاء للمجتمع، وتدعيم القيم الفردية والأنانية، وأن مجتمع المخاطر والخطر المصنع قام بدور له وزنه النسبي بين مجموعة عوامل أخرى اجتماعية، وثقافية في الداخل؛ أسهمت في تأكيد

مظاهر التحول هذه . كما كشفت عن انعكاسات التحول فى النسق القيمى على أفعال الاعتدال والتشدد فى حياتنا اليومية، وكيف أدى ذلك إلى فتح باب التشدد، وتعددت معه واتسعت دوائر العنف، والتطرف، والتعصب، وتعاطى المخدرات، وما يرتبط به من سلوكيات البلطجة، وسب الآخرين، والسرقه، والاغتصاب... الخ.

و الواقع، أن هذه التحولات الاجتماعية وتأثيراتها السلبية على القيم وأفعال التشدد ودوائره، لا ينفى حقيقة وجود واستمرار قيم أخرى إيجابية تكونت لدى المواطنين تاريخياً وانعكست على الاعتدال ودوائره. وكل ما فى الأمر أن كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع تطفى أو تسود فيها أنساق معينة من القيم بفعل الظروف المادية التى تسودها دون محو للقيم الأخرى. فلا زال للقيم الإيجابية مكانها بين مكونات نسق القيم فى المجتمع المصرى، وما زالت تمارس تأثيرها على سلوك المواطنين (١٨)؛ بمعنى أن أفعال الاعتدال وحلقاته لم تختف تماماً، وكل ما فى الأمر أن هذه الحلقات قد ضاقت لصالح أفعال التشدد وحلقاته. وإذا كان هذا التحليل قد تمكن من رصد مجموعة من الوقائع والأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، التى أسهمت فى تشكيل الواقع الراهن، وكشف عن مجموعة القوى الداخلية والخارجية صاحبة الأثر الأكبر فيما وصل إليه من انحسار أفعال الاعتدال على نحو أو صلنا إلى وضع غير مرغوب فيه؛ فإن الأمر يتطلب منا رؤية مستقبلية تهدف إلى تطوير استراتيجية وطنية تعمل على بناء سيناريو استهدافى لوضع مرغوب فيه فى المستقبل؛ يثرى من وعينا الذاتى والمؤسسى نحو البحث عن طرق وأساليب جديدة للتكيف مع هذا العالم المتغير، وتساعد على توسيع دوائر الاعتدال فى حياتنا اليومية خلال أمد زمنى معقول ربما لا يتجاوز (٢٠٢٥).

محاور الاستراتيجية:

ويمكن صياغة هذه الاستراتيجية على محاور ثلاثة: العولمة، وثقافة الخطر، والعنف.

١- التعامل الخلاق مع العولمة:

و يمثل الهدف الاستراتيجي على المحور الأول، باعتبار أن العولمة تنطوي على فرص ومخاطر؛ لأنه إذا كان النسق الطبقي وما طرأ عليه من تحولات قد تعرض لمخاطر العولمة، وتداعياتها، وظهر عليه الانقسام و تهميش الطبقات الدنيا، وتفكيك الطبقة الوسطى واستبعادها؛ فإنه بالإمكان البحث عن سبل جديدة للتعامل والتكيف مع العولمة، والاستفادة مما تقدمه من فرص، شأننا شأن الدول الأخرى في العالم المتقدم والنامي؛ من منطلق أننا جميعاً نبحر في قارب واحد تتلاطم أمواج العولمة حوله. وبشرط أن يستند هذا التعامل الخلاق مع العولمة إلى مجموعة من الأسس؛ تبدأ بتبنى رؤية غير تقليدية لظاهرة العولمة، والاستفادة من النماذج العالمية الناجحة في التعامل مع هذه الظاهرة، وأن يركز هذا التعامل إلى دور الدولة القومية، وأن نختر من بين أساليب التعامل الخلاقة المتاحة ما يسهم أكثر من غيره في التغلب على ظواهر التهميش والاستبعاد؛ ومن ثم توسيع دوائر الاعتدال في حياتنا اليومية.

إن التهميش هو أخطر ما يواجه العرب، وليست الهيمنة؛ لأن هويتنا أقوى من أن تتآكل، وثقافتنا أكثر صلابة من أن تذوب. فلتكن رؤيتنا للعولمة منحازة إلى جانب هذا الاتجاه العقلاني، وغير التقليدي، ولنبحث عن العوامل والمشكلات التي تركز التهميش والاستبعاد الذي يهددنا.

إن بزوغ وتقدم النموذج الياباني، يفرض علينا في تعاملنا الخلاق مع العولمة أن نستفيد مما أضافه من دروس إلى التجارب العالمية الناجحة في هذا الصدد؛ لأنهم لم يخشوا العولمة، بل تفاعلوا معها بأسلوب يركز على المصلحة الوطنية من منظور جماعي محض، وليس من منظور رأسمالي فردي. والتصق اليابانيون بالمصلحة الوطنية وحافظوا عليها في كل مراحل مواجهتهم لتحديات التنمية. فكانت التوجهات اليابانية جماعية، وطنية، أصيلة، مرنة، تعزز مبادئ الجماعية، والتكتلات، والتعليم، والتدريب، والتكنولوجيا الراقية... الخ؛ لأنه ربما كان في هذه الدروس ما يسهم في تحفيز، وتنظيم، وتعظيم القدرات الوطنية، وجعلها سنداً قوياً للتنمية (١٩)؛ وبالتالي التغلب على مشكلات التهميش والاستبعاد.

و ثمة أساس آخر فى التعامل الخلاق مع العولمة؛ يتمثل فى ضرورة أن يركز هذا التعامل إلى دور الدولة القومية؛ لأنه إذا كانت العولمة تؤثر من خلال مساراتها المختلفة على وضع الدولة، فمع ذلك لم تختف الدولة القومية بعد، بل ازداد نطاق عمل الحكومة و لم يتقلص مع توسع العولمة. و تحتفظ الأمم بقدر معقول من القوة الحكومية، و ستظل كذلك فى المستقبل المنظور، و على الأقل بمقدور الأمم أن تحتفظ بهذه القوة مع بعضها بعضاً داخل حدودها الإقليمية، و مع الهيئات والتجمعات غير القومية؛ ويساعدها هذا على الاندماج فى المجتمع الدولى، والتعاون مع غيرها من دول فى الحدود الإقليمية و العالمية، و ما يدفع بها بعيداً عن دوائر التهميش و الاستبعاد.

ولعل العمل على تحويل المجتمع المصرى إلى مجتمع معلوماتى ثم مجتمع للمعرفة يقف فى مقدمة الوسائل الفعالة فى التعامل الخلاق مع العولمة؛ لأن المعرفة هى الأساس فى توليد الثروة و ليس الموارد الخام، و لم تعد القوة الحقيقية للدولة هى القوة التكنولوجية أو غيرها، وإنما هى القوة المعرفية . و التحدى القائم هو مدى قدرة المجتمع المصرى على استيعاب المعرفة العالمية المعاصرة سواء فى التكنولوجيا، أو فى الاقتصاد، أو فى العلم بشكل عام. و من هنا، كان من الضرورى أن نعيد تقييم أوضاعنا العلمية و التكنولوجية؛ بهدف مواكبة الجديد، والتغلب على مخاطر التهميش، و ذلك بعد أن تزايد على مدى الأعوام القليلة الماضية الوعى بأهمية تطوير نظم المعرفة (التعليمية و العلمية)، و التوسع فى مجالات الدراسة العلمية و التكنولوجية باعتبارها من أهم الفرص التى تتيحها العولمة، و مدخل أساسى لبناء قاعدة علمية و تكنولوجية متطورة (٢٠).

٢- تعزيز الأمن البشرى، و تخفيف منابع الخطر:

و يتمثل الهدف الاستراتيجى الثانى فى تعزيز الأمن البشرى، و تخفيف منابع الخطر، و ذلك بعد أن تبين أن مجتمع المخاطر و الخطر المصنع أدى دوراً له وزن نسبى بين مجموعة عوامل أخرى اجتماعية، و ثقافية، و كانت لها انعكاساتها على ظواهر الاعتدال و التشدد. و يتسع مفهوم الأمن البشرى ليضم الأمن الاقتصادى،

والغذائي، والصحي، والبيئي، والأمن الشخصي، وأمن المجتمع المحلي، والأمن السياسي. ويعنى الأمن الاقتصادى؛ الحصول على فرصة عمل، وتوافر دخل مناسب يكفى للاحتياجات الأساسية والحماية من الفقر. أما الأمن الغذائى؛ فيعنى حصول الأفراد على الغذاء اللازم لهم، وما قد يحميهم من سوء التغذية واعتلال الصحة. كما يعنى الأمن الصحى؛ توافر الخدمات الصحية بأسعار فى متناول الجميع، وقدرة الأفراد على الوصول إليها. أما الأمن البيئى؛ فإنه يعنى توفير المياه النقية، هذا إلى جانب الحماية من التلوث والظروف البيئية الضارة بالإنسان. ويقصد بالأمن الشخصى؛ حماية الإنسان من التعرض للإيذاء والعنف البدنى، والسلامة من التهديدات المختلفة؛ كتهديد الآخرين فى صورة جريمة أو عنف، أو التهديدات الموجهة ضد المرأة، والعنف الأسرى، أو التهديدات الموجهة للأطفال واستبعادهم من التعليم، أو إجبارهم على العمل. أما الأمن المجتمعى؛ فيتمثل فى كل ما يهدد الاستقرار والسلام الاجتماعى، وربما كان فى جرائم الثأر والإرهاب ما يعمل على تهديد حالة الاستقرار الاجتماعى (٢١). والأمن البشرى بهذه المضامين يعنى التنمية؛ لأنه بدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول التى لا تنمو لا يمكن أن تظل آمنة.

إن الدليل العالمى للتنمية البشرية، والذى يقاس به جهد بلدان العالم فى هذا المجال، يضع مصر فى المرتبة (١١٢) بين (١٧٧) دولة؛ بمعنى أن مصر تشغل مرتبة متأخرة فى هذه القائمة. حيث قدر دليل التنمية البشرية لمصر ما قيمته (٠,٧٠٨) خلال عام (٢٠٠٥)، وبلغ متوسط العمر المتوقع (٧٠,٧) عاماً، ومعدل القراءة والكتابة للبالغين (٧١,٤ ٪)، ونسبة الأمية بين الكبار (٢٨,٦ ٪)، ونسبة السكان تحت خط الفقر كان (٤٣,٩ ٪) (٢٢). وربما كان من أهم العوامل التى تشد مصر إلى مرتبة متأخرة من الدليل العالمى للتنمية البشرية؛ ما لوحظ على التنمية بأنها غير متوازنة مكانياً، ونوعياً؛ مما كان له تداعياته على اتساع دوائر الخطر. ويقصد بالتنمية غير المتوازنة مكانياً؛ أنها تنمية تُنتج الهوامش، والعشوائيات، ومدن الصفيح التى انتشرت على خاصرة المدن الكبرى، فى القاهرة، والإسكندرية، والجيزة، وغيرها. وأن المناطق العشوائية كانت مسؤولة عن (٧٠ ٪) من إجمالى

(٥٠٠٠) حادث بلطجة أُحصيت طبقاً لدراسة أُجريت عام (١٩٩٨)؛ لأنها مجتمعات تحولت تحت وطأة التهميش إلى مستودعات ممتلئة بالمخاطر. ولذلك، فإن تعزيز الأمن البشرى من أجل تجفيف منابع الخطر؛ يتطلب تفعيل مبدأ التنمية المتوازنة، وتغيير نوعية حياة سكان العشوائيات؛ دعماً لجهود التنمية البشرية على المستوى القومى.

أما التنمية غير المتوازنة نوعاً؛ فتعنى اتساع الفجوات بين مجموعات الذكور والإناث فى المجتمع المصرى فى مجالات التعليم والعمل على الأقل؛ مما يرتب أشكالاً مختلفة من التمييز ضد المرأة، وتزايد احتمالات تعرضها للمخاطر؛ مما يدعو إلى تغيير نمط الحياة التى تحياها المرأة فى البيت، ودواوين الحكومة، والمدرسة، والمستشفى، والحقل، والمصنع، وسوق العمل، وطوابير الخبز، ووسائل النقل، وغيرها؛ مما يؤدي إلى زيادة فرص تمكينها، ويضمن الأمن البشرى لها (٢٣).

٣- محاصرة ظواهر التشدد وتداعياتها:

أما الهدف الاستراتيجى الثالث؛ فإنه يتجه نحو محاصرة أفعال التشدد وتداعياتها التى قد تمتد إلى صور من العنف والتطرف؛ وذلك من خلال ضمان حقوق الإنسان، وتعزيز مناخ المشاركة الديمقراطية، وحماية السلام الاجتماعى؛ لأن الغالبية العظمى من السكان فى دول العالم الثالث - ومنها مصر - مازال شغلها الشاغل هو كيفية مواجهة معاناتها اليومية، والوفاء باحتياجاتها الأساسية اللازمة لتحقيق مستوى معيشى ملائم؛ ويعنى هذا أن الإنسان فى مجتمعات العالم الثالث - ومنها مصر - لا زال يبحث عن حقوقه الطبيعية بوصفه إنساناً (٢٤). ومما يجعل حقوق الإنسان المتعلقة بحاجاته الأساسية لها الأولوية فى الاهتمام؛ إن الماديات تشكل واحداً من أهم موضوعات العنف اليومى، وأكثر تكراراً بين مواقف العنف وذلك بنسبة (٦٠%)، تلك الموضوعات التى تتفرع داخلها موضوعات لا تقل أهمية؛ مثل النزاع على الأسعار والأجور (٢٥)؛ ولذلك فـالمُتَوَقَّع أن يترتب على محاصرة أفعال التشدد والعنف إسهام فى ضمان حقوق الإنسان، والعكس صحيح.

و من ناحية ثانية، لوحظ أن هناك ارتباط بين التشدد والعنف، وبين المشاركة والديمقراطية. إذ تؤكد نتائج البحوث أن العنف المؤسسي الذي يمثل عنصراً مغذياً للعنف المجتمعي؛ بمعنى أن التعسف الإداري والأمني الذي تكمن خطورته في استناده إلى قوة الدولة وسطوتها، وفيه لإمكانيات الحوار، والتفاوض، والمشاركة الديمقراطية؛ الأمر الذي يؤدي إلى تفجر العنف الثقافي كآلية وحيدة تعبر عن التذمر، والدفاع عن المصالح المهددة، وذلك في دائرة مفرغة من العنف والعنف المضاد. ومن أهم سمات العنف المؤسسي هذا؛ تسيد منطق الوصاية والتسلط في صياغة العلاقة بين الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة، وبين السلطة، ومؤسساتها، وأجهزتها. وهناك مجموعة أحداث عنف تشير إلى حجم وتسلط أجهزة الدولة وممارساتها التي تدفع إلى الاستهانة بحقوق المواطنين الأساسية، أو لا تمكنهم من المشاركة الديمقراطية في أمور حياتهم (٢٦). ولذلك، كان تعزيز مناخ المشاركة يعد مدخلاً يساعد على مواجهة العنف، ومحاصرة أفعال التشدد.

و من ناحية ثالثة، أكدت نتائج الدراسات وجود علاقة أخرى بين السلام الاجتماعي والتشدد والعنف؛ لأن السلام الاجتماعي يعني أن تتعايش معاً كل القوى الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية بكل شرائحها الطبقية، تنتج معاً، وتستهلك معاً، وتتعايش معاً، وتتكامل معاً، وتحكم معاً، في نسيج واحد، فلا يستبعد بعضها بعضاً، ولا يستغل بعضها بعضاً، ولا يقهر بعضها الآخر (٢٧). ذلك لأن استبعاد الآخرين، أو نفى الآخر والتقليل من شأنه، أو السيطرة الفيزيكية والمعنوية في مواقف التفاعل دون إعطاء الآخرين فرصة التعبير عن أنفسهم، أو منع الآخرين من الدخول في دائرة التفاعل، وضرب الزوجات والأطفال لمجرد السيطرة عليهم أو تخويفهم (٢٨)، وغير ذلك من موضوعات العنف؛ لا تترك المجال للتعايش، بل تهدد السلام الاجتماعي بين شرائح المجتمع. ولذلك، فإن حماية السلام الاجتماعي، يعد أسلوباً يساعد على محاصرة أفعال التشدد والعنف.

المراجع المستخدمة:

1 - Jones, Pip. **Introducing Social Theory**. (U.K: Polity Press - Blackwell Publishing Ltd, 2003) PP. 172-174.

٢ - المرجع السابق . ص ص ١٧٥ - ١٧٧ .

٣ - المرجع السابق . ص ص ١٧٧ ، ١٧٨ .

٤ - المرجع السابق . ص ١٧٩ .

٥ - جيدنز، أنتوني. **الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية**. تأليف: أنتوني جيدنز. ترجمة: أحمد زايد، محمد محيى. (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٩) ص ص: ٦٢ - ٦٥ .

6 - Jones, P. *Op.cit*, PP. 175-180.

٧ - عبد الباسط عبد المعطى. **الطبقة الوسطى المصرية من التقصير إلى التحرير**. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦) ص ص ٢١ - ٦٣ .

٨- فاطمة بركات عبد الفتاح. **أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى على تشكل الشرائح الرأسمالية الجديدة فى مصر خلال عقد التسعينيات**. رسالة ماجستير. (القاهرة: كلية الآداب جامعة القاهرة، ٢٠٠٢) ص ص ١٥٠ - ١٥٥ .

٩- على عبد الرازق جابى. **تفكيك الطبقة الوسطى ونمو القطاع غير الرسمى فى مصر**. دراسة تحت الطبع. (القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٨) .

١٠- على ليلة. **حالة الطبقة العربية المتوسطة: مدخل لرصد أوضاع المجتمع العربى**. فى: السيد ياسين (محرر). (القاهرة: مرصد الإصلاح العربى: تقييم التحول الديمقراطى التقرير الثانى، ٢٠٠٧) ص ص ١٥٨ ، ١٥٩ .

١١- فاطمة بركات عبد الفتاح. **مرجع سابق**. ص ص ١٦٦ - ١٧٥ .

١٢- سمير نعيم أحمد. التغيرات البنيوية في المجتمع المصري وانعكاساتها على أنساق القيم في النصف الثاني من القرن العشرين . في: **المؤتمر السنوي الخامس - المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناية بالقاهرة، ٢٠٠٣، ص ص ٤٢٤، ٤٢٥ .**

١٣- **المرجع السابق. ص ص ٤٢٧ - ٤٣٩ .**

١٤- **المرجع السابق. ص ص ٤٣٩ - ٤٤٥ .**

١٥- **على ليلة. مرجع سابق. ص ص ١٦٩ - ١٧١ .**

١٦- **على ليلة. مرجع سابق. ص ١٦٥ .**

١٧- **على ليلة. مرجع سابق. ص ص ١٧١، ١٧٢ .**

١٨- سمير نعيم أحمد. مرجع سابق. ص ص ٤٤٢، ٤٤٣ .

١٩- **على عبد الرازق جلي. استراتيجيات توجيه التغيير الاجتماعي وتعديل مساراته نحو تحديث مصر. في: المؤتمر السنوي الخامس - المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناية بالقاهرة، ٢٠٠٣، ص ص ١٢٥٦ - ١٢٥٩ .**

٢٠- **على عبد الرازق جلي. المرجع السابق. ص ص ١٢٥٩ - ١٢٦١ .**

٢١- **على عبد الرازق جلي. استراتيجيات للتنمية المستدامة في صعيد مصر: رؤية مستقبلية . في: المؤتمر السنوي السادس - المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناية بالقاهرة، ٢٠٠٤، ص ص ١٢٣١ - ١٢٣٤ .**

٢٢- **واتكينز، كيفين وآخرون. تقرير للتنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم. تأليف: كيفين واتكينز وآخرون. ترجمة: د.م. (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، ٢٠٠٧) ص ص ٢٣١ - ٢٣٩ .**

٢٣- **على عبد الرازق جلي. نحو استراتيجيات لمواجهة العنف في المجتمع المصري.**

فی: المؤتمر السنوی الرابع - المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة، ۲۰۰۲، ص ص ۱۰۹۸ - ۱۱۰۰ .

۲۴- نجلاء راتب. حقوق الإنسان فی العالم الثالث بین العولمة والخصخصة. فی: الأهرام. ع ۴۰۹۰۵، ديسمبر ۱۹۹۸ .

۲۵- أحمد زايد، سمیحة نصر. فرضیات حول العنف فی الحياة اليومية للمجتمع المصری . فی: المجلة الجنائية القومية، ع ۲، م ۳۹، يوليو ۱۹۹۶، ص ۲۱ .

۲۶- مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية . التقرير الاستراتيجی العربی ۱۹۹۹ . (القاهرة: المركز، يناير ۲۰۰۰) ص ص ۳۱۶، ۳۱۷ .

۲۷- أيمن رفعت المحجوب. الشباب طريق السلام الاجتماعي . فی: الأهرام، ع ۴۱۲۵۴، نوفمبر ۱۹۹۹ .

۲۸- أحمد زايد، سمیحة نصر. مرجع سابق. ص ۱۴ .

الفصل الثالث
العولمة وأزمة المواطنة في
حياتنا اليومية

الفصل الثالث العولمة وأزمة المواطنة في حياتنا اليومية

تمهيد: (*)

يهتم البحث بتحليل انعكاسات العولمة على حقوق المواطنة وممارساتها، ويستعين في ذلك ببعض التصورات النظرية البازغة في هذه المرحلة الأخيرة - مرحلة مابعد الحداثة أو الحداثة المتأخرة - وفي مقدمة ذلك تصور العولمة، كما عبر عنه روبرتسون، وكذلك تصور جيدنز للعولمة وانعكاساتها على الحياة اليومية، ومفهومه المتعلق بثنائية البنية، ثم تصورات المجال العام واستعمار الحياة اليومية عند هابرماس. ولقد وجهت هذه التصورات عملية تتبع التحولات التي طرأت على المواطنة من حيث التصور، والمفهوم، والممارسات، وكيف كانت العولمة في مقدمة العوامل الفاعلة في إحداث هذه التحولات، وكانت هذه التصورات أيضاً في الخلفية في أثناء محاولتنا الكشف عن مظاهر أزمة المواطنة في حياتنا اليومية، وكيف أن التباعد بين الحقوق المقررة دستورياً وقانونياً، وبين ما يحدث على أرض الواقع قد أفرز أزمة المواطنة؛ بمعنى المواطنة المنقوصة، وكرس الفروق عن المشاركة، في نفس الوقت، وعمل على استمرار الأزمة التوأم في المواطنة والمشاركة، وهي تصورات أعانقنا على تسليط الضوء على التداعيات المترتبة على أزمة المواطنة؛ والتي تجسدت في ظواهر وعمليات إقصاء المصريين العاملين والمقيمين بالخارج عن المشاركة السياسية، وتفرغ حقوقهم في المواطنة من مضمونها، ثم الاستبعاد الاجتماعي للفقراء في مصر، وكيف تعددت وتباينت دوائر حرمانهم، ثم وأخيراً عند محاولة الكشف عن تهميش بعض الفئات الاجتماعية؛ مثل المرأة والأقباط، وكيف انحسرت حقوقهم المتساوية في المواطنة والمشاركة. وقد اعتمدنا في هذه المعالجات على منهج إعادة التحليل؛ الذي يقوم على تفكيك وإعادة تركيب نتائج البحوث

(*) قدم هذا البحث للمرة الأولى في مؤتمر (العولمة والعدالة الاجتماعية)، الذي أقامه قسم

الاجتماع بكلية الآداب - جامعة الإسكندرية، في الفترة من ٢٧ - ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٩.

السابقة والدراسات التي تتوافر في التراث و ذات الصلة بالموضوع؛ بهدف استخلاص مجموعة نتائج تفيد في بلورة عدد من القضايا والموضوعات التي تعدّ جديرة بالبحث في المستقبل، وتساعد في نفس الوقت على طرح مجموعة من التوصيات والمقترحات التي قد تجد طريقها للتطبيق على أرض الواقع، أو التي قد تُعين متخذ القرار وصانع السياسة على توسيع نطاق رؤيته لمشكلات حياتنا اليومية، وزيادة خياراته أثناء محاولته إدارة أزماتها. وبناء على ذلك، تم تقسيم البحث إلى العناصر التالية: أولاً، تصور العلاقة بين العولمة والمواطنة، ثم ثانياً، العولمة والتحويلات في تصورات المواطنة وممارساتها، وثالثاً، أزمة المواطنة في حياتنا اليومية، ورابعاً وأخيراً النتائج العامة ودلالاتها النظرية والتطبيقية.

أولاً: في تصور العلاقة بين العولمة والمواطنة:

في هذه المرحلة من ما بعد الحداثة أو الحداثة المتأخرة، تبلورت تيارات نظرية عديدة، ربما أفادتنا في صياغة تصورنا للعلاقة بين المواطنة والعولمة. ولقد وجدنا من المناسب التوقف عند بعض هذه الإسهامات؛ ونعني تعريف العولمة عند روبرتسون وجيدنز، ثم نظرية تشكيل البنية عند أنتوني جيدنز، ثم نظرية الفعل الاتصالي عند يوجين هابرماس. "Habermas"

١ - تعريف العولمة عند روبرتسون:

قد يكون من الصعب للغاية أن نحدد من كان أول من استخدم مفهوم العولمة للمرة الأولى، ولاشك أن رونالد روبرتسون كان من أوائل الذين استخدموا هذا المصطلح؛ وذلك طبقاً لما جاء في كتاب واترز M.Waters عام (١٩٩٥) تحت عنوان (العولمة ككتاب تمهيدى .. والعولمة كفهوم له تاريخ قصير في علم الاجتماع).

وكان روبرتسون "Robertson" واحداً من أوائل علماء الاجتماع الذين قدموا تصوراً نظرياً للعولمة، ويشغل مفهوم الوعي الكوني Global Consciousness وضعاً مركزياً في هذا التصور؛ الذي يشير إلى ضغط العالم، وعملية تركيز الوعي في العالم

ككل؛ حيث جعل الوعي الكونى العالم من خلال الفكر والعمل مكاناً واحداً. ولقد قلبت العولمة نظام العالم وحولته إلى موضوع للتأمل فيه يجب على كل واحد منا أن يعرف كيف يستجيب على نحو انعكاسى (تأملى) Reflexively إلى مأزق المعيشة المشتركة فى عالم واحد؛ الأمر الذى يحث على تشكيل رؤى للعالم World Views متنافسة (١).

و يفهم من تصور روبرتسون للعولمة اعتبارها تركيزاً للوعي فى العالم ككل؛ نتيجة لما صاحب العولمة من تحولات و تدفق للمعرفة والمعلومات عبر القوميات، وذبوع مبادئ حقوق الإنسان، وانتشار الحركات الاجتماعية التى تنتقد انتهاكات هذه الحقوق، و تدافع عن حقوق المواطنة وغيرها.

٢- العولمة والحياة اليومية عند جيدنز:

أما أنتونى جيدنز "A.Giddens فيرى (١٩٩٩) أن العولمة ليست كلمة جذابة، وقد حقق هذا المفهوم شهرة مفاجئة، ولم يكن لها معنى واضح. وتعنى العولمة أننا جميعاً نعيش فى عالم واحد، والعولمة كما نعيشها ليست فقط جديدة من جوانب كثيرة، وإنما هى أيضاً ثورية، ولم يتمكن المفكرين Skeptics، ولا الراديكاليين Radicals، من فهمها على نحو مناسب؛ لأن كلا الجماعتين نظر إلى الظاهرة من خلال مصطلحات اقتصادية وهذا خطأ؛ لأن العولمة تعتبر ظاهرة سياسية، وتكنولوجية، وثقافية، بمثل ما هى اقتصادية، وقد تأثرت بالتطورات فى نظم الاتصالات.

ولم يتوقف أثر هذه الاتصالات عند حد توصيل الأخبار والمعلومات على نحو أكثر سرعة، وإنما تجاوز ذلك نحو تغيير نسيج حياتنا جميعاً. ولذلك، من الخطأ الاعتقاد بأن العولمة تتعلق فقط بالأنساق الكبرى؛ مثل النظام المالى الكونى، وإنما تمس العولمة كل ما هو بعيد عن الفرد، وكذلك تؤثر فى كل الجوانب الشخصية والأليفة فى حياتنا؛ بمعنى أن هناك ثورة كونية حقيقية فى حياتنا اليومية، لها تداعياتها فى مجالات كثيرة فى مقدمتها العمل والسياسة - إن العولمة عبارة عن

مجموعة معقدة من العمليات وليست عملية واحدة، وهي عمليات تتم على نحو متناقض ومتعارض - فكما تدفع العولمة بعض الأمم إلى أعلى، فإنها تدفع غيرها إلى أسفل، وتخلق ضغوطاً جديدة من أجل الاستقلال الوطنى.

وبالطبع لم تنمو العولمة بطريقة منصفة وغير متحيزة، كما أنها لم تكن بأى حال معتدلة وتداعياتها حميدة. ولم يوافق البعض على القول بأننا نعيش فى قرية كونية Global Village، وإنما الحال أقرب إلى الذهب الكونى Global Pillage؛ فبالى جانب ارتباط العولمة بالخطر البيئى، اتسعت صور عدم المساواة، وأصبحت بمثابة مشكلة أكثر خطورة يواجهها المجتمع العالمى. تعد العولمة بمثابة عملية تغريب فى جانب منها، وأصبحت تسير فى اتجاه غير مركزى على نحو متزايد؛ لأن آثار العولمة تشعر بها البلدان الغربية، كما يشعر غيرهم فى أى مكان. لقد أصبح ما يمكن أن نطلق عليه الاستعمار العكسى Reverse Colonization أكثر شيوعاً؛ لأن البلدان غير الغربية أخذت تؤثر فى التطورات العالمية. وإذا كان هناك جدل حول العولمة وتداعياتها على (الدولة - الأمة)، فلا يزال (الدولة - الأمة) فى الواقع قوتها، ولقاداتها السياسيين دور كبير فى العالم، وقد أعيد فى نفس الوقت تشكيل (الدولة - الأمة) أمام أعيننا. وتواجه الأمم مخاطر وأخطار ولا تواجه أعداء، إن استمرار الأمة، والأسرة، والعمل، والتقاليد، وغيرها، وإن ظل هيكلها الخارجى Outer Shell كما هو، فقد تغير ما تحويه فى الداخل. حدث هذا فى معظم الدول، وأصبحت هذه النظم الهيكلية غير كافية لأداء المهام التى يتوقع منها إنجازها. إن ظهور مجتمع المواطنة العالمية الكونى Global Cosmopolitan أخذ يهز طرقنا فى الحياة، ويشكل مجتمعاً بازغاً على طراز فوضوى، وكيفما اتفق يجرى عبر خليط من العوامل المؤثرة، إنه ليس مجتمعاً آمناً، وإنما نجده مفعم بالقلق، وتفزع الانقسامات العميقة، ويعكس شعورنا بفقدان القوة Powerlessness عجز هذه النظم الهيكلية، ويؤكد الحاجة إلى إعادة بنائها أو إيجاد جديد غيرها (٢).

٣ - العولمة والمواطنة فى ضوء نظرية ثنائية البنية عند جيدنز:

فالواقع إن نظرية تشكيل البنية عند (جيدنز)، والتى تجمع بين البنية والفعل

في ازدواجية البنية، وتقدم معالجة جديدة للفعل، والمعنى، والصياغة البنائية للحياة الاجتماعية، وأن البنى يجب أن تدرك باعتبارها ممارسات يعاد إنتاجها (٣)، لاشك أنها تقدم فهماً أفضل يمكن من خلاله تفسير كيف تولد التغيرات المحلية البالغة الصغر تولد نتائج على المستوى الأكبر (٤)؛ ويعنى هذا أن تفسير الظواهر الاجتماعية يتطلب النظر إلى العلاقة الجدلية بينها، وتبادل التأثير والتأثر. وعلى ذلك، إذا سلمنا هنا أن المواطنة عبارة عن مكانة قانونية تبنى على مجموعة حقوق والتزامات، وما يقربها من مفهوم البنية أو النسق، وأن العولمة عمليات وتحولات؛ فإنه يمكننا القول إن المواطنة - كبنية - عبارة عن ممارسات يعاد إنتاجها من خلال العولمة والعكس بالعكس، طبقاً لنظرية (جدينز) وازدواجية البنية.

٤ - استعمار الحياة اليومية وانحسار المجال العام عند هابرماس:

و يتناول هابرماس في نظريته عن الفعل الاتصالي Communicative Action التي تجمع بين النسق وعالم الحياة اليومية، مفهوم المجال العام Public Sphere؛ والذي يشير إلى حيز حقيقي أو افتراضي؛ حيث يلتقى الأفراد بما لديهم من اهتمامات شخصية لمناقشة القضايا المشتركة؛ بغرض تبادل الآراء المختلفة للوصول إلى هدف مشترك، وغالباً ما يستلزم الأمر توليد ضغط لتحقيق تغيير سياسى أو قانونى، استناداً إلى قوة الحجة وعدد الأفراد. وبهذا، يكون المجال العام وسيطاً بين المجال الخاص بالفرد والمجال الخاص بالدولة، ولا يعد المجال العام جزءاً من الدولة أو امتداداً لها. وتقع الاستشارات - والمناظرات العامة فى نطاق المجال العام، خاصة تلك النابعة من المبادرات الطوعية للمواطنين (٥). وينتبه هابرماس إلى تناقص مساحة المجال العام؛ وذلك نتيجة لاستعمار الحياة اليومية، وحالة عدم التوازن بين النسق وعالم الحياة اليومية؛ حيث يتعرض المجتمع للتصادم ويتم تقويض الحياة اليومية؛ فالدولة من ناحية تزيد من قبضتها على الحياة اليومية؛ من خلال نمو التشريعات والقوانين؛ وهى قوانين تنقسم بأنها متعددة، هذا بالإضافة إلى إضفاء الصفة التجارية على الحياة اليومية من خلال اتساع نطاق النظام الاقتصادى وما يتضمنه من عمليات إنتاج، وتوزيع، وبيع؛ ويترتب على ذلك اتساع نطاق الدولة، وعدم قدرة

الأفراد على التواجد سوياً وبصفة جماعية لمناقشة القضايا السياسية من أجل إحداث التغيير (٦)، وإذا بدأت أنساق القوة و المال تطوق بالإكراه الأبنية المعيارية واللغة؛ بمعنى أن تستعمر الحياة اليومية؛ فإنه سوف ينتج عن هذا صوراً باثولوجية؛ مثل فقدان المعنى أو الاغتراب، وتشوش التوجهات، واختلال المعايير (الأنومي)، وتراجع الدافعية (٧).

و يؤكد هابرماس على أن تطوير مجال عام مستقل خارج إطار الدولة، يُعتبر بمثابة شرط مسبق لمشاركة المواطن Citizen Engagement، والتي لا تخدم فقط في إضفاء الشرعية على النظام السياسي القائم، وإنما أيضاً في إدراك أن المجال العام كموقع خطط له لا يقل أهمية عن الشبكة المنتشرة من المؤسسات التي تقدم مجالات للعامة ليعبروا عن أصواتهم، ويتقاسمون الرأي ويتحاورون، ويتوصلون إلى موقف مشترك من خلال النقاش الرشيد. كما يعتقد هابرماس أن الأفراد يصبحون جزءاً من تجمع سياسي أوسع من خلال عمليات مثل التشاور التي أصبحت في حد ذاتها وسائل لتحقيق المواطنة الفعالة. Active Citizenship وإذا كانت هناك إمكانية لتحقيق الإجماع من خلال الممارسة العقلانية في التشاور العام، استناداً إلى قواعد اللعبة التي يمكن أن تدعم بناء الإجماع، فإن التأكيد على التوسع في المناهج التي تقوم على المشاركة؛ يساعد على تغيير هذه القواعد؛ وذلك من خلال إنشاء أنواع جديدة من المجالات، وكذلك السعى نحو استدعاء أشكال أخرى جديدة من التفاعل داخلها (٨).

ثانياً، العولمة والتحولت في المواطنة: التصورات والممارسات:

١- التحولات في تصورات المواطنة:

يصعب إنكار التحولات التي طرأت على مفهوم المواطنة، خاصة وأن هذه التحولات قد رصدتها باحثون من نظم فكرية متعددة، وحصروها في المفهوم التقليدي، والمفهوم الحديث، والمفهوم المعاصر للمواطنة، وتتبعوا عوامل هذه التحولات ونتائجها على الحياة اليومية.

أ- المفهوم التقليدي للمواطنة:

يذهب كيم روبنتين K. Robentien في تناوله لمفهوم المواطنة بالمعنى التقليدي، إلى أن نظريات المواطنة التي بنيت منذ اليونان القديم على فكرة الدولة المستقلة، وشكلت العضوية المشتركة في هذا الكيان السياسي، تعد بمثابة أساس ينظم المناقشة التي دارت حول المواطنة منذ أرسطو، وبودون، وهوبز وروسو؛ وهكذا نظر إلى المواطنة في ضوء النظم السياسية التي كانت لها الحرية في العمل والتصرف طبقاً لإرادتها أو في ضوء مصالحها، يساعدها على ذلك سلطاتها على مواطنيها. ويصف مبدأ السيادة في صورته الكلاسيكية العالم، وكيف تمارس القوة الأعلى - Su- prem Power داخل وحدة إقليمية معينة، وهي سيادة شاملة Universal . وطبقاً لذلك، انقسم العالم إلى وحدات إقليمية كانت فيها الدول المتماسكة قادرة اجتماعياً وإقليمياً على اتخاذ قرارات وطنية تعكس مصالحها الوطنية. ومنذ عصر التنوير، كانت السيادة الوطنية هي الأساس النظري لهذه الحرية، وبدأ يظهر انطباقها على الدول الحديثة. وإذا كانت المواطنة بالمفهوم التقليدي تعتبر مكانة قانونية، ويُنحصر معظمها في المجالات القانونية والوطنية، وهو مفهوم يختلف عن الجنسية - Na- tionality الذي يُنحصر في الإطار القانوني الدولي، وهما يعبران عن جانبين مختلفين لنفس الفكرة؛ حيث تركز الجنسية على الجانب الدولي، والمواطنة على الجانب المحلي (٩). وهكذا، كان مفهوم المواطنة يُنحصر تقليدياً في مصطلحات ليبرالية، واعتبار المساواة القانونية الفردية مصاحبة لمجموعة من الحقوق والمسؤوليات التي تمنحها الدولة لمواطنيها. ولقد كشفت بعض الكتابات عن ظهور تناقض في المفهوم التقليدي للمواطنة بين العضوية والمساواة، ومن هنا، سلط أتابع النسوية - والفكر النقدي خاصة - الضوء على فشل تصورات النوع الاجتماعي والحياد العنصري، وكيف أن مفهوم المواطنة بالمعنى التقليدي لم يعالج التمايزات والفروق بين الأفراد في المجتمع؛ ففي أستراليا مثلاً، لم تكن المكانة القانونية تُكتسب طبقاً لحقوق العضوية الكاملة والمتساوية كما يشهد وضع السكان الأصليين القدماء رغم أنهم مواطنون، فلقد أنكر عليهم معظم الحقوق الأساسية للمواطنة؛ مثل الحق في

التصويت والسفر، وحتى اليوم وبعد مرور (٣٠) عاماً من حصولهم على المساواة الرسمية في ضوء حق التصويت والسفر؛ وقد عمل هذا الأمر على ظهور فكرة المواطنين من الطبقة الثانية Second Class. فالمواطنة ليست كالنوع الاجتماعي، والطبقة، والحياد العرقي؛ لأنها تتأثر بالأوضاع المتباينة للجماعات داخل حدود الدولة الوطنية.

ولقد كان هذا التحدي الذي أثاره مشروع المواطنة والعمل على توسيع المساواة بين المواطنين، وكانت هذه المساواة تبنى على العضوية؛ حيث أخذت مكانة المواطن تشكل الأساس لسياسات الاستبعاد والهوية؛ وحال ذلك دون إنجاز هذا المشروع (١٠). واستمر المفهوم التقليدي للمواطنة باعتبارها مجموعة حقوق تثير الخلاف في الفكر الغربي؛ لأن النظريات الليبرالية كانت تعزز فكرة أن المواطنة عبارة عن مكانة تخول للأفراد مجموعة محددة من الحقوق العامة تمنحها الدولة، وكان التركيز ينصب على الحقوق في المشاركة المدنية والسياسية؛ بمعنى الحق في التصويت داخل نظام ديمقراطي تمثيلي، والحق في تكوين روابط (مثل الأحزاب)، وممارسة الحديث الحر. بمعنى أنه تاريخياً وفي ضوء وجهة النظر الليبرالية للمواطنة، كان الاهتمام بحقوق الحريات الفردية، لكن بدءاً من كتابات مارشال Marchall أخذ عدد من الكتاب يوسع مفهوم الحقوق المدنية والسياسية ليشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والتي تحاول بدورها ضمان الموارد ومظاهر الأمن الضرورية للناس من أجل المشاركة في الحياة العامة. وحدث توسع على نحو متزايد على الطلبات على الحقوق الاقتصادية الاجتماعية. وعلى الرغم من أن توسيع معاني ومفاهيم المواطنة والحقوق في ضوء هذه الموجة من الليبرالية الجديدة Neo Liberalism يُعتبر أمراً هاماً، إلا أن هناك انتقادات متنامية على أن تخويل كل المواطنين لنفس الحقوق، لا يعمل بالضرورة على تعزيز العائدات المنصفة. Equitable Outcomes. فالمفارقة هي؛ أنه بدلاً من الاهتمام بعدم المساواة ومعالجتها، فإن نزعة الشمولية هذه Universalism يمكن أن تعمل على تهميش من هم مهمشين بالفعل؛ ومن ثم تعظيم حالة الاستبعاد الاجتماعي. وترجع أسباب هذه المفارقة إلى الفروق في الموارد

والاعتراف، والتي تسمح للبعض الادعاء بحقوقهم على نحو أكثر قوة بين غيرهم، بل غالباً ما يكون على حسابهم (١١).

ب - المفهوم الحديث للمواطنة:

وقد أسهمت هذه الانتقادات وغيرها للمفهوم التقليدي للمواطنة في إحداث التحول إلى المفهوم الحديث للمواطنة؛ وقد عُرِف في التراث بالمواطنة من المنظور الجمعي؛ تمييزاً لها عن المواطنة بالمفهوم الفردي، وقد عادت مع هذا المفهوم المداخل الأكثر جمعية Pluralistic لتحدد مفهوم المواطنة في شكل أقل اعتمادية على الدولة، وأكثر توجهاً نحو الفاعل Actor Oriented، وتزعم أن المواطنة يتم بلوغها من خلال نشاط Agency المواطنين أنفسهم، وذلك تأسيساً على مجموعة هوياتهم المتباينة. ويوسع هذا المدخل من الحقوق في المجالات السياسية والمدنية إلى الحقوق في المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الحق في المشاركة ذاتها على مختلف الأصعدة. وكان أتباع النظريات الجمعية قد وجهوا انتقاداتهم لمفهوم المواطن المستقل والمهتم بذاته الذي تصوره بعض المفكرين الليبراليين، وزعموا أن إحساس الفرد بالهوية يعد نتاجاً للعلاقات مع الآخرين في المجتمع الذي يعد جزء منه. ولذلك، فإن الفكر الجماعي يركز على فكرة المواطن المرتبط بمجتمعه Socially - Embedded، وعلى الانتماء لهذا المجتمع، ولقد اكتسب الفهم الأكثر جمعية للمواطنة الذي نما عن وأعطى اعترافاً بالأشكال المتباينة من الهوية، اكتسب شهرة جديدة في التراث الحديث (١٤). وزعم عدد من الكتاب أنه من المفيد تصور الادعاءات المتباينة بالهوية على أنها أشكال من حقوق المواطنة، وأنه ينبغي فهم المواطنة في إطار سياقات متباينة ثقافياً وإثنية Ethnic، وقومياً ونوعاً اجتماعياً Gender؛ وتعتبر المواطنة في هذه الصياغة بمثابة طاقم أو مجموعة من صور وأشكال الانتماء.

وقد أثار المفهوم الجمعي أو الحديث للمواطنة نفس التساؤلات التي أثارت حول القوة والموارد، ولكن بالتركيز على مجموعة ثانية من القضايا تشتمل على الهوية والاختلاف، والتي عبر عنها ليستير Lister باعتبارها تمثل سياسات للاعتراف

والاحترام. فأصوات المواطنين الصادرة عن هويات لا يُعترف بها لا تلقى الاحترام في الواقع، ولا يحتمل أن تكون أصواتهم مسموعة. وكيف يدرك الناس بأنفسهم أنهم مواطنون، وكيف يحظون باعتراف الآخرين؛ لأنه يحتمل أن يكون لذلك أثره الجوهري على الكيفية التي يتصرفون بها، ويدعون بحقوقهم كمواطنين. ولما كانت الهويات والإحساسات تنشأ عن التفاعل مع الأبنية السائدة للقوة والخطاب، كان الكتاب المدافع عن النسوية، وذوى الاحتياجات الخاصة، والسلالة Race، والحركات الاجتماعية ذات الصلة، من أوائل الذين طرحوا تصورات للمواطنة تثير التحدي؛ وهي تصورات بُنيت على تجسيد للمواطن القادر، والذكر والأبيض، والذي لم يترك إلا مجالاً ضئيلاً أمام الاعتراف والاختلاف بين الهويات (١٣). كل تلك الانتقادات مهدت الطريق أمام التحول في مفهوم المواطنة، وظهور المفهوم المعاصر لها.

ج - المفهوم المعاصر للمواطنة:

لقد أدت تحولات عديدة ومتوازية في فكر التنمية خلال أواخر عام (١٩٩٠) إلى بزوغ مفهوم المواطنة كميدان مثير للجدل والحوار، حيث بدأ التركيز على التنمية التي تبني على المشاركة؛ وهو تركيز له جذوره خلال الفترة الطويلة الماضية؛ من الاهتمام بالمشاركة على مستوى المشروع، إلى التحول تجاه المشاركة السياسية، ثم زيادة تأثير السكان الفقراء والهامشيين في عمليات اتخاذ القرار الأوسع الذي يؤثر في حياتهم. وظهر هناك عبر هذا التحول أجندة الحكم الصالح Good Governance، واهتماماتها بزيادة مسؤولية الحكومات بأن يعبر المواطنون عن أصواتهم. وكذلك، فتح مدخل التنمية الذي ينهض على الحقوق Right-Based، مجالات أخرى للمناقشة حول قضية المواطنة. وكما أعيد تشكيل وتحديد أطر المشاركة ذاتها كحق أساسي للمواطن والإنسان، ومطلب سابق على التعبير عن حقوق أخرى، وذلك تحت تأثير حركات متوازية داخل فكر التنمية وحقوق الإنسان. وقد فتحت هذه التحولات التي تمثل مستوى من الإجماع مجالات من أجل المشاركة وأجندة الحكم الصالح لتلتقى وتتجمع تحت مظلة ومفاهيم المشاركة المواطنة، والحكم الذي يقوم

على المشاركة، والمواطنة التي تستند إلى المشاركة. واستجابة لهذه التحولات؛ عملت بعض الحكومات على تعزيز ودعم فكرة المواطنة باعتبارها هوية مدنية - Civ-ic Identity، في محاولة لجمع المواطنين معاً تحت شكل جديد للمجتمع. وزعم آخرون بأن هناك حاجة إلى الاهتمام بتناول أشكال الاستبعاد Exclusion التي نجمت عن ربط المواطنة بالدول - الأمة، وكذلك هناك حاجة إلى الاعتراف بمفهوم للمواطنة ينطوي على أكثر من مستوى أو متعدد المستويات Multi - Layers، يربط بين ما هو محلي وما هو كوني Local to Global (١٤) .

ويركز المفهوم المدني للمواطنة، على الهويات السياسية للناس باعتبارهم مواطنين فاعلين بغض النظر عن هوياتهم في المجتمعات المحلية. ويؤكد على ما يربط المواطنين معاً في هوية مشتركة؛ حيث يعمل الاهتمام بالالتزامات الفردية بالمشاركة في الشؤون العامة أو المشتركة على دعم هذه الهوية. وكما يزعم ليستير، لكي تكون مواطناً بالمعنى القانوني والاجتماعي؛ يجب أن تتمتع بحقوق المواطنة الضرورية، من أجل العمل والتأثير Agency، والمشاركة السياسية والاجتماعية. ولكي تتصرف وتعمل كمواطن؛ عليك إنجاز الاحتمالات التي تقوم عليها هذه المكانة، من خلال المشاركة الاندماجية Inclusive كأساس جوهري لممارسة الديمقراطية. ولذلك، جاء المفهوم المعاصر للمواطنة ليؤكد على فكرة فعالية المواطنة، وهو مفهوم يعترف بأن تنشيط المواطنين باعتبارهم صناع ومشكلين لكل صور التدخل أو الخدمات التي يخطط لها الآخرون، أكثر منهم مستهلكين ومختارين لها (١٥).

ويتطرق (كورنويل) في تحليله لهذا المفهوم المعاصر للمواطنة، إلى قضية المواطنة باعتبارها محاسبية ومساءلة Accountability من خلال الحكم الديمقراطي؛ فقد تكون جماعات المستفيدين التي تعتبر نفسها جماعات من الفاعلين النشطين الذين لا يقبلون أن يكونوا مستفيدين سلبيين، أكثر قدرة على تأكيد مواظنتهم بالمعنى المدني المعاصر من خلال السعي نحو المحاسبية والمساءلة لمقدمي البرامج والخدمات.

وقد تتم عمليات المحاسبية من خلال الحوار المتزايد والاستشارة، على النحو

الذى حدثت في الأشكال المبكرة لعمليات مشاركة المستفيدين. لكن، قد يثير هذا تساؤلات حول المدى الذى تكون فيه الجماعات المهمشة قادرة على بلورة اهتماماتها، و حول الشكل الذى يأخذه هذا الحوار؟ وقد تشمل المحاسبية آليات أوسع تُتاح للمواطنين؛ كالتعرف على مؤشرات النجاح، ورصد تقدير الأداء، والطلب المتزايد على الشفافية Transparency.

و قد تفتح الحركة تجاه المحاسبية طرقاً جديدة؛ حيث يمارس المتلقون للخدمات الاجتماعية حقهم فى المواطنة من خلال المشاركة المباشرة و الفعالة فى الحكم. وفى هذا السياق، يصف بعض الكتاب هذا النوع من الحكم على أنه استراتيجية أوسع للإصلاح، و مجموعة خاصة من المبادرات لتعزيز مؤسسات المجتمع المدنى؛ بهدف جعل الحكومة أكثر عرضة للمحاسبية، وأكثر انفتاحاً وشفافية، وأكثر ديموقراطية. ولذلك، تُعد المشاركة، و الشرعية، و الشفافية، و المحاسبية، و المساءلة، و الكفاءة، و احترام القانون، و حقوق الإنسان؛ بمثابة عناصر أساسية فى الحكم الصالح، و من هنا كانت الاستراتيجيات التى تعمل على دمج المهمشين بمثابة أمر محورى لوضع مبادئ التساوى و الإنصاف فى صلب هذه المبادرات. وعلى الرغم من أنه قد تم توسيع مفهوم المواطنة من مفهوم يتعلق بالحقوق الاجتماعية إلى مفهوم يتعلق بالمشاركة من خلال ممارسة دور الفاعل والمؤثر Agency، وكذلك من خلال الفعل والعمل على محاسبة الآخرين، فقد استمر المفهوم يثير المشكلات، و يخلق مواقف صعبة و مزعجة من خلال طرق يصعب التفاوضي عنها؛ و من أهم هذه المخاطر أن تصبح لغة المواطنة مرتبطة بلغة النزعة القومية Nationalism، و التى تؤدي بدورها إلى استبعاد من هم من قوميات أخرى. لذلك، فإن إعادة صياغة المواطنة باعتبارها مسؤولية تتحقق من خلال العمل الجمعى و الحكم الديموقراطى، مع حقوق تتراكم من خلال المشاركة، يغير هذه الأرضية. كما أن وضع هذا الحوار فى السياق الكونى Glo-bal الذى تتم فيه بلورة الأشكال الدولية و الكونية لفعل المواطنة باعتبارها استجابة للضغوط المتزايدة للعولمة على الدولة؛ قد يحد من احتمالات هذا اللجوء القومى والرجعى(١٦).

٢- التحولات في ممارسات المواطنة:

وإذا جاز لنا أن نقف أمام النتائج التي ترتبت على تلك التحولات في مفهوم المواطنة تحت تأثير عوامل متعددة أهمها العولمة، فربما كان تناول أشكال للمواطنة بازغة؛ مثل المواطنة المتعددة، والشركة المواطن، والمواطنة الفعالة، والمواطنة المشاركة، يسلط الضوء على تلك النتائج: إذ يذهب (روبنطين) إلى أنه كلما ارتبط الناس وأصبحوا أعضاء في أكثر من مجتمع واحد؛ فسوف نشهد قبولاً لمواطنة متعددة Multi-Citizenship؛ بمعنى التمتع بالعضوية داخل الدولة - الأمة، وداخل النظام العالمي في نفس الوقت، كما أن نشأة المواطن العالمي والتغيرات التي حدثت في (الدول - الأمة) يعنى أنه سوف يعاد النظر في تصورات المواطنة والجنسية خلال القرن الواحد والعشرين. وربما كان مرجع ذلك، إلى احتمال أن تنطوي كل هذه التغيرات على نتائج إيجابية خلال القرن الواحد والعشرين، وبدلاً من الانزعاج من تراجع معنى المواطنة في سياق الدولة - الأمة، فإنه يمكن إعادة وصف وتصوير المواطنة لتخول لنفس الأفراد المشاركة السياسية داخل كل من الدولة الأمة وفيما وراءها؛ وهو ما قد يعمل على تعزيز القوة السياسية للفرد في سياق أكثر كونية. وفي ضوء ذلك، تتمكن جماعات نسوية حول العالم من التنسيق والتشاور حول استجاباتها الجمعية تجاه القضايا الكونية، شأنها شأن الجماعات الأخرى المختلفة داخل الدول - الأمة. ولقد أصبح مفهوم المواطن الذي يتجاوز ما وراء (الدولة - الأمة) يمارس بالفعل وإلى حد ما داخل الاتحاد الأوروبي. وقد وصفت هذه الفكرة باعتبارها نوعاً من الديمقراطية المشاركة عبر الحدود Trans Border؛ سواء على مستويات القاعدة من خلال نمو المنظمات غير الحكومية التي عملت على تطوير تحالفات وروابط عبر قومية، وكذلك من خلال أطر عمل وشركات (١٧).

ولقد أشار جافينتا إلى أنه مع توسيع المعاني والخطابات الخاصة بالمواطنة، ظهرت لغة الشركة المواطن Corporate Citizenship على لسان الشركات نفسها؛ للإشارة إلى المسؤوليات الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، في المجتمعات التي تعمل في سياقها، وتصرح بادعاء حقوق خاصة لها بالمثل. وكان (نويل) Newell

قد تتبع الحوار والجدل حول محاسبية ومساءلة الشركات على أساس نقدي، وكما تم استخدامه في المجتمعات الأكثر فقراً في كل من الشمال والجنوب. وزعم بأن صور عدم الإنصاف في القوة Power Inequities، ونقص الآليات المهمة للمحاسبية والمساءلة؛ قد طرح تساؤلات عما إذا كان مفهوم الشركة المواطن يصف على نحو مناسب حاله التوازن بين الحقوق والواجبات التي تتمتع بها الشركات الكبرى؟ (١٨)

وكان (تاندان) Tandon قد رسم صورة المواطنة الفعالة -Active Citizen ship، والممكنة Empowered؛ تلك التي تتاح لها المعلومات، وتستند إلى نظام سياسي يحمي حريات وحقوق الفقراء والمهمشين، ويبني على التعددية الثقافية والهويات المتعددة، بمثل ما أسس على مجموعة من النظم البديلة في العيش والرزق، ويتطلب ديموقراطية مباشرة قائمة على المشاركة؛ بهدف تغيير النظم القائمة التي تركز التمييز وتقوم على ممارسات تنتشر في أرجاء المجتمع، وتتطلب التسامح مع الثقافات المتعددة ونظرة مستقبلية لأفعال المواطن (١٩).

٣- العولمة وتكريس التحولات في المواطنة:

ويرجع البعض تلك التحولات في مفهوم المواطنة إلى التغير الديموجرافي، والتأكيد المتزايد على عدم المركزية، وتخصيص أو خصخصة الدعم والعولمة كما يردها آخرون إلى زيادة حجم الهجرات الدولية، والوعي السياسي المتزايد بالفروق الثقافية والأبنية داخل (الدولة - الأمة)، وتشرذم (الدولة - الأمة) لأسباب سياسية. وسوف نتوقف أمام العولمة باعتبارها قاسماً مشتركاً بين مختلفة هذه العوامل.

ولنتفق مع ما عُرِف عن هذا المصطلح - العولمة - في معناه الأوسع بأنه تلك الاتجاهات، والعمليات، والتفاعلات، التي جعلت العالم أكثر اعتمادية فيما بينه من خلال طرق كثيرة ومعقدة؛ والتي تشمل الاتصالات، والثقافات، واللغة، والسياسات، وليس مجرد التطور المزعوم في الاقتصاد العالمي الوحيد. فلقد تغيرت مع العولمة الاختيارات السياسية التي تقوم بها الدول الحديثة؛ بسبب ضغط القوة العاصفة للاقتصاد السياسي الدولي. وظلت الدول تحظى بمكانها كفاعل رئيس في

النظام العالمي، رغم أنها لم تعد الفاعل الهام والوحيد. و عملت العولمة على تحول المدى الذى تكون فيه سفينة الدولة تحت السيادة، وسوف تستمر فى تحوله. وكذلك، غيرت الأسواق الإقليمية والاقتصاديات من نموذج السيادة من خلال دعم الحركة الحرة، وانتقال السلع والعمالة، عبر حدود (الدولة - الأمة)، ويفسر هذا الاتجاه الاتفاق العام على التجارة والتعريفات الجمركية وغيرها. وانزوت جانباً وجهات النظر التى تدعو إلى العزلة للدول فرادى حول كثير من المسائل، وذلك تحت ضغط الأطر الجديدة و تهديد العولمة بتقويض التكامل المفترض (للدول - الأمة) باعتبارها الوحدة المركزية المنظمة للشؤون الوطنية والخارجية. وصاحب التطور فى التجارة تطور فى النظم الكوكبية التى تتجاوز سلطاتها حدود الحكومات الفردية؛ وهو ما يتمثل فى التنظيمات التى أقيمت لإدارة آلة النشاطات عابرة القوميات؛ ومثالها أسواق رأس المال، وما يحدث فيها من تدفق رأس المال الدولى فيما وراء سيطرة (الدول - الأمة) الذى كان يشكلها، ويشهد مثال منظمة التجارة العالمية مرة أخرى على ذلك التطور المؤسسى الكوكبى، وما ترتب على إنشائها من إجراءات قانونية لحل الخلافات والنزاعات بين البلدان لتكون ملزمة على المشاركين من الدول - الأمة، واضطلعت بذلك النظم الكونية والمؤسسات بتنظيم المسائل التى تتجاوز سلطة الدول مفردة؛ وكانت المحصلة تقويضاً للسيادة الوطنية (٢٠).

ويمكن أن نضيف إلى هذه الصورة، مجموعة التنظيمات فوق القومية - Su-pranational؛ مثل مجلس الأمن، والجمعية العامة للأمم المتحدة، ومحكمة العدل الدولية، وأصبحت هذه الهيئات مسؤولة عن العالم، وأخذت تعمل استناداً إلى المبادئ الدولية على تحديد ومعالجة النزاعات داخل المجتمع الدولى، بعد أن تراجع أثر القوانين الوطنية. كما أتاح التطور الكلى للقانون الدولى، خاصة إطار حقوق الإنسان، إمكانية المحاسبة الكونية Accountability أمام النظام الجديد. وأخذ إطار حقوق الإنسان يتعامل مع المواطنين داخل (الدول - الأمة)، ويقوض الأفكار القديمة عن السيادة، والتى كان القانون الدولى يعتبر الشؤون داخل البلد هى فقط من قرارها. وهكذا، يسلط إطار حقوق الإنسان الضوء على أنه لم يعد من الممكن للدولة أن تكون

محمية و بعيدة عن المراجعة والتدقيق فيما يتعلق بكيفية معاملاتها للأفراد داخل حدودها الإقليمية.

أضف إلى هذه الصورة، ما حدث من تحولات في المجتمع المدني الكوكبي، ونشاط المنظمات غير الحكومية وغيرها من منظمات لا تعتمد على الدولة في نشاطها، وإنما تعبر عن سياسات تتجاوز حدود (الدول - الأمة)؛ ومثالها النزعة النشطة بيئياً على الصعيد المدني في العالم. ولقد جعل النمو المستمر، والاعتماد على تكنولوجيا المعلومات؛ إمكانية الوصول إلى معرفة تتجاوز الحدود. وعملت الرسائل الإلكترونية، وشبكة المعلومات الدولية، وغيرها من أشكال تدفق المعلومات على تعزيز المناقشة والمعرفة، وحدث تسهيل في مجال الشراكة الدولية في نشاطات البحث وغيره من مشروعات التطوير؛ مما أسهم في زيادة معارفنا بالقضايا والأحداث خارج الحدود الوطنية؛ ويفسر هذا كيف أن العولمة عملت على تكثيف الوعي بالعالم ككل. ولقد تأثرت الشعوب مباشرة بهذه التغيرات، وظهرت في الأفق تعبيرات مثل المواطنة العالمية Cosmopolitan، ذلك المواطن الذي أخذ يتعامل وينظر إلى العالم ككل على أنه بلده، وقل أن تكون له تحيزات أو ارتباطات وطنية (٢١).

ثالثاً: أزمة المواطنة في حياتنا اليومية:

١ - حقوق المواطنة في المواثيق الدولية والمحلية:

لقد استحوذ موضوع حقوق المواطنة وإمكانية تفعيلها بشكل متوافق مع مبادئ حقوق الإنسان كما تعكسها المواثيق الدولية، استحوذ على كثير من الانتباه في الآونة الأخيرة، ولارتباطه بتحقيق العدل وتفعيل المساواة بين أبناء الوطن الواحد؛ مما يزيد من توثيق الروابط التي تجمع أهل مصر، دون أن تكبل حرياتهم أو تنقص من حقوقهم. والواقع أن ما يقرره الدستور والقانون من حقوق وحريات للمواطنين، يتفق ومبادئ حقوق الإنسان المتفق عليها عالمياً، وأصبحت سارية المفعول منذ ما يقرب من ربع قرن، وأصبحت مصر ملتزمة دولياً بصونها واحترامها،

وقد تمت المصادقة على العهد الدولي لحقوق الإنسان ونشره في الجريدة الرسمية؛ مما جعل منه قانوناً مصرياً واجب التنفيذ منذ ربع قرن كما أشارت إلى ذلك المادة (١٥١) من الدستور المصري (٢٢).

وتعلن وثيقة المبادئ الأساسية للحزب الوطنى الديموقراطى التزام الحزب بمبادئ المواطنة كقاعدة للمساواة الكاملة فى الحقوق والواجبات بين كل المصريين؛ إيماناً بأن المواطنة لها أثر ملموس على الإحساس بالانتماء والوحدة الوطنية، ومشاركة المواطن فى النشاطات السياسية، وأن هذه الحقوق والواجبات محمية بالدستور والقانون. وتمثل الوثيقة عقداً بين الدولة والمواطنين، وأداة لنشر الوعي، وآلية لتغيير البناء الإدارى والثقافى. ووثيقة حقوق المواطنة كأداة سياسية، صيغت طبقاً للدستور والقانون، وتسعى إلى تحقيق هدفين رئيسين؛ الأول: التعريف بحقوق المواطنة الأساسية - كأداة للوعي بها وحافزاً لبلوغها، والثانى: إعلان التزام الحكومة والحزب بحقوق المواطنة؛ سواء فى صورة مشروعات قوانين تكمل البناء القانونى، أو فى صورة سياسات عامة. وقد التزمت حكومة الحزب بترجمة هذه الحقوق إلى واقع (٢٣).

ولقد غطت الوثيقة الحقوق التالية:

- ١- الحق فى الحياة. ٢- الحق فى الجنسية. ٣- الحق فى المساواة. ٤- الحق فى الملكية الخاصة والنشاطات الاقتصادية. ٥- الحق فى التعليم. ٦- الحق فى الرعاية الصحية. ٧- الحق فى العمل وبشروط عادلة. ٨- الحق فى التضامن الاجتماعى. ٩- الحق فى حرية التفكير والتعبير. ١٠- الحق فى حرية الدين Faith و العبادة. ١١ Worship - الحق فى المشاركة فى الانتخابات والتمثيل النيابى.
- ١٢- الحق فى تكوين الأحزاب السياسية. ١٣- الحق فى تكوين النقابات العمالية والروابط. ١٤- الحق فى الخصوصية. ١٥- الحق فى معاملة إنسانية كريمة Noble و منع التعذيب. ١٦ Torture - الحق فى عدالة ناجزة. ١٧ - الحق فى حرية السفر.
- ١٨- الحق فى المعلومات. ١٩- الحق فى بيئة نظيفة.

ويسعى الحزب إلى تنشيط الحقوق الأساسية للمواطنين كقواعد هامة لسياساته وسياسات الحكومة؛ ولذلك، سارت الحكومة والحزب في اتجاهات متباينة هامة؛ تأكيداً للحاجة إلى تطوير البناء التشريعي الذي يهتم بالحقوق الأساسية للمواطن، واستكمال الأبنية الأساسية التي تضمن هذه الحقوق؛ فألغت محاكم أمن الدولة، وعقوبة الأشغال الشاقة، وأنشأت المجلس القومي لحقوق الإنسان، ودعت إلى مساندة حقوق المواطنة بالنسبة للمرأة؛ لمنع أى صورة من صور التمييز ضدها؛ من خلال القانون رقم (١) لعام (٢٠٠٠)، والقانون رقم (١٠) لعام (٢٠٠٤) لإنشاء محاكم الأسرة؛ وأهمها القانون (١٠٤) لعام (٢٠٠٢)، الذي ينظم منح الجنسية المصرية لأبناء الآباء المصريين والأمهات المصريات اللاتي تزوجن من أجنبي. كما تبنت الحكومة إجراءات كثيرة تهدف إلى تحسين الخدمات التي تقدم للمواطنين، وعملت على تحسين نظام التسجيل للانتخابات، وضمنت الحق في التعليم للجميع، مع التأكيد على أهمية التعليم ذو الجودة العالية، وأنشأت الهيئة القومية لضمان الجودة في التعليم، وعدم المركزية في المؤسسات التعليمية. كما عملت الحكومة على تحسين الرعاية الصحية، ومد مظلة التأمين العلاجى ليطغى كل المواطنين؛ وتبنت الحكومة والحزب سياسات تهدف إلى زيادة النمو الاقتصادى؛ لإيجاد فرص عمل مفتوحة، وبذل الجهد لزيادة دخول المواطنين ومنع الاحتكار ... الخ (٢٤).

٢- مظاهر أزمة المواطنة في حياتنا اليومية:

غير أن المهتمين والمتابعين لقضايا المواطنة، يلحظون ذلك التفاوت الكبير بين ما يقرره الدستور والقانون من حقوق وحريات للمواطنين، وما صدقت عليه وثيقة الحكومة والحزب الحاكم، وبين ما يجرى في واقع الحياة اليومية؛ الأمر الذى دفع كثيرين إلى التعبير عن هذا التفاوت في مصطلحات مثل أزمة المواطنة، والمواطنة المنقوصة، والمواطنة غير المتوازنة (٢٥).

إن تأمل الواقع الحالى لمفهوم المواطنة، يكشف كيف أصبح مفهوماً إشكالياً، وأن المواطنة بسبب التغيرات الأخيرة على الصعيد القومى والعالمى أصبحت تعيش في أزمة، وأن بعض متغيرات هذه الأزمة داخلى، ينطلق من حدود الدولة القومية،

حيث كان اغتراب الدولة عن المجتمع، على نحو لم يعد المجتمع أو الشعب يسيطر على الدولة، إذ يقصى الشعب عادة عن المشاركة فيها. أضف إلى ذلك، فشل الدولة في كثير من الأحيان في حماية المواطنة الاجتماعية بأبعادها المختلفة؛ مما دفع المواطنين إلى المطالبة بإعادة التفاوض أو مناقشة العقد الاجتماعي المؤسس للدولة، والمحدد للعلاقات بين الأمة والمواطن.

كما يعد فشل الدولة في إشباع الحاجات الأساسية لمواطنيها سبباً آخر لأزمة المواطنة، ففي ظل النظام العالمي المعاصر؛ لم تعد الدولة قادرة على السيطرة الكاملة على مواردها، أو إحكام فاعلية العدالة التوزيعية في إطارها، بل أصبحت الدولة معرضة للتدخلات والاختراقات الدولية؛ مما دفع في أحيان كثيرة إلى انتشار حالة من الاستياء العام من قبل المواطنين داخل حدود الدولة القومية؛ إما بسبب ارتفاع عدد السكان الذين يقعون تحت خطر الفقر أو الفقر المدقع، إضافة إلى زيادة مساحة التهميش الاجتماعي، والسياسي، والثقافي (٢٦).

كما يعتبر احتكار القلة للقدرات السياسية والاقتصادية للمجتمع أحد المتغيرات الرئيسة في أزمة المواطنة، ويؤثر احتكار القلة لقدرات المجتمع على المواطنة من ناحيتين؛ لأنه يدفع إلى ما يسمى بالمواطنة غير المتوازنة؛ حيث يحصل بعض الأفراد على امتيازات كثيرة دونما القيام بالواجبات المقابلة؛ مما قد يسمح تحت وطأة المصالح الشخصية إلى توسيع مساحة الحقوق، وتخطي حدود ما هو مباح إلى منطقة الفساد؛ الأمر الذي يضعف الإيمان بالمواطنة، وكذلك الروابط بين أبناء الوطن. كما يدفع استئثار القلة بمقدرات الوطن من ناحية أخرى، يدفع الآخرين الذين لم يستمتعوا بهذه الفرص والمقدرات إلى حالة من السخط يؤدي تراكمه إلى ضعف ارتباط الأغلبية بالوطن، والانزواء بعيداً عن هامش المجتمع، حيث يعيشون بلا حقوق؛ الأمر الذي يقلص مساحة المواطنة لديهم فيعيشون حالة من المواطنة الناقصة، ويزيد من أزمة المواطنة. وكذلك، هناك بعض المتغيرات الخارجية التي أسهمت في زيادة أزمة المواطنة، حيث أخذت العولمة تعيد تشكيل نظامنا العالمي، وجعل السياق الكوني للمواطنة يخضع لتغيرات جذرية، من خلال اتجاهين؛ فمن ناحية، بدأت تظهر بعض

جوانب الغموض والالتباس فيما يتعلق بالمواطنة، وإن كان هذا الأمر لا يزال غير فاعل على الصعيد القومى.

و من ناحية أخرى، يلاحظ أن الأزمة الحالية للمواطنة ترتبط بالتحديات التى تواجه الدولة القومية فى أوروبا، وأفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، وكافة الدول الصناعية الحديثة، حيث أصبحت المواطنة فى العقد الأخير موضع تساؤل، وتخضع لحالة إعادة تشكيل (٢٧). وفى كل هذه التغيرات الكونية، أخذت مواطنة الدولة القومية تعيش حالة أزمة؛ بسبب التشكك فى مسألة الاستقلال النسبى للدول القومية؛ وذلك لأن العولمة اخترقت مبدأ الإقليم كنطاق جغرافى، وتفتت الرابطة بين السلطة والمكان، كما قلصت العولمة أيديولوجياً الثقافات القومية المحددة والمستقلة نسبياً، وأصبحت كل دولة قومية فى العالم تتشكل من عديد من الجماعات الإثنية التى لها لغتها، وتواريخها، وموارثها المتميزة.

وكذلك، أدت التحسينات السريعة فى وسائل الاتصال والمواصلات إلى حدوث درجة عالية من التفاعل الثقافى، وفرضت صناعة الاتصال مضغوطاً هائلة على الثقافات المحلية والقومية. كما دفعت العولمة إلى زيادة متصاعدة فى حراك البشر عبر الحدود القومية، وشهدت عشرات السنين الماضية معدلات هجرة سكانية من أنماط مختلفة دائمة ومؤقتة، وهجرة العمال واللاجئين؛ مما أصبح معه سكان المجتمعات المتقدمة نتيجة لهذه الهجرات أقل فى التجانس الثقافى، وصاحبه اختلال فى العدالة التوزيعية للامتيازات، وأثار ذلك تساؤلات تتعلق بمواطنة هؤلاء المهاجرين أو أبنائهم، سواء فى مجتمعاتهم التى هاجروا منها، أوفى المجتمعات التى هاجروا إليها؟ وانعكس ذلك على المواطنة القومية؛ حيث تعيش حالة أزمة مظاهرها تفكيك الرابطة بين المهاجرين وأوطانهم، وضعف الرابطة مع المجتمعات التى هاجروا إليها (٢٨).

٣- تداعيات أزمة المواطنة فى حياتنا اليومية:

وإذا كانت هناك تداعيات لأزمة المواطنة، فربما كان من الجدير بالاهتمام التوقف أمام ما ترتب على هذه الأزمة من تكريس لعمليات الإقصاء، والاستبعاد

الاجتماعى، و التهميش. إذ غالباً ما كانت عملية الإقصاء تترتب عليها ممارسات تخالف مبادئ حقوق الإنسان، و ضد مبدأ سيادة القانون، و بالمخالفة الصارخة لمبدأ المواطنة و ما يمنحه للفرد من حقوق سياسية، و اجتماعية، و اقتصادية، و ما يفرض عليه من واجبات. إن سياسة الإقصاء كانت تتضمن منع من ممارسة الحقوق السياسية، و إلغاء لكل التنظيمات السياسية المعارضة، أو تجميع فعلى لنشاطها، أو اشتراك صورى لها فى جبهات مزعومة مع الحزب الحاكم (٢٩).

و يُعبر الاستبعاد الاجتماعى بأشكاله المختلفة عن معنى ملموس للعدل ومؤشر صادق للمساواة، فالمساواة هى اندماج الناس فى مجتمعهم على أصعدة الإنتاج، والاستهلاك، و العمل السياسى، و التفاعل الاجتماعى. و عدم المساواة هو الاستبعاد، أو الحرمان، أو الإقصاء عن المشاركة. كما أن الاستبعاد الاجتماعى يتعارض مع مبدأ الفرص المتكافئة؛ فهو من ناحية يؤدى إلى وجود فرص تعليمية و مهنية غير متكافئة، و يشكل من ناحية أخرى إنكاراً للفرص المتكافئة على صعيد المشاركة السياسية. و الاستبعاد نقيض للاندماج أو الاستيعاب، و هو حصاد بنية اجتماعية و مؤشر على أدائها لوظائفها، و هو ليس شأن الفقراء و حدهم و لا الأغنياء و حدهم، و إنما هو مشكلة الجميع، و ليس أمامهم سوى تقليل الاستبعاد، و تعظيم الاندماج، و تخفيف الاستيعاب؛ أى المواطنة الحقة (٣٠).

و يُعرف يونج (2000) Young التهميش على أنه استبعاد من المشاركة المفيدة فى المجتمع؛ بعضه بسبب أن سوق العمل لا يتوافق معهم، و تعد هذه العملية واحدة من أكثر صور القمع خطورة. و للتهميش القدرة على إحداث الحرمان المادى الشديد، و بإمكانه أن يستبعد الجماعات فى أكثر صورته تطرفاً؛ مثل جماعات الأقليات، و حالات عجز القدرات، و النساء، و الأقليات العرقية، و كبار السن، و غيرهم.

و يُعتبر الحرمان المادى من أكثر النتائج شيوعاً للتمييز؛ حيث يتم توزيع الموارد على نحو غير عادل، وإلى جانب ذلك يتم استبعاد الأفراد المهمشين من الخدمات، والبرامج، والسياسات.

واليوم، لاتزال النساء يعانين من التمييز من العمل فى الوظائف التنفيذية، وتقل نسبتهن فى الوظائف الإدارية العليا. أما التمييز على المستوى الكونى؛ فمردّه إلى العولمة وما تركته من آثار على الأفراد والجماعات؛ نتيجة لتدفق رأس المال، وتكنولوجيا المعلومات، والشركات متعددة الجنسيات، وتراجع معه دور الدولة، وما صاحبه من مظاهر عدم المساواة، واختلال العدالة، و تمييز جماعات مختلفة معرضة للسقوط (٣١).

أ- المواطنة وإقصاء المصريين فى الخارج:

إن الانتهاك الأهم لحقوق المصريين فى الخارج يتعلق بحق المشاركة السياسية، فالمصريون فى الخارج يواجهون حالة حرمان حقيقى من حقوقهم السياسية كمواطنين مصريين، وبالذات حق المشاركة السياسية، وبصفة خاصة المشاركة فى الانتخابات العامة؛ سواء كانت انتخابات رئاسية، أو تشريعية، أو غيرها. وما يعانيه المصريون المقيمون فى الخارج من حرمان هو (حرمان مضاعف)؛ فهو حرمان من حق المشاركة، وحرمان من عملية المشاركة ذاتها؛ أى أنه حرمان قانونى وسياسى معاً. وهذا التمييز الواقع عليهم يتعارض مع مبادئ وحقوق الإنسان، وقبل ذلك يتعارض مع حقوق المواطنة (٣٢).

ب - المواطنة والاستبعاد الاجتماعى للفقراء:

و يُعد الفقر مشكلة مركبة ومعقدة، ومما يزيد من وطأة المشكلة توزيعها غير العادل على مستوى الجمهورية؛ فنلاحظ تركيز الفقر فى مناطق بعينها. بداية يتمركز الفقر فى المناطق الريفية، وتحديدأ ريف الوجه القبلى، وطبقاً لتقرير التنمية البشرية عام (١٩٩٦)؛ كانت نسبة (٢٢%) من الفقراء يعيشون فى صعيد مصر، وهى نسبة تزايدت إلى (٣٤%) وذلك طبقاً لتقرير التنمية البشرية مصر عام (٢٠٠٥)، ونلمح

أن فجوة الفقر في الحضر تزيد على مثيلتها في الريف (٤,٩ في مقابل ٤,٣) .

هذا، وقد تعددت حلقات الحرمان، وانتقاله عبر الأجيال؛ مما يدل على استهداف الفقر لفئات معينة، ووقوعهم في مصيدة الفقر، بحيث يظل الأفراد جيلاً بعد جيل محاصرون في هذه المصيدة؛ مما يزيد من وطأة مشكلة الفقر. ولقد ظهر تعدد وتباين صور الحرمان البشري في التحصيل المنخفض في التعليم، والصحة، والتعرض للمعاناة والمخاطر، وعدم قدرة الفقراء على إسماع صوتهم وانعدام حيلتهم. ولقد لوحظ أن الحرمان البشري في مجال الصحة يقع بالكامل على كاهل الفقراء، وتكشف نتائج الدراسات عن تدهور الأوضاع الصحية لجماعات الباعة الجائلين فيما يتعلق بالغذاء، وتدهور الحالة الصحية للنساء المعيلات، وزيادة نسبة الأسر الفقيرة المصابة بأمراض؛ فمنازلهم غير متصلة بشبكة صرف صحي، وتدنى مستوى الصحة العامة بين سكان العشوائيات والقرى الفقيرة، ونتيجة لأن الخدمة الصحية المجانية غير متوافرة أحياناً أو لا تصل إلى الفقراء؛ أكد تقرير التنمية البشرية عام (٢٠٠٥) عدم الرضاء عن الخدمات الصحية بنسبة (٦٠٪). أما عن الحرمان البشري في مجال التعليم، تؤكد الدراسات أن الفقر والمعاناة من قسوته تدفع الفقراء إلى حرمان أبنائهم من التعليم والزج بهم إلى سوق العمل؛ مما نجم عنه أن نسبة لا يستهان بها قد حرمت من حق التعليم نتيجة للفقر.

ويتجلى الحرمان البشري من حيث التعرض للمعاناة والمخاطر من خلال مشكلات العمل؛ نتيجة لأن أغلب الفقراء يعملون في القطاع غير الرسمي، كما أنهم معرضون - وخاصة النساء - للاستبعاد الاجتماعي، وأعمال العنف والجريمة، فضلاً عن مخاطر السكن في المناطق العشوائية، وازدحام مكان السكن، وافتقاره إلى التهوية والإضاءة، وتعلوه الضوضاء، وتنتشر الظروف البيئية غير المواتية، وعدم توافر مياه صالحة للشرب، أو صرف صحي، وتلوث الهواء، والتعرض لأمراض الفقراء؛ كالربو والأمراض الصدرية، والنزلات المعوية، والتسمم الغذائي .. الخ. وأن المصدر الأساسي لانعدام الحيلة والقوة عند الفقراء، وعدم قدرتهم على حل مشكلة الفقر التي يعانون منها؛ يرجع إلى ما يشبه الإجماع بأن الفقر في حقيقة الأمر

ليس إلا نتاجاً للسياسة الاجتماعية التي تنفذها الدولة لتنظيم حياة مواطنيها، وتشكل آليات وممارسات منهجية لاستدامة الفقر، وحرمان الفقراء من خدمات اجتماعية ضرورية.

كما يعنى انعدام الحيلة عدم وجود أى نفوذ يذكر لدى الفقراء أو سلطة؛ حيث يشير تقرير التنمية البشرية عام (٢٠٠٤) إلى أن الفقراء لا يتمكنون من التأثير على السياسيين بشأن الخدمات العامة، والافتقار إلى القدرة على التعبير عن الرأى، وعدم التمثيل، بالإضافة إلى انعدام القوة، وغياب سيادة القانون، والافتقار إلى الحماية من العنف، والبلطجة، والقرصنة، وظهور حواجز اجتماعية تؤثر على انعدام أصوات الفقراء وقلة حيلتهم، وربما كان وراء زيادة معدلات الفقر وتعدد وتباين صور الحرمان، مجموعة القيود التي تركز عدم المساواة، والتمييز، واختلالات العدالة الاجتماعية (٣٣). وتدل كل هذه المؤشرات على أوضاع الاستبعاد الاجتماعي التي يعيشها الفقراء؛ نتيجة للتراجع في تمتعهم بحقوق المواطنة السياسية، والمدنية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، ومعاناتهم من قيود عدم المساواة والتمييز، وتضررهم من اختلالات العدالة الاجتماعية.

ج - المواطنة وتهميش الفئات الاجتماعية:

ج/١ - المواطنة والمرأة:

انشغل الباحثون برصد ومتابعة التطور الذي طرأ على مفهوم المواطنة في ظل المتغيرات العالمية، وكيف برزت قضايا المرأة على قائمة أولويات الأجندة الدولية. واتضح أن تفسير مفهوم المواطنة في ظل مناخ بال، وميراث ثقافي يعلى من شأن الرجل في المجتمع، ويحمل في طياته بذور الظلم وعدم المساواة؛ حيث عادة ما تركز الأدوار الثانوية للمرأة، ويتم العمل على تهميشها واستبعادها من قضايا الشأن العام، وحصرها في دورها الإنجابي أو الشأن الخاص.

أضف إلى ذلك، إن القوانين التي تحدد العلاقة بين المواطن والدولة عادة ما توضع بواسطة الرجال ودون مشاركة النساء. وعلى الرغم من تمتع المرأة المصرية

بكثير من الحقوق السياسية والمدنية، إلا أنه لا يمكن القول بأنها حصلت على حقوق المساواة كاملة مع الرجل؛ خاصة فيما يتعلق بحقوقها السياسية والمدنية، وهي الوضعية التي يضاعف من آثارها السلبية تلك الثقافة الذكورية التي تضرب بجذورها في التاريخ الاجتماعي المصري؛ والتي مازالت تُهمش المرأة وتضعها في المرتبة التالية للرجل؛ وهو ما انعكس سلباً على مجمل أوضاع النساء المصريات الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، وخاصة في الريف، وبين نساء المناطق الفقيرة والعشوائية في الحضر؛ وبالتالي أصبحت حقوق ما يقرب من نصف سكان المجتمع المصري من النساء تدرج تحت بند المواطنة المنقوصة (٣٤).

و تتردد نفس المضامين عن المواطنة والمرأة في مصر بناءً على نتائج دراسة حول النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في دول عربية مختارة، من خلال دراسة حالة جمهورية مصر العربية؛ والتي تهدف إلى الكشف عن وضع المرأة المصرية من حيث درجة تمتعها بحقوق المواطنة المختلفة، والأسباب التي تسهم في تشكيل هذا الوضع، وقد انتهت الدراسة إلى أن المرأة المصرية تتمتع بنوع من المواطنة المنقوصة؛ مما ينعكس سلباً على مستوى مشاركتها الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية. ويعود سبب المواطنة المنقوصة للمرأة في مصر جزئياً إلى وجود التمييز في نصوص بعض القوانين، أو إلى الفجوة بين نصوص القانون وتطبيقاته؛ نتيجة للثقافة السائدة المتمثلة في تقسيم الأدوار على أساس النوع؛ مما يؤدي إلى عدم المساواة النوعية لصالح الرجل. وتبذل بعض المنظمات غير الحكومية جهوداً تهدف بوعي كامل أو منقوص إلى دعم حصول المرأة على حقوقها، وتوفير شروط تمتعها بالمواطنة الكاملة مع تفاوت في مستوى نجاحها في تحقيق ذلك (٣٥).

ج/٢ - المواطنة والأقباط:

لقد درجت الحكومة في مصر على استخدام ما نصّت عليه المادة (٤٦) من الدستور؛ من أن المواطنين متساوون جميعاً أمام القانون، لكن هذا الاستخدام جاء خالياً من المضمون، وإن كان هذا الخلل في تطبيق نصوص الدستور قد نال أقباط مصر.

وليس أدلّ على ذلك من الأحداث الطائفية التي سادت مصر؛ خاصة خلال العقود الأربعة الأخيرة، وهو خلل في تطبيق قاعدة المواطنة، كان ولا يزال نتاج غياب مفاهيم الديمقراطية الحقيقية التي يعرفها العالم.

والمتتبع لأحداث الفتنة الوطنية في مصر، يجد أنها قد بدأت منذ ما يقرب من أربعة عقود، وتزامنت مع إغارة المدرسين إلى بعض دول الخليج و جلب ثقافة عدم قبول الآخر التي وفدوا بها ورسخت في وجدانهم، وما ترتب على ذلك من آثار تلك الأزمة؛ وأهمها سيادة مفهوم الأحادية، وتهميش غير المسلم، وانسحب ذلك على مناهج التعليم التي احتشدت بالتنفير والحض على كراهية الأقباط والديانة المسيحية. وقد انسحب هذا الفكر كذلك على الإعلام؛ فجاءت خريطة الإعلام وقد خلت من الموضوعات القبطية إلا فيما ندر؛ مثل قدّاس عيد الميلاد والقيامة المجيد، وبعض لقاءات مع البابا، بينما امتلأت الخريطة الإعلامية وخصص ما لا يقل عن (٣٠ و٤٠٪) للجانب الإسلامي (٣٦).

وإن كانت هناك مطالبة بالمساواة، وإعمال قاعدة المواطنة؛ فإن ذلك يقتضى بأن نطالب كأقباط ومسلمين أن تخلوا البرامج الإعلامية من أى مفاهيم طائفية. وكذلك أدت الحكومة - وخاصة الحزب الوطنى - دوراً انتهكت به قاعدة المواطنة، ووأدت كل أمل فى تسييد قاعدة المساواة، وأصبحت المادة (٤٦) من الدستور حبراً على ورق وأفرغت من مضمونها؛ ويرجع هذا إلى تهميش الأقباط فى الحياة النيابية والسياسية فى مصر؛ حيث خلت قوائم الحزب الوطنى من ثمة مرشح قبطى؛ إلا واحد فقط (وزير المالية حالياً). وكذلك، خلو بعض القطاعات العامة والحساسة من الأقباط؛ مما أشعر الأقباط أنهم غير موثوق فيهم، وأن هناك خشية على البلاد من وجودهم؛ مما أشعرهم بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية. و مما يفاقم أزمة المواطنة، أن تتم المعالجة باتخاذ القرار دون بحث الموضوع وفى سرعة غير مبررة؛ كما حدث بعد وقوع أحداث الحرائق فى بعض الكنائس عام (٢٠٠٥) بأن يكون الإحلال والتجديد لأى كنيسة موجودة من اختصاص المحافظ، ولا يزال بناء كنيسة جديدة أو هدم كنيسة قائمة بالفعل و بناء غيرها يتطلب قراراً جمهورياً، كما لو كان الأقباط

منكمشون ولا يتكاثرون، في حين - على الجانب الآخر - لا توجد معوقات أمام المسلمين في بناء مسجد إلا إذا كانت هناك معوقات قانونية؛ وهذا استمرار للتمييز، وانتهاك لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية التي وقعت عليها مصر، ومبادئ المواطنة. أضف إلى ذلك، مرور أكثر من مائة وستين عاماً على وجود الخط الهمايوني والشروط العشر للعربي باشا في بناء الكنائس، رغم أن هناك قوانين تم تغييرها، واستحدثت قوانين أقل أهمية لا تتعلق بالمواطنة؛ مثل قوانين النظافة، والبيئة، والتدخين، وما زال الخط الهمايوني الذي يعاني منه الأقباط مستمراً، وتصر الحكومة على بقاءه، وعدم جراتها على إصدار قانون موحد لبناء دور العبادة للمسلمين والأقباط لتحقيق قاعدة المواطنة (٣٧).

رابعاً: النتائج العامة ودلالاتها النظرية والتطبيقية:

١- النتائج العامة:

١- لم يعد مفهوم المواطنة قابلاً عند التصور التقليدي له باعتباره مجموعة من الحقوق والمسؤوليات تمنحها الدولة لمواطنيها، وما يصاحبها من مساواة قانونية لهذه الحقوق والواجبات، ولم يتوقف عند مجرد الحقوق في المشاركة المدنية والسياسية؛ بمعنى الحق في التصويت داخل نظام ديمقراطي تمثيلي، والحق في تكوين روابط (مثل الأحزاب)، وممارسة الحديث الحر. وإنما أخذ المفهوم في التحول واتسع ليشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وضمان الموارد ومظاهر الأمن الضرورية للناس من أجل المشاركة في الحياة العامة، وتوسعت الطلبات على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ثم توالى التحولات على مفهوم المواطنة، وظهر بشكل أقل اعتمادية على الدولة وأكثر توجهاً نحو الفاعل، وأصبح بلوغ حقوق المواطنة يتوقف على نشاط وممارسات المواطنين أنفسهم، وحقوقهم في المشاركة. وتأكدت فكرة المواطن المرتبط بمجتمعه والانتماء لبلده، بل اعتبرت المواطنة مجموعة من صور الانتماء المتباينة في ضوء الخبرات التي يعايشها المواطن في أماكن ولحظات متباينة، كما اتسع

مفهوم المواطنة، ليأخذ مضموناً مدنياً، يستند إلى عمليات التشاور والعمل والمسؤولية، ونظر إلى المواطنة باعتبارها ممارسة وليست أمراً معطى. وإنه من الضروري أن يتمتع المواطن بكافة حقوقه من أجل العمل، والتأثير، والمشاركة السياسية والاجتماعية. وتبلور المفهوم المعاصر للمواطنة؛ الذى يؤكد على فكرة فعالية المواطنة، وتنشيط المواطنين باعتبارهم صنّاعاً ومشكلين لكل صور التدخل - صنع السياسة، واتخاذ القرار، والتنمية - التى يخطط لها آخرون، ولا يكتفى المواطن بدور المستهلك أو حتى الذى يختار خدماته، وإنما أخذ يسعى نحو المحاسبة ومساءلة مقدمى البرامج والخدمات؛ وبذلك فتحت التحولات فى مفهوم المواطنة الباب أمام طرق جديدة يمارس المواطن من خلالها حقوقه فى المواطنة، ويسهم بمشاركته المباشرة والفعالة فى دعم الحكم الصالح.

٢- تعددت وتباينت عوامل التحول فى مفهوم المواطنة؛ بين التغيرات الديموجرافية المتزايدة، والاتجاه نحو عدم المركزية، وخصخصة الدعم، وزيادة حجم الهجرات الدولية، والوعى السياسى المتزايد بالفروق الثقافية داخل (الدولة - الأمة)، وتشردم (الدولة - الأمة)، وأدت العولمة - باعتبارها قاسماً مشتركاً بين هذه العوامل - دوراً حاسماً فى تأكيد هذه التحولات؛ لأنها جعلت العالم أكثر اعتمادية فيما بينه، ونما وعى كونه غير مسبوق، وتعرضت شعوب العالم لضغط القوة العاصفة للاقتصاد السياسى الدولى، واهتزت بقوة سفينة السيادة القومية تحت تأثيرات زيادة الحركة الحرة، وانتقال السلع، والعمالة، والأموال، عبر حدود الدولة - الأمة، وبزغت النظم الكوكبية التى تتجاوز سلطتها حدود الحكومات الفردية، وأخذت التنظيمات العالمية تدير النشاطات عابرة القوميات؛ و مثالها منظمة التجارة العالمية، والتى أصبحت إجراءاتها القانونية لحل الخلافات والنزاعات بين الدول ملزمة على كل المشاركين، وأيضاً مجلس الأمن، والجمعية العامة للأمم المتحدة، ومحكمة العدل الدولية؛ والتى

تعمل استناداً إلى المبادئ الدولية في معالجة النزاعات داخل المجتمع الدولي، بعد أن تراجع أثر القوانين الوطنية. وصاحب ذلك، نمو إطار حقوق الإنسان، وإمكانية المحاسبية الكونية، ولم تعد الدولة محمية وبعيدة عن المراجعة والتدقيق فيما يتعلق بمعاملاتها للأفراد داخل حدودها الإقليمية. إضافة إلى ذلك، ما حدث من تحولات في المجتمع المدني الكوكبي، ونشاط المنظمات غير الحكومية، والتي تبنت سياسات تتجاوز حدود الدولة الأمة، وانتشرت النزعة النشطة بيئياً على الصعيد المدني في العالم. وأسهم النمو المستمر في تكنولوجيا المعلومات؛ في زيادة إمكانية الوصول إلى المعرفة، وعمل تدفق المعلومات على تعزيز المناقشة والمعرفة، واتسع نشاط الشراكة الدولية في نشاطات البحث والتطوير؛ مما يوضح كيف أن العولمة عملت على تكثيف الوعي بالعالم ككل. ولقد تأثرت الشعوب مباشرة بهذه التغيرات، وظهرت في الأفق تعبيرات المواطنة العالمية، وأخذ المواطن يتعامل وينظر إلى العالم ككل على أنه بلده، وتراجعت تحيزاته وارتباطاته بوطنه.

٣- ترتب على التحولات في مفهوم المواطنة، ظهور أشكال متعددة للمواطنة أهمها؛ المواطنة متعددة الهوية، والشركة المواطن، والمواطنة الفعالة، والمواطنة المشاركة. ويقصد بالمواطنة متعددة الهوية؛ التمتع بالعضوية داخل (الدولة - الأمة)، وكذلك داخل النظام العالمي في نفس الوقت، وذلك بعد أن ارتبط الناس وأصبحوا أعضاء في أكثر من مجتمع واحد، ويجمعون بين أكثر من جنسية واحدة، وقد يخول هذا لنفس الأفراد المشاركة السياسية داخل كل من (الدولة الأمة) وفيما وراءها؛ مما قد يعمل على تعزيز القوة السياسية للفرد في سياق أكثر كونية، وقد وصف بعض الباحثين هذا الوضع باعتباره نوعاً من الديمقراطية عبر الحدود. أما الشركة المواطن؛ فهي الشركات التي تُصرّح بأنه إذا كانت قد حصلت على حقوق مماثلة للحقوق التي يتمتع بها المواطن، فإنها تحاول الالتزام

بمسؤولياتها الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، في المجتمعات التي تعمل في سياقها، وما قد يترتب على ذلك من محاسبية ومساءلة. و يصف مفهوم الشركة المواطن، حالة التوازن بين الحقوق والواجبات التي تتمتع بها أغلب الشركات الكبرى.

أما صورة المواطنة الفعالة والممكنة؛ فهي تلك التي تُتاح لها المعلومات، وتستند إلى نظام سياسي يحمي حريات وحقوق الفقراء والمهمشين، وتبني على التعددية الثقافية والهويات المتعددة، ويتعزز التسامح فيما بينها، وهي صورة للمواطنة أسست على مجموعة من النظم البديلة في العيش والرزق، وتتطلب ديموقراطية مباشرة قائمة على المشاركة، وتعمل على تغيير النظم القائمة التي تركز التمييز، وتقوم على ممارسات تنتشر في أرجاء المجتمع وتؤثر في نظمه.

٤- هناك تفاوت واضح بين ما يقرره الدستور والقانون من حقوق وحريات للمواطنين، وما صدقت عليه وثيقة الحكومة والحزب الحاكم، وبين ما يجري في واقع الحياة اليومية، ربما جاز لنا التعبير عنه في مصطلحات أزمة المواطنة، والمواطنة المنقوصة، والمواطنة غير المتوازنة. ولقد تنوعت متغيرات هذه الأزمة بين ما هو داخلي وآخر خارجي؛ وربما كان اغتراب الدولة عن المجتمع، وإقصاء بعض فئاته عن المشاركة، والقصور في حماية المواطنة الاجتماعية بأبعادها المختلفة، وفي إشباع الحاجات الأساسية؛ مما دفع إلى انتشار حالة من الاستياء العام من قبل المواطنين؛ إما بسبب ارتفاع عدد السكان الذين يقعون تحت خط الفقر، أو زيادة مساحة التهميش الاجتماعي والثقافي. أضف إلى ذلك، احتكار القلة للقدرات السياسية والاقتصادية للمجتمع، وما يترتب عليه من آثار على المواطنة؛ لأنه يدفع إلى ما يسمى بالمواطنة غير المتوازنة، وما قد يسمح بتخطي حدود ما هو مباح إلى منطقة الفساد؛ مما قد يضعف الإيمان بالمواطنة والروابط بين أبناء الوطن، والانزواء بعيداً على هامش المجتمع،

و يُقلص مساحة المواطنة، و يجعلهم يعيشون حالة من المواطنة الناقصة، وقد أسهمت التغيرات الكونية التي أحدثتها العولمة في تكريس أزمة المواطنة هذه.

٥- هناك تداعيات لأزمة المواطنة؛ ظهرت في تكريس عمليات الإقصاء، والاستبعاد الاجتماعي، والتهميش؛ حيث يمثل إقصاء المواطنين في الخارج وعدم إشراكهم في الانتخابات العامة الرئاسية والتشريعية، وهو حرمان مضاعف؛ لأنه حرمان من حق المشاركة، وحرمان من عملية المشاركة ذاتها؛ أي أنه حرمان قانوني وسياسي معاً. وتدل أوضاع الاستبعاد الاجتماعي التي يعيشها الفقراء على نتيجة أخرى لتداعيات أزمة المواطنة؛ حيث التوزيع غير العادل لمشكلة الفقر على مستوى الجمهورية، وتركزه في المناطق الريفية وريف الوجه القبلي، وتزايد نسبته، وتعدد حلقات الحرمان، وانتقاله عبر الأجيال، والوقوع في مصيدة الفقر، وتباين صور الحرمان البشري من خلال التحصيل المنخفض في التعليم، والصحة، والتعرض للمعاناة والمخاطر، وعدم قدرة الفقراء على إسماع أصواتهم، وانعدام حيلتهم، ومعاناتهم من قيود عدم المساواة، والتمييز، وتضررهم من اختلالات العدالة الاجتماعية؛ مما حال دون تمتعهم بحقوقهم المقررة دستورياً وقانونياً كمواطنين. و من تداعيات أزمة المواطنة؛ حالة التهميش التي تعيشها بعض الفئات الاجتماعية؛ فالمرأة المصرية تتمتع بنوع من المواطنة المنقوصة؛ مما ينعكس سلباً على مستوى مشاركتها الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وهو أمر يعود جزئياً إلى وجود التمييز في نصوص بعض القوانين، أو إلى الفجوة بين نصوص القانون وتطبيقاته؛ نتيجة للثقافة السائدة المتمثلة في تقسيم الأدوار على أساس النوع؛ مما يؤدي إلى عدم المساواة النوعية لصالح الرجل. ورغم أن المادة (٤٦) من الدستور تعتبر المواطنين متساويين أمام القانون، إلا أن هناك خلل في تطبيق هذا النص؛ ظهر في صورة تضييق الأقباط؛ ربما بسبب ثقافة عدم

قبول الآخر، وسيادة مفهوم الأحادية، وتهميش غير المسلم التي غلبت على مناهج التعليم، وخريطة الإعلام؛ مما أفرغ قاعدة المساواة من مضمونها، وأثر في تهميش الأقباط في الحياة النيابية والسياسية، وندرة ممثلهم في قوائم المرشحين، وكذلك خلو القطاعات العامة والحساسة من موظفين أقباط؛ مما أشعرهم بأنهم مواطنين من الدرجة الثانية. وهناك معوقات قانونية تعمل على استمرار التمييز وتعارض مبادئ المواطنة؛ تمثلت في مرور أكثر من مائة وستين عاماً على وجود الخط الهمايوني في بناء الكنائس، وتباطؤ الحكومة في إصدار قانون موحد لبناء دور العبادة للمسلمين والأقباط لتحقيق قاعدة المواطنة.

٢- الدلالات النظرية والتطبيقية:

١- ربما وجدنا في إطار مفهوم ثنائية البنية عند جیدنز؛ بمعنى التأثير المتبادل بين البنية والفعل، مغزى وتفسير للتحويلات التي حدثت على تصورات المواطنة وممارساتها، وتحويلات العولمة، فمن ناحية حدث تحول في بنية المواطنة من مجموعة حقوق ومسؤوليات، إلى مضمون مدنى يستند إلى عمليات التشاور والمسؤولية، وممارسة المشاركة والتأثير، وصنع وتشكل السياسة، وتبادل المساءلة والمحاسبية، ودعم الحكم الصالح، وظهرت ممارسات جديدة للمواطنة في صور المواطنة المتعددة الهوية، والشركة المواطن، والمواطنة الفعالة، ولقد أدت تحولات العولمة دوراً واضحاً في هذه التحويلات، فلقد ترتب على العولمة بمعنى زيادة الوعي الكونى، وتدفع المعرفة والمعلومات عبر القوميات، وذيوع مبادئ حقوق الإنسان، وانتشار الحركات الاجتماعية التي تنتقد انتهاكات حقوق الإنسان وتدافع عن حق المواطنة؛ إلى حدوث ما شاهدناه من تحولات في المواطنة من ناحية أخرى.

٢- وفي إطار مفهوم المجال العام عند هابرماس، وما ترتب عليه من استعمار الحياة اليومية، يمكن أن نفهم لماذا حدثت أزمة مواطنة في حياتنا اليومية؛

لأنه ترتب على تناقص مساحة المجال العام، وزيادة قبضة الدولة على الحياة اليومية، ونمو التشريعات والقوانين وتعددتها، وانتشار النزعة الاستهلاكية بين المواطنين، وصعوبة تواجدهم سوياً وبصفة جماعية لمناقشة القضايا السياسية من أجل إحداث الإصلاح والتغيير المرغوب فيه، واستمرار تطويق أنساق القوة والمال لمجريات حياتنا اليومية، وإحساس المواطن بفقدان المعنى وتفريغ حقوق المواطنة من مضمونها، وتشوش توجهاته واغتراب الشباب واختلال معاييرهم، وتراجع دافعيتهم إلى المشاركة بمختلف صورها؛ لأن محصلة ذلك كله قد تمثل في مواطنة منقوصة و غير متوازنة، وتكريس لأزمة المواطنة. والسؤال هنا، إذا كان اتساع المجال العام، وتخفيض قبضة أنساق القوة والمال على الحياة اليومية كفيل بتنمية النقاش الرشيد، والممارسات العقلانية في التشاور العام والتوصل إلى موقف مشترك يسهم في ضمان حقوق الإنسان، فما العقبات التي تحول دون إدماج كافة الفاعلين (الدولة/ المجتمع المدني/ القطاع الخاص) في تحمل مسؤولياتهم الاجتماعية في هذا الصدد؟

٣- وبالإمكان أيضاً أن نجد في إطار تصور جيدنز لانعكاسات العولمة على الحياة اليومية دلالات نظرية ومعانٍ تعين على تفسير وفهم ما ترتب على أزمة المواطنة، والمواطنة المنقوصة، و غير المتوازنة في حياتنا اليومية؛ وما ترتب على ذلك كله من تداعيات تمثلت في مجموعة ظواهر الإقصاء، والاستبعاد الاجتماعي، والتهميش، وحرمان المواطنين في الخارج من حقوقهم في المشاركة السياسية، وما يعانيه الفقراء من التوزيع غير العادل لمشاكلهم، وتزايد نسبته، وتعدد حلقات حرمانهم البشري، وتعرضهم للمعاناة والمخاطر، وعدم قدرتهم على إسماع أصواتهم، وإحاطتهم بقيود عدم المساواة والتمييز، واختلالات العدالة الاجتماعية، وحقوقهم في المواطنة، هذا فضلاً عن تهميش بعض الفئات الاجتماعية؛ ومعاناة المرأة من حقوق مواطنة منقوصة، والخلل في تطبيق نصوص الدستور، وتغييب

الأقباط. والسؤال هنا يتعلق بمدى إسهام الموروث الثقافي، وجماعات المصالح والضغط، في تكريس تداعيات أزمة المواطنة، واستمرار عمليات الإقصاء، والاستبعاد الاجتماعي، والتهميش؟

٤- وتأسيساً على نتائج مجموعة الشواهد الواقعية والأمثلة الحية، التي سلطت الضوء على ظهور أشكال جديدة، وصور بديلة للمشاركة والمواطنة التي تعمل على تعزيز التنمية؛ ربما جاز لنا أن نقترح مجموعة من التوصيات التي قد تجد طريقها إلى التطبيق، أو تعمل على توسيع دائرة الرؤية أمام صانع القرار. فربما كان العمل على تعزيز سعى المواطنين نحو تحمل المسؤولية الاجتماعية، ودعم دورهم في السياسة الاجتماعية والتنمية؛ من خلال التوسع في إنشاء مجالس المستفيدين في مختلف مجالات التعليم والصحة وغيرها من مجالات الرفاه؛ تساعد على تحول المواطنين من مجرد متلقين لبرامج وسياسات الرعاية، إلى شركاء فاعلين تسهم أصواتهم وممارساتهم في عمليات اتخاذ القرار. أضف إلى ذلك، أهمية إنشاء صناديق للاستثمار الاجتماعي في المجالات المختلفة، كمبادرات تعمل على تمكين المجتمعات المحلية من ممارسة عمليات الضبط والتحكم، وتحد من تعرض جماعات المهمشين من السقوط في هذه المصيدة؛ باعتبارها مبادرات تسهم في توصيل الخدمات الاجتماعية من خلال منظمات المجتمع المدني. وكذلك، تمكين الحركات الاجتماعية المهمة بالعدل والمساواة، ووصول فرص التعليم والصحة، من ممارسة جولات النضال الوطني من أجل الحقوق والاعتراف والمسؤوليات؛ لأنها تمكن المواطنين من التعبير عن اهتماماتهم وتوصيلها إلى من يشغلون مواقع التأثير والقوة وتشكيل السياسة. وربما أن الأوان للتوسع في البحوث المهمة بالسياسة، والتي تقوم على المشاركة في تقدير الفقر وغيرها من مشكلات المجتمع المحلي، ومتابعة ورصد تقييم الشركات المواطنة في الاضطلاع بمسؤولياتها الاجتماعية في حياتنا اليومية، والاهتمام بدراسة دور

الناشطين غير الحكوميين من منظمات المجتمع المدني في عجلة الحكم،
والكشف عن العقبات التي تقف في طريق دعم الشفافية والمحاسبية، وهذه
الأدوار ننتظرها من الجامعات ومراكز البحث العلمي.

المراجع المستخدمة:

- 1 - Khondker, H.H. " Glocalization as Globaization: Evolution of a Sociological Concept ".In: **Bangaleshe Journal of Sociology**, Vol, 1, No.2, July 2004. PP. 1-2.
- 2- Giddens, A. **Runaway World: How Globalization is Reshaping our Lives**. (London: Profile Books, 1999) PP. 1-5.
- ٣ - جيدنز، أنتوني. **قواعد جديدة للمنهج في علم الاجتماع**. تأليف: أنتوني جيدنز. ترجمة: محمد محي الدين (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠) ص ٣٢ .
- 4 - Ray, L. **Globalization and Every Day Life**. (London & New York: Roatlledge , 2007) P. 7.
- - على عبد الرازق جلبى، طارق سيد أحمد الخليفى، هانى خميس أحمد عبده. **القاموس العصري في العلم الاجتماعى**. (الإسكندرية: دار الثقافة العلمية، ٢٠٠٩) ص ٢٨٠ .
- ٦- المرجع السابق. ص ٥٩، ٦٠ .
- 7 - Ray. L. "Crossing Borders? Sociology, Globaligation and Imobiltly". In: **Sociological Research on Line**, n.d, PP. 11-23. N.P. 3 July 2008.
<<http://www.socres on line.org.UK.17131 ray.htkl>>.
- 8- Cornwall, Andrea. "Macking Spaces, Changing Places, Situating Participation in Development". In: **IDS Working Paper**. No 17, Oct. 2002. PP: 4-5.
- 9- Robentein, Kim. " Globalization & Citizenship & Nationality". 10 January 2006.
<<http://www.ssm.com/abstract>>.
- ١٠- المرجع السابق. ص ٣-٦ .

- 11- Gaventa, J. "Introduction: Exploring Citizenship, Participation and Accountability". **In: IDS Bulletin**. Vol. 33. No. 2, 2002. PP.2-4.
- ١٢- المرجع السابق. ص ص ٤-٦ .
- ١٣- المرجع السابق. ص ص ٥، ٦ .
- ١٤- المرجع السابق. ص ص ٣، ٤ .
- ١٥- المرجع السابق. ص ص ٤، ٥ .
- 16- Cornwall, A., J. Gaventa. **From Users and Chooser to Makers and Shapers: Reposting Participation in Social Policy**. (Sussez, England: Institute of Development Studies, 2001) PP. 6-7.
- 17- Rubentein, Kim. *Op: cit*, PP. 1-12.
- 18- Gaventa, J. *Op: cit*, PP. 8-9.
- 19- Tandon, R. "Citizenship, Participation and accountability A Perspective". **In: Innovation in Civil Society**. Vol. L, 2000, P.5.
- 20- Rubentein, Kim. *Op: cit*, PP 8-9.
- ٢١ - المرجع السابق. ص ص ١٠، ١١ .
- ٢٢ - باسمه جمال محمد مرسى. حقوق المواطنة فى الدستور والقانون وإمكانية تفعيلها بالشكل الذى يتفق ومبادئ حقوق الإنسان والمواثيق الدولية ذات الصلة (٢٠٠٦). ٢٦. ديسمبر ٢٠٠٨ .
- <[http://Info.bahai.org/pdf Te timong_Bsme_Mouss_a8Augu2006-doc](http://Info.bahai.org/pdf%20Te%20timong_Bsme_Mouss_a8Augu2006-doc)>.
- 23- "Citizenship Rights". 1 January 2009.
- <[http:// www.ndp.org.eg](http://www.ndp.org.eg)>.
- ٢٤ - المرجع السابق . ص ص ٢ - ١٤ .
- ٢٥ - منى مكرم عبيد. المواطنة . فى: مجلة المركز الدولى للدراسات المستقبلية والاستراتيجية. ع ١٥، ٢٠٠٦ . ص ٣٩ .
- ٢٦ - على ليلة. المجتمع المدنى العربى: قضايا المواطنة وحقوق الإنسان. (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٧) ص ص ١٠٥، ١٠٦ .

- ٢٧- المرجع السابق. ص ص ١٠٦، ١٠٧ .
- ٢٨- المرجع السابق. ص ص ١٠٧، ١٠٨ .
- ٢٩- السيد ياسين. المواطنة في زمن العولمة . في: سلسلة المواطنة. ع ٥، ٢٠٠٢ . ص ٤٠ .
- ٣٠- هيلز. جون وآخرون. الاستبعاد الاجتماعي: محاولة للفهم . تأليف: جون هيلز وآخرون. ترجمة وتقديم: محمد الجوهري. في: سلسلة عالم المعرفة. ع ٣٤٤، أكتوبر ٢٠٠٧ . ص ص ٨-١١ .
- 31 - "Marginalization". 7 January 2008.
<<http://en.wikipedia.org/wiki/marginalization>>.
- ٣٢ - منى مكرم عبيد. مرجع سابق. ص ص ٣٥، ٣٦ .
- ٣٣- على عبد الرازق جليبي وآخرون. الفقراء في مصر بين الإجحاف والإنصاف: رؤية مستقبلية . في: المؤتمر السنوي التاسع: قضايا الفقر والفقراء في مصر - المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مايو ٢٠٠٧ . ص ص ٢٥-٣٠ .
- ٣٤- منى مكرم عبيد. مرجع سابق. ص ص ٢٧-٢٩ .
- ٣٥- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. النوع الاجتماعي والمواطنة و دور المنظمات غير الحكومية في دول عربية مختارة: دراسة حالة جمهورية مصر العربية. في: سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية. ع ٣٤، ٢٠٠٦ . ص ص ج - ٧٩ .
- ٣٦- نجيب جبرائيل. نعم لمواطنة كاملة ولا لمواطنة منقوصة: الملتقيات الثلاثة للمجلس القومي لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني يناير ٢٠٠٥ - يونيو ٢٠٠٥ - مايو ٢٠٠٦ . (القاهرة: المجلس القومي لحقوق الإنسان، يوليو ٢٠٠٦) ص ص ١٥٢-١٥٤ .
- ٣٧- المرجع السابق. ص ص ١٥٤ - ١٥٧ .

الفصل الرابع
الشركات متعددة الجنسيات
بين حقوق المواطنة
والمسؤولية الاجتماعية

الفصل الرابع الشركات متعددة الجنسيات بين حقوق المواطنة والمسؤولية الاجتماعية

تمهيد: (*)

تعد الشركات متعددة الجنسيات Multinational Corporations من أبرز التجليات الاقتصادية للعولمة في عصرنا الحالي، حيث شهدت فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة تزايداً هائلاً في أعداد وحجم تلك الشركات و تعاظم أنشطتها التجارية في العديد من بلدان العالم، وذلك في ضوء سعى بلدان العالم المتقدم نحو صياغة نظام اقتصادي عالمي Global Economic System يحكم ويسيطر على العالم بأكمله - من خلال اتفاقيات تحرير التجارة الخارجية فيما بين بلدان العالم - و يتحول بدوره إلى سوق موحد تتحرك فيه تلك الشركات بفعالية ومرونة في مجال الاستثمار والتوسع دون قيود، بالإضافة إلى تبني العديد من بلدان العالم النامي لسياسات الاقتصاد الحر والسعي نحو جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال تسيير عمل الشركات متعددة الجنسيات؛ وذلك بهدف تحسين معدلات النمو الاقتصادي واستيعاب الأعداد المتزايدة من العمالة التي تم الاستغناء عنها في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي والخصخصة داخل بلدان العالم النامي.

يمكن القول، بأن نمو تلك الشركات وبالأخص في بلدان العالم النامي إنما يرجع في جوهره إلى إعطائها مجموعة من الحقوق؛ بدءاً من السماح لها بإنشاء فروع داخل الدولة المضيفة، مروراً بتقديم التسهيلات والحوافز التي تيسر عملية النمو والتطور لتلك الشركات، وانتهاءً بالسماح لتلك الشركات بتحويل أرباحها إلى الخارج دون فرض أية قيود عليها. وبذلك، يمكننا أن نطلق على مجموعة الحقوق السابقة حقوق المواطنة للشركات Corporate Citizenship .

(*) قدم هذا البحث للمرة الأولى إلى مؤتمر (المسؤولية الاجتماعية والمواطنة)، الذي أقامه

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، في الفترة من ١٦ - ١٩ مايو ٢٠٠٩ .

ولكن في المقابل، يتبين لنا أن تقييم تلك الشركات لا يعتمد على ربحيتها فحسب - أى مقدار ما تحققه من أرباح وأموال سنوياً - بل يعتمد على دورها التnmوى داخل المجتمع و الذى يتجسد فى مفهوم المسؤولية الاجتماعية Social Responsibility؛ و التى عرفها مجلس الأعمال العالمى للتنمية المستدامة على أنها : الالتزام المستمر من قبل الشركات بالتصرف أخلاقياً، والمساهمة فى تحقيق التنمية الاقتصادية، والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة، وعائلاتهم، والمجتمع المحلى ككل.

و هكذا، فإن قيام الشركات بدورها فى المسؤولية الاجتماعية إنما يعتمد على التزامها بثلاثة معايير، وهى:

- ١- الاحترام والمسؤولية؛ بمعنى احترام الشركة للبيئة الداخلية (العاملين)، والبيئة الخارجية (المجتمع).
- ٢- دعم المجتمع ومساندته.
- ٣- حماية البيئة.

و فى ضوء ما سبق، نحاول فى هذا البحث أن نجيب على عدد من التساؤلات، ومن أبرزها:

- ١- ما الإرهاصات الأولى لنشأة وتكوين الشركات متعددة الجنسيات، وحجمها فى البلدان النامية ومصر، واتجاهات نموها؟
- ٢- ماذا يقصد بمفهوم مواطنة الشركات، وانعكاسات العولمة عليها؟
- ٣- ما الأسس التى تقوم عليها حقوق المواطنة الصالحة للشركات؟
- ٤- هل للشركات متعددة الجنسيات مسؤوليات اجتماعية تجاه المجتمع الذى تعمل بداخله؟
- ٥- ما طبيعة تلك المسؤوليات المنوطة بالشركات متعددة الجنسيات داخل المجتمع المصرى، وأبرز تحدياتها؟

و للإجابة على التساؤلات السابقة؛ سيتم تقسيم البحث إلى محاور عدة؛ ويجيء المحور الأول لتلقى فيه الضوء على الإرهاصات الأولى للشركات متعددة الجنسيات، و أبرز خصائصها، و حجمها، و اتجاهات تطورها في البلدان النامية ومصر، كما نعرض في المحور الثاني لمفهوم مواطنة الشركات و طبيعته. ونوضح في المحور الثالث أسس و معايير مواطنة الشركات متعددة الجنسيات؛ من خلال الإشارة إلى حقوقها، و مسؤولياتها تجاه المجتمعات التي تعمل بداخلها؛ و ذلك من خلال توضيح طبيعة أنشطة تلك المسؤوليات، كما نعرض لأبرز آليات ضمان أنشطة المسؤولية الاجتماعية، و توضيح لأهميتها بالنسبة للمجتمع و الشركة ذاتها، و سوف نشير في المحور الرابع لأهم النماذج التطبيقية لأنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات في كل من الولايات المتحدة، و اليابان، و بولندا، و الهند، بالإضافة إلى عرض للنماذج من بعض تلك الأنشطة الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات العاملة في مصر، و نختم البحث بالمحور الخامس والذي نشير فيه بصورة موجزة لأهم العقبات التي تعترض مواطنة الشركات متعددة الجنسيات، و بالأخص في البلدان النامية.

و تجدر الإشارة إلى أننا سوف نعتمد في إجاباتنا على التساؤلات السابقة على منهج إعادة التحليل، و مراجعة التراث و الدراسات السابقة، و تحليل البيانات الإحصائية المتاحة، و أيضاً نتائج التقارير الدولية و المحلية ذات الصلة، مع الحرص على مقارنة أوضاع مواطنة الشركات في مصر و عدد من البلدان التي حققت نتائج ملموسة في هذا المجال.

أولاً: الشركات متعددة الجنسيات؛ لمحة تاريخية؛

نطرح في هذا المحور الإجابة على تساؤلات عدة منها: ماذا يقصد بالشركات متعددة الجنسيات؟ و ما الإرهاصات الأولى لنشأة و ظهور تلك الشركات؟ و هل للشركات متعددة الجنسيات سمات و خصائص؟ و ما طبيعة انتشار و حجم تلك الشركات في البلدان النامية و من بينها مصر؟ و هل للشركات متعددة الجنسيات دور هام في الاقتصاد القومي للبلدان التي تعمل بها؟

في البداية تجدر الإشارة إلى تعدد المسميات التي أُطلقت على هذه النوعية من الشركات في التراث البحثي؛ فعلى سبيل المثال هناك من أطلق عليها الشركات متعددة الجنسيات Transnationals Corporations، أو الشركات الدولية Inter-national Corporations، أو الشركات متعددة الجنسيات Multinational Corporation، ولكن أياً كانت التسمية، فسوف نستخدم مصطلح الشركات متعددة الجنسيات؛ وذلك لأنها الأكثر استخداماً في تراث البحث، أما فيما يتعلق بطبيعة هذا المفهوم فلقد تضاربت الآراء حول تعريف مصطلح الشركات متعددة الجنسيات Multinational Corporations؛ حيث يطلق هذا المصطلح على الشركات والمؤسسات التجارية التي تقوم على إنتاج وتوزيع السلع والخدمات داخل الدول الأم وخارج نطاقها (١)، كما يمكن تعريفها بأنها تلك المؤسسات التجارية التي تمارس نشاطها الإنتاجي في أكثر من دولة، كما قد يكون تعدد الجنسيات راجع إلى تعدد جنسيات المساهمين في الشركة (٢).

و من التعريفات الأخرى لهذا المصطلح بأنها تلك المؤسسات التي تتكون من الشركة الرئيسة وفروعها الأجنبية؛ فالشركة الرئيسة هي المالكة للأصول المستخدمة في الإنتاج في الخارج، أما الفرع الأجنبي (المملوك كلياً أو جزئياً) فهو المؤسسة التي مقرها الدولة المضييفة Host Country، والتي تمتلك فيها شركة الوطن الأم Home Country حصة تتيح لها حق المشاركة في الإدارة (٣).

وهكذا، يمكن القول بأن الشركات متعددة الجنسيات هي تلك المؤسسات التي تسيطر على وحدات إنتاجية في أكثر من دولة، وتتم عملية الإدارة بمساعدة شركات في بلدان أخرى، وذلك في إطار استراتيجية عمل موحدة يتم الاتفاق عليها فيما بين أصحاب تلك المؤسسات والمساهمين فيها في عدد من بلدان العالم المختلفة.

أما فيما يتعلق بالبدايات الأولى لنشأة الشركات متعددة الجنسيات، فترجع إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية، وبشكل أكثر تحديداً إلى نهاية القرن التاسع عشر، فمنذ ذلك التاريخ بدأت بعض الشركات الكبرى في الولايات المتحدة وأوروبا في إقامة وحدات إنتاجية خارج حدود دولها الأصلية، ويمكن القول بأن أول شركة تستحق

وصف (متعددة الجنسيات) بالمعنى الدقيق للكلمة هي شركة سنجر الأمريكية لصناعة ماكينات الخياطة؛ إذ تعد تلك الشركة بمثابة أول مؤسسة تجارية تقوم بتصنيع نفس السلعة، و بنفس الشكل، و تحت اسم تجارى موحد فى مختلف بلدان العالم(٤) .

و سرعان ما حذت الكثير من الشركات الأمريكية حذو شركة سنجر، فبدأت شركات مثل ITT للاتصالات السلكية و اللاسلكية، و جنرال اليكتريك للصناعات الكهربائية، و كوداك لآلات التصوير، و فورد لصناعة السيارات، تقيم هي الأخرى وحدات إنتاجية فى كندا و الدول الأوروبية (٥) .

و فيما يتعلق بأبرز سمات و خصائص تلك الشركات، أنها تستمد قوتها الاقتصادية الذاتية من خلال السيطرة على الاقتصاد العالمى، و من تفوقها الفنى والتكنولوجى الهائل. كما تقوم هذه الشركات بنقل وحدات إنتاجية من الدولة التابعة لها إلى دول أخرى مختلفة، مع استرداد سيطرتها على هذه الوحدات الإنتاجية و إدارتها مركزياً، و ذلك فى إطار إستراتيجية إنتاجية عالمية موحدة (٦) .

كما تتميز الشركات متعددة الجنسيات بالطابع الاحتكارى؛ إذ تعمل فى إطار ما يسمى بنظام احتكار القلة Oligopoly؛ حيث يخضع السوق لسيطرة عدد قليل من المشروعات الكبيرة، كذلك فإنها تتميز بمرونتها و قدرتها على التكيف إزاء تغير الأوضاع الاقتصادية، و السياسية، و القانونية؛ و يرجع ذلك إلى اتساع مجال نشاط هذه المشروعات على المستوى العالمى؛ مما يمكنها من الاستفادة من الاختلافات القائمة بين الدول، و بين التنظيمات القانونية و الضريبية المتنوعة على المستوى الدولى (٧) .

و فى ضوء ما سبق، يتبين لنا أن أهم خصائص الشركات متعددة الجنسيات إنما تتركز فى قوتها الاقتصادية، و تعدد أنشطتها التجارية، و قدرتها على الوصول إلى الأسواق العالمية، من خلال تخطيها حدود ما وراء الدولة القومية، بالإضافة إلى استخدام تكنولوجيا متقدمة فى مجالات الإنتاج و التسويق.

أما عن انتشار تلك الشركات، فإنه يمكن القول بأنه قد شهدت فترة ما بعد

الحرب الباردة تزايداً هائلاً في عدد الشركات متعددة الجنسيات في العديد من بلدان العالم و انتشارها بصورة كبيرة؛ ويرجع ذلك إلى انهيار الكتلة الاشتراكية في أوروبا الشرقية، واتجاه هذه الدول إلى تبني سياسات اقتصاد السوق الحر؛ من خلال جذب الإستثمارات الأجنبية عامة وإستثمارات الشركات متعددة الجنسيات بصفة خاصة؛ وذلك بهدف النهوض بالاقتصاد، واستيعاب الأعداد الهائلة من العمالة التي تم الاستغناء عنها في إطار برامج الخصخصة (٨).

كما ترجع زيادة معدلات حجم تلك الشركات خلال الربع الأخير من القرن العشرين إلى الثورة التكنولوجية، وسهولة النقل والاتصالات، وتبادل المعلومات بين مختلف بلدان العالم المتقدم والنامي على حد سواء (٩)، بالإضافة إلى توافر إطار تنظيمي قانوني دولي وإقليمي يكفل الحرية والمرونة لتلك الشركات للقيام بأنشطتها التجارية، وكذلك التنقل بين مراكز الإنتاج في كافة دول العالم (١٠).

وهكذا، يمكن القول بأن كل من العولمة الاقتصادية -Economic Globalization وتحرير التجارة؛ قد أعطت القوة الاقتصادية، والسياسية، للشركات متعددة الجنسيات والتي مكنتها ليس من السيطرة فحسب، بل تجاوزت الحكومات القومية -National Governments وذلك في البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء؛ وبذلك أصبح لدى الشركات متعددة الجنسيات القوة والنفوذ للسيطرة، وتشكيل السياسة العامة، وأيضاً التأثير على أنشطة الحكومات داخل البلدان التي تعمل بها؛ وذلك فيما يتعلق بقضايا التوظيف، والبيئة، والحقوق الاجتماعية والمدنية (١١).

وتأكيداً لما سبق، يتبين لنا تزايد حجم تلك الشركات و انتشارها في العديد من بلدان العالم؛ وذلك من خلال تتبع عدد هذه الشركات خلال الفترة من عام (١٩٦٠) وحتى عام (٢٠٠٤)؛ إذ تشير تقارير الإستثمار العالمي إلى أن عدد هذه الشركات قد قفز من (٧٠٠٠) شركة في نهاية عقد الستينيات من القرن العشرين إلى (٢٤٠٠٠) شركة في بداية عام (١٩٩٠). وفي بداية عام (١٩٩٢)، ومع تبني عدد من الدول النامية لبرامج الإصلاح الاقتصادي - وبزوغ العديد من الشركات متعددة الجنسيات التي تنتمي لعدة دول نامية على المساحة العالمية؛ مثل كوريا، والصين، وهونج

كونج، وتايلاند، وتايوان، وسنغافورة، والمكسيك، والبرازيل؛ وذلك بتوجيه استثماراتها خارج الدول التي تنتمي لها - ازداد عدد الشركات متعددة الجنسيات إلى (٣٥٠٠٠) شركة والفروع الأجنبية لها إلى ما يقرب من (١٥٠,٠٠٠) شركة، وفي عام (٢٠٠٠) قفز عدد الشركات عما كانت عليه في عام (١٩٩٢)، ووصل عدد الفروع والشركات الأجنبية التابعة لهذه الشركات إلى (٨٠٠,٠٠٠) شركة، وبفارق يقدر بنحو (٦٥٠,٠٠٠) شركة عما كان عليه الوضع عام (١٩٩٢) (١٢).

كما وصلت المبيعات العالمية لهذه الشركات وفروعها المنتشرة في البلدان المتقدمة والنامية إلى مبلغ (٤,٤) تريليون دولار، ثم قفزت من (٤,٤) تريليون دولار في عام (١٩٩٠) إلى (١٥,٦٨) تريليون دولار في عام (٢٠٠٠). أما فيما يتعلق بحجم العمالة بالشركات وفروعها؛ فلقد قفز من (٢٣,٧٢) مليون عامل في عام (١٩٩٠) إلى (٤٥,٥٨) مليون عامل في عام (٢٠٠٠)، بنسبة زيادة تقارب (٩٥%) عما كانت عليه في عام ١٩٩٠، كما قفز العدد من (٥٣,١٩) مليون عامل في عام (٢٠٠٣)، ليصبح (٥٧,٣٩) مليون عامل في عام (٢٠٠٤). كما ارتفعت مجموع أصول الشركات متعددة الجنسيات والفروع التابعة لها من (٣٢,١٨) تريليون دولار في عام (٢٠٠٣)، إلى (٣٦) تريليون دولار في عام (٢٠٠٤). ولقد زادت صادرات هذه الشركات من (٣,٠٧) تريليون دولار في عام (٢٠٠٣)، إلى (٣,٦٩) تريليون دولار في عام (٢٠٠٤) (١٣).

أما عن حجم تلك الشركات في مصر، يتضح لنا أن مسؤولي هيئة الاستثمار يتوسعون في تعريف الشركات متعددة الجنسيات؛ بحيث تشمل كل شركة تقوم بالاستثمار والإنتاج في دولة أخرى، إلى جانب الدولة الأم التي تنطلق منها الشركة للعمل على النطاق الدولي، ووفقاً للتعريف السابق والمعتمد لدى الهيئة العامة للاستثمار؛ وصل إجمالي عدد الشركات متعددة الجنسيات في مصر خلال الفترة من عام (١٩٧٤) إلى يونيو (٢٠٠٦) إلى (١١٤٨) شركة، كما يصل إجمالي رؤوس أموال الشركات المصدرة التي تساهم فيها إلى ما يقرب من (٧٢,٩١٢) مليون جنيه، كما ساهمت هذه الشركات في توفير حوالي (٢٧٠,٦٠٨) فرصة عمل (١٤).

وهكذا، تشير البيانات إلى صحة التنبؤات؛ وذلك عندما أشارت الولايات المتحدة في أواخر الستينيات من القرن الماضي بأن الشركات متعددة الجنسيات سوف تؤدي دوراً محورياً في الاقتصاد العالمي (World Economy (١٥)، خاصة وأننا أصبحنا في بيئة تسيطر فيها هذه الشركات على نسبة كبيرة من حجم وأنشطة التجارة الدولية (أكثر من ثلثي حجم التجارة العالمية وفقاً لتقرير الإستثمار العالمي ٢٠٠١)، وفي بيئة ينادى فيها كل من البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية لتحرير التجارة بالدول النامية، كما أنه في الوقت الذي تمهد فيه الخصخصة لتشجيع زيادة الإستثمار الأجنبي المباشر، فإنه يمكن القول بأن طبيعة العلاقة بين الدول المضيفة والشركات متعددة الجنسيات، أصبحت ذات أهمية تستحق الدراسة والاهتمام (١٦).

ويمكننا التأكيد على أن الآثار الاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات حظيت باهتمام الباحثين، والأكاديميين، وصناع السياسة؛ حيث عُقدت جلسات ومناقشات عديدة في مختلف بلدان العالم لمناقشة وتحليل الأدوار المختلفة لرأس المال الأجنبي، أو ما يطلق عليه الإستثمار المباشر الأجنبي (FDI) وذلك بالنسبة للدول المضيفة، وبالأخص في البلدان النامية، وكثيراً ما تطرح رؤى وتصورات مختلفة حول تلك الآثار الإيجابية؛ والمتمثلة في نقل الخبرات، والمعرفة، والتكنولوجيا، وتحسين المنافسة، وتوفير فرص العمل؛ وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية (١٧).

وفي المقابل، هناك وجهات نظر معارضة لطبيعة عمل الشركات متعددة الجنسيات؛ وذلك في ضوء القول بأن استثمارات تلك الشركات في البلدان النامية إنما هي وسيلة للهروب من ضغوط القيود الاقتصادية في الدول الأم، بالإضافة إلى أن استثمارات ومشروعات تلك الشركات إنما يمكن أن تتسبب في الإضرار بالبيئة، وحدوث مشكلات بيئية داخل البلدان النامية؛ إذ تقوم بعض الشركات بنقل الصناعات والمشروعات الملوثة للبيئة من الدول الأم إلى الدول النامية؛ ومنها صناعات الأسمنت، والمواد البلاستيكية (٢٨).

من هنا، يمكن القول بأنه في ضوء التحديات والمخاطر التي تفرضها العولمة

— وبالأخص في جانبها الاقتصادي — من خلال وجهات النظر المعارضة للشركات متعددة الجنسيات على النحو السابق ذكره؛ فإنه يمكن أن نزعج بأن هناك في المقابل فرص قد تتمثل في التأكيد على الأدوار الإيجابية على النحو السابق ذكره، وذلك انطلاقاً من مفهوم الحكم الرشيد Good Governance، إذ يمكن التأكيد على أن الشركات والمؤسسات التجارية لكي تكون فعالة من وجهة نظر المجتمع؛ فإنها يجب أن تتمتع بعدد من الخصائص، ومنها (١٩):

١- **الشفافية:** ونقصد بها حرية تدفق المعلومات، وتداولها، وسهولة الحصول عليها.

٢- **سيادة القانون:** إذ يجب أن يكون الإطار القانوني عادلاً و غير متحيز، بالإضافة إلى احترام قوانين حقوق الإنسان.

٣- **الاستجابة:** أي تحاول المؤسسات والهيئات المختلفة أن تعمل على خدمة جميع أفراد المجتمع.

٤- **المساءلة:** من خلال التأكيد على أهمية خضوع صانعو القرار لمساءلة المواطنين والأطراف الأخرى محل الاهتمام داخل المجتمع.

٥- **الرؤية الاستراتيجية:** إذ يجب أن يتمتع أصحاب ومديرو الشركات برؤية طويلة الأجل حول التنمية البشرية.

٦- **الكفاءة والفاعلية:** في ضوء سعي الشركات والمؤسسات لتلبية احتياجات أفراد المجتمع، مع الأخذ في الاعتبار الاستخدام الأمثل للموارد.

و هكذا، يتضح لنا أن الشركات والمؤسسات التجارية في الوقت الحاضر عليها أن تعمل في ضوء مؤشرات وخصائص الحكم الرشيد؛ من خلال ما أصبح يطلق عليه حوكمة الشركات؛ والتي تجسدت في مجملها في صورة قيم Values تعكس إطاراً عاماً من الالتزامات التي يجب على الشركات العمل من خلالها؛ وذلك انطلاقاً من أن تلك الشركات يجب أن تتصرف على نحو أخلاقي داخل المجتمع الذي تعمل بداخله.

و انطلاقاً مما سبق ذكره، فيما يتعلق بالرؤى و التصورات المختلفة حول فرض العولمة من خلال ظهور الشركات متعددة الجنسيات من جانب، و المخاطر التي تطرحها من جانب آخر، و في ضوء تباين أدوارها داخل البلدان النامية، يمكن القول بأنه في ضوء مفهوم حوكمة الشركات؛ أصبح هناك اهتمام حول ما يطلق عليه حقوق المواطنة للشركات من جانب، و تعاظم المسؤولية الاجتماعية لتلك الشركات من جانب آخر.

كما ينبغي الإشارة إلى تعاظم المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات، من خلال التأكيد على الأدوار المحتملة لتلك الشركات - من خلال الشراكة مع الدولة و المجتمع المدني - في مجال تحقيق الأهداف التنموية للألفية Mil- (MDGs) Millennium Development Goals؛ و المتمثلة في القضاء على الفقر والجوع، و توفير فرص العمل للشباب لتمكينهم من كسب عيشهم بكرامة، و تعميم التعليم الأساسي، و تعزيز المساواة بين الجنسين، و تمكين المرأة، و تخفيض معدل وفيات الأطفال، و تحسين صحة الأمهات، و مكافحة الإيدز و الملاريا و غيرها من الأمراض، و حماية البيئة و ضمان استدامتها، و بناء شراكة عالمية من أجل التنمية المستدامة.

و استناداً لما سبق، لم يعد هناك شك في أن الشركات متعددة الجنسيات أصبحت واقعاً مجتمعياً، و تحتاج إلى دراسة و تحليل، و هذا ما سوف نركز عليه في بحثنا الحالي في ضوء ما أصبح يعرف باسم مواطنة الشركات، و هو ما سنتعرف عليه بصورة أكثر تفصيلاً فيما يأتي.

ثانياً، مواطنة الشركات: قراءة في المفهوم:

في البداية، يجب أن نشير إلى أنه في ظل البيئة التنافسية التي تعمل فيها الشركات؛ فإن هذه الشركات لا تعد مجرد كيانات اقتصادية، كما أن نجاحها لا يعتمد على قدرتها على معرفة أفضل السبل لتحويل المدخلات إلى سلع و خدمات و تحقيق المصلحة المالية فحسب، بل كذلك على قدرتها على مواجهة و حل القضايا

والمشكلات الاجتماعية، ولا يهم ما إذا كانت الشركة متعددة الجنسيات أم شركة وطنية صغيرة الحجم، كما لا يهم ما إذا كانت الشركة تعمل في دول نامية أو دول متقدمة، أو كانت تقوم بتصنيع لعب أطفال أو تقدم خدمات مالية؛ حيث أصبح النجاح يتطلب من الشركة خلق بيئة عمل مناسبة وعادلة للعاملين، ومعالجة القضايا التي ترتبط بالمستهلكين، بالإضافة إلى القيام بدور مؤثر في المجتمع ومساعدة الحكومات والمنظمات غير الحكومية في بناء مجتمعات أفضل. وموجز القول، تحتاج كافة الشركات إلى تطبيق ما أصبح يطلق عليه أنظمة المواطنة الصالحة للشركات (٢٠).

و في ضوء ما سبق، يُثار تساؤل رئيس مؤداه: ما هي مواطنة الشركات Corporate Citizenship؟ وما معنى أن تكون الشركة مواطناً صالحاً؟ ويشير هذا المفهوم - في أبسط معانيه - إلى أن الشركة لكي تكون مواطناً صالحاً؛ فإن عليها أن تسعى إلى تحقيق ليس فقط المصلحة المالية لحملة الأسهم أو المستثمرين، بل تحقيق مصالح واهتمامات كافة أصحاب المصلحة الآخرين. ويقصد بذلك، المدبرون، والموظفون، والمستهلكون، والبيئة التي تعمل فيها، والمجتمع بصفة عامة. إلا أن الأمر لا يتوقف عند كونه مجرد مشاركة في الأعمال الخيرية، بل يتعدى ذلك من خلال المشاركة الفعالة في برامج ومشروعات تنمية المجتمع والالتزام بحماية البيئة، وحتى تكون الشركة مواطناً صالحاً؛ فإن ذلك يعني المشاركة بالوقت والجهد على كافة مستويات الشركة؛ من أجل السعي نحو تحسين أوضاع المجتمعات التي تعمل فيها، إلى جانب العمل وفقاً لمبادئ الشفافية والمسؤولية، وإنتاج وتقديم السلع والخدمات الآمنة، وذات الجودة العالية (٢١).

و هناك من يعرف مفهوم مواطنة الشركات؛ من خلال سعي الشركات نحو التوفيق بين العمل الخاص والعمل العام، ومن أبرز الأمثلة على ذلك؛ يمكن القول أن الجرائم التي تحدث داخل المجتمع قد تستجيب لها الشركة عن طريق زيادة رجال الأمن، ومحاصرة مواقف السيارات داخل الشركة، مع توفير خدمات إضافية بعد ساعات العمل للعاملين. هذا من جانب، ومن جانب آخر قد ينظر رجال الإدارة بالشركة إلى الجريمة على أنها مشكلة مجتمعية؛ ومن ثم تحتاج إلى حلول فعالة في

ظل التعاون مع المجتمع. وفي الحالة الأولى، تعمل الشركة من أجل مصلحتها الذاتية (سعيًا وراء المنفعة الخاصة بها)، أما في الحالة الثانية، فإن الشركة تدرك أن المنفعة الخاصة والعامة مرتبطتان جوهرياً، وأن العمل العام في المجتمع يخلق المنافع العامة والخاصة أيضاً (٢٢).

كما يشير مفهوم مواطنة الشركات، إلى أن الشركة لكي تصبح مواطناً صالحاً وبالأخص في البلدان النامية؛ فإن ذلك إنما يعنى نقل الخبرات الفنية، والابتعاد عن ممارسة الفساد، ومساعدة الأفراد على رفع مستوى معيشتهم، وحماية حقوق الإنسان داخل المجتمع، ومساعدة تلك البلدان على إقامة أسواق حرة، وتحقيق معدلات متقدمة في النمو الاقتصادي، كما يجب أن تصبح تلك الممارسات السابقة من جانب الشركات تجاه المجتمع الذي تعمل بداخله بمثابة جزء لا يتجزأ من ثقافة الشركة؛ أي ممارسة منتظمة للشركة وليست مجرد عمل فردي. وموجز القول، فإن تلك الممارسات إنما يجب أن تصبح جزءاً من عملية اتخاذ القرار داخل أي شركة (٢٣).

ومن التعريفات الأخرى لمفهوم مواطنة الشركات، أن الشركات على اختلاف أحجامها، وأنشطتها الاقتصادية، ومواقعها الجغرافية؛ يجب أن تقوم ببحث السبل التي تجعلها أكثر شفافية، وتحملًا للمسؤولية، واندماجاً في المجتمعات التي تعمل فيها. فالشركات لا تعمل في فراغ، بل تعمل في بيئات يجب أن تقوم بحمايتها، وتقديم يد العون لها، وتطويرها؛ لذا فإن مفهوم مواطنة الشركات إنما يتعلق في جوهره بحماية حقوق الإنسان، والتصدي لقضايا الصحة العالمية؛ كقضية انتشار فيروس مرض الإيدز، والمساعدة في بناء مجتمعات أفضل. وهكذا، فإن مفهوم مواطنة الشركات إنما يعنى في مجمله إلى ما هو أبعد من الأرباح التي تتحقق في المدى القصير؛ من خلال التركيز على حاجات واهتمامات المصالح المختلفة، واتباع مجموعة من المعايير الأخلاقية والتي تكون بمثابة مرشد لعمل تلك الشركات؛ ومن ثم خلق أو إيجاد بيئة صالحة للنشاط التجاري داخل المجتمع (٢٤).

وهناك من يُعرّف مواطنة الشركات من خلال النظر إلى الشركات على أنها بمثابة مواطن As citizen؛ أي أن الشركة لها حقوق وعليها التزامات تجاه المجتمع

الذى تعمل فيه، فالشركة مثلها مثل المواطنين لها حقوق داخل المجتمع الذى تعمل فيه، ومن أمثلة تلك الحقوق؛ حق الاطلاع على المعلومات، وحق المشاركة فى صنع السياسات؛ فالسياسات، والخطط، والبرامج، التى توضع دون مشاركة الشركات و المؤسسات؛ يمكن أن تؤدى إلى حدوث نتائج عكسية (٢٥).

و فى ضوء العرض السابق للتعريفات المختلفة لمفهوم مواطنة الشركات؛ فإنه يمكن القول بأن هناك اتفاق على ما يلى:

١- إن مفهوم مواطنة الشركات، إنما ينطبق على الشركات و المؤسسات التجارية العاملة داخل المجتمع - و من بينها الشركات متعددة الجنسيات - و التى تعد مؤثراً رئيساً فى الممارسات التجارية المسؤولة تجاه المجتمع؛ حيث يمكن لتلك الشركات أن يكون لها تأثير فى تحسين الممارسات التجارية على نطاق واسع، وإيجاد بيئة تجارية قادرة على تحمل المسؤولية، ووضع المعايير والمعاهدات الدولية، والحفاظ على مبادئ الشفافية والمسؤولية (٢٦).

٢- إن مفهوم مواطنة الشركات إنما ينطوى على حقوق ومسؤوليات لدى الشركات، و اللذان يشكلان أسس المواطنة الصالحة للشركات داخل المجتمعات الإنسانية التى تعمل بداخلها، و هذا ما سوف نتناوله بالتفصيل.

ثالثاً: أسس ومعايير مواطنة الشركات:

فى ضوء العرض السابق لمفهوم مواطنة الشركات، تبين لنا بأنه أصبح يُنظر إلى تلك الشركات على أنها بمثابة مواطن له حقوق و عليه التزامات؛ أو ما يصطلح على تسميته بالمسؤولية الاجتماعية Social Responsibility، و عليه، فسوف نخصص هذا المحور لتناول كل من حقوق و مسؤوليات الشركات و المؤسسات التجارية، و ذلك بالتركيز على الشركات متعددة الجنسيات.

١- حقوق الشركات متعددة الجنسيات من جانب الدولة:

تؤدي السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تتبعها الحكومات والدول المضيفة ونظرتها إلى الإستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاماً في تحديد مدى المساهمة التي تقدمها الشركات متعددة الجنسيات لعملية التنمية؛ حيث تستطيع تلك الحكومات أن تقدم المساعدة من خلال توفير مجموعة من الحقوق لتلك الشركات.

ويمكن القول، بأن الشركات التي تتنافس على مستوى العالم لا تستطيع العمل في دول تعاني من عدم الاستقرار واتباع سياسات التمييز Discrimination ضد الأفراد، بالإضافة إلى أن الشركات التي تعمل في بيئة تنافسية لا يمكنها الاستمرار في ظل أسواق تنتشر فيها الرشوة، والفساد، والمحسوبية، بالإضافة إلى المعوقات البيروقراطية التي قد تشكل عائقاً أمام نجاح واستمرار عمل الشركات متعددة الجنسيات (٢٧).

وفي ضوء ما سبق، يتبين لنا أن هناك مجموعة من الحقوق التي يجب أن تتوفر لدى الشركات متعددة الجنسيات داخل المجتمعات التي تعمل بها وذلك استناداً إلى مفهوم المواطنة وسوف نتناول تلك الحقوق بشيء من التفصيل على النحو التالي:

أ- تنظيم عمل الشركات:

تنظم الحكومات عمل الشركات بطرق عديدة؛ إذ تقوم بتحديد طبيعة الشركات التي سوف تعمل في السوق، وأين يمكن أن يكون موقع تلك الشركات، وطبيعة عمليات الإنتاج، ونوعية البضائع والخدمات التي يتم إنتاجها، والطريقة التي يتم بها تسويق المنتجات وتوزيعها (٢٨)، ويمكن اعتبار أن تلك الالتزامات التي تقوم بها الدولة بمثابة حقوق للشركات التي تعمل داخلها؛ حيث أنه من حق الشركات أن تعرف طبيعة البيئة التنافسية التي سوف تعمل بها؛ من حيث طبيعة الأنشطة المتاحة للاستثمار، ونوعية المنتجات، وطرق التسويق.

وبالإضافة إلى ما سبق، تقوم الدولة بوضع أو صياغة مجموعة من اللوائح والاشتراطات التنظيمية لضمان تسيير عمل أنشطة تلك الشركات؛ فعلى سبيل المثال،

يتم تحديد رسوم الترخيصات و غرامات التأخير. وهكذا، لا يسعى مناخ الإستثمار الجيد إلى القضاء على تلك اللوائح، وإنما يسعى إلى ضمان ألا تكون أكثر مما هو ضروري لتحقيق المصالح الاجتماعية (٢٩).

و توضح الدراسات الحديثة التي تناولت أثر التنظيم في اقتصاد بلدان منظمة التعاون و التنمية في المجال الاقتصادي؛ أن كلاً من الإستثمار وإنتاجية الإستثمار متدنيان في البلدان التي يزيد فيها العبء التنظيمي، كما تشير البيانات الصادرة عن البنك الدولي حول طبيعة أنشطة الأعمال الإدارية؛ إلى أن الوقت اللازم لبدء مشروع عمل جديد يتراوح بين يومين في أستراليا، و تسعة أيام في تركيا، و إلى أكثر من (٢٠٠) يوم في هايتي (٣٠).

و بالنسبة للتعقيدات البيروقراطية التي تواجه تأسيس الشركات و المؤسسات التجارية في مصر - و من بينها الشركات متعددة الجنسيات - فإنما تشكل عقبة رئيسة أمام تطور الإستثمارات المحلية و الأجنبية في مصر؛ فعلى الرغم من أن عدد الإجراءات المطلوبة لتأسيس النشاط التجارى تبلغ (١٣) إجراءً، و هذا العدد يزيد عن الإجراءات المطلوبة في كل من الإمارات العربية المتحدة، و تونس، و المغرب، و سوريا، و يقل عن عدد الإجراءات المطلوبة في بلدان عربية أخرى مثل المملكة العربية السعودية، إلا أن العدد لا يمثل المشكلة الحقيقية، وإنما الزمن الذي يستغرقه هذا الكم من الإجراءات إنما يمثل مشكلة خاصة في ظل تعدد الجهات التي يتم التعامل معها؛ حيث لم يطبق حتى الآن نظام الشباك الواحد للمستثمرين، كما أن الحصول على موافقة الجهات الأمنية يستغرق وقتاً طويلاً يزيد على ستة أشهر، مقارنة بنحو (٤٨) ساعة في بلد عربي مثل الأردن. ويمكن القول، أن الإجراءات البيروقراطية المعقدة و التي تستغرق زمناً طويلاً؛ ربما تؤدي إلى انتشار الفساد و الرشوة؛ و ذلك كآلية لتحفيز الموظفين الذين يملكون منح التراخيص للإسراع في إجراءات تأسيس الشركة (٣١).

و في ضوء ما سبق، يركز عدد كبير من البلدان حالياً على خفض عدد الاشتراطات اللازمة لإنشاء الشركات و المؤسسات؛ و ذلك لما له من آثار إيجابية على

زيادة معدلات النمو والاستثمار؛ فعلى سبيل المثال، أنه عندما تم خفض عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل مشروعات جديدة في بوليفيا؛ فإن عدد المشروعات قد زادت بنسبة (٢٠%)، بل لوحظ تحقيق مكاسب كبيرة في كل من فيتنام وأوغندا. وهكذا، يتعين على الحكومات أن تبذل جهوداً كبيرة لتنظيم وتبسيط عمليات الإجراءات، و الموافقات الإدارية والتنظيمية الأخرى، وربما يتضمن ذلك استخدام تكنولوجيا المعلومات التي تتيح إجراء معالجة مباشرة بالحاسب الآلي للموافقات التنظيمية كما في حالة سنغافورة (٣٢). ويمكن القول، بأن استخدام الحاسب الآلي سوف يقيد مشكلة المحسوبية والرشوة؛ إذ سوف تكون المعاملة مباشرة بين الحاسب الآلي والمستفيدين دون وجود وسطاء، ويعد ذلك الأمر التزام على الدولة؛ أن تعمل على تقييد المحسوبية والفساد، وهذا ما سوف نتناوله في النقاط التالية.

ب - تقييد المحسوبية:

يمكن اعتبار أن انتشار المحسوبية، وسياسات التمييز من جانب الدولة تجاه أصحاب الشركات؛ إنما يؤديان إلى تشويه مناخ الاستثمار، وتقييد البيئة التنافسية، التي يمكن أن تعمل فيها تلك الشركات بصورة ناجحة. فعلى سبيل المثال؛ قد يقوم صانعو السياسات الخاصة بالاستثمار بوضع مجموعة من القواعد التي توفر مزايا لعدد من المجموعات دون الأخرى، والعمل على إعادة توزيع الموارد لصالح تلك المجموعات؛ فعلى سبيل المثال، يمكن تصميم نظم حقوق الملكية والضرائب، ووضع مجموعة من اللوائح التنظيمية؛ وذلك بما يخدم مصالح فئة معينة من المستثمرين دون الأخرى، وقد تتفاقم مخاطر المحسوبية؛ وذلك حين يستخدم السياسيون سلطتهم في تحقيق مزايا لأنصار دوائرهم بشكل خاص، وهناك بعض الدلائل التي تشير إلى أنه كلما انتشرت العلاقات الشخصية المباشرة بين أصحاب الشركات والسياسيين؛ كلما أثر ذلك سلبياً على مناخ الاستثمار في البلاد، ومن المرجح أن تهتم الشركات التي تسير على هذا النهج بالمحافظة على نفوذها والتمتع بما ينشأ عنه من مزايا، أكثر مما تهتم بالتركيز على تحسين إنتاجيتها (٣٣).

من خلال ما سبق، يتبين لنا أن الشركات الأكثر نفوذاً ربما تواجه قيوداً أقل،

وتتمتع بمزايا لا تتوافر لبقية الشركات؛ الأمر الذي ينعكس سلباً على مناخ الإستثمار، وذلك في ضوء سيادة سياسات التمييز وعدم المساواة بين أصحاب الشركات داخل المجتمع. فالمساواة حق مشروع لكل أصحاب الشركات، وذلك فيما يتعلق بتنظيم مشروعاتهم الإنتاجية والخدمية؛ وبالتالي تحقيق الاستفادة للمجتمع من خلال ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي؛ وبالتالي تحسين معدلات التنمية البشرية.

ويمكن القول بأن انتشار المحسوبية، والوساطة، وسياسات التمييز ضد بعض الشركات، إنما يشكل انتهاكات لحقوق تلك الشركات؛ ولذلك فإن الأمر يستلزم تعزيز الشفافية بين الحكومة والشركات، وتفعيل عمليات الرقابة، والخضوع للمساءلة، ودعم سيادة القانون، وإقرار مبدأ المساواة بين أصحاب الشركات.

ج - محاربة الفساد:

تعد جهود محاربة الفساد جزءاً لا يتجزأ من أخلاقيات العمل التجاري، ولا سيما عند القيام بالعمل التجاري في دول أخرى - وبالأخص من خلال نشاط الشركات متعددة الجنسيات - حيث لا ينفصل رفض الشركات المشاركة في الفساد عن مفهوم المواطنة الصالحة للشركات. فالفساد - بمعنى استغلال الوظيفة العامة للحصول على مكاسب شخصية - يمكن أن يشوه عملية وضع السياسات على نطاق واسع، بالإضافة إلى تقويض مصداقية الدولة، بل إن الفساد عندما يتم من خلال موظفي الحكومة؛ فإن ذلك يمثل ضربة على نشاط الشركة، ويعمل على تحويل الموارد بعيداً عن الخزينة العامة للدولة، ويخلق دوائر أو أصحاب مصلحة لرسوخ ودعم البيروقراطية غير الضرورية، والسعي للحفاظ عليها، وتبين عمليات المسح الخاصة بمناخ الإستثمار والصادرة عن بحوث ودراسات البنك الدولي؛ أن غالبية الشركات في البلدان النامية تقوم بدفع رشاوى (٣٤).

و يعلن الفساد عن نفسه كظاهرة مرتبطة بالقطاع العام، وعادة ما تدفع الشركات مبالغ مالية إلى السياسيين والموظفين مقابل الإصدارات أو الحصول على قرارات تتفق مع مصالحهم؛ سواء أكان ذلك قراراً يتعلق بمستويات السياسة العليا، أو

مجرد تقديم خدمة مثل توصيل المرافق، أو إنهاء إجراءات الإفراج الجمركي، أو تسجيل نشاط استثماري جديد (٣٥).

و يرجع انتشار الفساد إلى سيادة سلطة الاحتكار، وانتشار البيروقراطية، وعدم كفاءة أساليب الرقابة القانونية والمساءلة؛ وبالتالي تركيز استراتيجيات محاربة الفساد على توفير مجموعة من الحقوق ومن أبرزها؛ تعزيز مناخ المنافسة، وإلغاء التدخل الحكومي الذي يفتقر إلى مبرر سياسي، كما تؤكد عملية المسح لشركات الأعمال بأن المبالغ المدفوعة كرشاوى تزداد عندما لا يكون هناك بديل سوى التعامل مع الموظفين الرسميين، بالإضافة إلى ضرورة تعزيز شفافية المعاملات بين الحكومة والشركات؛ من خلال نشر اللوائح والمعلومات، وتشجيع الالتزام بها، وأيضاً تعزيز الخضوع للمساءلة، بالإضافة إلى إنشاء هيئات متخصصة لتقصي الحقائق حول الفساد، ومحاكمة القائمين عليه؛ فعلى سبيل المثال، أنشأت ليتوانيا عام (١٩٩٧) إدارة خاصة للتحقيق في عمليات الفساد، وتقوم برفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس الجمهورية والبرلمان (٣٦).

و في ضوء ما سبق، يتضح لنا أن من الحقوق التي يجب أن تتوفر للشركات داخل المجتمع المساواة، وسيادة القانون، وإتاحة المعلومات بشفافية ودون قيود والمرتبطة باللوائح والقواعد المعمول بها - في إطار القانون العام للدولة - وذلك فيما يتعلق بإجراءات تنظيم عمل الشركات داخل المجتمع.

د - توفير مناخ الثقة:

يُعد توفير مناخ الثقة والاطمئنان من أبرز الحقوق التي يجب أن تتوفر للشركات داخل المجتمعات التي تعمل بها؛ فالشركات لا تعمل في فراغ، بل تتفاعل داخل تنظيم يضم بداخله قوانين، ولوائح، وسياسات. ويمكن القول، بأن الشركات قد تواجه مخاطر عدة في حالة تغير القوانين أو صياغتها بصورة غامضة، أو حتى تفسيرها وتنفيذها بصورة غير متسقة؛ والنتيجة في كل حالة هي زيادة الشكوك وعدم التيقن؛ والتي تجعل من الصعب على الشركات اتخاذ قرارات طويلة الأجل حول

طبيعة السوق، أو اختيار تكنولوجيا الإنتاج، أو تعيين العمال و تدريبهم، كما أن الشكوك يمكن أن تقلل من الاستجابة للتوسعات الجديدة لأنشطة تلك الشركات. وتشير الأدلة الواردة في مسوح أجريت من خلال البنك الدولي على مستوى الشركات، أن تحسين القدرة على التنبؤ بالتنظيم يمكن أن يزيد من إمكانية القيام باستثمار جديد أكثر من (٣٠٪) (٣٧).

و بناء على ما سبق، فإنه لا ينبغي أن يفهم بأن المخاوف الناشئة عن الشكوك التنظيمية لا يجب أن تتغير، بل على العكس فهناك العديد من التغييرات في معظم البلدان النامية ولكن ينبغي عقد مشاورات مع الشركات و غيرها من أصحاب المصلحة في وقت مبكر من العملية حول التغييرات المقترحة التي يرجح أن تؤثر على عمل تلك الشركات؛ وبالتالي يمكن أن يقلل ذلك من مخاوف الشركات، ويعزز من المقترحات الجيدة، و يسهل عملية التنفيذ فيما بعد. غير أن مسوحات الشركات من خلال البنك الدولي، إنما تبين أن غالبية الشركات في البلدان النامية نادراً ما يتم التشاور معها، أو لا يتم التشاور معها مطلقاً حول التغييرات المقترحة. ولكن هناك العديد من البلدان حالياً تقوم بالتشاور؛ وذلك من خلال وضع التصورات والمقترحات على شبكة الإنترنت، و في بعض الحالات قد يكون من المناسب توفير ميزة انتقالية قبل وضع القواعد و النظم الجديدة موضع التنفيذ؛ وذلك لتمكين الشركات من التكيف مع المتطلبات الجديدة، و عندما يكون للتغيير التنظيمي تأثير كبير على الاستثمارات الكبرى التي تمت على أساس التنظيمات السابقة؛ فقد يكون من المناسب إعفاء تلك الاستثمارات من التنظيمات الجديدة على أساس وضعها السابق، أو منحها فترة انتقال أطول بالنسبة لها (٣٨).

و من الإستراتيجيات التي يمكن أن تأخذ بها الحكومات لتدعيم الثقة التنظيمية؛ الدخول في التزامات تعاقدية محددة مع الشركات. ففي أثناء المرحلة الأولى من الاستثمار الأجنبي بعد الحرب العالمية الثانية دخلت شركات كثيرة في تعاقدات مع الحكومات المضيفة تضمنت أحكاماً لتحقيق الاستقرار؛ إذ غطت هذه الأحكام العديد من القواعد و المبادئ؛ بدءاً من أسعار الضرائب، و مروراً بالرسوم الجمركية التي

تُدفع على أدوات الإنتاج، وانتهاءً بالقواعد التي تحكم الصرف الأجنبي، وتحويل الأرباح إلى الخارج (٣٩).

٢- المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات:

نحاول في هذا الجزء أن نجيب على تساؤل رئيس مؤداه ماذا يقصد بالمسؤولية الاجتماعية؟ ولكن قبل الإجابة على هذا التساؤل، يقبدر إلى الأذهان تساؤل آخر وهو؛ لماذا نطرح قضية المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات؟ وللإجابة على هذا التساؤل؛ فإنه يمكن القول أنه في البداية كان يُشار إلى المسؤولية الاجتماعية دون إضافة الشركات؛ وربما يرجع ذلك إلى أن سيادة النشاط التجاري للشركات لم تكن بالصورة التي نلاحظها اليوم؛ إذ نجد اتساع نطاق الشركات والمؤسسات التجارية ليس على المستوى المحلي فحسب، بل على المستوى العالمي، وربما ذلك ما نلاحظه من اتساع نطاق الشركات متعددة الجنسيات، وتعدد أنشطتها. فقد أصبحت هذه الشركات من أبرز الملامح الاقتصادية للعولمة؛ حيث شهدت فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة تزايداً هائلاً في أعداد وحجم تلك الشركات في العديد من بلدان العالم؛ وذلك في ضوء سعى بلدان العالم المتقدم نحو صياغة نظام اقتصادي كوني Global Ec- Economic System يحكم ويسيطر على العالم بأكمله، ويتحول بدوره إلى سوق موحد تندمج فيه تلك الشركات وتستطيع أن تتوسع في أنشطتها دون قيود، بالإضافة إلى تبني العديد من بلدان العالم النامي لسياسات الاقتصاد الحر والسعي نحو جذب الاستثمارات الأجنبية؛ من خلال تسيير عمل تلك الشركات؛ بهدف تحسين معدلات النمو الاقتصادي، واستيعاب الأعداد المتزايدة من العمالة التي تم الاستغناء عنها في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي والخصخصة داخل بلدان العالم النامي.

وفي ضوء ما سبق، بدأت تثار الشكوك والمخاوف حول تأثيرات العولمة الاقتصادية - من خلال تنامي الشركات متعددة الجنسيات - بشأن ما إذا كانت ستستمر في تقديم المزيد من الفرص لاستغلال الأفراد والبيئة، أم سوف يتم تنظيم عمل تلك الشركات وفقاً لأسس وبرامج تُحدد معايير أداء تلك الشركات بما يساعد على تطور المجتمع وتقدمه.

فالنظرة التقليدية للشركات كما أوجزها بعض الاقتصاديين أمثال ميلتون فريدمان في السبعينيات من القرن الماضي؛ في أن مسؤولية الشركة تتحقق من خلال سداد الأجور للعاملين مقابل العمل الذي يقومون به، وتقديم السلع والخدمات للمستهلكين مقابل ما يدفعونه من أموال، وسداد الضرائب للحكومات التي تقوم بتوفير الخدمات العامة للمواطنين، واحترام سيادة القانون عن طريق احترام العقود المبرمة (٤٠)، إلا أن هذه النظرية التقليدية لم تعد مقبولة، والسؤال هنا لماذا؟

و تتلخص الإجابة على السؤال السابق، في أنه لا يُنظر اليوم إلى الشركات متعددة الجنسيات على أنها بمثابة كيانات اقتصادية فحسب، بل كيانات ترتبط بالوطن الذي تعمل فيه؛ فهي تعمل في بيئة اجتماعية واقتصادية معقدة تتعرض فيها لضغوط من أجل تحقيق الكفاية الاقتصادية من جانب أصحاب هذه الشركات، كما تتعرض لضغوط أخرى من أجل القيام بمسؤولياتها من جانب الحكومة والمجتمع، بل حتى من جانب المستهلكين (٤١).

و من خلال ما سبق، بدأ يلوح في الأفق مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات Corporate Social Responsibility، وذلك خلال النصف الأخير من القرن العشرين، وإن كان هذا المفهوم ليس بالشىء الجديد، إلا أنه تم التأكيد على هذا الأمر بقوة على المستوى المحلى والدولى، وعبر المنظمات الدولية، وأصبح يُنظر إليه على أنه بمثابة تجسيد لما يطلق عليه عولمة المعايير الغربية Globalization of Western Standards الناتجة عن القوة الاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات في كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (٤٢).

ولقد تجسدت القوة الاقتصادية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في انتشار العديد من الشركات متعددة الجنسيات - داخل العديد من بلدان العالم النامي - ومن أمثلتها شركات مثل؛ ماكدونالدز، وشل، وسوني، وكانون، ونوفارتس، وغيرها من الشركات التي أصبحت تحكم العالم، ويضاف لهذه القائمة أولئك القادة البارزين للاقتصاد الجديد؛ مثل شركات مايكروسوفت، وانتيل "Intel"، وأمريكا أون لاين "AOL"، ويا هو. ويمكن القول، بأن النمو المتزايد لهذه الشركات

أصبح يثير مخاوف الأفراد بل المجتمعات؛ بسبب المخاطر المحتملة لتلك الشركات على البيئة. Environment. وكما أشار كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة بقوله: لا يمكن للشركات أن تحصد الفوائد والمزايا الاقتصادية للأسواق العالمية المفتوحة، دون الاعتراف والاستجابة لمسؤولياتها الاجتماعية، فعليهم أن يصبحوا مواطنين (٤٣).

أ- مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

وفي ضوء ما سبق نحاول الإجابة على سؤال مؤداه: ماذا يقصد بالمسؤولية الاجتماعية؟ إلا أن هذا السؤال يطرح بدوره تساؤلات عدة مؤداه: ما أبرز المداخل النظرية المفسرة للعلاقة بين مؤسسات الأعمال والمجتمع؟ وما البدايات الأولى لمفهوم المسؤولية الاجتماعية؟ وهل هناك تعريف محدد لها؟

في البداية، يجب أن نشير إلى أن هناك مجموعة من المداخل النظرية المفسرة للعلاقة بين الشركات والمجتمع؛ ومنها المدخل الاقتصادي - Economic Approach؛ والذي يرى بأن المسؤولية الاجتماعية للشركات مجرد وسائل لتحقيق غاية الربح والمنفعة الاقتصادية، أما أنصار المدخل السياسي - Political Approach؛ فيؤكدون على أن هناك قوة اجتماعية للشركات، وأن لديها مسؤوليات على المستوى السياسي، كما أن هناك مدخل التكامل الاجتماعي - Social Integration Approach؛ ويزعم أنصاره بأن الأعمال والأنشطة التجارية إنما تعتمد على المجتمع في النمو والاستمرار، كما يزعم أنصار المدخل الأخلاقي - Ethical Approach بأن المسؤوليات الاجتماعية للشركات والمؤسسات بمثابة التزام أخلاقي يجب السعي نحو تحقيقه دون معوقات (٤٤)؛ ويشير أنصار هذا المدخل إلى أن الشركات بمثابة مجتمع أخلاقي يعتمد على علاقات التعاون المشترك، وهذه العلاقات ذات الطابع التعاوني إنما تعتمد على صانعي القرار داخل المؤسسات. وتتصرف الشركات كفاعل أخلاقي - As Moral Agent من خلال صياغة الإستراتيجيات، والسياسات، واتخاذ القرارات؛ وبالتالي فإن القرارات الأخلاقية إنما تعتمد على سيادة النظام الاقتصادي العقلاني Rational Economic System. وتتجسد أهمية هذا المدخل، في التأكيد على

المسؤولية الاجتماعية؛ وذلك لحماية الشركات من الادعاءات الكاذبة في ظل تنامي النزعة الاقتصادية Economization، و تغلغل نفوذ الفكر الاقتصادي داخل مختلف أنشطة الحياة اليومية؛ والتي تتمثل في التأكيد على قيم المنفعة المادية، و تعظيم الأرباح على حساب أخلاقيات العمل، و من هنا يؤكد هذا المدخل على أن الأنشطة الاقتصادية لا تهدف إلى تعظيم الربح فحسب، بل تهتم بالمجتمع ككل (٤٥).

و بناء على ما سبق، يتضح لنا أن هناك العديد من المداخل النظرية التي تفسر لنا وجود علاقة بين الشركات و مؤسسات الأعمال من جانب و المجتمع من جانب آخر، و هذا ما بدا لنا بصورة واضحة في التأكيد على أن هناك التزامات ومسؤوليات تقع على الشركات؛ بدءاً من تحقيق الأرباح و المنفعة المادية، مروراً بتوضيح أهمية المجتمع الذي ينظم عمل تلك الشركات من خلال منحها مجموعة من الحقوق - وهذا ما طرحناه في السابق - و انتهاءً بأن هناك التزام أخلاقي يقع على عاتق الشركات اصطلاح على تسميته بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، و لكن قبل أن نورد بعض التعريفات لهذا المفهوم كما طرحنا في تراث البحث، ينبغي علينا أن نتعرف على إرماصات هذا المفهوم من خلال أحد مفكرى القرن التاسع عشر، و هو ألكس دي توكفيل.

ففي المستهل، نشير إلى أنه في القرن التاسع عشر حذر ألكس دي توكفيل - Alexis de Tocqueville بطريقته التي تستشرف المستقبل - بأن المؤسسات التجارية يمكن أن تصبح بمثابة مؤسسات أرستقراطية صغيرة يحصل أصحابها ومديروها على السلطة التي تمكنهم من استغلال العمال و الموظفين العاملين لديهم، و يؤكد على أن المطالبة المتزايدة ببضائع رخيصة الأثمان ربما تشجع على هذا الأمر، كما أشار توكفيل إلى أن الاستبداد و السيطرة من جانب المؤسسات ربما يمثل أكثر التهديدات السياسية للمجتمع (٤٦). و تحمل الرؤية السابقة لتوكفيل في طياتها مخاوفه من ابتعاد الشركات و المؤسسات التجارية عن أداء دورها المجتمعي، و الاقتصار على الدور الاقتصادي من خلال سعيها لجنى الأرباح والأموال.

أما في العصر الحديث، فإن التأصيل للمسؤولية الاجتماعية إنما يكشف النقاب

عن طرحها في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين؛ حيث شهد العالم الإنساني دعوات للتأكيد على ضرورة قيام الشركات بالمسؤوليات الاجتماعية إزاء مجتمعاتها التي تعمل بها، وذلك بالتوازي مع دورها الاقتصادي في المجتمع؛ وهذا ما تمت بلورته في سلسلة من الإعلانات والبيانات الصادرة عن بعض الشركات بمبادرة طوعية ذاتية، أو عن بعض المنظمات الدولية؛ ومثال ذلك منظمة العمل الدولية (ILO)، والبنك الدولي، ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، واتخذت أغلبها مسمى قواعد للسلوك Codes of Conduct، أو دليل للإرشادات Guidelines (٤٧).

وفي ضوء ما سبق، بدأ يلوح في الأفق مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، وباستعراض تراث البحث يتبين لنا العديد من التعريفات التي وردت لهذا المفهوم داخل هذا التراث؛ فعلى سبيل المثال، نجد أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) يقوم على أساس أفكار، ورؤى، وتصورات أخلاقية، حول أولوية المصالح الإنسانية على مصالح واهتمامات الشركات والمؤسسات التجارية، وتم طرح هذا المفهوم لمواجهة الآثار السلبية للأنشطة الاقتصادية لتلك المؤسسات؛ مثال ذلك التلوث البيئي، والمنتجات غير الصحية، وأماكن العمل غير الآدمية (٤٨).

ومن أبرز تعريفات المسؤولية الاجتماعية، أنه يُقصد بها التزام الشركات باتباع السياسات، واتخاذ القرارات، والقيام بالأنشطة؛ وبالتالي السعي نحو تحقيق الأهداف، وذلك بما يتفق مع أهداف وقيم المجتمع الذي تعمل بداخله؛ إذ تتضمن المسؤولية الاجتماعية أنشطة أساسية؛ وهي وضع الأهداف الاجتماعية Setting of Social Objectives، واتخاذ القرارات لتحقيق تلك الأهداف، ثم توفير الدعم المادي لتحقيق تلك الأهداف (٤٩).

كما يشير مفهوم المسؤولية الاجتماعية، إلى أنه لدى الشركات التزامات ليست قانونية واقتصادية فحسب، بل أيضاً لديها التزامات تجاه المجتمع الذي تعمل بداخله، وتتعدد هذه الالتزامات تجاه هذا المجتمع؛ وتشمل رفاهية المجتمع، وتنمية الموارد البشرية (٥٠).

كما عرّف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة The world Business Council for Sustainable Development المسؤولية الاجتماعية على أنها؛ الالتزام والتقيّد المستمر من جانب الشركات والمؤسسات التجارية بالتصرف على نحو أخلاقي، والإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية، والعمل على تحسين الأوضاع المعيشية للعمال وعائلاتهم، والمجتمع المحلي Community، والمجتمع الأكبر (٥١).

و من التعريفات الأخرى للمسؤولية الاجتماعية، أنها تشير إلى الانتقال من مفهوم الشركات الربحية و تعظيم الربح كما يرى أحد الاقتصاديين و يدعى ميلتون فريدمان، إلى شركات متعددة الأغراض يؤدي أصحابها دورهم كمواطنين صالحين Good Citizen في خدمة مجتمعاتهم و بلادهم ككل. و يقوم مفهوم المسؤولية الاجتماعية على ضرورة قيام صاحب المشروع بجهد إيجابي في معالجة المشكلات الاجتماعية المحيطة به، أو عدم التسبب في تفاقم تلك المشكلات وزيادة تعقيدها. فعلى سبيل المثال؛ إذا كان لمشروعه مضاعفات أو آثار جانبية سلبية تولد مشكلات ضارة بالمجتمع؛ فعليه بالبحث عن بديل أو تعويض بصورة ملائمة (٥٢)؛ وهكذا يمكن اعتبار أن المسؤولية الاجتماعية تتضمن مواطنة الشركات، والارتباط بالمجتمع المحلي.

و في ضوء التعريفات السابقة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، يتبين لنا أن هناك التزامات تقع على عاتق الشركات تجاه المجتمعات التي تعمل بها، وهذا ما سوف نتناوله لاحقاً.

ب - أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات:

في ضوء الطرح السابق لتعريف المسؤولية الاجتماعية، اتضح لنا أنها تتضمن التزامات ذات طابع اقتصادي، وقانوني، وأخلاقي؛ حيث لا تقتصر المسؤولية الاجتماعية للشركات على مجرد التوافق والالتزام مع القوانين السائدة داخل المجتمع، والسعي نحو تجنب أي إضرار به، بل من المفترض أن تسعى الشركات والمؤسسات التجارية بصورة إيجابية نحو الإسهام في تحسين مستوى رفاهية المجتمع.

وإذا ما حاولنا أن نتعرف على طبيعة الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، فنجد أن هناك ثلاث دوائر (مستويات) تبين لنا نوعية تلك الأنشطة، وهي على النحو التالي (٥٣):

١- **الدائرة الداخلية:** The Inner Circle وتتضمن الوظائف الاقتصادية للشركة؛ مثل الإنتاج، والوظائف، والأرباح، وتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي.

٢- **الدائرة الوسيطة:** The Intermediate Circle وتتضمن مسؤوليات تنتج عن ممارسة الوظائف والأنشطة الاقتصادية، مع إدراك للقيم الاجتماعية المتغيرة والأولويات المطروحة؛ فعلى سبيل المثال، نجد مسؤولية الحفاظ على البيئة، والعلاقات بالموظفين والعاملين بالشركات، وتوقع المستهلكين للحصول على المعلومات والحماية من الأذى أو الضرر المترتب على النشاط الاقتصادي.

٣- **الدائرة الخارجية:** The Outer Circle وتتضمن التزامات، ومهام، وأنشطة، يمكن أن تقوم بها الشركة؛ وذلك من أجل تحسين البيئة الاجتماعية، والارتقاء بالمجتمع ورفاهيته؛ ومثال ذلك الإسهام في مواجهة مشكلة الفقر، والسعي نحو تخفيض معدلاته.

بناء على ما سبق، يتبين لنا أن الشركات يجب أن تفكر فيما وراء الاهتمامات الاقتصادية وجنى الأرباح، وإعطاء مزيد من الاهتمام للقضايا الاجتماعية والبيئية، كما يجب أن تتصرف على نحو أخلاقي والتأكيد على الشفافية والوضوح في جميع عملياتها داخل المجتمع الذي تعمل بداخله، بالإضافة إلى اندماج الشركات داخل المجتمع من خلال تقديم الدعم المادي، ودعم برامج الرفاهية الاجتماعية، وتقديم يد العون لأفراد المجتمع المحتاجين.

وهكذا، يتضح أن هناك التزامات على الشركات، واهتمامات لا بد أن تنشغل بها؛ استناداً إلى النظرة الآن للشركات كمواطنين داخل المجتمع. فإذا كان للشركات

حقوق داخل المجتمع و ذلك على النحو الذى سبق ذكره من قبل، فإن هناك التزامات و اهتمامات يتعين على الشركات القيام بها فى ضوء تزايد حجم و عدد أنشطة الشركات متعددة الجنسيات فى المجتمعات المتقدمة و النامية على حد سواء، و سوف نلقى الضوء بصورة أكثر إجمالاً على عدد من تلك الالتزامات، وذلك على النحو القالى:

ب/ ١ الالتزام بالقانون:

يمكن القول بأن هناك العديد من القوانين و المعايير التى تقوم على تنظيم و تسيير عمل الشركات متعددة الجنسيات، حيث تختلف تلك القوانين من بلد لآخر، و هى قوانين تتعلق بتنظيم أنشطة تلك الشركات، و نوعيتها، و أماكن تواجدها (٥٤). و بذلك، نجد أن تلك الشركات تواجه تحدى التعامل مع الاختلافات بين القوانين و القواعد داخل المجتمع. و لقد كان الرأى التقليدى أنه ينبغى على تلك الشركات الالتزام و التوافق مع القواعد القانونية المحلية، إلا أن هذا الرأى قد تغير فى الربع الأخير من القرن الماضى إلى الرأى الخاص بأنه يجب على الشركات تطبيق سياسات موحدة خلال عملها، و ذلك على مستوى العالم (٥٥).

و فى ضوء ما سبق، أصبحت هناك مجموعة من المبادئ التى تحكم عمل الشركات متعددة الجنسيات، و التى تضمنها التقرير السنوى للمسؤولية الاجتماعية للشركات، و تتمثل فيما يلى:

١- الاحترام: Respect إذ لابد من تعزيز الاحترام المتبادل مع المجتمعات و كافة رؤساء الشركات داخل المجتمع و خارجه.

٢- الأمانة: Integrity التأكيد على أهمية دراسة الآثار الإيجابية و السلبية لأنشطة تلك الشركات و ذلك على البيئة و حقوق الإنسان، مع ضرورة الأخذ فى الاعتبار كافة القضايا الصحية، و الإنسانية، و الاجتماعية، و أيضاً البيئية.

٣- الاتصال: Communication ضرورة تعزيز الفهم و الاتصال المتبادل مع

كافة المجتمعات، والتعرف على مستويات الإنجاز، واستطلاع الرأي لدى المستهلكين والمستفيدين من خدمات وأنشطة الشركات.

٤- **التفوق** Excellence: السعى نحو تحسين الأداء وتعزيز الكفاءة والفعالية داخل وخارج الشركات.

و على ذلك، نجد أن أبرز التزامات الشركات تتمثل في احترام القانون، على الرغم من اختلافه من مجتمع لآخر، وربما يمكن مواجهة تلك التباينات بالاتفاق على وضع ميثاق أخلاقي يسير وفقاً لمتطلبات الشرعية وسيادة القانون في المجتمع؛ من خلال التأكيد على عالمية مجموعة من القيم؛ والتي تتمثل في الاحترام، والأمانة، والاتصال بالآخرين، والإنجاز، والكفاءة.

ب/٢ تعزيز المنافسة:

يجب على الشركات في إطار القوانين والقواعد المعمول بها تنفيذ أنشطتها بطريقة تنافسية؛ وذلك من خلال الابتعاد عن سياسات الاحتكار داخل السوق، والتلاعب في الأسعار وحصر الإنتاج، مع الالتزام بكافة القوانين والسياسات المعمول بها والتي تنظم عمليات المنافسة بين الشركات. فالمنافسة تؤدي دوراً حاسماً في تهيئة المناخ الجيد للاستثمار؛ بخلق الفرص للشركات الجديدة، وتوفير الحوافز للشركات القائمة؛ للابتكار وتحسين الإنتاجية (٥٦).

كما تبين مسح الشركات التي يجريها البنك الدولي، أن المنافسة تقوم بدور متزايد في تشجيع الشركات على زيادة كفاءتها؛ ولذلك يجب على الدولة منع الشركات من التواطؤ أو تكوين اتحادات احتكارية من شأنها الحد من المنافسة، كما يجب أيضاً مراجعة عمليات الاندماج المقترحة بواسطة جهة متخصصة؛ لضمان تعويض أي تخفيض للمنافسة (٥٧).

ب/٣ احترام حقوق العمال:

يرتبط مفهوم المواطنة الصالحة للشركات ارتباطاً كبيراً بالدور الذي تؤديه الشركات في حماية حقوق العمال؛ إذ ينبغي أن تشمل الاستراتيجيات الأساسية لأي

شركة على ضرورة الالتزام بمعايير العمالة الخاصة بالدول التي تعمل بها، والسعى إلى تحسين تلك المعايير؛ وذلك من خلال خلق بيئة عمل آمنة، ومعاملة العاملين معاملة عادلة، وتحديد ساعات العمل، وتقديم خدمات التأمين الصحي، وضمان حرية المشاركة في صنع القرار، والقضاء على كافة أشكال الإلزام والإجبار على العمل؛ ومنها إجبار العاملين على العمل خارج الساعات المحددة. ومن القضايا الأخرى التي تتضمنها الإستراتيجية الخاصة بمعايير العمل؛ ضمان عدم استغلال عمالة الأطفال في البلدان النامية، بل مساعدتهم على

استكمال تعليمهم؛ حتى يصبحوا قادة المستقبل في بلادهم، سواء في المجال الاقتصادي أو السياسي (٥٨).

و تأكيداً لمبدأ المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات - ومن ضمنها حقوق العمال - فإنه ينبغي القول بأن معظم تلك الشركات تؤيد وضع معايير للعمل والعمال وذلك على النحو الذي سبق ذكره، بالإضافة إلى عدم صدق الادعاء بأن الشركات متعددة الجنسيات تسعى إلى إقامة مشروعات لها في الدول التي تنخفض فيها تبنى معايير العمالة، والاستعانة بالعمالة ذات الأجور المنخفضة؛ إذ تشير بيانات دراسة صادرة عن منظمة العمل الدولية (ILO) بشأن حجم الإستثمار الأجنبي لدى (١٢) دولة، إلى أن معظم استثمارات تلك الشركات تذهب إلى الدول التي تتمتع بحريات مدنية أكبر، حتى وإن كانت تكلفة العمالة بها أعلى (٥٩).

ب/٤ استخدام التكنولوجيا المتقدمة:

يجب على الشركات أن تستخدم تكنولوجيا ملائمة تتماشى مع سياسات وخطط العلوم والتكنولوجيا في الدول التي تعمل بها، وأن تقوم الشركات بتطوير القدرات الابتكارية المحلية والقومية، بالإضافة إلى الاستعانة بالكوادر البشرية، وتشجيع تدريب هذه الكوادر، وتنمية الموارد البشرية في ضوء منجزات العلم الحديث، وأيضاً إقامة علاقات مع الجامعات والمؤسسات البحثية بشأن إجراء البحوث التي تهدف إلى تطوير وتحسين وسائل الإنتاج وجودة الخدمات (٦٠).

ب/٥ حماية المستهلك:

يجب على الشركات اتخاذ كافة الإجراءات المناسبة لضمان أمان وجودة السلع والخدمات التي تقدمها للمستهلكين؛ حيث يمكننا اعتبار أن تقديم منتجات وخدمات آمنة أحد الأسس التي تقوم عليها المواطنة الصالحة للشركات. فإذا كان وجود الشركات يرتبط بوجود مستهلكين يشترون منتجاتها، فإن توفير المنتجات والخدمات التي تحظى بثقة المستهلكين يعد أمراً حيوياً لوجود الكيان التجاري وازدهاره في المجتمع. وكلما ازداد انفتاح الأسواق، وازداد التبادل التجاري، لا تصبح الأسعار بمثابة العامل الوحيد في قرار الشراء، بل هناك عوامل أو محددات أخرى تؤثر في قرار المستهلكين في عمليات الشراء؛ ومن أبرزها أمان وجودة المنتج، وأثره على البيئة، وسجل حقوق الإنسان الخاص بالشركة المنتجة للسلعة (٦١).

كما تتضمن حماية المستهلك؛ تقديم معلومات دقيقة ومحددة حول محتويات السلع والخدمات، وطرق الاستخدام الآمن والتخزين، بالإضافة إلى احترام خصوصية المستهلك، وحماية بياناته الشخصية (٦٢) في حالة الإدلاء بأي معلومات لدى الشركة أو المؤسسة التجارية.

ب/٦ دفع الضرائب:

يجب على الشركات أن تساهم في المالية العامة للدول المضيفة؛ من خلال دفع الضرائب في موعد استحقاقها؛ إذ تحتاج الحكومات إلى إيرادات لتغطية تكاليف توفير الخدمات العامة - ومنها تكاليف تحسين مناخ الاستثمار - من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية الأخرى. ولذلك، يجب على الشركات الالتزام بالقوانين واللوائح الخاصة بالضرائب والمعمول بها في الدولة المضيفة، ويتضمن الالتزام من جانب الشركات بدفع الضرائب؛ أن تقوم بتزويد السلطات المعنية بالمعلومات اللازمة لتقدير الضرائب بشكل صحيح. وهكذا، يجب على الشركات ضمان الإفصاح عن المعلومات ذات الصلة في توقيت ملائم، وبصورة دورية ودقيقة فيما يتعلق بأنشطتها، وموقفها المالي، وأدائها الاقتصادي، بالإضافة إلى الإفصاح عن المعلومات الأساسية التي

تحد الشركات التابعة والرئيسية، ونسبتها في الملكية المباشرة وغير المباشرة (٦٣).

ب/٧ مكافحة الرشوة:

في سياق مواطنة الشركات، يجب على الشركات أن تعمل على محاربة كافة أشكال الفساد ومنها الرشوة؛ إذ تُعد الرشوة من أكثر القضايا تعقيداً في عالم التجارة؛ والتي تؤدي إلى إضافة المزيد من التكاليف، بالإضافة إلى خلق منافسة غير عادلة (٦٤).

و في ضوء ما سبق، يتعين على الشركات بصورة مباشرة أو غير مباشرة ألا تقدم، أو تُعد بتقديم، أو تطلب رشوة؛ للحصول على عمل أو ميزة بدون وجه حق، ومن أبرز الآليات التي يمكن استخدامها لمكافحة الرشوة ما يلي (٦٥):

١- تعزيز شفافية أنشطة الشركات؛ من أجل محاربة الرشوة؛ ومن الممكن أن تتضمن الإجراءات الإعلان عن العقوبات الصادرة بشأن هذا السلوك غير المشروع.

٢- تنمية وعي العاملين بسياسات الشركة المناهضة للرشوة؛ من خلال إعلان هذه السياسات، ومن خلال البرامج التدريبية والإجراءات التنظيمية، وأيضاً إلزامهم بتلك السياسات، وإنزال العقوبات في حال مخالفتها.

٣- تبني نظم رقابية، وإيجاد آليات للكشف عن حالات الرشوة.

ب/٨ احترام حقوق الإنسان:

يرتبط مفهوم المواطنة الصالحة للشركات متعددة الجنسيات ارتباطاً كبيراً بالدور الذي تؤديه هذه الشركات في حماية حقوق الإنسان Human Rights، إذ أصبح الارتباط بين الشركات واحترام حقوق الإنسان أكثر وضوحاً في السنوات الأخيرة؛ فكلما ازداد نشاط الشركات متعددة الجنسيات في الأسواق الناشئة في العالم؛ تصبح حقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من أنشطتها؛ ومن ثم يتحتم على الشركات تأييد، واحترام، وحماية حقوق الإنسان المنصوص عليها في المواثيق والإعلانات

الدولية، بالإضافة إلى التأكد من عدم تورط الشركة في أية أعمال تنطوي على مخالفة لتلك المبادئ (٦٦).

و من الجدير بالذكر، أن أى شركة تعمل في مجال الاقتصاد الكونى تحتاج إلى أن تكون مهتمة بل و ملتزمة بحقوق الإنسان، خاصة في ظل التأثيرات السلبية للأنشطة الاقتصادية على الإنسان. ولذلك، فإن على الشركات التزام معنوى لدعم الظروف التى يمكن من خلالها ممارسة حقوق الإنسان، هذا وتعطى المواد الثلاث الأخيرة من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الدعم والتأكيد لفكرة أن للشركات والمؤسسات التجارية، وكذلك الدول، وحتى الأفراد؛ عليهم واجب يتمثل في تهيئة الظروف التى يمكن من خلالها التمتع بالحقوق المنصوص عليها في هذا الإعلان. فعلى سبيل المثال، تشير المادة (٢٨) إلى أن لكل فرد حق التمتع بنظام اجتماعى ودولى يمكن أن تتحقق في ظله الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان (الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ١٩٤٨). كما توضح المادة (٢٩)، أنه لا تخضع ممارسة الفرد لحقوقه وحرياته إلا للقيود التى يقررها القانون؛ مستهدفاً منها ضمان الاعتراف بحقوق وحريات الآخرين واحترامها. كما تبين المادة (٣٠)، أنه ليس في الإعلان ما يخول لأى شخص أو كيان الحق في محاولة تدمير أى من الحقوق المذكورة آنفاً في بنود الإعلان.

وبالرجوع إلى المواد الثلاث السابقة الذكر، يتبين لنا بأن المادة (٢٨) تؤكد على أنه من الصعب التمتع بممارسة الحقوق دون وجود نظام يدعم تلك الحقوق ويحافظ عليها؛ فالشركات يمكن أن تكون عائقاً لممارسة الأفراد لحقوقهم. كما تشير المادة (٢٩)، إلى أهمية احترام الشركات لحقوق الإنسان من خلال التأكيد على أنه إذا كان للشركات حقوق فإنه لا ينبغي أن تكون حقوقاً مطلقة الهدف؛ منها إيذاء الآخرين، أو إلحاق الأذى بالمجتمع الذى توجد فيه تلك الشركات، فعلى سبيل المثال؛ قد يكون لى الحق في التمتع بحق الملكية الخاصة، ولكن ليس لدى الحق في استخدام تلك الملكية بطريقة تلحق الضرر بالمجتمع. كما تقدم لنا المادة (٣٠)، تأكيداً واضحاً على أن الحقوق الموضحة في الإعلان غير قابلة للتحويل، ولا يجوز لأى شخص، أو

هيئة؛ وبالتالي الشركات و المؤسسات الموجودة في المجتمع، أن تقوم بتقييد تلك الحقوق و انتهاكها (٦٧).

ب/٩ حماية البيئة:

يتعين على الشركات أن تضع في اعتبارها ضرورة حماية البيئة، وأن تنمي الشعور بالمسؤولية تجاه البيئة، بالإضافة إلى تنفيذ أنشطتها بطريقة تسهم في تحقيق الهدف الأوسع للتنمية المستدامة. كما يجب وضع نظام لإدارة البيئة يتناسب مع النشاط؛ من خلال تقييم التأثيرات البيئية و الصحية المتوقعة و المرتبطة بأنشطة المشروع، مع مراعاة هذه التأثيرات عند عملية اتخاذ القرارات.

كما يجب على الشركات أن تتبنى أسلوباً حذراً عند التعامل مع التحديات التي تواجه البيئة؛ من خلال تطوير الأداء البيئي للمشروعات في ضوء تشجيع عدد من الأنشطة؛ و التي تتمثل على سبيل المثال فيما يلي (٦٨):

- ١- التشجيع على تطوير و تبني الوسائل التكنولوجية الصديقة للبيئة.
- ٢- تطوير و تقديم منتجات أو خدمات ليس لها تأثيرات سلبية على البيئة؛ على أن تكون آمنة في الاستخدامات التي صنعت من أجلها، و أن تتسم بالكفاءة في استهلاكها للطاقة و الموارد الطبيعية، و أن تكون قابلة لإعادة الاستخدام، أو حتى التخلص منها بصورة آمنة.
- ٣- إجراء بحوث حول طرق تحسين الأداء البيئي للمشروع على المدى الطويل.

ب/١٠ خدمة المجتمع:

يتعين على الشركات متعددة الجنسيات الإسهام في خدمة المجتمعات التي تعمل بداخلها، و بالأخص في مجتمعات البلدان النامية؛ إذ يتضح أهمية الخدمات التي تقدمها تلك الشركات في دعم الرفاهية الاجتماعية، و تحقيق الاستقرار الاجتماعي و السياسي، و من أبرز أمثلة تلك الخدمات؛ تقديم المساعدات المادية في

أوقات الأزمات، ودعم الفقراء مادياً وعينياً، بالإضافة إلى توفير الخدمات التعليمية والصحية لأبناء الطبقات الفقيرة.

كما تمثل المشكلات الصحية أبرز التحديات التي تواجه ليس الدول النامية فحسب، بل أيضاً الشركات التي تعمل في هذه الدول، فعلى سبيل المثال؛ يمثل فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) عبئاً على الأنظمة الصحية والتي تعاني بالفعل من الضعف في العديد من البلدان النامية، علاوة على ذلك، فقد أثر انتشار الفيروس تأثيراً سلبياً على القطاع الخاص؛ من خلال ارتفاع تكاليف النشاط التجاري، وتحاول الشركات عن طريق تنفيذ برامج فعالة في مجالي التعليم والصحة؛ مساعدة الحكومات على مواجهة هذا المرض، بالإضافة إلى قيام الشركات بتقديم برامج الثقافة الصحية للعاملين وبقية أجزاء المجتمع؛ وذلك بغرض نشر الوعي الصحي (٦٩).

٣- آليات ضمان أنشطة المسؤولية الاجتماعية:

يرتبط مفهوم مواطنة الشركات - استناداً إلى المسؤولية الاجتماعية وأنشطتها المختلفة على النحو سالف الذكر - بأخلاقيات العمل التجاري، وممارسات مديري الشركات. ومن أبرز آليات ضمان أنشطة المسؤولية الاجتماعية؛ ما يعرف باسم التوجيهات الإرشادية للمؤسسات متعددة الجنسيات، والصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وفي ضوء ما سبق، نتساءل ما طبيعة وأهداف التوجيهات الإرشادية؟ وما موقف الشركات منها؟

ففي البداية، تجدر الإشارة إلى أن التوجيهات الإرشادية بمثابة توصيات صادرة عن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لمخاطبة الشركات متعددة الجنسيات؛ حيث يُنظر إليها على أنها مبادئ ومعايير تطوعية لممارسة الأعمال والأنشطة الاقتصادية بما يتماشى مع القوانين المعمول بها داخل الدولة، كما لا تهدف تلك التوجيهات إلى التمييز في المعاملة بين تلك الشركات والشركات المحلية، بل تعكس الممارسات الجيدة لكافة الشركات؛ والتي تتمثل في ضمان توافق العمليات التي تقوم بها هذه الشركات مع السياسات الحكومية، بالإضافة إلى دعم الثقة

المتبادلة بين هذه الشركات والمجتمعات التي تعمل بداخلها، والمساعدة على تحسين مناخ الإستثمار الأجنبي، وتعزيز مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تشجيع المساهمة الإيجابية لتلك الشركات في التطور الاقتصادي، والبيئي، والاجتماعي، مع الحد من المعوقات والسلبيات التي قد تنتج عن العمليات المتنوعة لهذه الشركات (٧٠).

أما عن موقف الشركات متعددة الجنسيات من تلك التوجيهات؛ فإنه يمكن القول بأن هناك العديد من تلك الشركات استجابت لتلك التوجيهات؛ وذلك عن طريق تطوير برامج و سياسات داخلية، وإرشادات، ونظم إدارة، تؤكد على التزامها بالمسؤولية الاجتماعية، والممارسات الأخلاقية للأنشطة التجارية. كما تنوعت طبيعة تنفيذ تلك الاستجابات من خلال ممارسات عدة؛ بدءاً من ميثاق الشرف، مروراً بالتقارير الثلاثية، وانتهاءً باتفاقيات الشراكة. وسوف نلقى الضوء على تلك الممارسات الثلاث بصورة موجزة على النحو التالي:

أ - ميثاق الشرف:

يُعد ميثاق الشرف من أبرز آليات تنفيذ أنشطة المسؤولية الاجتماعية في ضوء التوجيهات الإرشادية، ويحدد هذا الميثاق القيم والمبادئ الخاصة بالشركات، ويمكننا اعتبار أن الميثاق المكتوب كتابة جيدة يعد التزاماً حقيقياً بالممارسات التجارية المسؤولة. ولكي تكون موائيق الشرف ذات فاعلية؛ ينبغي أن تكون أكثر من مجرد مستند مهمل؛ إذ يجب إعدادها بأسلوب يحث على السلوك الأخلاقي، ويجعل العاملين بالشركة فخورين بالقيام بهذا السلوك، كما ينبغي أن تكون موائيق الشرف بمثابة الدليل المرشد Guidelines في العلاقات القائمة بين أصحاب المنفعة وصانعو القرار بالشركة، والأهم من ذلك يتعين على العاملين في كافة المستويات داخل الشركة السعي لمراعاة المعايير التي ينص عليها ميثاق الشرف، كما يتناول الميثاق عدة قضايا منها؛ بيئة العمل، والعلاقة بين العاملين والإدارة، والمشاركة في المجال السياسي، والممارسات المالية، وتقييد الفساد، وأسس الإعلان المسؤول (٧١)، وأيضاً تحديد

ساعات العمل، و معدل الأجور، و سياسات الشركة نحو عمالة الأطفال .

و من أمثلة موائيق الشرف تلك؛ الموائيق الخاصة بسلسلة الموردين؛ و التي تتضمن بيانات تتعلق بطبيعة المنتجات، و ممارسات العمل، و أثر ما تقوم به الشركة من أنشطة على البيئة. و تتضح أهمية تلك الموائيق في دول تتسم بضعف البيئة الرقابية؛ إذ يمكن أن تكون هذه الموائيق بمثابة آلية لتطبيق القوانين المنظمة لظروف العمل، و معايير الإنتاج، و كذلك القضايا البيئية (٧٢).

ب - التقارير الثلاثية:

تشير التقارير الثلاثية التي تصدر عن الشركات - لتوضيح نتائج أنشطتها - بأن المعيار الاقتصادي (الأداء المالي) لم يعد المعيار الأساسي لقياس نجاح الشركات، بل يتعين توفير مزيد من المعلومات عن الآثار الاجتماعية و البيئية لأنشطتها. فمن الناحية الاقتصادية؛ تضمن التقارير الثلاثية توافر الشفافية والمعلومات المالية في الوقت المناسب لكل من المستثمرين، و العاملين، و العملاء، و الشركات، و كذلك الموردين. أما من الناحية الاجتماعية؛ فيتضمن هذا النوع من التقارير الممارسات الاجتماعية للشركة؛ من خلال توفير معلومات عن الممارسات والمعايير الأخلاقية التي تلتزم بها الشركة، و سبل التنمية المهنية للعاملين؛ من خلال برامج لتنمية الموارد البشرية بالشركة، و كذلك الممارسات الخاصة بتعيين العاملين، و التبرعات الخيرية، و المساعدات المادية. أما المعلومات المتعلقة بالآثار البيئية؛ فإنها تتضمن أثر أنشطة الشركة على البيئة بمفهومها الواسع؛ بما في ذلك البيانات الخاصة بأمان المنتج، و معايير الإنتاج، و استخدام تكنولوجيا متقدمة غير ملوثة للبيئة، و غير ذلك من المعلومات المتعلقة بتأثير الأنشطة الاقتصادية للشركة على البيئة الطبيعية (٧٣).

ج - اتفاقيات الشراكة:

تمثل اتفاقيات الشراكة الثلاثية بين الشركات، و الحكومات، و المنظمات غير الحكومية (NGOs)؛ أحد أبرز الوسائل الفعالة لتمكين القطاع الخاص من الوفاء بمسؤولياته الاجتماعية. و بالنسبة للحكومة، فإنها تستطيع أن تقوم بأدوار فعالة؛ فمن

ناحية يمكنها صياغة و تطوير مجموعة من التشريعات، بل و تهيئة البيئة القانونية المناسبة التي تكفل توجيه و تنظيم جهود أصحاب الشركات، و تضمن توظيفها في خدمة المجتمع، كما يستطيع صانعو السياسات التشاور مع الشركات بشأن القوانين المتوقع صدورها لجعلها أكثر فاعلية، كما توفر للشركات إعفاءات، و تسهيلات، بل و تيسيرات ضريبية، و امتيازات؛ تشجعها على الدخول في مشروعات مجتمعية، بالإضافة إلى ضرورة قيام الحكومة بتذليل العقبات البيروقراطية التي تشكل عائقاً أمام الشركات المهنية، و الراغبة في المساهمة في حل مشاكل الفقراء، و التخفيف من معاناة أفراد المجتمع.

أما فيما يتعلق بالمجتمع المدني Civil Society ، فإنه يمكن أن يقوم بدور فعال في الرقابة و التعبير عن القضايا المجتمعية في علاقتها بالشركات. فعلى سبيل المثال؛ تعد منظمات حماية البيئة في اليابان من أبرز القوى الفعالة في المجتمع المدني، و التي مارست الاحتجاج على تجاوزات الشركات الصناعية الضارة بالبيئة، و كانت السبب في كشف تسبب بعض الصناعات في انتشار التلوث و الأمراض. و لقد اعتمدت العمل عبر محورين؛ تمثل المحور الأول في الضغط على الحكومة و الحزب الحاكم من أجل إصدار التشريعات البيئية، و فرض الضوابط القانونية الملزمة على الشركات، أما المحور الثاني؛ فيتمثل في مخاطبة الشركات الصناعية ذاتها، حيث استطاعت إلزامها بدفع التعويضات المناسبة للضحايا المتضررين. و بعد فترة من تبادل الاتهامات مع الشركات التي وصفتها بترويج ادعاءات كاذبة و محاولة ابتزازها للحصول على تمويل، أثبتت تلك المنظمات مصداقيتها عندما رفضت قبول عروض الشركات من التبرعات المالية؛ بهدف تخفيف حدة الهجوم رافعة شعار فقراء لكن شرفاء، و استمرت تلك المنظمات في رصد الأنشطة الملوثة للبيئة، و تسجيلها في تقارير بصورة موضوعية (٧٤).

٤ - المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات بين الأهمية و المزايا:

في ضوء الطرح السابق لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، و عوامل تنامي الاهتمام بها من قبل الشركات متعددة الجنسيات، و أبرز مجالاتها، و أنشطتها، و أيضاً آليات

ضمانها داخل المجتمعات التي تعمل بها؛ سوف نخصص هذا الجزء للإجابة على تساؤل رئيس مؤداه: ما أهمية تلك المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات، وما يرتبط بها من أنشطة و ذلك بالنسبة للمجتمع؟ وما أهم المزايا التي يمكن أن تحصل عليها تلك الشركات داخل المجتمعات التي تعمل بداخلها؟

في البداية، ينبغي أن نشير إلى تعاظم أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات بالنسبة للمجتمع، وذلك في ضوء الانتشار المتزايد للآثار السلبية للنظام الاقتصادي الكوني Global Economic System؛ والتي قد تتمثل في جزء منها في تدهور الأوضاع المعيشية لغالبية أفراد البلدان النامية، خاصة مع إعلان منظمة العمل الدولية (ILO) بأن هناك ما يقرب من (٣) بليون عاطل، بالإضافة إلى تدنى المستويات المعيشية، وضعف مستوى دخل الأفراد، وانخفاض الأجور بصورة لا يستطيع معها الفرد إشباع حاجاته الأساسية. وهكذا، تبدو أهمية أنشطة المسؤولية الاجتماعية لتلك الشركات، وذلك في ظل سيطرة تلك الشركات على ما يقرب من (٢٥%) من إجمالي النشاط الاقتصادي العالمي (٧٥).

بالإضافة إلى ما سبق، يمكن القول بأن أنشطة المسؤولية الاجتماعية لا تتوقف عند المشاركة في الأعمال الخيرية، ولكنها تتضمن أنشطة عديدة - كما سبق وأشرنا - والتي من خلالها تساهم في خلق مجتمعات إنسانية أفضل؛ تتسم بحماية حقوق الإنسان، وتيسير جهود التنمية، بالإضافة إلى تحسين العلاقة بين أصحاب الشركات والمجتمع (٧٦)، وكذلك تعزيز الدور التنموي للقطاع الخاص، والنظر إليه على أنه من أحد الشركاء الأساسيين في عملية التنمية؛ بمساعدة كل من الدولة، والمجتمع المدني.

فالشركات التي تشعر بالمسؤولية تجاه مجتمعاتها؛ تستطيع جذب المزيد من الأموال، وتقليل التكاليف الإجمالية للاقتراض؛ إذ يقوم مفهوم الاستثمارات المسؤولة اجتماعياً على فكرة أن الاستثمارات لا تتم فقط بناءً على احتياجات واهتمامات المستثمر، بل على المساهمة الاجتماعية لذلك النشاط الاستثماري؛ من خلال دعم

مبادرات التنمية في المجتمعات ذات الأداء الضعيف، سواء في داخل الوطن أو في الخارج.

أما فيما يتعلق بالمزايا التي يمكن أن تحصل عليها الشركات من خلال قيامها بأنشطة المسؤولية الاجتماعية، فيمكن أن نوجزها فيما يلي (٧٧):

أ- تعزيز سمعة الشركة و مكانة المنتج:

لقد أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي في أواخر عام (٢٠٠٣) إلى أن سمعة الشركة تُعد من أهم معايير نجاحها، كما تسهم السمعة الجيدة في قدرة الشركة على مواصلة تحقيق الأرباح و الأداء الجيد. وتضرب النظرية الاقتصادية مثلاً جيداً في هذا الشأن؛ وهو أنه في الأسواق التي تتسم بعدم كفاية المعلومات المقدمة للعملاء عن المنتج، فإن السمعة الجيدة لا تسمح للشركات باجتذاب عملاء جدد فحسب، بل أيضاً يساعد هذا الأمر على الاحتفاظ بالعملاء الحاليين. كما أنه في المجتمعات التي لا يكون المستهلكين فيها على علم بجودة المنتج أو المواصفات الأخرى له، فإنهم يستطيعون الاعتماد على الثقة في مكانة الشركة وتاريخها. ويمكن إدراك مدى اهتمام العملاء بمكانة الشركات؛ من خلال المبالغ الضخمة التي تنفقها هذه الشركات ليس على بناء سمعة جيدة فحسب، بل الأهم من ذلك الحفاظ على هذه السمعة.

ب - زيادة القدرة على اجتذاب عاملين ذوي مهارة:

يمكن للممارسات التجارية المسؤولة اجتماعياً تحسين قدرة الشركة على جذب عاملين يتمتعون بمهارات أعلى و الاحتفاظ بهم، فعلى سبيل المثال؛ أشارت إحدى الدراسات الدولية التابعة لمركز الثقة لدى المؤسسات التجارية، إلى أن الطلاب الجامعيين عندما يفكرون في البحث عن عمل، فإنهم سوف يكونون أكثر سعياً للعمل في الشركات التي تتمتع بسمعة جيدة في مجال المسؤولية الاجتماعية.

ج - انخفاض مخاطر و تكاليف النشاط الاقتصادي:

إن المشاركة في الجهود المبذولة لتحسين الأوضاع البيئية من شأنها تخفيض

حجم الغرامات، وتخفيض الأحكام الصادرة ضد الشركات التي تخالف القانون. فعلى سبيل المثال؛ لا يكلف نشاط حماية البيئة صاحب الشركة القيام بأي جهد إضافي، بل بكيفية الامتناع عن انتهاكها منذ البداية بوصفها أحد حقوق الإنسان - الذي ينبغي أن يعيش في بيئة نظيفة خالية من الأمراض والملوثات - وذلك من خلال استخدام تكنولوجيا متقدمة غير ملوثة للبيئة، واستخدام أساليب حديثة في عمليات الإنتاج.

د - تحسين الأداء المالي:

إن الممارسات الأخلاقية للشركات متعددة الجنسيات من خلال أنشطة المسؤولية الاجتماعية؛ إنما تؤدي بدورها إلى تحسين مكانة الشركة، وانخفاض التكاليف، على النحو سالف الذكر، بالإضافة إلى أن زيادة حصتها في السوق، ورفع مستوى مبيعاتها؛ يؤدي بالتالي إلى ارتفاع معدلات أرباحها.

رابعاً، نماذج تطبيقية لأنشطة الشركات متعددة الجنسيات في مجال

المسؤولية الاجتماعية:

لقد أصبح لدى الشركات متعددة الجنسيات في العديد من بلدان العالم تاريخ طويل من الإسهامات والمبادرات في مجال تنمية المجتمع؛ إذ أصبح لتلك الشركات أدوار في مجال تحقيق التنمية داخل المجتمعات التي تتواجد بها وذلك بطرق عديدة؛ وربما يتحقق ذلك بدءاً من قيام تلك الشركات بوظائفها التقليدية المتمثلة في تحقيق الأرباح، مروراً بتوفير فرص للتوظيف واحترام حقوق العمال، وانتهاءً بسعى تلك الشركات للإسهام في الحفاظ على حقوق الإنسان داخل مجتمعه وحماية البيئة.

من خلال ما سبق، سوف نلقى الضوء في هذا المحور على نماذج عالمية وأيضاً مصرية في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات؛ على سبيل المثال لا الحصر:

١- نماذج من المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات على مستوى

العالم:

أ- الولايات المتحدة (مايكروسوفت نموذجاً):

لقد أشار بيل جيتس في زيارته إلى مصر عام (٢٠٠٥) إلى مفهومه للمسؤولية الاجتماعية لشركة مايكروسوفت بقوله: إننا إذا كنا نعمل على نشر استخدام الحاسبات الآلية الشخصية، فمن المهم أن نتأكد من أن الجميع يتمتعون باستخدامات التكنولوجيا الجديدة، بغض النظر عن إمكاناتهم المادية؛ ولذلك فنحن نسعى لتقديم التبرعات من منتجاتنا من البرمجيات للمدارس والمؤسسات الاجتماعية، كما يتطوع العاملون بالشركة بوقتهم وجهدهم للمساعدة في عمليات التدريب، وينمو هذا الجهد بشكل متواصل - على حد قوله - كما يضرب مثلاً آخر بالمساعدات التي قدمتها شركة مايكروسوفت للمتضررين من ضحايا كارثة تسونامي؛ والتي بلغت نحو ثلاثة ملايين ونصف مليون دولار، ولقد تم توجيه هذا المبلغ لعمليات الإنقاذ في أندونيسيا، وسيريلانكا، وتايلاند، كما ذهب عدد كبير من موظفي الشركة لإقامة مواقع إلكترونية للبحث عن المفقودين، وفي داخل المجتمع الأمريكي؛ قدمت مؤسسة جيتس تبرعات لجامعة كامبريدج ومؤسساتها البحثية، كما تم تخصيص نسبة لتمويل المنح الدراسية للدارسين بالجامعات، مما يعود بالنفع على المجتمع؛ من خلال توفير رأس مال بشري مؤهل بمهارات الكفاءة والإبداع (٧٨).

ب - اليابان:

يُنسب الفضل في طرح فكرة المسؤولية الاجتماعية لأول مرة في اليابان إلى أصحاب العمل أنفسهم، وبمبادرة من إحدى الجمعيات اليابانية لمديري الشركات التعاونية. فلقد وجهت الجمعية الدعوة للشركات في السعي نحو تحقيق التوافق والانسجام بين الاقتصاد والمجتمع، مع انتقاد السعي لتحقيق الربح باعتباره الهدف الأوحـد لأي مشروع، والتأكيد على ضرورة الاهتمام بالأهداف الاجتماعية والتنموية، والتأكيد على الصالح العام. كما نجد أن هناك اهتمام من الشركات اليابانية متعددة الجنسيات مثل سوني - تويوتا بالبيئة ومشكلاتها، بالإضافة إلى حسن التعامل مع

الكوارث و الأزمات؛ مثل الزلازل و البراكين، إذ تميزت تلك الشركات بالمرونة والسرعة في مواجهة الأزمات، وذلك على العكس من الإجراءات الحكومية التي يغلب عليها الطابع البيروقراطي الذي قد يتسم بالبطء وعدم المرونة، بالإضافة إلى تأسيس ما يُعرف باسم اتحاد اليابان لأصحاب الأعمال؛ والذي يهتم بالعلاقة بين أصحاب الشركات و العمال؛ من خلال توفير الرعاية الصحية و الاجتماعية للعمال، ومساندتهم في حالة نشوب نزاع مع الشركة حول حقوقهم المهنية (٧٩).

ج - بولندا (٨٠):

في البداية، يبلغ عدد الشركات التي تتجاوز مبيعاتها (٥٠٠,٠٠٠) دولار، ما يقرب من (٥٠,٠٠٠) شركة، و من بين هذه الشركات يوجد ما يقرب من (١٠٠٠) شركة تطبق برامج مواطنة الشركات؛ من خلال دعم أنشطة المسؤولية الاجتماعية. وتضم قائمة هذه الشركات مجموعة من الشركات متعددة الجنسيات، وأخرى تحمل الجنسية البولندية؛ وذلك بأحجام مختلفة، وهناك برنامج واسع وطموح لتعزيز مشاركة الشركات داخل المجتمع، وعلى الرغم من أن عملية المشاركة داخل المجتمع قد تتسم بارتفاع العبء من حيث الوقت و التكلفة، إلا أن كثيراً من الشركات تعتبرها بمثابة دور هام يجب القيام به.

و تتمثل آليات القيام بالمسؤولية الاجتماعية؛ قيام الشركة بإنشاء مؤسسة خيرية تكون المسؤولة عن القيام بالأنشطة المجتمعية، وذلك بدلاً من قيام الشركة بأداء هذا الدور بشكل مباشر، و بينما تتفاوت أهداف المؤسسات الخيرية المختلفة، فإن النمط العام هو ذلك الذي يتمثل في مساندة و تدعيم المستشفيات، و المنظمات غير الهادفة للربح، و مشروعات رعاية الأطفال و الأيتام، وكذلك دعم مؤسسات البحث العلمي.

و من بين المؤسسات الرائدة في هذا المجال مؤسسة بوشنر -Buchner Foundation التي أسسها بيوتر .ج. بوشنر Piotr.J. Buchner في عام (١٩٨٩)، و يمتلك عدة شركات تعمل في بولندا و مناطق أخرى في العالم، و تقوم تلك المؤسسة بإعطاء منح دراسية في الداخل و الخارج، و منح جوائز مقابل الإنجازات العلمية و الثقافية. وهناك مثال آخر لمؤسسة تميزيكا ، و التي أسستها شركة كورتس الدولية -Curtis In-

international فى عام (١٩٩٥)؛ و تقوم تلك المؤسسة بتدعيم المستشفيات؛ حيث قامت بتمويل مشروع علاج اللوكيميا، وشراء معدات تشخيص وعلاج الأورام، ومساندة مشروع للألعاب الأولمبية للأطفال المعاقين. كما تقوم بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة بتقديم التبرعات العينية مثل شركة إيكابلاست Ekaplast؛ وهى شركة مصنعة لمكونات دورات المياه؛ حيث قامت بتقديم منتجاتها للمدارس التى يجرى إنشاؤها أو تجديدهما.

د - الهند:

تتضح أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات فى الهند من خلال إلقاء رئيس إدارة المجلس الاجتماعى الهندى الأمريكى، ومدير مؤسسة أبناء نانا المحدودة كلمته؛ و التى أبرز فيها تجارب الشركة فى مجال المسؤولية الاجتماعية؛ من خلال تأكيده على أبرز مبادئ الشركة، و التى تتمثل فى (٨١):

١- يجب ألا يكون المال هو الهدف الأساسى للنشاط الاقتصادى، بل يجب دعم مصالح العملاء، وتحسين جودة المنتج، وكسب ثقة المستهلكين؛ و عندئذ تكون النتيجة تحقيق كسب مادى.

٢- يجب أن يخصص جزء من الأرباح المكتسبة لمصالح المجتمع و الدولة.

٣- يجب ألا نكتفى بحماية البيئة فقط - أثناء القيام بالنشاط الاقتصادى - بل لابد من العمل على تحسينها؛ حتى نترك لأطفالنا العالم الذى نحيا فيه الآن أكثر إشراقاً فى المستقبل.

٤- يجب على الشركات أن تعمل على إحياء تلك المثاليات، وأن تصبح قدوة يحتذى بها داخل المجتمع.

٥- لابد من مواجهة التهديدات والتحديات التى تواجه مجتمعاتنا التى نعمل بها؛ حتى يتسنى لنا الاستمرار، والنمو، والتطور.

يتضح لنا فى ضوء المبادئ السابقة، بأن المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجوانب إنما تشمل أنشطة عديدة؛ من خلال التأكيد على أهمية المشاركة

داخل المجتمع، وتقديم المساعدة لمؤسساته؛ وذلك في ضوء تحويل جزء من أرباح الشركات لتمويل مشروعات، وتقديم خدمات مجتمعية، بالإضافة إلى حماية البيئة، ودعم التنمية المستدامة داخل المجتمع الذي تعمل فيه هذه الشركات، بالإضافة إلى أهمية مواجهة التهديدات والأزمات التي قد يتعرض لها المجتمع الهندي؛ ومثال ذلك الكوارث الطبيعية.

٢- نماذج من المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات في المجتمع

المصري:

في ضوء انتشار الشركات متعددة الجنسيات، وتزايد أعدادها داخل المجتمع المصري - على النحو سابق الذكر - فإن هناك اتجاه لتعظيم المسؤولية الاجتماعية لتلك الشركات، ودعم الاستفادة منها في تحقيق التقدم والرفاهية؛ وذلك دعماً لمواطنة الشركات متعددة الجنسيات، وتأكيداً لمسؤوليتها الاجتماعية داخل البلدان التي تعمل بداخلها؛ إذ أصبح ينظر إلى القطاع الخاص - والذي تمثل هذه الشركات جانب منه - بمثابة شريك في عملية التنمية.

و تأكيداً للمسؤولية الاجتماعية للشركات داخل المجتمع المصري؛ قام المركز المصري لدعم المنظمات الأهلية بإنشاء ما يعرف باسم برنامج منح ومواطنة الشركات؛ وذلك لسد فجوة الثقة بين المجتمع المدني والقطاع الخاص في مصر، ويتكون هذا البرنامج من ثلاثة عناصر أساسية (٨٢):

١- برنامج الدعم الفني والاستشارات؛ ويهدف إلى تقديم الاستشارات والدعم الفني للشركات المهتمة ببرامج وأنشطة المسؤولية الاجتماعية؛ وذلك فيما يتعلق بكيفية إنشاء وتنفيذ تلك البرامج بكفاءة وفعالية.

٢- برنامج منح الشركات؛ ويهدف إلى تعبئة الموارد المالية من الشركات العاملة في مصر؛ بهدف توفير مصادر تمويل مستدامة لدعم أنشطة برامج التنمية، والتي تنفذ بواسطة مؤسسات المجتمع المدني.

٣- برنامج مواطنة الشركات؛ ويقوم بتشجيع وترسيخ مبدأ المسؤولية

الاجتماعية للشركات، و دعم مشاركتها في أنشطة مجتمعية تعود بالفائدة على المجتمع المحلي المحيط بالشركة؛ و مثال ذلك طلاء جدران المدارس، و تزويدها بالوسائل التعليمية الحديثة، و زراعة الأشجار، و حماية البيئة، و مساعدة متحدى الإعاقة، و غير ذلك من صور المشاركة المجتمعية المختلفة.

و هناك العديد من الشركات متعددة الجنسيات التي اشتركت في برنامج منح الشركات؛ و الذي يعتمد في جوهره على قيام الشركة بتقديم دعم مادي لإحدى مؤسسات المجتمع المدني؛ و ذلك لدعم المشروعات التنموية، فعلى سبيل المثال لا الحصر؛ تعددت الشركات المانحة بدءاً من شركة بروكتل آند جامبل، و شركة هيوليت باكرد، مروراً بشركة أوراسكوم، و نوفارتس للأدوية، و انتهاءً بشركة الاتصالات فودافون، كما تنوعت الجمعيات الأهلية الفائزة في برنامج منح الشركات؛ و منها جمعية تنمية المجتمع المحلي بمحافظة شمال سيناء، وجمعية تنمية المجتمع المحلي بإدفو أسوان، و كذلك جمعية تنمية المجتمع ورعاية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بسوهاج، و كذلك جمعية أصدقاء البيئة بالإسكندرية. و يمكن القول، بأن أهم الأنشطة التي ستقوم بها تلك الجمعيات - من خلال المنح المقدمة لها من الشركات والتي سبق الإشارة إليها - تتمثل في تطوير صناعة المشغولات اليدوية، و دعم برامج التدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات، و تحسين وتطوير الأبنية التعليمية للمعاق حركياً، و كذلك دعم نشاط تدوير مخلفات الغزل و النسيج (٨٣).

و إذا كانت أنشطة المسؤولية الاجتماعية - على النحو سالف الذكر - تتم في جزء منها بدعم من مؤسسات المجتمع المدني، فإن هناك مبادرات ذاتية تقوم بها الشركة ذاتها بدءاً من احترام الشركة للبيئة الداخلية (العاملون)، و مروراً بالبيئة الخارجية من خلال دعم المجتمع و مساندته، و انتهاءً بأنشطة حماية البيئة، و معالجة أضرار المشكلات البيئية المرتبطة بأنشطة تلك الشركات.

و فيما يتعلق بأنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات و التي تتم داخل البيئة الداخلية للشركة، نجد أن لدينا شركة نيسان لصناعة السيارات في

مصر، وتمثل إحدى الشركات متعددة الجنسيات؛ حيث تقوم تلك الشركة بتطبيق إستراتيجية واحدة لا تتغير من بلد لآخر؛ وذلك فيما يتعلق بالحفاظ على حقوق العمال؛ إذ يعمل هؤلاء تبعاً لنظام الورديات، وإعطائهم قسطاً من الراحة أثناء العمل اليومي، بالإضافة إلى الوجبة الغذائية التي تُقدم لهم، وأيضاً تنفيذ برنامج للتأمين الصحي والطبي على العاملين لديها. ولقد وصلت قيمة تكاليف الرعاية الصحية والطبية التي أنفقتها الشركة على العاملين خلال عام (٢٠٠٥) إلى نحو (٢) مليون جنيه، بالإضافة إلى قيام الشركة بدفع التأمينات الاجتماعية، والتأمين على الحياة، وضرائب الدخل المقررة على العاملين بانتظام، ووصل إجمالي المبلغ الذي سدته الشركة لهذين البندين في عام (٢٠٠٥) إلى حوالي (١٦) مليون جنيهاً مصرياً (٨٤).

وهناك أيضاً شركة دايو الكورية، والتي تعمل في مجال صناعة السيارات؛ حيث تعدد أنشطتها أيضاً داخل البيئة الداخلية للشركة؛ من خلال دعم أنشطة التدريب الخارجى؛ إذ تقوم الشركة بإرسال نخبة من المهندسين، والفنيين، والمشرفين، للشركة الأم في كوريا؛ بهدف اكتساب الخبرات الفنية المتقدمة في مجال تجميع السيارات بمراحلها المختلفة، بالإضافة إلى قيام الشركة بتنظيم دورات للتدريب على إجراءات ونظم السلامة المهنية، ودورات عامة للمديرين والقادة في مجال نظم الإدارة واتخاذ القرارات، وأيضاً تنظيم دورات في مجال تعليم اللغات الأجنبية، والحاسب الآلى، ونظم الجودة، وهندسة السيارات، وذلك على نفقة الشركة (٨٥).

وفي ضوء ما سبق، يتبين لنا اهتمام الشركات متعددة الجنسيات بالقيام بأنشطة من شأنها دعم حقوق العمال، وتنمية رأس المال البشرى Human Capital للعاملين؛ بهدف تحسين الإنتاجية، والارتقاء بمستوى المنتج.

وهناك أيضاً المسؤولية الاجتماعية لتلك الشركات؛ من خلال دعم أنشطة تهدف للارتقاء بالمجتمع وتنميته؛ ومثال ذلك إسهام شركة توشيبا اليابانية - التي تعمل في مجال صناعة الأجهزة الكهربائية - في العديد من الأنشطة المرتبطة بالمجتمع؛ مثل الخدمات الصحية، ورعاية ذوى الاحتياجات الخاصة علاوة على

رعاية بعض الأنشطة الرياضية، وتنفيذ عدد من البرامج الخاصة لرعاية الطفل اليتيم والأرامل؛ من خلال تقديم إعانات مادية شهرية لإشباع حاجاتهم الأساسية، بالإضافة إلى دعم البرامج الدينية التي تهدف إلى نشر قيم الحب، والتسامح، والتعاون؛ ومن أمثلتها برنامج على خطى الحبيب (٨٦).

كما أعلنت شركة مكدونالدز الأمريكية للوجبات السريعة من خلال فرعها في مصر عن دعم إنشاء مستشفى سرطان الأطفال الجديد؛ وذلك بتقديم مبلغ مليون جنيه، كما أعلنت أيضاً عن تخصيص عشرة قروش من سعر كل وجبة تباع في جميع فروع مطاعمها بالجمهورية لصالح المستشفى، مؤكدة على أنها سوف تستمر في تقديم هذا الدعم لفترة طويلة، وتأتي هذه المبادرة - على حد قول وكيل الشركة في مصر - في إطار سياسة الشركة بالمساهمة في تنمية المجتمع، وبصفة خاصة في المشروعات والبرامج التي تهدف للنهوض بالأسرة والطفل داخل المجتمع المصري.

أما فيما يتعلق بأنشطة الشركات متعددة الجنسيات في مجال حماية البيئة، فنجد مبادرة فودافون للحفاظ على البيئة لعام (٢٠٠٩)؛ والتي تهدف لنشر الوعي البيئي بين العملاء ومستخدمي الهاتف المحمول في مصر بأهمية الحفاظ على البيئة؛ من خلال التأكيد على أهمية إعادة تدوير أجهزة و بطاريات التليفون المحمول التالفة والمنتھية الصلاحية. وتأمل فودافون من هذه المبادرة؛ السعي لحث العملاء وأفراد المجتمع على التخلص من أجهزة المحمول والبطاريات التالفة من خلال إعادة التدوير، والابتعاد عن إلقائها المباشر في صناديق القمامة؛ مما يؤدي إلى مخاطر وأضرار بيئية؛ وذلك لاحتوائهما على عناصر ومواد كيميائية ضارة بالصحة. ولقد عملت شركة فودافون على تحقيق ذلك الهدف؛ من خلال الاتفاق مع شركة متخصصة في مجال التخلص الآمن وإعادة تدوير المخلفات الصناعية، والاستفادة من بعضها بإعادة التدوير، وتصنيع مواد غير ضارة بالبيئة، أما غير الصالح منها للتدوير فإنما يتم التخلص منه عن طريق الدفن الصحي (٨٧).

خامساً، معوقات تطبيق برامج مواطنة الشركات متعددة الجنسيات؛

إذا كانت أنشطة المسؤولية الاجتماعية تعتمد على مجموعة من الآليات - وذلك على النحو سالف الذكر - فإنه بدون عمل تلك الآليات، وضعف الأنظمة القانونية؛ لا يمكن طرح برامج المواطنة للشركات، أو توفير الحماية للبيئة التنافسية التي يمكن أن تعمل بها؛ وبالتالي تمكينها من القيام بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع.

و من أبرز تلك المعوقات؛ عدم وجود آليات تضمن قيام الشركات بمسؤولياتها المنوطة بها؛ سواءً فيما يتعلق بالتزاماتها داخل الشركة، أو خارجها، أو تجاه البيئة التي تعمل بها. فعلى سبيل المثال؛ يمكن للشركات أن تسعى للقيام بأنشطة مجتمعية في دولة ما، إلا أنه على المستوى العملي قد تتوافر فرص عديدة للشركات للابتعاد عن تنفيذ ما تطرحه من برامج و مشروعات في تلك الدولة بالمقارنة بدول أخرى تكون قد نفذت فيها تلك البرامج، و المشروعات، و الأنشطة؛ وربما يرجع ذلك إلى انتشار الفساد و الرشوة داخل المجتمع؛ فمثلاً قد يميل المديرون المحليون لأفرع تلك الشركات في بعض بلدان العالم المختلفة - وبالأخص بلدان العالم النامي - إلى رشوة الموظفين الحكوميين مقابل تطبيق شروط أقل صرامة، أو تخفيف إجراءات التفتيش (٨٨).

و عليه، فإن انتشار الفساد يمكن أن يجعل الجهود التي تبذلها الشركة لكي تقوم بمسؤولياتها محفوفة بالمخاطر. فالفساد يحول دون تنمية الشركة أو التوسع التجاري، كما إنه يمثل أحد المعوقات الرئيسة للقيام بالنشاط التجاري على أسس أخلاقية (٨٩)، بالإضافة إلى أنه إذا كان الفساد يؤدي إلى ارتفاع تكلفة النشاط الاقتصادي بسبب دفع الرشاوى و شراء الهدايا للمسؤولين؛ فإن ذلك سيؤثر سلباً على معدل أرباح الشركات؛ فبدلاً من توفير فائض تلك الأرباح لتمويل مشروعات وأنشطة المسؤولية الاجتماعية، فإن ذلك الفائض سوف يخصص لدفع الرشاوى للمسؤولين.

و من المعوقات الأخرى، نجد لدينا غموض القوانين، و تضارب اللوائح، وعدم

تنفيذها بدقة؛ مما يؤثر سلباً على تنظيم عمل تلك الشركات بصورة تُيسر لها أداء أدوارها الممنوعة بها. كما أن هناك أيضاً تعقد الإجراءات الإدارية؛ ومن بينها ارتفاع معدلات الضرائب في معظم البلدان النامية - ومن بينها مصر - فمثلاً يبلغ معدل الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية للشركات ما يقرب من (٤٢٪) مقابل (٢٣٪) في تركيا، و (٢٠٪) في أندونيسيا، و (٢١٪) في سنغافورة، و (١١٪) في هونج كونج، وذلك في عام (٢٠٠٣) (٩٠).

وبالإضافة إلى ماسبق، يمكن القول بأن تأثير الأزمة المالية العالمية على بعض الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات التجارية - في ضوء إشهار إفلاس بعض الشركات و ضعف مركزها المالي - قد يؤدي إلى تخفيض نفقاتها وترشيد مواردها المالية في مجال تمويل خطط وبرامج المسؤولية الاجتماعية؛ وبالأخص المتعلقة بالتنمية المحلية داخل المجتمعات التي تعمل بها.

خاتمة:

تهدف خاتمة البحث إلى تناول أهم النتائج ودلالاتها النظرية من جانب، وأيضاً دلالاتها التطبيقية من جانب آخر؛ من خلال عرض لأهم التوصيات، مع الإشارة لأبرز القضايا الجديرة بالدراسة والبحث في المستقبل، وذلك على النحو التالي:

أ - نتائج البحث ودلالاتها النظرية:

- ١- لا تُعد الشركات متعددة الجنسيات، والمؤسسات المالية والتجارية - في ظل البيئة الثقافية التي تعمل فيها - مجرد كيانات اقتصادية فحسب، بل إن نجاح تلك الشركات إنما يعتمد على قدرتها على حل القضايا والمشكلات الاجتماعية داخل المجتمع الذي تعمل بداخله.
- ٢- ينطوي مفهوم مواطنة الشركات على حقوق ومسؤوليات لدى الشركات؛ واللذان يشكلان أسس المواطنة الصالحة للشركات متعددة الجنسيات.

٣- هناك مجموعة من الحقوق التي يجب أن تتوافر لدى الشركات متعددة الجنسيات داخل المجتمعات التي تعمل بها؛ وذلك استناداً إلى مفهوم مواطنة الشركات، وتتعدد تلك الحقوق؛ بدءاً من تنظيم عمل الشركات من خلال قيام الدولة بصياغة ووضع مجموعة من اللوائح والقوانين التي تنظم عمل أنشطة تلك الشركات، وتقييد المحسوبية، ومحاربة الفساد، وانتهاءً بتوفير مناخ الثقة.

٤- يجسد مفهوم المسؤولية الاجتماعية الالتزام من جانب الشركات بالتصرف على نحو أخلاقي، والإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية، والعمل على تحسين الأوضاع المعيشية للعمال، والموظفين وعائلاتهم، والمجتمع المحلي؛ وذلك انطلاقاً من مبادئ الحكم الرشيد؛ بدءاً من الشفافية وسيادة القانون، ومروراً بالتأكيد على الاستجابة، وانتهاءً بالرؤية الاستراتيجية، والكفاءة، والفاعلية.

٥- تبين لنا أن هناك ثلاثة مستويات لنوعية وطبيعة الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، والتي تتمثل فيما يلي:

أ- **الدائرة الداخلية:** وتتضمن الوظائف الاقتصادية للشركة؛ مثل الإنتاج، وتوفير فرص العمل، والحصول على الأرباح، وأيضاً تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي.

ب- **الدائرة الوسطية:** وتتضمن مسؤوليات تنتج عن ممارسة الوظائف والأنشطة الاقتصادية؛ ومن أمثلتها الحفاظ على البيئة، والعلاقات بالموظفين والعاملين بالشركات، وتمكن المستهلكين من الحصول على المعلومات.

ج- **الدائرة الخارجية:** وتتضمن التزامات وأنشطة يمكن أن تقوم بها الشركة؛ وذلك من أجل تحسين البيئة الاجتماعية، والارتقاء بالمجتمع ورفاهيته؛ ومثال ذلك الإسهام في مواجهة مشكلة الفقر.

٦- تتمثل المسؤولية الاجتماعية للشركات في عدد من الأنشطة والالتزامات؛ ومن أبرزها الالتزام بالقانون، وتعزيز المنافسة، واحترام حقوق العمال، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة غير الملوثة للبيئة، وحماية المستهلك، ودفع الضرائب، ومكافحة الرشوة، واحترام حقوق الإنسان، وحماية البيئة، وخدمة المجتمع.

٧- هناك العديد من الآليات التي يمكن من خلالها ضمان تنفيذ أنشطة المسؤولية الاجتماعية؛ ومن أبرزها ميثاق الشرف، والتقارير الثلاثية، وأيضاً اتفاقيات الشراكة الثلاثية بين الشركات، والحكومات، والمنظمات غير الحكومية.

٨- تعدد المزايا التي يمكن أن تحصل عليها الشركات من خلال قيامها بأنشطة المسؤولية الاجتماعية؛ والتي قد تتمثل في تعزيز سمعة الشركة، وزيادة القدرة على اجتذاب العاملين ذوي الخبرة والمهارة، وانخفاض مخاطر وتكاليف النشاط الاقتصادي، وتحسين الأداء المالي.

ب - التوصيات:

١- ضرورة تحديث البيانات الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات بصفة دورية؛ من حيث طبيعة تلك الشركات، وحجم أنشطتها، وموطنها الأصلي، ومدى إسهامها في النشاط الاقتصادي للدولة.

٢- أن تكون هناك هيئة مستقلة داخل الدولة تختص بمراجعة حقوق الشركات متعددة الجنسيات، وسبل دعم تلك الحقوق، والتعرف على أشكال وصور الانتهاكات التي يمكن أن تتعرض لها تلك الحقوق.

٣- يجب ألا تكون أنشطة الشركات متعددة الجنسيات في مجال المسؤولية الاجتماعية عشوائية؛ إذ يُراعى أن تكون وفقاً لمتطلبات وحاجات المجتمع، وتمشياً مع الأهداف التنموية للألفية؛ بدءاً من مكافحة الفقر والجوع، ومروراً بتوفير فرص العمل للشباب، وتنمية الموارد البشرية، وانتهاءً

بتوفير الخدمات الصحية، ومكافحة الأمراض، وحماية البيئة، وأيضاً بناء شراكة عالمية من أجل التنمية المستدامة داخل المجتمع.

٤- مراعاة مراجعة أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات؛ وذلك وفقاً لخطط برامج محددة سلفاً؛ للإسهام في عملية التنمية داخل المجتمع، مع مراعاة المراجعة الدورية لتلك الأنشطة.

٥- وضع آليات وضوابط لضمان تنفيذ أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات، مع إعمال مبدأ الثواب والعقاب في هذا الأمر.

٦- ضرورة الاستفادة من تجارب الشركات متعددة الجنسيات في مجال أنشطة المسؤولية الاجتماعية في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، ومحاولة تعزيز الجوانب الإيجابية، وتفادي السلبيات؛ بما يضمن كفاءة وفعالية تلك الأنشطة.

٧- أن يكون هناك تقرير سنوي لعرض أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات داخل الدولة المضيفة (المجتمع المصري) - كما هو الحال في تقرير التنمية البشرية - يبين طبيعة الأنشطة، والفئات المستفيدة، والمعوقات التي تواجه الشركات في مجال تنفيذ تلك الأنشطة؛ وذلك حتى يتسنى لصانعي القرار اتخاذ ما يرونه مناسباً في هذا الشأن.

ج - قضايا جديدة بالبحث والدراسة في المستقبل:

يمكن القول بأن هناك العديد من القضايا الجديدة بالبحث والدراسة؛ ومنها على سبيل المثال:

١- دراسة رؤى أصحاب الشركات متعددة الجنسيات والمديرون لطبيعة حقوق الشركات من جانب المجتمع الذي تعمل بداخله.

٢- التعرف على اتجاهات الرأي العام نحو طبيعة أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة Host Country بالتطبيق على المجتمع المصري.

- ٣- تقييم أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات من خلال الفئات المستفيدة؛ ومثال ذلك (العمال - المستهلكون - أفراد المجتمع).
- ٤- إجراء دراسات وبحوث مقارنة فيما بين الشركات متعددة الجنسيات حول أنشطة المسؤولية الاجتماعية؛ سواء داخل البلد المضيف، أو بين الدول التي توجد بها فروع لتلك الشركات؛ وذلك للتعرف على أوجه الشبه والاختلاف بين نوعية تلك الأنشطة.
- ٥- توضيح طبيعة المعوقات التي تعترض برامج المواطنة الصالحة للشركات متعددة الجنسيات، من منظور الحقوق الممنوحة لها من جانب الدولة، والالتزامات التي تقوم بها تلك الشركات تجاه المجتمع.

المراجع المستخدمة:

- 1 - Hedley, R. Alan. "Transnational Corporations and Their Regulation: Issues and strategies". In: *International Journal of Comparative Sociology*, Vol (40), No (2), 1999, P. 216.
- ٢ - رضا عبد السلام. **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية و التطبيق**. (الرياض: مكتبة الزهراء، ١٩٩٩) ص ٢٢٦ .
- ٣- حسين عبد المطلب الأسرج. إستراتيجية تنمية الإستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر . **في: كتاب الأهرام الاقتصادي**، العدد (٢١٣)، أغسطس ٢٠٠٥، ص ١٣ .
- ٤- حسام عيسى. **الشركات متعددة القوميات**. (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، دت) ص ص ٢٠، ٢١ .
- ٥- المرجع السابق. ص ص ٢١ .
- ٦- المرجع السابق. ص ص ١٠ - ١٦ .
- ٧- المرجع السابق. ص ص ٣٨، ٣٩ .
- ٨- رضا هلال. دور الشركات متعددة الجنسيات في التنمية: دراسة لدور الشركات الآسيوية في مصر . **في: كتاب الأهرام الاقتصادي**، العدد (٢٤٠)، سبتمبر ٢٠٠٧، ص ٥٤ .
- 9 - Hedley, R. Alan. *Op. cit*, P. 217.
- ١٠ - رضا هلال. مرجع سابق. ص ٥٤ .
- 11 - Shamir, Roner. "The De-Radicalization of Corporate Social Responsibility". In: *Critical Sociology*, Vol (30), No (3), 2004, PP. 669-670.
- ١٢ - رضا هلال. مرجع سابق. ص ص ٦٣ - ٦٥ .

- ١٣- المرجع السابق. ص ص ٦٣- ٦٦ .
- ١٤- المرجع السابق. ص ١٠٢ .
- 15 - Hedley, R. Alan. *Op. cit*, P. 218.
- ١٦ - رضا عبد السلام. مرجع سابق. ص ٢٣١ .
- 17 - Fortanier, Fabienne, Kolk, Ans. "On the Economic Dimensions of Corporate Social Responsibility". In: *Business and Society*, Vol (46) No (4), December 2007, P. 458.
- ١٨ - رضا هلال. مرجع سابق. ص ص ٣٥ - ٣٧ .
- ١٩- مصطفى كامل السيد. **الحكمانية: البعد السياسي للتنمية المستدامة. في: مصطفى كامل السيد (محرر). الحكم الرشيد والتنمية في مصر. (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠٦) ص ص ٤٣، ٤٤ .**
- ٢٠- الكسندر شكولنيكوف وآخرون. **مواطنة الشركات: مفهوم المواطنة وتطبيقاته في مجال الأعمال. يناير ٢٠٠٩ .**
<www.cipe-arabia.org>.
- ٢١ - المرجع السابق. ص ٦٠ .
- 22 - Post, James E.. "Global Corporate Citizenship: Principles to Live and Work By". In: *Business Ethics Quarterly*, Vol (12) No (2) Apr 2002, P. 147.
- ٢٣ - الكسندر شكولنيكوف وآخرون. مرجع سابق. ص ص ٦، ٧ .
- ٢٤- المرجع السابق. ص ص ٢، ٣ .
- 25 - Logsdon, Jeanne M., Wood, Donna J. "Business Citizenship: From Domestic to Global Level of Analysis". In: *Business Ethics Quarterly*, Vol (12) No (2), Apr 2002, P. 161.
- ٢٦ - الكسندر شكولنيكوف وآخرون. مرجع سابق. ص ١٥ .
- ٢٧- المرجع السابق. ص ٢٥ .

٢٨- البنك الدولي. **تحسين مناخ الاستثمار من أجل المجتمع**. (القاهرة: الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٥) ص ١٠١ .

٢٩- المرجع السابق. ص ١٠١ .

٣٠- المرجع السابق. ص ١٠١ .

٣١- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. **الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠٠٥**. (القاهرة: الأهرام، ٢٠٠٥) ص ٣٣٣ .

٣٢- البنك الدولي. **مرجع سابق**. ص ١٠٢ .

٣٣- المرجع السابق. ص ص ٤٦، ٤٥ .

٣٤- المرجع السابق. ص ص ٤٣، ٤٢ .

٣٥- المرجع السابق. ص ٤٣ .

٣٦- المرجع السابق. ص ٤٤ .

٣٧- المرجع السابق. ص ١٠٢ .

٣٨- المرجع السابق. ص ١٠٤ .

٣٩- المرجع السابق. ص ١٠٥ .

٤٠- نيوتن، ليزا هـ.. نحو شركات خضراء: مسؤولية مؤسسات الأعمال نحو الطبيعة . **تأليف: ليزا هـ. نيوتن. ترجمة: إيهاب عبد الرحيم محمد**. **سلسلة عالم المعرفة، العدد (٣٢٩)، يوليو ٢٠٠٦، ص ٩٠٠**

٤١- الكسندر شكولنيكوف وآخرون. **مرجع سابق**. ص ٤٠ .

42 - Blasco, Maribel, Zolner, Mette. " Corporate Social Responsibility in Mexico and France; Exploring the Role of Normative Institution". January 2009.
<www.bas.sagepub.com>.

43- Post, James. E. *Op.cit*, PP. 148, 149.

- 44- Archie, B. Carroll. "Corporate Social Responsibility; Evolution of a Definitional Construct". **In: *Business and Society***, Vol (38), No (3), September 1999, PP. 270-272.

٤٥ - المرجع السابق ص ٢٧١ .

- 46- Logsdon, Jeanne. M., Wood, Donna. J.. *Op. cit*, P, 179.

٤٧ - ناهد عز الدين، المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال: نماذج عالمية .
في: **السياسة الدولية**، العدد (١٧٤)، أكتوبر ٢٠٠٨، ص ٨٢ .

- 48 - Logsdon, Jeanne M., Wood, Donna. J. *Op. cit*, P, 157.

- 49- Blasco, Maribel, Zolner, Mette. *Op. cit*, PP. 1,2.

- 50- Wilcox, Tracy. "Human Resource Development as an Element of Corporate Social responsibility". **In: *Asia Pacific Journal of Human Resources***, Vol (44), No (21), 2006, P. 186.

- 51- "Corporate Social Responsibility- What Does it Mean?". January 2009.

<www.Mallenbaker.Net/csr/csrfiles/definition.html>.

٥٢ - ناهد عز الدين . مرجع سابق . ص ص ٨٠ ، ٨١ .

- 53 - Archie, B. Carroll. *Op. cit*, P. 275.

- 54- Hedley, R. Alan. *Op. cit*, P. 217.

- 55- Logsdon, Jeanne. M., Wood, Donna-J.. *Op. cit*, P. 165.

- 56- Banerjee, Subhabrata Bobby. " Corporate Social Responsibility: The Good, The Bad and The Ugly". **In: *Critical Sociology***, Vol, (34), No (1) 2008, P. 62.

٥٧ - انظر كل من:

- أ- وزارة الاستثمار. **التوجيهات الإرشادية للشركات متعددة الجنسيات**.
الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ص ١١ .
- ب- البنك الدولي . مرجع سابق . ص ١٠٤ .

- ٥٨- المرجع السابق. ص ١٠٦، ١٠٧ .
- ٥٩- الكسندر شكولنيكوف وآخرون. مرجع سابق. ص ص ٩ - ١٠ .
- ٦٠- المرجع السابق. ص ١٢ .
- ٦١- وزارة الإستثمار. مرجع سابق. ص ١١ .
- ٦٢- الكسندر شكولنيكوف وآخرون. مرجع سابق. ص ١٤ .
- ٦٣- وزارة الإستثمار. مرجع سابق. ص ص ١٠، ١١ .
- ٦٤- المرجع السابق. ص ص ٥ - ١٢ .
- ٦٥- الكسندر شكولنيكوف وآخرون. مرجع سابق. ص ص ٨ - ١١ .
- ٦٦- وزارة الإستثمار. مرجع سابق. ص ١٠ .
- ٦٧- الكسندر شكولنيكوف وآخرون. مرجع سابق. ص ص ٨ - ١٠ .
- 68 - Logsdon, Jeanne M., Donna. Wood, J. *Op. cit*, PP 169, 170.
- ٦٩ - وزارة الإستثمار. مرجع سابق. ص ٩ .
- ٧٠- الكسندر شكولنيكوف وآخرون. مرجع سابق. ص ص ١٢، ١٣ .
- ٧١- وزارة الإستثمار. مرجع سابق. ص ص ١: ٣ .
- ٧٢- الكسندر شكولنيكوف وآخرون. مرجع سابق. ص ص ٢٢، ٢٣ .
- ٧٣- المرجع السابق. ص ص ٢٣، ٢٤ .
- ٧٤- المرجع السابق. ص ٢٨ .
- ٧٥- ناهد عز الدين. مرجع سابق. ص ٨٥ .
- ٧٦- المرجع السابق. ص ص ٨٨، ٨٩ .
- 77 - Wilcox, Tracy. *Op. cit*, P. 187.
- ٧٨ - الكسندر شكولنيكوف وآخرون. مرجع سابق. ص ٢ .

٧٩- ناهد عز الدين . مرجع سابق . ص ٨٢ .

٨٠- ميزيسلوبال . المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الأعمال في بولندا . يناير ٢٠٠٩ .

<http://www.cipe-egypt.org>.

٨١ - جامشيد جيه إيراني . المسؤولية الاجتماعية لرأس المال في التجربة الهندية .

<http://www.cipe-egypt.org>.

82- <<http://www.egpngosupport.org/new/commenprojects>>.

٨٣ - المرجع السابق . ص ص ٢ ، ٣ .

٨٤ - رضا هلال . مرجع سابق . ص ص ١٣٣ ، ١٣٤ .

٨٥- المرجع السابق . ص ص ١٣٨ ، ١٣٩ .

٨٦- المرجع السابق . ص ١٨٢ .

٨٧- الموقع الرسمي لشركة اتصالات فودافون على شبكة الإنترنت:

www.vodafone.com.eg.

٨٨ - الكسندر شكولنيكوف وآخرون . مرجع سابق . ص ٢١ .

٨٩- المرجع السابق . ص ٢١ .

٩٠- رضا هلال . مرجع سابق . ص ١١١ .

الفصل الخامس
العولمة ومجتمع المخاطر
الجرائم المعلوماتية نموذجاً

الفصل الخامس العولمة ومجتمع المخاطر الجرائم المعلوماتية نموذجاً

تمهيد: (*)

إذا كان استخدام الحاسب الآلى فى حياتنا اليومية على نحو متزايد قد يسّر إنجاز العديد من المهام والوظائف، وإذا كان استخدام شبكة الإنترنت قد مكّن من سرعة الحصول على المعلومات؛ من خلال تصفح المواقع المختلفة عليها، فقد أساء البعض استخدام هذا التطور؛ فقاموا بتوظيف هذا التطور فى ارتكاب أنشطة إجرامية؛ وبالتالي أصبح الحاسب الآلى و الإنترنت بمثابة أهداف، و وسائل، وبيئة ملائمة لارتكاب تلك الأنشطة الإجرامية، و تنفيذ الأفعال غير الأخلاقية والمخالفة لقوانين المجتمع.

و من هنا، كان انتشار استخدام الحاسب الآلى و الإنترنت مدعاة لمزيد من الخوف، و التحسب من الأخطار التى يمكن أن تحدث بسبب سوء استخدامهما من قبل بعض الأفراد. و لقد أوضح مكتب التحقيقات الفيدرالية بالولايات المتحدة أن عدد الاختراقات التى تعرضت لها شبكات الحاسب الآلى بلغت (٢٥٠.٠٠٠) اختراق خلال عام (١٩٩٥)؛ و يعنى هذا أنه كان هناك شخص يحاول اختراق تلك الشبكات كل (٣٠) ثانية. و بسبب هذا الحجم المتزايد من الهجمات و الاختراقات التى تتعرض لها شبكات الحاسب الآلى؛ أصبح ينظر إلى الجرائم المعلوماتية على أنها تحتل الأولوية فى ضرورة التصدى لها، ليس فى الولايات المتحدة وحدها، بل فى معظم دول العالم المتقدم و النامى على حد سواء. لقد أصبح استخدام الحاسب الآلى و الإنترنت فى تنفيذ الأنشطة الإجرامية مشكلة خطيرة و تهدد الأمن القومى للدولة؛ خاصة إذا ما

(*) هذا الفصل نسخة مُنقحة من فصل نُشر للمؤلف فى رسالة دكتوراة بعنوان «الأبعاد

الاجتماعية للجرائم المعلوماتية فى المجتمع الحضرى: دراسة سوسيولوجية لمرتكبي الجرائم

المعلوماتية، ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٧ .

تعرضت شبكات البنية التحتية للدولة التي تُدار بواسطة الحاسب الآلي لتلك الهجمات. و ترجع أسباب تزايد أخطار الجرائم المعلوماتية في وقتنا الحالي؛ إلى استخدام الحاسب الآلي و الإنترنت على نطاق واسع من قِبَل الأفراد، والهيئات، والمؤسسات. فلقد زاد اعتماد الأفراد و المؤسسات على تلك التكنولوجيا في تنفيذ الكثير من المهام؛ نظراً لتزايد أعداد الدول المستخدمة لشبكة الإنترنت؛ حتى أصبحت أكثر من (١٩٠) دولة حتى الآن.

و على ضوء ما سبق، تثار مجموعة من التساؤلات، هي: ماذا يُقصد بالعولمة؟ وما طبيعة مجتمع المخاطر؟ ومتى ظهرت الجرائم المعلوماتية؟ وماذا يُقصد بتلك النوعية من الجرائم؟ وهل ثمة اختلاف بينها وبين الجرائم التقليدية؟ وما أنماط الجرائم المعلوماتية و صورها؟ و من هم ضحايا تلك النوعية من الجرائم؟ وما حجم تلك الجرائم والخسائر المترتبة عليها؟

و للإجابة على التساؤلات السابقة؛ أفرد الباحث عدداً من المحاور الرئيسة على النحو التالي: المحور الأول؛ و يتناول فيه مفهوم العولمة، و يلقي الضوء في المحور الثاني على طبيعة مجتمع المخاطر، أما المحور الثالث فيحمل عنوان التطور التاريخي للجرائم المعلوماتية. و سوف يستخدم الباحث المنهج التاريخي؛ و ذلك لتتبع ظهور الجرائم المعلوماتية، حيث لم تظهر هذه الجرائم فجأة؛ بل خضعت لتطورات عدة عبر مراحل تاريخية متباينة، و سوف يتم تقسيم هذا التطور إلى خمس مراحل. أما المحور الرابع من هذا الفصل؛ فسوف يتناول فيه الباحث مفهوم الجرائم المعلوماتية؛ من خلال تصنيف التعريفات التي تناولت تلك الجرائم، و محاولة وضع تعريف إجرائي لهذا المفهوم. و يتناول المحور الخامس الجرائم المعلوماتية؛ من حيث التعرف على طبيعتها، و خصائصها المميزة التي كانت بمثابة عوامل أساسية ساعدت على انتشار تلك النوعية من الجرائم. و يهتم المحور السادس بتوضيح أنماط الجرائم المعلوماتية؛ من خلال معيار للتصنيف اعتمد عليه الباحث سيأتى بيانه في موضعه. و يجيء المحور السابع بعنوان التحليل الكمي للجرائم المعلوماتية؛ ليبين لنا محاولة تقدير حجم الجرائم المعلوماتية في عدد من بلدان العالم. و ربما نضع كلمة محاولة؛ لنوضح أن

تقدير حجم تلك الجرائم، ليس بالأمر اليسير؛ نتيجة للصعوبات التي تعترض الوصول إلى إحصاءات دقيقة حول تلك الجرائم، وسوف نلقى الضوء على تلك الصعوبات قبل أن نوضح حجم تلك الجرائم؛ من خلال ما تم توفيره من إحصاءات في بعض دول العالم المختلفة. وأخيراً، يأتي المحور الثامن والأخير؛ ليلقى فيه الباحث الضوء على الفئات المتضررة من تلك الجرائم.

أولاً: مفهوم العولمة:

نجيب في هذا الجزء على تساؤل رئيس مؤداه : ماذا يقصد بالعولمة -Globalization؟ تشير العولمة في أبسط معانيها إلى العمليات التاريخية التي قامت خلال القرون الأربعة أو الخمسة الماضية بالربط بين الأجزاء المختلفة من العالم في إطار ونسق واحد من العلاقات السياسية، والاقتصادية، والثقافية. وبينما استمرت هذه العمليات لبعض الوقت، فلقد تعاظمت أهميتها منذ الحرب العالمية الثانية؛ كنتيجة مترتبة على التطورات السريعة والمتزايدة التي حدثت في مجال السياسة، والثقافة، والاتصالات، ووسائل النقل، وكذلك تأسيس سوق رأسمالي عالمي، وتوزيع القوى العاملة على مستوى العالم، وظهور الشركات متعددة الجنسيات؛ أصبح العالم اليوم بمثابة قرية صغيرة؛ ويعنى هذا أنه تم ضغط الزمان والمكان في إطار ما أطلق عليه جيدنز Giddens اسم العصر الحديث المتأخر Late Modern Age؛ كنتيجة مترتبة على العولمة. وهكذا، أصبحت الأماكن البعيدة في العالم تتداخل وتعتمد على بعضها البعض في إطار سلسلة من العلاقات، والمؤسسات، والعمليات المشتركة (٢). وعليه، يمكن القول بأن العولمة عملية معقدة ومركبة؛ إذ تشتمل على مجموعة من المظاهر الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية.

واستناداً إلى ماسبق، تتجسد مظاهر العولمة في جانبها الثقافي في بزوغ شكل جديد للتطور المجتمعي، يعتمد في نمط سيطرته ونفوذه على المعرفة العلمية المتقدمة، وكفاءة استخدام المعلومات في جميع مجالات الحياة، كما يتعاظم فيه دور صناعة المعلومات بوصفها الركيزة الأساسية في بناء الاقتصاد الوطني، وتتعزز من خلاله الأنشطة المعرفية؛ وهو ما نطلق عليه اليوم مجتمع المعلومات Information

Society. وهكذا، يعتمد مجتمع المعلومات على قوة العقل البشري، والإلكترونيات الرقمية، والهندسة الحيوية، وثورة الاتصالات، والذكاء الصناعي (٣). وبالإضافة إلى ماسبق، فإن هناك مجموعة أخرى من المتغيرات التي صاحبت ظهور مجتمع المعلومات؛ ومنها الانفجار المعرفي، وتغير مفهوم الزمن وتسارعه، فالتنافس في الوقت والسرعة، وتقليص الفاصل الزمني بين الفكرة وتحقيقها الفعلي؛ جعل من التطور المتسارع سمة بارزة في عصر العولمة (٤).

وإذا كانت العولمة تعنى في جوهرها أن يكون العالم مفتوحاً كمجال حيوي، واقتصادي، وثقافي، يتقاسمه الأغنياء والقادرون دوراً وأفراداً وفق معايير السوق؛ فمن الطبيعي أن ينتج عن ذلك تداعيات ومخاطر تتعدى حدود الدول القومية (٥)، وهذا ماسوف نتناوله لاحقاً.

ثانياً: مجتمع المخاطر:

تشير فرضية الريتش بيك Ulrich Beck حول مجتمع المخاطر Risk Society؛ إلى أن ما نشهده في إطار المجتمعات الغربية المعاصرة يتمثل في ظهور السياسة المعنية بتفسير وتوزيع العناصر الرديئة، بدلاً من العناصر الجيدة من الناحية الاجتماعية والأيكولوجية. ولقد تركزت السياسة داخل المجتمع الصناعي حول إنتاج وتوزيع الثروة، والدخل، والوظائف. وكما يوضح بيك في إطار الصراع داخل المجتمع الصناعي القائم بين العمل ورأس المال، كانت هناك عناصر إيجابية معرضة للخطر؛ تمثلت في الربح، والرخاء، والسلع الاستهلاكية. وبالنسبة لبيك، يشير مجتمع المخاطر إلى التغيرات الحديثة التي طرأت على المجتمعات الغربية، وأيضاً طبيعة التأثيرات الصحية، والاقتصادية، والثقافية، وكذلك البيئية الخاصة بالتقدم الاجتماعي بصفة عامة، والإنتاج العلمي والتكنولوجي بصفة خاصة (٦).

وهناك دليل عملي يستهدف دعم رسالة بيك التي مفادها؛ إن المجتمعات الغربية تكون (أو ستصبح) بمثابة مجتمعات معرضة للخطر؛ وذلك فيما يتعلق بالدرجة الأكبر بالوعي بالخطر، أو الحساسية بالنسبة له، أو التعرض للخطر من خلال

المسارات الخاصة بعملية التطور. وفي عام (١٩٩٥)، أثار استطلاع موري - Mori Poll في المملكة المتحدة التساؤل التالي: هل ترى أن العالم الذي سيرته أطفال اليوم سيكون أفضل أم أسوأ من العالم الذي ورثه أطفال الجيل الحالي، أم أنه سيكون مماثلاً له؟ ولقد كانت النتائج كالتالي: قررت نسبة (١٢٪) أنه سيكون أفضل، في حين قررت نسبة (٦٠٪) بأنه سيكون أسوأ، وأكدت نسبة (٢٥٪) بأنه سيكون مماثل، و أجاب (٤٪) بأنهم لا يعرفون (٧).

وإذا تساءلنا عن طبيعة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المجتمعات الإنسانية، فإنه يمكن أن نقسمها - على حد قول بيك - إلى عدد من الفئات، وهي على النحو التالي (٨) :

١- **المخاطر البيئية:** وتتمثل في الاحتباس الحراري، و غياب التنوع البيئي، وثقب الأوزون، وتدمير النظام البيئي.

٢- **المخاطر الصحية:** وتشمل الأخطار الصحية المترتبة على المواد الغذائية التي تعرضت لتغيرات وراثية، وكذلك انتشار مرض سرطان الجلد، وأيضاً المخاوف الخاصة بالأمن الغذائي (مرض جنون البقر)، والأمراض المرتبطة بالتلوث؛ مثل الربو، والسرطان، وأمراض القلب.

٣- **المخاطر الاقتصادية:** وتتضمن ارتفاع معدلات البطالة، وتدهور مستويات الأمان الوظيفي.

٤- **المخاطر الاجتماعية:** ومثال ذلك؛ تدهور معدلات الأمان على المستوى الشخصي، وارتفاع معدلات الجريمة، وكذلك تزايد معدلات الانفصال والطلاق.

و من منظور بيك، تُعد تلك المخاطر بمثابة الآثار السلبية أو التكاليف المترتبة على المسار التطوري الخاص أو نمط الحداثة الذي يميز المجتمعات الحديثة؛ وتتمثل وجهة نظره في أن التكاليف المترتبة على الحداثة تزيد كثيراً عن الفوائد الخاصة بها. وكما يرى بيك، فإن مجتمع المخاطر إنما يعنى فترة زمنية تسود خلالها حالة من

النقاش و الجدل الاجتماعي (٩).

أما عن طبيعة المخاطر السابقة، فنجدتها تتسم بالأهمية عند إدراكها؛ وذلك للأسباب التالية (١٠):

١- غالباً ما تتسم آثارها بأنها غير ملموسة و بعيدة المدى.

٢- تتسم بالشك و عدم القدرة على التنبؤ؛ وبالتالي يكون من الصعب التأمين ضدها.

٣- غالباً ما تكون غير معروفة؛ حيث أن هؤلاء الأفراد الذين يتعرضون لخطر ما غالباً ما يكونون غير مدركين لذلك.

و مع ذلك، و وفقاً لفرضية بيك؛ تتزايد معدلات الخوف المترتب على المخاطر بصفة عامة؛ وذلك بسبب الشك، و المعرفة، و تجاهل الأخطار. و تتمثل الأهمية الكبيرة لتحليل المخاطر؛ في المعرفة التي تحدد شكل و مضمون الخطر، و بالنسبة لبيك تتمثل أحد الجوانب الأساسية الخاصة برسائله في الفجوة المتزايدة بين العلوم، و التكنولوجيا، و المجتمع بصفة عامة، و عدم ثقة المجتمع في العلوم بصفة خاصة (١١).

و يشير بيك إلى أسباب المخاطر؛ و التي تتمثل في انتشار العلوم الحديثة و التكنولوجيا؛ إذ يتم إدراك العلوم و التكنولوجيا بصورة متزايدة باعتبارها الأسباب الخاصة بالمخاطر الجديدة داخل المجتمعات الإنسانية، و ليست الحلول الخاصة بها. و هكذا، يمكن القول بأن الذي يميز مجتمع المخاطر عن المرحلة الصناعية السابقة للتطور الاجتماعي يتمثل في أنه بينما يتم إدراك العلوم و التكنولوجيا باعتبارهما قوى إيجابية للتقدم الاجتماعي، إلا أنه من خلال رسالة بيك حول مجتمع المخاطر تختفى المعادلة الخاصة بالتقدم العلمي و التكنولوجي، و التقدم الاجتماعي؛ إذ تصف هذه الرسالة الإحساس الجديد بالخوف و عدم الثقة، و كذلك عدم الارتياح تجاه مظاهر التطور العلمي و التكنولوجي (١٢).

و على ضوء العرض السابق لطبيعة مجتمع المخاطر، فسوف نقتصر في تحليلنا

على إحدى تلك المخاطر؛ والتي تتمثل في انتشار الجرائم المعلوماتية في وقتنا الحالي، وهذا ماسوف نتناوله لاحقاً في المحاور القادمة.

ثالثاً: التطور التاريخي للجرائم المعلوماتية (تحليل ماكرو سكوبي):

لم يكن الإنترنت معروفاً لفترة من الزمن؛ إذ لم يُستخدم على نطاق واسع من جانب جموع الأفراد إلا في عهد قريب جداً، ولم يكن الإنترنت أكثر من مجرد مجموع شبكات لهيئات ومؤسسات بحثية أكاديمية وعسكرية تخدم قطاعاً محدداً في المجتمع الأمريكي، ثم حدثت - خلال العشر سنوات الماضية - طفرة في استخدام تكنولوجيا الحاسب الآلي، وانتشار استخدام الإنترنت على نطاق واسع في العديد من بلدان العالم، وأسهم هذا التقدم التكنولوجي في تقديم ميزات عديدة؛ تمثلت في توفير فرص عمل بأجور مرتفعة، وتوسيع فرص التعليم، وتحسين مستوى الرعاية الصحية، وتسهيل الكثير من الخدمات - وذلك كما سبقت الإشارة في الفصل الأول - وعلى الرغم من ذلك؛ أسهمت هذه التكنولوجيا بصورة سلبية في تيسير النشاط الإجرامي للمجرمين. فلقد تزايدت أعداد الجرائم التي ترتكب على شبكة الإنترنت - وباستخدام الحاسب الآلي - وتنوعت بشكل ملحوظ؛ من اقتحام لمواقع شركات ومؤسسات، وما يسببه ذلك من خسائر مادية كبيرة، ولا تؤثر هذه الجرائم على الخصوصية لدى الفرد فحسب، بل تؤثر على البنية التحتية؛ مثل شبكات الطاقة، والخدمات الحكومية، وشبكات الاتصالات، والمؤسسات المالية. وهناك أيضاً تحول في طبيعة الجرائم التقليدية مثل: الاختلاس، والابتزاز، والاحتيال من العالم الواقعي إلى العالم الافتراضي أو الفضاء الإلكتروني؛ حيث أفاد المجرمون من سهولة تكنولوجيا الحاسب الآلي و يسرها، وتوظيفها لتحقيق أغراضهم الإجرامية (١٣).

وهكذا، فإن الجرائم المعلوماتية لم تظهر فجأة، بل خضعت لتطورات تاريخية، ونحاول في هذا الجزء أن نستعرض تلك التطورات من خلال التحليل الماكرو سكوبي، وتقسيم هذا التطور إلى خمس مراحل: المرحلة الأولى؛ من الخمسينيات وحتى أوائل السبعينيات، والمرحلة الثانية؛ فترة السبعينيات، والمرحلة الثالثة؛ مرحلة الثمانينيات،

و المرحلة الرابعة؛ في أواخر الثمانينيات، والمرحلة الخامسة؛ في أوائل التسعينيات، و سوف نتناول كل مرحلة من المراحل السابقة بشيء من التفصيل على النحو التالي:

١- المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل ظهور مجتمع المعلومات:

أ- فترة ما قبل عام ١٩٦٩: تطوير الحاسبات الآلية:

لم يكن الرجال الموهوبون فقط أصحاب الريادة في مجال استخدام الحاسبات الآلية كما تصور البعض، بل شاركت بعض الشخصيات النسائية في هذا المجال؛ ومن أبرز تلك الشخصيات كاي مكنولتي Kay Maknolty، وذلك في السنوات (١٩٤٠ - ١٩٥٠). ولدت كاي في عام (١٩٢١)، وتخرجت في جامعة هيل في فيلادلفيا عام (١٩٤٢)، وكانت واحدة من ثلاثة نساء فقط تخصصن في الرياضيات من بين (٩٢) طالبة. وفي صيف هذا العام، كان جيش الولايات المتحدة يستعين بالنساء الحاصلات على درجات علمية في الرياضيات لإجراء الحسابات اليدوية لمسارات القذائف من أجل النشاط الحربي؛ وهكذا تم تجنيد كاي كحاسب بشري، وذهبت للعمل في مدرسة مور للهندسة بجامعة بنسلفانيا، وقد قابلت جون موشلي مدرس الفيزياء الشهير بجامعة أورسنيوس في بنسلفانيا، والذي كان قد شارك في اختراع أول حاسب الكتروني أطلق عليه اسم (ENIAC آلة الحساب وقياس التكامل الكهربائية)، وتزوجت كاي من جون في عام (١٩٤٨)، وعملا على تطوير حاسب جديد اسمه Univac (الحاسب الآلي الشامل)، وكان سبب شهرة هذه الآلة استخدامها لشريط ممغنط من أجل التخزين بدلاً من بطاقات البيانات المثقوبة، ومما يثير الاهتمام أنه في ذلك العام (١٩٥٠) لم يكن مضمي على صناعة الحاسب الآلي أكثر من أربع سنوات (١٤).

و في تلك الفترة، كانت هناك مجهودات لتطوير الحاسبات الآلية وطرق تخزينها للبيانات؛ وذلك للاستفادة منها في الأنشطة العسكرية، وبالأخص في الولايات المتحدة؛ حيث بذلت جهوداً كبيرة للتطوير، والتعديل، وإدخال التحسينات على الحاسبات الآلية.

ب - فترة الستينيات : ظهور الهاكرز بالمعنى الإيجابي:

انتاب عباقرة الحاسب الآلى فى معهد ماساتشوتس للتكنولوجيا MIT- والذي كان تلاميذه من الذكور- فضول قوى لمعرفة كيف تعمل الأشياء. ففي تلك الفترة، كانت الحاسبات الآلية عبارة عن أجهزة ضخمة Mainframes محفوظة فى غرف زجاجية يتم التحكم فى درجة حرارتها، ولم تكن هذه الأجهزة باهظة الثمن فحسب، بل أيضاً لم تكن تسمح للمبرمجين إلا بعد ضئيل جداً من التعامل معها. وبسبب البطء الشديد لهذا الجهاز؛ ابتكر المبرمجون الأكثر ذكاءً برامج لكي يتمكنوا من إنجاز أعمالهم مع الحاسب الآلى بشكل أسرع، وكان يطلق على هؤلاء أسم هاكرز (١٥) Hackers، وكان مقصوداً به المعنى الإيجابي للكلمة؛ والذي يشير إلى الشخص المبدع الذى يستطيع الوصول بالبرامج لأبعد مما صُممت لأجله. وقد أصبح الهاكرز الموهوبون نواة لمعمل الذكاء الصناعى الخاص بمعهد ماساتشوتس للتكنولوجيا؛ والذي يعد المعمل الرائد فى مجال بحوث الذكاء الصناعى على مستوى العالم. وقد انتشر تأثير هذا المعمل بسرعة بعد عام (١٩٦٩)، وهو عام ظهور شبكة أريانيت (AR-PANET)؛ وكانت أول شبكة حاسب آلى عالية السرعة تغطى القارة الأمريكية؛ حيث سمحت هذه الشبكة بالاتصال بين الباحثين بالجامعات؛ لكي يتبادلوا البحوث والمعلومات بسرعة وسهولة لم يسبق لها مثيل من قبل؛ مما أعطى دفعة كبيرة للأعمال المشتركة وللتطور المذهل فى مجال تكنولوجيا المعلومات. وباختصار، فإن الطرق السريعة الإلكترونية الخاصة بتلك الشبكة جمعت شمل الهاكرز من جميع أنحاء الولايات المتحدة، وبدلاً من أن يظلوا منعزلين، أصبحوا قادرين على استغلال مهاراتهم وإرتباطهم فى شكل جماعة، وهى ظاهرة ما زالت موجودة حتى اليوم. ومن أفضل عمليات الهاكرز تلك التى تمت عام (١٩٦٩)؛ عندما قدم اثنان من الموظفين فى معامل بل Bell نظاماً متطوراً لتشغيل أنظمة الحاسب الآلى يطلق عليه نظام يونيكس (١٦) Unix لتشغيل أجهزة الحاسب الآلى الصغير، وقد ساعد هذا النظام المستخدمين فى أعمال الحسابات، ومعالجة الكلمات، وتشغيل الشبكات، ولم يمض وقت طويل حتى صار هذا النظام لغة برمجة للحاسبات الآلية (١٧).

و بحلول عام (١٩٧٠)، تم ربط وكالة مشروعات البحوث المتقدمة بجامعة هارفارد ومركز ماساتشوستس للتكنولوجيا من خلال شبكة أريانيت؛ وهكذا بدأ الوعي بأن أجهزة الحاسب الآلى لم تعد تُستخدم فقط فى العمليات الرياضية المعقدة، بل يمكن الربط فيما بينها من خلال شبكة صغيرة؛ إذ يمكن نقل البيانات والمعلومات وتبادلها بين الهيئات والمؤسسات البحثية والأكاديمية. وفى تلك المرحلة، لم تسجل حالات لسوء استخدام تكنولوجيا الحاسب الآلى من جانب الهاكرز؛ حيث كان الاهتمام يتركز حول تطوير نظم تشغيل الحاسب الآلى، وتبادل الخبرات فيما بينهم؛ من خلال اتصالهم بشبكة الأريانيت؛ التى أسهمت فى سهولة نقل المعلومات وتبادلها فيما بينهم.

٢- المرحلة الثانية: فترة السبعينيات: سرقة خطوط الهاتف (كأول جريمة للحاسب الآلى):

فى السبعينيات انفتحت حدود الفضاء الإلكتروني على مصراعيها؛ حيث تطورت شبكة الأريانيت من (٢٤) إلى (٤٠٠) موقع، وأصبح بمقدور ما يقرب من (١٠,٠٠٠) مستخدم أن يدخل على شبكة الحاسب الآلى واستخدامها، واكتشف الهاكرز سبل عمل هذا الفضاء المرتبط عبر الأسلاك، وشهدت السبعينيات من القرن العشرين ظهور أول حالة اختراق لشبكات الهاتف Phone-Phreaking واستخدام شبكة الهواتف بطريقة غير قانونية، لقد وقعت حوادث وربما أشهرها ماحدث عام (١٩٧٢)؛ عندما اكتشف جون درير John Draper بأنه يمكن أن يُجرى اتصالات دولية ومكالمات من خلال اختراق شبكة الهاتف. وبحلول عام (١٩٧٩)، أوضح الكونجرس بالولايات المتحدة بأن هناك مخاطر كامنة للأمن القومى فى ضوء التطور المتزايد للتكنولوجيا. وأظهر بأنه إذا كان للحاسب الآلى فائدة فى الاستخدامات العسكرية، إلا أنه أصبح سلاحاً خطيراً فى أيدي الأعداء الذين يريدون العبث بالأمن القومى. ولقد كانت ولاية فلوريدا أول ولاية تضع تشريعاً لجرائم الحاسب الآلى (المعلوماتية) فى عام (١٩٧٨)، وحظر هذا القانون التعديل غير المشروع، أو تدمير بيانات وبرامج الحاسب الآلى، والدخول غير المشروع unauthorized Access

على الملفات المخزنة بداخله. وخلال سنوات، وضعت ولايات عديدة تشريعات لتلك الجرائم مثل؛ ولاية أريزونا، وكاليفورنيا، وكلورادو، وميتشجان، ونورث كارولينا (١٨).

وقد ظهرت البوادر الأولى للجرائم المعلوماتية في تلك المرحلة؛ من خلال اختراق الأشخاص لشبكات الهاتف، وإجراء مكالمات هاتفية دون مقابل عن طريق السرقة. ونتيجة لذلك، زاد الوعي المجتمعي بمخاطر تكنولوجيا الحاسب الآلي، و حجم استخداماتها في الأنشطة الإجرامية وغير المشروعة؛ وتمثلت الاستجابة لذلك في وضع التشريعات والقوانين التي تحظر العبث بشبكات الحاسب الآلي، والدخول غير المشروع من جانب الأفراد؛ نظراً لما يترتب على ذلك من مخاطر التخريب بتلك الشبكات.

٣- المرحلة الثالثة: فترة الثمانينيات: تكوين جماعات الهاكرز، واختراق

شبكات الحاسب الآلي:

استمرت التجديدات في مجال تكنولوجيا الحاسب الآلي في بداية الثمانينيات من القرن العشرين، وكان لها تأثيرات إيجابية طويلة المدى على المجتمعات الإنسانية. ففي أغسطس من عام (١٩٨١) أعلنت شركة آي بي إم IBM (١٩) عن أول نموذج من الحاسب الشخصي المستقل، والمزود بوحدة معالجة مركزية، ووحدة الذاكرة، ووحدات التخزين، والبرمجيات، وتم تصنيع هذه الوحدات بالتعاون بين شركة آي بي إم والشركات الأخرى، وتبلورت فكرة الحاسب الآلي الشخصي في أذهان الأمريكيين في أوائل الثمانينيات. وجذب هذا الجهاز اهتمام المراهقين في شمال أمريكا، والذين تخلوا عن كل اهتماماتهم الأخرى من أجل استكشاف خباياه (٢٠).

وفي بداية الثمانينيات، ظهرت مجموعتان شهيرتان من الهاكرز؛ إحداهما في الولايات المتحدة وحملت اسم "Legion of Doom"، والأخرى في ألمانيا وتحمل اسم "Chaos Computer Club"، كما صدرت جريدة للهاكرز بعنوان The: ٢٦٠٠ Hacker Quarterly؛ تهدف إلى مساعدة الهاكرز في نشر وتبادل المعلومات فيما

بينهم. وهكذا، ظهر جيل جديد من الهاكرز الأذكىاء أثارت اهتمامهم بساطة لغة بيزيك (21) BASIC المستخدمة مع الحاسبات الشخصية (٢٢).

و على ذلك، انتشر استخدام الحاسبات الشخصية بصورة متزايدة؛ حيث قررت في تلك المرحلة أول إدانة للدخول غير المشروع على الحاسب الآلى عام (١٩٨١)، وكان أول هاكرز من هذا النوع يدعى آيان مورفى Ian Murphy؛ إذ اتهم بالدخول غير المصرح به على أنظمة الحاسب الآلى لشركة AT&T؛ حيث قام مورفى بتغيير النظام المعتاد لإعطاء الزبائن ساعة إضافية في فترة الاتصال المجاني أثناء فترة المساء (٢٣).

و يتساءل الباحث عن الفترة الزمنية التي تم فيها الانتباه إلى خطورة الجرائم المعلوماتية، حيث تم عام (١٩٨٣) إنتاج فيلم سينمائي بعنوان ألعاب الحروب War Games ليكشف لنا الوجه الخفى للهاكرز؛ من خلال بيان دوافعهم الإجرامية. و على الرغم من أن الفيلم كان يهدف إلى كشف خطورة تلك الجرائم، وتحذير الأفراد في شمال أمريكا من خطورة الكراكرز (وهم الهاكرز ذوى الدوافع الإجرامية)؛ حيث يمكنهم اختراق أى نظام للحاسب الآلى؛ فإن هذا الفيلم جذب انتباه العديد من الشباب إلى هذا النشاط المثير؛ حيث استعرض لنا الثغرات الأمنية الخطيرة الموجودة في أجهزة الحاسب الآلى وشبكاته (٢٤).

و نتيجة لذلك، ظهرت في تلك المرحلة التشريعات و القوانين التي تهدف إلى تقييد الأنشطة الإجرامية المتصلة بالاختراق. و في عام (١٩٨٤)، وضع الكونجرس قانون الغش و الاحتيال باستخدام الحاسب الآلى Computer Fraud Abuse Act؛ ويعاقب هذا القانون كل من يدخل بطريقة غير شرعية أو يتعدى ما هو مقرر أو مسموح له بالدخول فيه؛ و ذلك بغرض الاطلاع، أو الحصول، أو التعديل للبيانات والمعلومات المخزنة في الحاسب الآلى. و نتج عن ذلك؛ أن أصيب الهاكرز في الولايات المتحدة بالقلق؛ و ذلك لأنه إذا تم القبض علي أحدهم، وأدين بارتكاب هذا الفعل؛ فإنه من الممكن أن يتعرض لعقوبة السجن التي قد تصل إلى خمس سنوات.

و مجمل القول، أن تلك المرحلة شهدت ظهور الحاسب الآلى الشخصى، وانتشاره على نطاق واسع، و تزايد استخدامه بين الأفراد العاديين. كما بدأت جماعات الاختراق فى التكون فى كل من الولايات المتحدة و ألمانيا، و بدأت الأنشطة غير القانونية، و تمثلت الجرائم المعلوماتية فى تلك المرحلة فى الدخول غير المشروع على أجهزة الحاسب الآلى و شبكاته، و مزاوله أنشطة الاختراق؛ وذلك للاطلاع أو الحصول غير المشروع على البيانات المخزنة، أو تعديلها بالحاسب الآلى. و من ناحية أخرى، يجب أن نشير إلى دور وسائل الإعلام فى إلقاء الضوء على خطورة الجرائم المعلوماتية، و طبيعتها، و التنبيه إلى مخاطر الثغرات الأمنية الموجودة بشبكات الحاسب الآلى؛ مما يعرضها لأخطار الاختراق من جانب الهاكرز.

٤ - المرحلة الرابعة: أواخر الثمانينيات: نشر الفيروسات :

أصبحت ملكية الحاسب الآلى أكثر انتشاراً فى أواخر الثمانينيات؛ بحيث ارتبط أكثر من (٥,٠٠٠) جهاز حاسب آلى بشبكة الإنترنت فى عام (١٩٨٦). وفى عام (١٩٨٨) ظهر روبرت موريس (٢٥) Robert Morries، الذى ألقى الضوء على شكل جديد من الجرائم المعلوماتية؛ حيث قام موريس بزراعة و نشر فيروس الإنترنت، و حقق بذلك شهرة كبيرة فى العالم كله. وفى هذا الصدد، استطاع موريس أن يدمر (٦,٠٠٠) حاسب شخصى متصلة بشبكة الإنترنت، وأصبح موريس بذلك أول شخص يبدان بهذا النمط من الجرائم المعلوماتية، و حكم عليه بغرامة مالية قدرها (١٠,٠٠٠) دولار أمريكى (٢٦).

و لمواجهة هذا الشكل الجديد من الجرائم المعلوماتية؛ نظمت الحكومة الفيدرالية بالولايات المتحدة فى أواخر الثمانينيات من القرن العشرين فريقاً لمواجهة حالات الطوارئ المرتبطة بالحاسب الآلى Computer Emergency Response Team؛ وذلك للتحقيق فى الحجم المتزايد لهجمات الهاكرز على شبكات الحاسب الآلى، و مواجهة حوادث الإرهاب عبر شبكة الإنترنت (٢٧)، وفى نهاية الثمانينيات اتخذ مجلس الاتحاد الأوروبى أولى خطواته؛ حيث أعلن عن الصعوبات التى تواجه المحاكمات الدولية للجرائم المعلوماتية، و أوصى بقوانين جديدة لمعاقبة من يرتكب

مثل تلك الأنشطة من خلال شبكات الحاسب الآلى (٢٨) .

و فى تلك المرحلة، تطورت الجرائم المعلوماتية لتأخذ شكل زراعة ونشر الفيروسات عبر شبكات الحاسب الآلى أو ما يطلق عليه الإرهاب الإلكتروني - وهذا ما سوف نوضحه تفصيلاً فى الفصل القادم - وربما ساعدت شبكة الإنترنت على انتشار هذا النمط من الجرائم المعلوماتية؛ حيث ينتشر هذا الفيروس عبر شبكات الحاسب الآلى المتصلة بشبكة الإنترنت؛ ويترتب على ذلك حدوث خسائر مادية كبيرة لسرعة انتشار الفيروس. و نتيجة لما سبق، نجد استجابات دولية؛ والمتمثلة فى وضع التشريعات و القوانين لمعاقبة مرتكبى هذا النشاط، وللمحد من انتشاره .

٥- المرحلة الخامسة: أوائل التسعينيات: انتشار الإنترنت، وبداية توسيع نشاط

الهاكرز:

فى أوائل التسعينيات، أصبح الإنترنت ظاهرة كونية بين عامى (١٩٩٢ و١٩٩٣)، وأصبح عدد الدول المشتركة فى الشبكة العالمية (١٠٠) دولة، بعد أن كان العدد (٣٣) دولة، و قفز عدد المواقع من مليون إلى مليون ونصف موقع. وفى عام (١٩٩٣)، بدأت الشبكة العنكبوتية العالمية (٢٩) World Wide Web باستخدام بروتوكول نقل النص التشعبى (٣٠) Hyper Text Transfer Protocol (http)، وأمكن - من خلال شبكة الإنترنت - الاتصال بالعديد من المواقع، والهيئات، والمؤسسات، و بلغ عدد المواقع فى يونيو من عام (٢٠٠٠) (١٠) ملايين موقع. وفى عام (١٩٩٢)، صور لنا الفيلم السينمائى الذى يحمل عنوان سنيكرز Sneakers، مجموعة من خبراء الحاسب الآلى فى مجال أمن الحاسبات يخترقون شبكات الحاسب لدى البنوك وشركات الطيران الجوى. و بعد عامين من ظهور الفيلم، ظهرت مجموعة من الهاكرز الروس استطاعت أن تقتحم شبكات الحاسب الآلى التابعة لسيتى بنك؛ من خلال تحويلات مالية غير قانونية لأكثر من (١٠) ملايين دولار من حساب عميل بالبنك (٣١) .

و فى منتصف التسعينيات، تم إلقاء القبض على الهاكرز ذوى الدوافع

الإجرامية في جميع أنحاء العالم، واستغلت وسائل الإعلام ذلك لتنتشر مخاطر الاختراق وشروره. ولا غرابة في إعلان وزارة العدل الأمريكية في عام (١٩٩٨) عن إنشاء المركز القومي لحماية البنية التحتية؛ وذلك بغرض تأمين شبكات الاتصالات ونظم التكنولوجيا والمعلومات في الولايات المتحدة من هجمات الهاكرز. وفي نفس العام، أدلت مجموعة من الهاكرز شهادتها أمام الكونجرس الأمريكي، وحذروا فيها من إمكان إغلاقهم شبكة الإنترنت على مستوى الولايات المتحدة في أقل من (٣٠) ثانية، وكان دافعهم للإدلاء بهذه الشهادة؛ هو حث الشركات، والهيئات، والمؤسسات الأمريكية، على اتخاذ إجراءات أمنية أكثر صرامة لحماية شبكات الحاسب الآلي لديهم من مخاطر الاختراق (٣٢).

ولعلنا نجد في ذلك تفسيراً لأسباب التعديل الذي أجراه الكونجرس الأمريكي بشأن قانون الاختلاس والاحتيايل بواسطة الحاسب الآلي في عام (١٩٩٦)؛ حيث توسع الكونجرس في بنود القانون لتشمل كلاً من جرائم الحاسب الآلي، والجرائم المتصلة بالإنترنت. وفي عام (١٩٩٩)، كانت ولاية فيرمونت آخر الولايات التي اعتمدت قوانين جرائم الحاسب، واعتمدت ولاية إلينوى قانون أمن التجارة الإلكترونية؛ لمواجهة حالات الاحتيايل عبر شبكة الإنترنت (٣٣).

لقد شهدت هذه المرحلة انتشاراً واسعاً لاستخدام شبكة الإنترنت على نطاق عالمي واسع؛ حيث أصبحت المؤسسات، والهيئات، والشركات، في مختلف المجالات لا تستطيع أن تنجز أعمالها بدون الاستعانة بالحاسب الآلي واستخدام شبكة الإنترنت؛ الأمر الذي كان له أكبر الأثر في تعرض تلك الشركات لمخاطر الاختراق من جانب الهاكرز؛ حيث ساعدهم على ذلك ضعف إجراءات تأمين شبكات الحاسب الآلي، وعدم الاهتمام من جانب الشركات بتأمين تلك الشبكات؛ توفيراً للنفقات، وعليه، كان للإنترنت أكبر الأثر في انتشار الجرائم المعلوماتية على نطاق دولي؛ نظراً لاتساع شبكة الإنترنت، وكثرة عدد مستخدميها من جانب الأفراد والمؤسسات؛ حيث أصبح هذا الفضاء الإلكتروني مسرحاً للجرائم المعلوماتية، يجذب من لديه الخبرة و الرغبة في ارتكاب تلك النوعية من الجرائم المستحدثة.

رابعاً، الجرائم المعلوماتية: قراءة في المفهوم،

قبل أن نتناول مفهوم الجرائم المعلوماتية، سوف نلقى الضوء على مفهوم المعلوماتية. فالمعلوماتية تعنى ببساطة التعامل مع المعلومات، ومثل هذا التعامل قديم قدم البشرية، ولكنه كان تعاملًا تقليدياً تجاوزته التطورات الآن. فالمعلوماتية كونه ظاهرة تعنى الآن التعامل الآلى الخاص مع المعلومات والبيانات، والذي يتم من خلال الحاسبات الآلية، ومن شأن هذا التعامل أن يقدم نتائج مختلفة عن تلك التي يقدمها التعامل التقليدي. ووفقاً لهذا المفهوم؛ فإن المعلوماتية تعنى بالضرورة أن هناك نظاماً للمعلومات يسمح بمثل هذا التعامل (٣٤). والمعلوماتية كما يعرفها قاموس أكسفورد هي المعالجة الآلية للبيانات؛ من أجل تخزينها، ومعالجتها، واسترجاعها، ونقلها، بواسطة الحاسبات، بما في ذلك برامج الحاسبات الآلية (٣٥).

وتكمن المعلوماتية في العلاقة بين المعلومات والتقنية الحديثة التي تُستخدم من أجل معالجة هذه المعلومات. لذا، ينظر لها على أنها المعلومات المبرمجة آلياً التي تُستخدم التقنية الحديثة المتمثلة في الحاسبات الآلية وأنظمتها في التعامل معها (٣٦). أما فيما يتعلق بمفهوم الجرائم المعلوماتية، فربما نلاحظ أن من أبرز الصعوبات التي تواجه الباحثين عند الحديث عنها؛ عدم وجود اتفاق فيما بينهم حول مفهومها. لقد بذل الباحثون، والقضاة، والمشرعون، والمحامون، جهوداً كبيرة في مجال تعريفها وتحديداتها؛ ومع ذلك لم يتمكنوا من الوصول إلى وضع تعريف محدد ودقيق (٣٧)؛ لذا كثرت التعريفات وتعددت، ونظراً لتعددتها؛ فسوف نصنف تلك التعريفات إلى تعريفات حول وسيلة ارتكاب الجريمة، وتعريفات تدور حول موضوع الجريمة، وتعريفات مرتبطة بتوافر المعرفة الفنية، وذلك على النحو التالي:

١- تعريفات حول وسيلة ارتكاب الجريمة المعلوماتية:

يُعرف قاموس علم الإجرام الجرائم المعلوماتية بأنها تشير إلى استخدام تكنولوجيا الحاسب الآلى والإنترنت في تنفيذ أنشطة إجرامية في مجال الاقتصاد، والسياسة، والأنشطة المجتمعية الأخرى، التي تؤثر على الحياة الطبيعية للمجتمعات

الإنسانية (٣٨).

و يُعرف هيرمان. ت. تفاني Herman.T.Tavani في مؤلفه (الأخلاقيات والتكنولوجيا) الجرائم المعلوماتية بأنها كل فعل أو نشاط إجرامي يتم تنفيذه من خلال استخدام تكنولوجيا الحاسب الآلي، ويحدث في مجال الفضاء الإلكتروني (٣٩)؛ بمعنى أن تكون شبكات الحاسب الآلي والإنترنت مسرحاً لارتكاب الجريمة.

ويذهب أوجست بيكوي August Bequai في مؤلفه (جرائم الحاسب) إلى تعريف الجرائم المعلوماتية بأنها تشير إلى استخدام الحاسب الآلي لارتكاب أفعال غير قانونية مثل؛ الغش والاحتيال؛ للحصول على المال، والخدمات، والامتيازات، وأسرار العمل. فالجرائم المعلوماتية لا تتضمن سرقة المال فحسب؛ بل يمكن أن تتضمن سرقة المعلومات، والبيانات المخزنة بداخل الحاسب الآلي (٤٠).

و يشير دوجلاس توماس و برايان لودر Dougl Thomas, Brian Loader إلى الجرائم المعلوماتية بأنها الأنشطة غير القانونية و غير المشروعة التي تنجز من خلال شبكة الإنترنت و الحاسب الآلي، كما تشير إلى استخدام تكنولوجيا الحاسب الآلي لارتكاب الأنشطة الإجرامية التقليدية مثل؛ تجارة المخدرات، وغسيل الأموال، والتهرب (٤١).

و نستخلص من هذه التعريفات السابقة للجرائم المعلوماتية؛ أنها تشير في مجملها إلى الأنشطة الإجرامية التي ترتكب باستخدام الحاسب الآلي و الإنترنت. حيث يكون الحاسب الآلي وسيلة لتنفيذ الفعل الإجرامي، وتتخذ من الفضاء الإلكتروني مكاناً لها.

٢- تعريفات حول موضوع الجريمة المعلوماتية:

ليست الجريمة المعلوماتية - من وجهة نظر واضعوا هذه التعريفات - هي التي يكون الحاسب الآلي أداة أو وسيلة لارتكابها؛ بل هي التي تقع على الحاسب الآلي نفسه. و من أمثلة تلك التعريفات؛ ما يذهب إليه الكثير من الباحثين بالقول بأن الجرائم المعلوماتية هي جرائم مستحدثة تتمثل في الدخول غير المشروع على الحاسب

الآلي؛ للتلاعب في البيانات، و البرامج؛ بهدف المحو، أو التعديل، أو الإضافة (٤٢).

و يؤكد خبراء المنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية الاقتصادية على هذا المنطق في التعريف؛ حيث تم تعريف الجريمة المعلوماتية بأنها كل سلوك غير مشروع، أو منافي للأخلاق، أو غير مسموح به، ويرتبط بالمعالجة الآلية للبيانات، أو بنقلها (٤٣).

و من التعريفات الأخرى، ما يشير إلى أن الجرائم المعلوماتية تشير إلى كل نشاط غير مشروع موجه نحو اختراق أنظمة شبكات الحاسب الآلي والدخول إلى قواعد البيانات دون إذن مسبق؛ بهدف الاطلاع، أو النسخ، أو التعديل، أو الحذف (٤٤).

و على ضوء ما سبق؛ فإن الجريمة المعلوماتية وفقاً لمنطق هذه الفئة من التعريفات هي نشاط غير مشروع موجه لنسخ، أو تغيير، أو حذف، أو الوصول، للبيانات المخزنة داخل الحاسب الآلي، والحاسب الآلي هنا يعد هدفاً للنشاط الإجرامي، ولا يقتصر الأمر على البيانات بل يشمل برامج الحاسبات (٤٥) - Soft-ware.

وتجدر الإشارة إلى أن الجرائم المادية التي تستهدف الكيانات المادية - Hard-ware تخرج عن نطاق الجرائم المعلوماتية؛ لأن هذه الكيانات محل لتطبيق نصوص التجريم التقليدية المنظمة لجرائم السرقة، والاحتيايل، والتدمير، والإتلاف؛ لكون هذه السلوكيات تقع على مال مادي منقول، وتنسب الأجهزة إلى هذا النطاق من الوصف كمحل للجريمة (٤٦).

٣- تعريفات مرتبطة بتوافر المعرفة الفنية:

إن الجريمة المعلوماتية - من وجهة نظر واضعوا هذه التعريفات - هي أي نشاط غير قانوني تكون فيه المعرفة بتكنولوجيا الحاسب الآلي أساسية لارتكابه (٤٧).

و من نماذج مسايرة هذا المنطق، تعريف جاى بلوميكير - Jay. Bloom beck- er؛ حيث يعرف جرائم الحاسب الآلي بأنها تشير إلى الأفعال والأنشطة غير القانونية

التي لا يمكن ارتكابها بكفاءة ونجاح إلا من خلال المعرفة بتكنولوجيا الحاسب الآلى (٤٨).

فالجريمة المعلوماتية هي التي يُستخدم فيها الحاسب الآلى لتنفيذ الفعل الإجرامى فى إحدى مراحلها، وتحتاج إلى درجة عالية من الخبرة الفنية لنجاح مرتكبها فى تنفيذ هذا الفعل (٤٩).

و يتضح من التعريفات السابقة؛ أن الجرائم المعلوماتية هي الجرائم التي تُرتكب بواسطة الحاسب الآلى. فالحاسب الآلى يمكن أن يكون هدفاً أو وسيلة، وتحتاج تلك الجرائم إلى معرفة بتقنية تشغيله؛ حتى يستطيع الفرد ارتكاب نشاطه الإجرامى.

تعقيب:

١- إن مفاهيم مثل جرائم الحاسب الآلى Computer Crime، والجرائم المرتبطة بالحاسب الآلى Computer Related Crime، و جرائم الإنترنت Cyber Crime، والجرائم المعلوماتية Informatics Crime، تستخدم على نحو متبادل دون وضع فروق جوهرية (٥٠). وربما يرجع تعدد تلك المفاهيم واختلافها إلى التطور التاريخى للجرائم المعلوماتية؛ فبظهور شبكة الإنترنت ازداد هذا النشاط الإجرامى، واختلفت طبيعته عما كان من قبل، وهذا ما سوف نوضحه عند الحديث عن خصائص الجرائم المعلوماتية.

٢- يتضمن مفهوم الجرائم المعلوماتية الجرائم التي تُرتكب فى الفضاء الإلكتروني الذى أصبح مسرحاً لارتكاب الأنشطة الإجرامية والأفعال غير الأخلاقية، بعد ما كان الأمر مقتصرًا على الحاسب الآلى فقط؛ وذلك استناداً إلى التطور التاريخى للجرائم المعلوماتية - كما سبق وأشرنا فى بداية الفصل - حيث شهدت فترة التسعينيات اتساع استخدام شبكة الإنترنت من جانب الأفراد، والمؤسسات، والهيئات الحكومية، والتجارية.

٣- تنال الجرائم المعلوماتية المعرفة والسمعة، والمال، والخصوصية؛ من خلال الدخول غير المشروع أو غير المصرح به على المعلومات المخزنة

بالحاسب الآلى. فكأن المعلومات بمثابة الهدف و الوسيلة لارتكاب النشاط الإجرامى، وليس الحاسب الآلى أو الإنترنت. فالحاسب الآلى و الإنترنت (الفضاء الإلكتروني) بمثابة مسرح لارتكاب النشاط الإجرامى.

بناء على ما سبق، يحاول الباحث أن يضع تعريفاً إجرائياً لمفهوم الجرائم المعلوماتية، التى يقصد بها كل فعل إجرامى أو نشاط غير أخلاقى مقصود؛ يهدف إلى وقوع أو الحاق ضرر سواء أكان مادياً أم معنوياً، و يلحق هذا الضرر أذى مباشراً بالمجنى عليه - سواء أكان فرداً، أو مؤسسة تجارية، أو هيئة حكومية- وذلك بمساعدة تكنولوجيا الحاسب الآلى فى تنفيذ هذا الفعل الإجرامى، ويكون الحاسب الآلى أو الإنترنت مكاناً لارتكاب هذا الفعل أو النشاط الإجرامى و غير الأخلاقى .

خامساً : خصائص الجرائم المعلوماتية:

للجرائم المعلوماتية سمات و خصائص تميزها عن غيرها من الجرائم التقليدية الأخرى، فالنشاط الإجرامى التقليدى كان يحدث فى نطاق زمنى وجغرافى محدد؛ أى كان هناك مسرح أو مكان محدد لارتكاب الجريمة، كما تتوفر درجة من الاتفاق حول طبيعة الجريمة؛ و من ثم كانت تلك الجرائم و لازالت تخضع للتشريعات القانونية حال ارتكاب السلوك الإجرامى (٥١). أما الأمر بالنسبة للجرائم المعلوماتية، فليس كذلك؛ حيث أن لها خصائص تميزها عن غيرها؛ ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، منها (٥٢):

١- إن الضحية التى تطالها الجرائم المعلوماتية ذات طابع معنوى و ليس مادياً؛ ويتمثل ذلك فى المعلومات، و البرامج، و البيانات، على عكس الجرائم التقليدية.

٢- حداثة استخدام الحاسب الآلى و الإنترنت، و خصوصية التشغيل و التكنيك المستخدم فى الاعتداء.

٣- تتطلب الجرائم المعلوماتية شخصاً له مهارات تقنية عالية التخصص، قد لا تتوفر فى المجرم التقليدى.

و تتجسد أهم خصائص الجرائم المعلوماتية في آلية النشاط الإجرامي من ناحية، إلى جانب أنها ذات طابع كوني؛ لكونها غير متقيدة بحدود مكان ارتكابها من ناحية أخرى، علاوة على اعتمادها على عنصر الغفلية من ناحية ثالثة. وسوف نستعرض تلك الخصائص بشيء من التفصيل؛ وذلك للوقوف على أهم العوامل التي أدت إلى انتشار هذا النمط من الجرائم في وقتنا الحالي.

١- آلية النشاط الإجرامي:

تخلو الجرائم المعلوماتية من عنصر العنف، أو سفك الدماء، أو عمليات الاقتحام بالمعنى التقليدي لمزاولة النشاط الإجرامي (٥٣)، ويقصد بآلية النشاط الإجرامي؛ ارتباط الجرائم المعلوماتية بتكنولوجيا الحاسب الآلي والإنترنت (٥٤). ومن خصائص الجرائم المعلوماتية أنها أصبحت تُرتكب في وقت أقل من وقت ارتكاب الجرائم التقليدية بفضل تكنولوجيا الحاسب الآلي؛ حيث يساعد الحاسب الآلي على إتمام النشاط الإجرامي بسرعة، وأيضاً بدقة في التنفيذ (٥٥).

ونظراً لارتباط الجرائم المعلوماتية بتكنولوجيا الحاسب الآلي وشبكة الإنترنت؛ يستلزم ارتكابها معرفة جيدة من جانب مرتكبيها بالتكنولوجيا المتطورة وأسلوب عملها؛ حيث أن هذه النوعية من الجرائم ليست نشاطاً عشوائياً؛ بل نشاط يحتاج إلى قدر لا بأس به من المعرفة الفنية لارتكابها. من هنا، بات من الصعوبة بمكان تفهم الأفراد العاديين للجوانب الفنية لهذه الجرائم (٥٦).

وربما تتنوع درجات أو مستويات المعرفة طبقاً لنوعية النشاط الإجرامي المرتكب؛ فالمعرفة الفنية بتكنولوجيا الحاسب الآلي لسرقة بيانات مخزنة به، لا تماثل بالطبع نشاطاً إجرامياً آخر مثل زراعة ونشر الفيروسات عبر شبكة الإنترنت.

٢- الطابع الكوني للجرائم المعلوماتية:

كانت الجريمة التقليدية تتم في العادة في مكان ما، وكان المعنيون بمكافحتها يتوجهون إلى مسرح الجريمة (مكان ارتكاب الجريمة)، ويقومون بالتحقيق، ويتعقبون الأثر، ويفتشون وينقبون عن الأدلة، والحيثيات، والدوافع، وأدوات الجريمة، وإلى

غير ذلك؛ تمهيداً للقبض على الجاني وتوجيه الاتهام له، أما الوضع الآن أصبح مختلفاً بالنسبة للجرائم المعلوماتية (٥٧).

فهذه الجرائم - على العكس من الجرائم التقليدية - ذات طبيعة كونية Global Crime، وفي هذا الصدد أوضح خبراء اللجنة الأوروبية بأن الجرائم التي ترتكب باستخدام الحاسب الآلي و عبر الفضاء الإلكتروني لم تقف عند حدود الدولة الجغرافية، بل يمكن أن ترتكب في أي مكان في العالم، و ضد أي مستخدم للحاسب الآلي (٥٨). فليس هناك تقيد بالمكان، ولا يوجد نطاق محدد أو حدود جغرافية أو إقليمية يتحدد فيها النشاط الإجرامي. ولم يعد المجرم بحاجة للانتقال إلى مكان الجريمة؛ حيث تتباعد المسافات بين الفاعل والنتيجة. معنى ذلك، أن الحدود الجغرافية والمكانية لم تعد عائقاً أمام ارتكاب تلك الجرائم؛ فمن خلال الاتصال بشبكة الإنترنت يمكن ارتكاب جريمة على بعد آلاف الأميال (٥٩). ومن هنا، لم يعد المجرم يخشى التعرض لمخاطر مواجهة ضحاياه؛ وبالتالي توفر لديه قدر من الأمان والاطمئنان عند تنفيذ نشاطه الإجرامي؛ حيث يكون بمفرده في مكان ارتكاب الجريمة؛ فيمكن للمجرم أن يجلس في غرفة مكيفة، ومغلقة، ومضيلة ليمارس فيها نشاطه الإجرامي (٦٠).

وهكذا، تتعدى الجرائم المعلوماتية الحدود القومية؛ الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة الاكتشاف، وتوجيه الاتهام، وإنزال العقوبة؛ حيث تقل فرص اكتشاف المجرم والقبض عليه؛ نتيجة للاعتماد عن مكان الارتكاب، وعدم القدرة على الوصول إلى الدليل الجنائي (٦١) Criminal Proof؛ والذي من خلاله نستطيع أن نكشف المجرم ونقدمه للعقوبة (٦٢).

وقد يثور في الذهن تساؤل عن الأماكن التي يذهب إليها المجرم لتنفيذ نشاطه الإجرامي، خاصة وأن استخدام الحاسب الآلي الخاص به في منزله قد يمكن السلطات المختصة من التعرف عليه واعتقاله. وفي ضوء ذلك، يلجأ المجرم في كثير من الأحوال لاتباع أحد الأساليب التالية:

أ - استخدام مقاهي الإنترنت (٦٣) Cyber-Cafe والتي يستطيع أى فرد من خلالها أن يتعامل مع شبكة الإنترنت وما لها من مميزات عديدة؛ فهي فى متناول العامة، كما أنها تساعد فى تعليم الشباب غير القادر على تحمل نفقات شراء حاسب آلى و التواصل مع كل ما هو جديد على الشبكة؛ مما يساعد على نمو الوعي بين الشباب. فمقهي الإنترنت مشروع استثمارى يعود بالنفع على مقدمى الخدمة، إلا أن هذا الانتشار أدى إلى استخدام البعض لتلك المقاهي استخداماً سيئاً لتنفيذ جرائمهم؛ الأمر الذى يؤدى إلى صعوبة التوصل إلى مرتكب الجريمة المعلوماتية؛ لعدم التزام بعض تلك المقاهي بشروط التراخيص اللازمة بتسجيل الدخول على الشبكة، بالإضافة إلى إمكان تنقل مرتكبي تلك الجرائم بين أكثر من مقهى خلال اليوم الواحد. و من ناحية ثانية، كثيراً ما تقوم تلك المقاهي بإعادة تشكيل أجهزتها بصورة دورية (٦٤).

ب - استخدام تكنولوجيا ADSL (٦٥) اختصار معناه شبكة اتصالات رقمية غير متماثلة): أو ما يعرف باسم الإنترنت فائق السرعة، إلا أن هذا التطور قد مكن البعض من استغلالها بصورة سيئة؛ وذلك عن طريق اشتراك أكثر من شخص فى جهاز واحد عن طريق موزع خطوط، ويكون الجانى هو أحد الأشخاص المتصلين بنظام المشاركة؛ مما يؤدى إلى صعوبة الوصول إليه فى حالة ارتكابه جريمة معلوماتية؛ حيث أن عمليات الفحص الفنى تتوصل إلى أن هناك شخصاً آخر هو المتعاقد على الاشتراك بتلك الخدمة (٦٦).

ج - التطور التكنولوجى وظهور الإنترنت اللاسلكى: والذى يتيح سرعة الاتصال مع شبكة الإنترنت من خلال كروت اتصال لاسلكية مزودة بأجهزة الحاسبات المحمولة Laptop؛ حيث يتم استقبال خدمة الإنترنت من مقدمى الخدمة، ويتم توزيعها لاسلكياً على منافذ توصيل Access Point. وتتميز هذه الخدمة بإمكان الدخول السريع لشبكة الإنترنت فى أى

مكان يُقدم مثل هذه الخدمة (المطارات - الفنادق - المراكز التجارية)، وعلى الرغم من أن هذه الخدمة تُعد من التطورات الحديثة في التعامل مع شبكة الإنترنت، فإن بعض الأشخاص أساءوا استخدامها؛ حيث يستخدم مرتكب الجريمة تلك التكنولوجيا بسهولة وسرعة الإنترنت من أى مكان يقدم تلك الخدمة باستخدام جهازه الشخصي؛ الأمر الذى يسمح له بالتنقل فى أكثر من مكان فى اليوم الواحد؛ حيث إن الجهة التى تقدمها لا تسجل دخوله على شبكة الإنترنت (٦٧).

٣- الغفلية:

من أبرز خصائص الجرائم المعلوماتية الغفلية Anonymity؛ وتعنى غياب الهوية والاسم المحدد Absence of Identity؛ حيث يمكن استخدام أسماء مستعارة وغير حقيقية؛ فالإنسان يستطيع أن يتفاعل مع آخرين فى الفضاء الإلكتروني دون أن يحدد أو يذكر شخصيته الحقيقية؛ مستخدماً أسماء مستعارة، وأماكن غير محددة، وحقائق غير صادقة (٦٨). وقد يسر الإنترنت تلك الغفلية فى هذا المجال.

و ساعدت الغفلية الأفراد على ارتكاب أفعال وأنشطة إجرامية مع إخفاء شخصياتهم الحقيقية؛ لذا يتعذر اكتشاف شخصية القائم بهذا النشاط غير القانوني؛ فلا تستطيع السلطات المختصة تحديد هوية مرتكب هذا النشاط و معاقبته (٦٩).

و فى بعض الأحيان، يعتمد المجرم أيضاً على عمليات التخفى Proxy (٧٠) أثناء التجوال على شبكة الإنترنت، التى تسمح لمستخدمها بالانطلاق على أى موقع على الشبكة دون أن يتم اكتشاف الشخص الذى زار تلك المواقع. وعلى الرغم من أهمية البروكسيات والهدف الذى صُممت من أجله لتأمين الشبكات والمواقع ضد عمليات الاختراق، إلا أنها استُغلت استغلالاً سيئاً؛ حيث يصعب الوصول إلى الفرد الذى يستخدم تلك التكنولوجيا. كما أن الأمر لم يقف عند هذا الحد، بل يقوم صانعو الفيروسات من خلال استخدام تلك التكنولوجيا بإطلاق فيروساتهم؛ مما يشكل صعوبة فى التوصل لمرتكب هذا الفعل الإجرامى (٧١).

٤ - ارتباط الجرائم المعلوماتية بجرائم الياقات البيضاء:

أثير تساؤل حول مدى ارتباط الجرائم المعلوماتية بجرائم الياقات البيضاء؟ وقبل الإجابة على هذا التساؤل، يجب الإشارة إلى أن مصطلح جرائم الياقات البيضاء White-Collar Crime تمت صياغته للمرة الأولى من خلال أعمال إدوين سويذرلاند Edwin H Sutherland في عام (١٩٤٩) في مؤلفه المعنون جرائم الياقات البيضاء، وقد وضع تعريفاً لتلك الجرائم؛ إذ يشير إلى أنها جرائم ترتكب من قبل أشخاص يحظون بالتقدير والاحترام Respectable Person في سياق عملهم والأعمال الأخرى، بالإضافة إلى تمتعهم بالثقة من جانب المجتمع. وأصبحت جرائم الياقات البيضاء تُعرف الآن بأنها فعل غير قانوني، أو مجموعة من الأفعال والأنشطة غير القانونية، ترتكب بواسطة وسائل غير مادية Non Physical Means، أو من خلال الكتمان Concealment، والخداع Guile؛ وذلك من أجل الحصول على المال والامتيازات الشخصية (٧٢). وتكمن خطورة هذه الفئة؛ في استغلال مراكزها المالية، والاقتصادية، وأوضاعها الاجتماعية، في القيام بأنشطتها الإجرامية، وأفعالها غير المشروعة.

أما فيما يتعلق بارتباط الجرائم المعلوماتية بجرائم الياقات البيضاء؛ فإن ذلك ربما يظهر لنا من خلال توضيح ما يلي:

أ - تتشابه الجرائم المعلوماتية مع جرائم الياقات البيضاء في كونها أفعالاً غير قانونية وأنشطة إجرامية تعتمد على الغش، والخداع، والسرية، ولا تعتمد على التطبيق المباشر للقوة المادية. (73) Physical Force بمعنى، أنها لا تعيل إلى استخدام العنف، أو القتل، أو التهديد، أو حتى الإكراه؛ بل تعتمد على استخدام خبرات فنية في تنفيذ تلك الأفعال والأنشطة؛ من خلال الاستعانة بتكنولوجيا الحاسب الآلي والإنترنت، حتى أن البعض يميل إلى تعريفها بالجرائم المكتبية.

ب - إذا كانت تكنولوجيا الحاسب الآلي قد أسهمت في تغيير بيئة العمل، وكيفية تنفيذ الإجراءات الإدارية الروتينية، وعمليات المحاسبة، والمراجعة، وطرق

تخزين واسترجاع البيانات، ونظم التحويل ودفع الرواتب، ونظم الائتمان، في البنوك، والشركات، والمؤسسات، وغيرها من أماكن العمل المختلفة؛ يمكن القول بأن المعالجة الآلية للبيانات حلت محل النظام الروتيني في نظام العمل؛ وبالتالي يمكننا التأكيد على أن الحاسب الآلي قد غير طبيعة جرائم الياقات البيضاء وبيئتها (٧٤).

و مجمل القول: أن ارتباط الجرائم المعلوماتية بجرائم الياقات البيضاء، ربما تجسد في تشابه الجرائم المعلوماتية بجرائم الياقات البيضاء؛ فكلاهما يعتمد على الخداع، والغش، وعدم اللجوء إلى استخدام العنف أو الإكراه. فالجرائم المعلوماتية وإن كانت نتائجها في بعض الحالات تؤدي إلى حدوث خسائر في الأرواح، إلا أنها لا تعتمد على استخدام العنف مثلما هو الحال في الجرائم التقليدية. ومثال ذلك؛ فإنه عند التلاعب في أنظمة شبكات الحاسب الآلي الخاصة بنظم مراقبة وتشغيل الملاحة الجوية؛ فإن ذلك ربما يؤدي إلى حدوث اضطرابات في حركة الملاحة الجوية؛ ويترتب على ذلك وقوع حوادث وخسائر في الأرواح.

و من ناحية أخرى، أسهم الحاسب الآلي في تطور جرائم الياقات البيضاء من حيث أسلوب التنفيذ؛ حيث يتم التلاعب في البيانات المخزنة بالحاسب الآلي، سواءً أكان ذلك في مرحلة إدخال البيانات أو إخراجها.

٥ - الجريمة المعلوماتية جريمة منظمة:

لا نقصد بالجريمة المنظمة هنا المعنى المتداول لهذا المصطلح، والذي يشير في أذهاننا عصابات المافيا، وجماعات الجريمة المنظمة التي لها أنشطة إجرامية عابرة للحدود والقارات، بل نحاول أن نبين أن الجريمة المعلوماتية نشاط إجرامي منظم وخاضع للتخطيط، وهذا التخطيط لا يكون إلا من خلال أفراد مؤهلين في هذا النوع من النشاط، الذي يعتمد على المعرفة بتقنيات الحاسب الآلي والإنترنت. فالجريمة المعلوماتية ليست نشاطاً إجرامياً عشوائياً، بل يخضع لتخطيط مسبق. ومن ناحية أخرى، تعد الجريمة المعلوماتية جريمة منظمة لكونها تعتمد على أساليب تكنولوجية أكثر تعقيداً، وتلك الأساليب تكون أكثر صعوبة في الاكتشاف من قبل أفراد الأمن.

و يمكن القول، بأن خصائص الجرائم المعلوماتية التي سبق ذكرها قد كانت بمثابة عوامل أساسية ساعدت على ظهور هذا النمط من الجرائم المستحدثة وانتشاره، إلا أن هناك عوامل أخرى كانت مؤثرة أيضاً في انتشار تلك الجرائم. ويمكن أن نتناول تلك العوامل على النحو التالي:

أ - استخدام تكنولوجيا الحاسب الآلي و الإنترنت في ارتكاب الجرائم و تنفيذها بسرعة و كفاءة دون ترك أية آثار، هذا بالإضافة إلى سهولة الحصول على المعلومات اللازمة لارتكاب تلك الجرائم من خلال شبكة الإنترنت، والتي أصبحت بدورها مسرحاً لارتكاب تلك الجرائم.

ب - استغلال مرتكبي تلك الجرائم الثغرات القانونية، و التي تتمثل فيما يلي (٧٥):

١ - صعوبة التوصل إلى اتفاق عالمي حول نوعية الأفعال و الأنشطة التي تدخل في نطاق الجرائم المعلوماتية.

٢ - عدم وجود اتفاق عالمي موحد حول التعريف القانوني للسلوك الإجرامي.

٣ - عدم توافر الخبراء اللازمين من قوات الشرطة و الهيئات القضائية.

٤ - غياب التعاون بين الدول فيما يتعلق بتبادل المتهمين في تلك الجرائم، و تسليمهم للقضاء.

ج - عدم إبلاغ المجنى عليه عند وقوعه ضحية لتلك النوعية من الجرائم. فالكثير من الجرائم المعلوماتية لم يتم الإبلاغ عنها؛ لأن هناك الكثيرين الذين لا يعلمون كيفية عمل نظم تشغيل الحاسب الآلي، و حتى عندما يتم اكتشاف الجرائم، فإن هناك القليل من الجرائم يتم الإبلاغ عنها للسلطات المختصة؛ وربما يرجع ذلك للأسباب التالية (٧٦):

١ - اعتماد الشركات، و البنوك، و المؤسسات التجارية، في أعمالها على

ثقة الجماهير؛ ونشر ذلك سرعان ما يؤثر على سمعتها في الأسواق، وأمام زبائنهم، ومنافسيهم.

٢- اعتقاد المجنى عليه أن الإعلان عن الجريمة ربما يكون إعلاناً عن وجود خلل في نظم الحماية، وأيضاً بمثابة توضيح للآخرين بكيفية ارتكاب الجريمة.

٣ - فقدان الثقة في تعامل السلطات المختصة مع مرتكبي تلك النوعية من الجرائم؛ وذلك لعدم كفاءة القوانين المعمول بها.

سادساً: التحليل الكيفي لأنماط الجرائم المعلوماتية:

هناك معايير مختلفة لتحديد أنماط الجرائم المعلوماتية؛ منها معيار نوع الخسارة Type of Loss؛ فهناك خسارة مادية وتدمير من خلال التخريب المتعمد -Vandalism، وانتهاك حقوق الملكية الفكرية على سبيل المثال. وهناك تصنيف لأنماط الجرائم المعلوماتية طبقاً للدور الذي يقوم به الحاسب الآلي في ارتكاب النشاط الإجرامي، وأيضاً تصنيف من خلال نوع النشاط الإجرامي مثل؛ السرقة، والاحتيال، والسطو، والتخريب، والتجسس، كما يوجد تصنيف آخر من خلال وسيلة الفعل أو النشاط الإجرامي مثل؛ نشر الفيروسات، والهجوم على شبكات الحاسب الآلي لتعطيل أو إيقاف الخدمة، وإدخال البيانات المزيفة، وهكذا (٧٧).

ويستند تحليلنا الكيفي لأنماط الجرائم المعلوماتية على عدد من معايير التصنيف، هي:

١- الحاسب الآلي كهدف As Target (على سبيل المثال، الاحتيال المعلوماتي).

٢- الحاسب الآلي كوسيلة Instrument لارتكاب النشاط الإجرامي (احتيال، وسرقة، توشهير، وابتزاز).

٣- الحاسب الآلي كعامل ثانوي Incidental لجرائم أخرى (الجريمة المنظمة

- غسيل الأموال، تجارة المخدرات، الدعارة).

٤- جرائم ارتبطت باستخدام وانتشار الحاسب الآلى (نشر الفيروسات، سرقة البرمجيات، تعطيل أو إيقاف خدمة شبكات الحاسب الآلى و مواقع الإنترنت).

و سوف نحاول مناقشة معايير التصنيف السابقة بشيء من التفصيل، على النحو التالى:

١- الحاسب الآلى كهدف (الاحتيال المعلوماتى):

يُعد الاحتيال المعلوماتى من أبرز أنماط الجرائم المعلوماتية، وذلك عندما يكون الحاسب الآلى هدفاً لطبيعة النشاط الإجرامى، ويتساءل الباحث ما طبيعة الاحتيال المعلوماتى؟ وللإجابة عن هذا التساؤل يعرض الباحث مفهوم الاحتيال المعلوماتى، وآلياته، وأسباب انتشاره، وصوره المختلفة.

يُستخدم مفهوم الاحتيال فى اللغة بمعنى طلب الحيلة، ويقصد به - بوجه عام - العش و الخداع الذى يلجأ إليه الشخص للحصول من الآخرين دون وجه حق على فائدة أو منفعة. ويشير وصف الاحتيال بالمعلوماتى إلى أن هناك صورة مستحدثة للاحتيال تعتمد على إساءة استخدام الحاسبات، والتلاعب فى نظم المعالجة الإلكترونية للبيانات (٧٨)؛ من أجل الحصول بغير حق على أموال وخدمات. وفيما يتعلق بالشئ الذى يقع عليه فعل الاحتيال؛ فإنه يتمثل فى المعلومات المخزنة داخل الحاسب الآلى، أو الموجودة على شبكة الإنترنت (٧٩).

فالاحتيال المعلوماتى نشاط غير مشروع، يعتمد على سرقة المعلومات والبيانات المخزنة بالحاسب الآلى؛ بهدف تحقيق منفعة شخصية قد تكون ذات عائد معنوى، أو مادى، أو كليهما.

أما عن آليات الاحتيال المعلوماتى؛ فإنها تتمثل فى الدخول غير المشروع أو غير المصرح به (Unauthorized Access) (٨٠)؛ من خلال قيام الشخص بقصد ودون مبرر أو سند قانونى بالدخول غير المصرح به على أنظمة تشغيل الحاسب

الآلى، والملفات المخزنة بداخله (٨١).

فالدخول غير المشروع من أكثر الأفعال التي تُرتكب بصورة متكررة على شبكات الحاسب الآلى والإنترنت؛ ويتضمن هذا اختراقاً للأمن، وانتهاكاً للخصوصية، وكشفاً للأسرار المالية والصناعية للشركات، ويشمل هذا أيضاً تجسساً يهدد أمن الدولة. وأصبح كل هذا يمثل تهديداً حقيقياً وخطيراً؛ لأن هناك العديد من الهيئات، والمؤسسات الحكومية، والعسكرية، والأكاديمية، تتعرض لهذا الفعل من خلال الدخول المقصود غير المشروع، وغير المصرح به من قبل أفراد يطبقون هذا الفعل (٨٢).

ويتساءل الباحث، من الذى يرتكب جرائم الدخول غير المشروع Un-authorized Access Crimes؟ فالدخول غير المشروع يمكن أن يأتي من خارج المؤسسة من خلال فعل الاختراق، ولكنه يمكن أن يحدث أيضاً من خلال شخص يعمل داخل المؤسسة، ويستخدم كلمة سر خاصة بشخص آخر فى الدخول غير المصرح به، ويستطيع الموظفون الذين لديهم سلطة الدخول على أجهزة وشبكات الحاسب الآلى أن يرتكبوا هذه النوعية من الجرائم؛ من خلال توسيع مجال دخولهم، أو إساءة استخدام هذا الحق فى ارتكاب السرقة، أو تعديل، أو حتى تدمير البيانات، وكذلك قد يرتكب الموظفون السابقون هذه النوعية من الجرائم عندما تفشل الشركة فى تغيير شفرات Codes الدخول، أو استخدام شفرات خاصة بموظفين آخرين قبل مغادرة الشركة (٨٣).

أما عن صور الاحتيال المعلوماتي؛ فإنها تتركز فى:

أ- تعديل البيانات: Data Alteration

يكون تعديل البيانات أو تغييرها؛ من خلال الدخول المقصود غير المشروع على البيانات المخزنة بالحاسب الآلى، ومحاولة تعديلها بما يتفق مع ما هو محدد سلفاً؛ وذلك من خلال الشخص نفسه، أو من خلال دفع آخرين للقيام بهذا العمل؛ بهدف جعل الشخص أو المؤسسة تأخذ قرارات مختلفة عن القرارات التى كانت

معتادة على أخذها من قبل (٨٤)؛ فالتعديل أو التغيير يكون بقصد إحراز أو الحصول على منفعة أو فائدة تترتب على هذا الفعل.

ولنأخذ مثلاً على تعديل البيانات؛ مفاده افتراض أنك تُجرى طلباً لتجديد رخصة القيادة الخاصة بك، فإن الموظف المختص سوف يبحث في البيانات المخزنة بالحاسب الآلى، وإذا وجد بأن هناك عقوبة لا تسمح لك بالقيادة واستخراج رخصة جديدة لك؛ فإنك سوف تقدم رشوة فى هذه الحالة حتى يقوم الموظف بتغيير البيانات وتعديلها. ويُعد هذا النشاط عملاً إجرامياً؛ لأن هذا من شأنه العبث بالبيانات الرسمية المسجلة و المدونة؛ وبالتالي تعديلها، وإخفاء حقائق مقررة. ويحدث هذا النمط من الجرائم غالباً مع شركات الائتمان، حيث يكون لدى موظفى الشركات والمؤسسات - فى الأغلب - سلطة الدخول على قواعد البيانات (٨٥) Database المهمة التى يمكن تعديلها بسهولة (٨٦).

و هكذا، فإن تعديل البيانات أو تغييرها غالباً ما يكون له عواقب وخيمة. وقد قامت الجمعية البريطانية للحاسب الآلى فى عام (١٩٨٩)، بتقديم ثلاثة سيناريوهات يمكن أن يترتب عليها فقدان الحياة بالنسبة للبشر فى حالة تعديل البيانات (٨٧):

- ١- زيادة الجرعة الإشعاعية فى العلاج الطبى المقرر للمريض.
- ٢- تعديل درجات الطاقة النووية، وتأثير ذلك على ملايين البشر.
- ٣- التلاعب فى نظم التحكم فى حركة الملاحة الجوية أو البحرية؛ وما يمكن أن يسببه ذلك من حوادث.

ب- تدمير البيانات: Data Destruction

يكون تدمير البيانات من خلال قيام الشخص بقصد و دون مبرر قانونى بإفساد أو محو للبيانات المخزنة بداخل الحاسب الآلى (٨٨)، وإذا كان تعديل البيانات أحياناً يستغرق وقتاً كبيراً لكى يُكتشف، فإن تدمير البيانات يكون خلاف ذلك؛ لأن التدمير يعنى فى مجمله محو كل الملفات؛ أى محو غير مشروع Unauthorized Removal للملفات. فأصحاب الملفات - سواء أكانوا أفراداً أم مؤسسات - غالباً ما يكتشفون فقدان

البيانات بمجرد الدخول عليها. وتكون الخسارة المادية لتدمير البيانات في إهدار الوقت الذي يبذل لإعادة بناء قواعد البيانات مرة أخرى؛ وبالتالي تعطل سير العمل أثناء فقدان هذه البيانات؛ حيث لا يمكن تسيير الأعمال في حالة عدم وجود الملفات التي تحتوي على البيانات (٨٩).

و من أمثلة تدمير البيانات أو المحو غير المشروع للبيانات؛ ما حدث عام (١٩٩١) عندما أصدر مبرمج حاسب آلي يعمل في شركة تأمين بإنجلترا نسخاً لملفات الشركة بعد أن محا الملفات الأصلية، وعرض على الشركة أن يبيع لها تلك النسخ مرة ثانية بمبلغ مليون جنيه إسترليني، إلا أن الشرطة أجرت القبض عليه، و برر هذا السلوك بأنه كان انتقاماً من الشركة بسبب خفضها راتبه الشهري (٩٠).

ج - سرقة البيانات: Data Theft

تعنى سرقة البيانات؛ الحصول غير المشروع على البيانات و المعلومات المخزنة بالحاسب الآلي؛ و يمكن لهذه السرقة أن تتخذ شكلين (٩١):

١- سرقة البيانات حال إخراجها: Output Data و تشمل طبع البيانات، وسرقة البرامج.

٢- سرقة البيانات حال إدخالها: Interception Data و تشمل سرقة البيانات أثناء مرحلة الإدخال.

و من أمثلة سرقة البيانات؛ ما حدث عام (١٩٩٠) عندما وُجّه إلى الصحفي ستيورات جولدمان تهمة اختراق شبكة الحاسب الآلي الخاصة بتلفاز فوكس في نيويورك و لوس أنجلوس، و الشروع في سرقة الأخبار و نشرها (٩٢).

و مجمل القول، إن سرقة البيانات تتضمن نسخ المعلومات المملوكة وتوزيعها للآخرين، و تكون لها (المعلومات و البيانات) صفة الملكية الفكرية مثل؛ حقوق الطبع للمؤلفات، و البرمجيات، و الرسومات الفنية، و الأسرار الصناعية، و العلامات التجارية، و براءات الاختراع.

و فيما يتعلق بأساليب الاحتيال المعلوماتي؛ فإنها قد تتركز في سرقة كلمات السر أو تخمينها Guessing Passwords، وهناك أيضاً تغيير البيانات بالزيادة أو النقصان Data Diddling؛ حيث تُعد تلك الطريقة من أكثر الطرق أمناً، وسهولة، وأكثر استخداماً في مجال الاحتيال المعلوماتي؛ حيث يستطيع أى شخص يتعامل مع الحاسب الآلى فيما يتعلق بإدخال بيانات، أو نقلها، أو مراجعتها، وله حق الدخول على البيانات، أن يعمل على تحقيق امتيازات خاصة له قد تكون غير مشروعة. ومن الأساليب أيضاً؛ سرقة كميات ضئيلة من مصدر به كميات هائلة دون أن تؤثر على الإجمالى الكلى بصورة ظاهرة؛ وتتضمن هذه الطريقة تغييراً أو تعديلاً في طريقة حساب فوائد البنك. فعادةً ما يتم تقريب الفوائد إلى أقرب الفئات؛ بمعنى جبر الكسور إلى أقرب حد، وتعتمد هذه الطريقة على تحويل هذه السنتات إلى حساب خاص بالشخص الذى يجرى هذه العملية (موظف البنك)، كما تعتمد الطريقة أيضاً على تراكم الفائدة مع مرور الوقت؛ ويطلق على هذه الطريقة -Salami Tech- niques (٩٣) .

و فى ضوء ما سبق تناوله لصور الاحتيال المعلوماتي وأساليبه، نحاول أن نلقى الضوء على أسباب انتشار الاحتيال المعلوماتي التى يمكن أن نوجزها على النحو التالى (٩٤):

- ١- عدم المراجعة الدورية للبيانات بعد إدخالها إلى نظام الحاسب الآلى.
- ٢- اعتماد المعاملات التجارية والمالية على الحاسبات الآلية؛ وبصفة خاصة فيما يتعلق بتحويل الأموال.
- ٣- اعتماد الشركات والهيئات على الثقة الممنوحة لموظفيها، والذين ربما يشكلون النسبة الأكبر أو الأغلبية من الجناة فى الاحتيال المعلوماتي.
- ٤- سهولة الدخول إلى نظام الحاسب الآلى عن بعد بواسطة شبكة الإنترنت.
- ٥- صعوبة التعرف على محتويات الملفات التى يتكون منها نظام الحاسب الآلى، وصعوبة قراءتها ما لم يتم طلب عرضها على الشاشة أو طباعتها؛

وهو ما يساعد بشكل كبير على إخفاء ما تم من تلاعب أكبر وقت ممكن.

٦- عدم كفاية وكفاءة الإجراءات الأمنية لنظم تشغيل الحاسب الآلى.

٢- الحاسب الآلى كوسيلة للنشاط الإجرامى:

يستخدم الحاسب الآلى كوسيلة As Instrument أو أداة لارتكاب النشاط الإجرامى وتنفيذه، ومثال ذلك؛ السرقة، والاختلاس، والتشهير، والابتزاز؛ أى استخدام تكنولوجيا الحاسب الآلى المتقدمة والإنترنت فى تنفيذ الأنشطة الإجرامية التقليدية. ومن أبرز الأمثلة على ذلك، استخدام الحاسب الآلى فى تزوير العملات النقدية، وأيضاً التشهير بسمعة الأشخاص على شبكة الإنترنت، وسرقة أرقام بطاقات الائتمان، وما شابه ذلك.

٣- الحاسب الآلى كعامل ثانوى للنشاط الإجرامى:

وإلى جانب ما تقدم، يؤدى الحاسب الآلى دور العامل الثانوى فى النشاط الإجرامى؛ وبخاصة فى مجال تسهيل الأفعال والأنشطة غير الأخلاقية. ومن أهم صور هذه الأفعال الدعاية، والتى أصبحت ترتكب بعيداً عن عيون القانون؛ فلقد أتاحت شبكة الإنترنت فرصاً عديدة لهؤلاء الذين يرغبون فى ممارسة هذا النشاط غير المشروع؛ وذلك باستخدام وسائل عديدة مثل؛ البريد الإلكتروني، وحجرات الدردشة، والإعلانات على شبكة الإنترنت، وبالأخص دعاية الأطفال Child Pornography (٩٥) هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى، يمكن استخدام الإنترنت فى نشر الصور الإباحية؛ وذلك من خلال المواقع الإباحية التى تعرض الصور وملفات الفيديو، واستخدام الإنترنت فى تسويق تلك المنتجات، وإجراء المحادثة مع العاهرات (٩٦).

ويشير تقرير الاتصالات والمعلومات الصادر عن اليونسكو فى عام (٢٠٠٠)، إلى أن الإنترنت أصبح يتيح الصور الإباحية وأفلام الفيديو للأطفال والمراهقين بسهولة ويسر. ولقد استطاعت منظمة انقذوا أطفالنا المتمركزة فى كاليفورنيا؛ والمعنية بحماية الأطفال؛ أن تحدد أكثر من (٨٠٠٠) موقع فى الإنترنت تتناول بغاء

الأطفال، كما ذكرت إحدى الخدمات المعلوماتية اليابانية أن هناك (٥٠٠,٠٠٠) موقع للإباحية الجنسية متمركزة في اليابان؛ ومن بينها نسبة كبيرة تحتوى على صور لبغاء الأطفال. وهكذا، حل الإنترنت محل وسائط الجنس التقليدية مثل المجلات، والصور، والأفلام السينمائية، وأصبح وسيلة عملية ورخيصة؛ حيث لا يمكن تعقب الأشخاص الذين ينشرون تلك الأعمال ويسوقونها (٩٧).

يستخدم الإنترنت إذن في ارتكاب أفعال وأنشطة غير أخلاقية، ويشجع على الفسق والفجور؛ من خلال نشر الصور الإباحية، وتسهيل أعمال الدعارة بالأخص مع الأطفال والفتيات؛ وذلك من خلال عمل مواقع على شبكة الإنترنت تعرض وتسوق تلك الأعمال غير الأخلاقية، وذلك بعيداً عن القانون والهيئات الرقابية؛ حيث أصبح الإنترنت وسيطاً يمكن من خلاله تسهيل ارتكاب تلك الأعمال.

وهناك نشاط آخر يعتمد فيه على الحاسب الإجرامى؛ هو استخدام عصابات الجريمة المنظمة للحاسب الآلى كعامل ثانوى لتسهيل ارتكاب أنشطتهم غير المشروعة (٩٨). فمما لا شك فيه أن الجريمة المنظمة عبر القوميات تعد من أهم وأخطر التحديات التى يواجهها المجتمع الدولى بأسره، بما تشكله من أخطار تهدد كافة المنظمات، والشعوب، والمؤسسات الدولية، والأفراد، على مختلف مستوياتهم وثقافتهم. ويتمثل هذا التحدى، فى استمرار تواجد هذه النوعية وانتشارها من الأنشطة الإجرامية، رغم ما بذل من جهود على كافة المستويات من أجل مكافحتها عبر سنوات طويلة تمتد إلى بداية القرن العشرين (٩٩).

الجريمة المنظمة تنظم إجرامى قائم على أشخاص يوحدون صفوفهم من أجل ممارسة أنشطة إجرامية على أساس دائم ومستمر، ويتسم هذا التنظيم بكونه ذى بناء هرمى (مستويات قيادية، ووسطية، وتخصصية، وأخرى تنفيذية). ويحكم هذا البناء نظم ولوائح داخلية تحكم نظام العمل، ويستخدم العنف، والتهديد، والابتزاز، والرشوة، فى سبيل تحقيق أغراضه. ويتبين ذلك من تعريف الأركان الرئيسة للإجرام المنظم، وهى (١٠٠):

أ - العمل المنظم من خلال مجموعة أفراد يحددون صفوفهم من أجل العمل في النشاط الإجرامي.

ب - الحرص على استمرار هذا النشاط الإجرامي و توسيع نطاقه؛ من خلال إطار مؤسسي، وله بناء هرمي، و لوائح لتنظيم العمل به.

ج - استخدام أساليب العنف، و التهديد، و الابتزاز، و إفساد المسؤولين العاملين في مؤسسات العدالة؛ من أجل تواصل نشاطهم.

د - الاعتماد على الوسطاء في ارتكاب الجرائم؛ للحفاظ على القيادات من التعرض للمساءلة الجنائية.

أما عن استخدام الحاسب الآلي في تنفيذ الجريمة المنظمة، فيمكن القول بأن الجريمة المنظمة بدأت في الاستفادة من تلك التكنولوجيا، و بدأت أيضاً تقدر قيمتها. وطبقاً لمكتب إلينوى للتحقيقات بالولايات المتحدة - Illinois Bureau of Investigation؛ فإن الجريمة المنظمة تستخدم تكنولوجيا الحاسب الآلي في الكثير من أنشطتها الإجرامية؛ فقد يستخدم تجار المخدرات الحاسب الآلي في عمليات البيع والتداول (١٠١).

و تؤدي شبكات الحاسب الآلي دوراً متزايداً في الجريمة المنظمة على المستوى الدولي، فليس هناك شك في أن الحاسب الآلي أصبح يقدم الآليات لجماعات الجريمة المنظمة، و المعرفة الملائمة لإنجاز أنشطتهم الإجرامية (١٠٢).

و على ذلك، تحتاج الجريمة المنظمة إلى الحاسب الآلي لثلاثة أسباب تتمثل فيما يلي (١٠٣):

أ - اتساع نطاق أو نشاط العمل الإجرامي؛ حيث سهل التقدم التكنولوجي من نمو الجريمة المنظمة الدولية. إذ أسهمت سهولة الاتصالات بين التنظيمات الإجرامية في تيسير الكثير من الأنشطة الإجرامية و ارتكابها بسهولة أكثر من ذي قبل، كما أدت التكنولوجيا الرقمية الجديدة - أيضاً - إلى صعوبة تنفيذ القانون على أنشطة تلك التنظيمات؛ إذ أنه من الصعب مراقبة أنشطة تلك التنظيمات؛ و ذلك لاستخدامها

تكنولوجيا حديثة و متطورة في إنجاز العديد من الأفعال المخالفة بعيداً عن الهيئات القانونية و الرقابية.

ب- استخدام الحاسب الآلى للهجوم أو اختراق المؤسسات و الهيئات التى تستخدمه.

ج - استخدام الحكومات للحاسب الآلى فى عمليات البحث، و التحقيق، و التحرى، عن أفراد الجريمة المنظمة؛ مما يلزم أفراد تلك التنظيمات الإجرامية استخدام تلك التكنولوجيا كرد فعل مناوئ للجهد الحكومى.

و بالإضافة إلى الأسباب التى ذكرناها، تعتمد الجريمة المنظمة أيضاً على شبكة الإنترنت فى تنفيذ أنشطتها الإجرامية؛ حيث تستفيد من غفلة الإنترنت -Anonymity التى كانت بمثابة أداة جيدة لإنجاز العديد من أنشطة جماعات الجريمة المنظمة؛ وأصبحت السرية جزءاً مهماً و مكوناً حيوياً لهذا النوع من الجريمة؛ و قدم الإنترنت وسيطاً مناسباً للجريمة المنظمة لممارسة أنشطتها فى جويسوده الكتمان، و السرية، و عدم الإفصاح عن الاسم أو الجهة. و قد يسرت الاستعانة بتكنولوجيا الحاسب الآلى و الإنترنت إنجاز العديد من الأنشطة عبر الحدود الدولية، بالإضافة إلى تقليل المخاطر و الشعور بالأمان عند ارتكاب الأنشطة الإجرامية (١٠٤).

و من ناحية ثانية، تستخدم جماعات الجريمة المنظمة تكنولوجيا الحاسب الآلى و الإنترنت فى مزاولة عمليات الاحتيال و غسيل الأموال؛ حيث يسرت هذه التكنولوجيا انتقال الأموال من خلال البنوك و المؤسسات المالية، و إجراء تحويلات بطرق غير شرعية (١٠٥). و قد يسرت الاستفادة من الخدمات البنكية المتاحة على شبكة الإنترنت للكثير من البنوك نقل الأموال، و تحويلها، و تحويل البضائع و الخدمات حول العالم، بالإضافة إلى ممارسة عمليات الشراء و البيع وكافة المعاملات التجارية عبر شبكة الإنترنت؛ الأمر الذى أسهم بصورة كبيرة فى قيام تلك الجماعات بعمليات غسيل الأموال بصورة آمنة و أكثر يسراً من ذى قبل (١٠٦).

و إجمالاً، ضاعف التطور التكنولوجى فى مجال الحاسب الآلى و الإنترنت -

الذى شهده العالم فى الفترة الأخيرة - من الخسائر، والأضرار، والمخاطر، الناجمة عن الجريمة المنظمة؛ نتيجة لاستخدام تلك التكنولوجيا من قبل جماعات الجريمة المنظمة الدولية.

٤ - جرائم ارتبطت باستخدام الحاسب الآلى وانتشاره:

هناك جرائم ارتبطت بانتشار الحاسب الآلى؛ تتمثل فى زراعة الفيروسات، ونشرها، والهجوم على مواقع الإنترنت؛ بهدف تعطيل أو إيقاف الخدمة، وظهر ما يعرف بالإرهاب الإلكتروني Cyber-Terrorism، والهجوم على شبكات البنية التحتية التى أصبحت تدار بواسطة الحاسب الآلى. وسوف نتحدث عن ذلك الأمر بشيء من التفصيل فى الفصل القادم، عندما نتحدث عن المخاطر المجتمعية للجرائم المعلوماتية.

سابعاً: التحليل الكمي للجرائم المعلوماتية:

أصبح وجود الجرائم المعلوماتية وما يترتب عليها من خسائر مالية ضخمة أمر مسلم به، وليس أدل على ذلك من اتجاه كثير من الدول إلى وضع تشريعات وقوانين خاصة للجرائم المعلوماتية؛ بهدف مواجهة هذا النوع من الجرائم المستحدثة. إلا أنه على الرغم من ذلك؛ فإن محاولات تقدير حجم الجرائم المعلوماتية، وما يترتب عليها من خسائر ليس بالأمر اليسير. وسوف يتعرف الباحث فى هذا الجزء على الأسباب التى تقف أمام التقدير الحقيقى لحجم هذه الجرائم، ثم سيتعرض لأهم المحاولات التى بذلت من أجل تقدير هذا الحجم فى كل من أمريكا، وبريطانيا، وفرنسا، وبعض دول العالم المختلفة.

١ - صعوبة تقدير حجم الجرائم المعلوماتية:

هناك صعوبات كثيرة تقف أمام محاولات تقدير الحجم الفعلى والحقيقى للجرائم المعلوماتية؛ فالحجم الفعلى لهذه الجرائم أكبر مما هو مدون بالفعل؛ فهناك قصور حقيقى فى البيانات المتاحة التى يمكن أن نستمدّها من الهيئات، والمؤسسات، والشركات حول حجم ونوعية الجرائم المعلوماتية التى استهدفتم، وكذلك البيانات

التي يمكن أن نحصل عليها من الأجهزة الأمنية حول تلك النوعية من الجرائم. ولا ترتبط هذه المشكلات بدولة بعينها؛ مثل الولايات المتحدة، بل تواجه العديد من بلدان العالم. ويمكن أن نرجع أسباب نقص البيانات المتاحة حول الجرائم المعلوماتية؛ وبالتالي صعوبة تقدير حجمها، إلى الأسباب التالية (١٠٧):

أ- قلة الجرائم المعلوماتية التي يمكن اكتشافها؛ فغالبية الجرائم يتم اكتشافها بالصدفة؛ نظراً لما تنطوي عليه تلك الجرائم من تعقيد في أساليب ارتكابها؛ مما يجعل من الصعب اكتشافها.

ب- لا يتم الإعلان إلا عن القليل من الجرائم المعلوماتية؛ لأن هناك العديد من الهيئات والمؤسسات المالية التي تخشى من الإعلان عن تعرضها لتلك الجرائم؛ وذلك خوفاً من فقدان الثقة أمام عملائها، وعدم تعاملهم مرة أخرى مع تلك المؤسسات، وأيضاً الحفاظ على سمعتهم أمام الهيئات والمؤسسات الأخرى المنافسة لها في سوق العمل.

ج - افتقار العديد من الدول إلى مؤسسات الأمن المدربة والمؤهلة للتعامل مع تلك النوعية من الجرائم.

د- ربما يتم تنفيذ العديد من الهجمات من خلال العاملين بالشركات والهيئات؛ الأمر الذي يجعل عملية الاكتشاف وتوجيه الاتهام غاية في الصعوبة.

هـ - عدم تعاون نسبة كبيرة من المجنى عليهم مع جهات التحقيق؛ خوفاً مما يترتب على ذلك من كشف لأسرار العمل، وآليات إدارته، ووسائله؛ وبالتالي كشف نظم الحماية المستخدمة في تأمين شبكات الحاسب الآلي.

و في ضوء الأسباب السابقة التي ذكرناها، ربما أمكن لنا تفسير نقص البيانات في الجرائم المعلوماتية؛ وبالتالي صعوبة تقدير الحجم الفعلي لها. وبالرغم من ذلك، فقد بذلت محاولات عديدة من أجل تقدير حجم تلك الجرائم؛ من خلال مؤشرات وإحصائيات قدمتها هيئات ومؤسسات دولية؛ وذلك للتنبيه على خطورة تلك الجرائم، والخسائر المترتبة عليها.

٢- الجهود المبذولة لتقدير حجم الجرائم المعلوماتية:

تعددت محاولات تقدير حجم الجرائم المعلوماتية من خلال مؤشرات عدة؛ منها ما يتعلق بحجم الجرائم، ومنها ما يتعلق بتقدير الخسائر الناتجة عن تلك الجرائم، ومنها ما يتعلق بتقدير النفقات التي توجه لأمن الحاسب الآلي.

يشير المسح الذي أجراه فريق إغاثة أعطال الحاسب (١٠٨) بالتعاون مع جامعة كارينجي ميلون Computer Emergency Respons Team Carneige Mellon University، إلى معدل الزيادة في حوادث الاختراق (الدخول غير المشروع على الحاسب الآلي) الذي بلغ (٨٣٪) من عام (١٩٩٨) إلى عام (١٩٩٩)، بالإضافة إلى أن مركز أمن الحاسب الآلي في ربيع (٢٠٠٠) أوضح أن حجم الخسارة المادية بلغ (٢٦٥) مليون دولار عام (٢٠٠٠)، بعدما كان (١٠٠) مليون دولار عام (١٩٩٧). وبلغت خسائر فيروس أنا أحبك (٦.٧) بليون دولار. وطبقاً لاقتصاديات الحاسب الآلي؛ فإنه يترتب على هجوم الفيروسات خسائر تقدر بـ (١٢.١) بليون دولار عام (١٩٩٩)، وقدّر اتحاد عمل البرمجيات Business Software Alliance الخسائر الناتجة عن قرصنة البرامج Software Piracy بحوالى (٩٩١) مليون دولار في الولايات المتحدة وحدها (١٠٩).

و في محاولات أخرى لتقدير حجم الجرائم المعلوماتية من خلال مؤشر الخسائر الناجمة عنها؛ هناك تقديرات لخبراء أمن الحاسب الآلي بأن الخسائر السنوية للجرائم المعلوماتية تتراوح ما بين (٥٥٥) مليون دولار إلى أكثر من (١٣) بليون دولار سنوياً على مستوى العالم. إلا أننا لا نستطيع وضع و الوصول إلى إحصاءات دقيقة؛ لأن هناك العديد من الحالات لم يتم اكتشافها أو حتى الإبلاغ عنها (١١٠).

ومن المؤشرات الأخرى لتقدير حجم الجرائم المعلوماتية، ما يتعلق بارتفاع نفقات أمن الحاسب الآلي وتأمين شبكاته؛ حيث أظهرت لنا الإحصاءات ارتفاع التكاليف المرتبطة بأمن الحاسب الآلي داخل الشركات الأمريكية التي تقدر بـ (١٠٠) مليون دولار؛ وذلك لإنفاقها على أمن الحاسب الآلي مع نهاية عام (٢٠٠٠)(١١١).

و سوف نعرض الآن جهود بعض الدول و محاولاتهم لتقدير حجم الجرائم المعلوماتية داخل بلدانهم؛ وذلك - كما سبقت الإشارة - من خلال مؤشرات حجم الجرائم، و حجم الخسائر الناتجة عن تلك الجرائم، و أيضاً النفقات المتعلقة بأمن الحاسب الآلى.

أ- الولايات المتحدة الأمريكية:

تعد الدراسة التى أجراها معهد ستانفورد الدولى للبحوث عام (١٩٧١) فى الولايات المتحدة أول دراسة إحصائية عن الجرائم المعلوماتية؛ حيث جمع كل أشكال السلوك التى تنطوى على سوء استخدام الحاسبات الآلية، و حتى تلك التى لا تشكل جرائم بالمعنى الدقيق؛ و توصل إلى أن الخسائر السنوية الناجمة عن الجرائم المعلوماتية فى العالم تقدر بحوالى (٣٠٠) مليون دولار، و أن متوسط الخسارة لكل جريمة على حدة يقدر بحوالى (٤٥٠٠٠) دولار أمريكى (١١٢).

و فى عام (١٩٨٤)، حذرت جمعية القانون الأمريكية من خلال مسح أجرى على (٢٣٨) شركة و مؤسسة حكومية، بأن أكثر من (٢٥ %) تعرضوا لخسائر قدرت بما يقرب من (٧٣٠) مليون دولار، و أن متوسط الخسارة السنوية لكل مؤسسة تتراوح ما بين (٢ - ١٠) مليون دولار، و لا تشمل هذه الخسائر النسخ غير القانونى للبرمجيات (١١٣).

و من ناحية أخرى، من الصعب قياس تقدير تكاليف هذه الجرائم بدقة؛ لأنها فى ازدياد مضطرد و سريع. و لقد قدرت الولايات المتحدة حجم الخسائر المترتبة على حوادث الاختراق فى عام (١٩٩١) بما يقرب من (١٦٤) مليون دولار؛ وهى ضعف الخسائر فى عام (١٩٨٩) (١١٤).

و من خلال تقديرات معهد أمن الحاسب الآلى (CSI)، و مكتب المباحث الفيدرالية، يتبين أن اختراق شبكات الحاسب الآلى فى تزايد مستمر و واسع الانتشار، و أيضاً مكلف من الناحية المادية. و قد قدرت التكاليف المادية التى أنفقت على تكنولوجيا الأمن بما يقدر بـ (٢) بليون دولار فى عام (١٩٩٩)، ثم ارتفع هذا الرقم

ليصل إلى (٧,٤) بليون دولار عام (٢٠٠٠). وتُعد هذه المبالغ الضخمة خير دليل على خطورة تلك الجرائم وحجمها، وما يمكن أن تسببه من خسائر فادحة. هذا بالإضافة إلى ارتفاع معدل الاختراق لشبكات الحاسب الآلى من (٤٢%) عام (١٩٩٦)، إلى (٧٠%) عام (٢٠٠٠) (١١٥).

و توضح إحصائيات مكتب المباحث الفيدرالية أن متوسط الخسارة فى الجريمة المعلوماتية الواحدة حوالى (٥٠٠,٠٠٠) دولار، بينما بلغ متوسط الخسارة فى جريمة سرقة عادية حوالى (٢٥٠٠) دولار؛ أى أن متوسط الخسارة فى الجريمة المعلوماتية أعلى (١٥٠) مرة عنه فى الجرائم العادية (١١٦).

و يتبين لنا مما سبق، ومن خلال التطور التاريخى لتلك الإحصاءات المتعلقة بالجرائم المعلوماتية بالولايات المتحدة؛ ارتفاع معدلات الجرائم المعلوماتية، بالأخص مع نهاية الثمانينيات و بداية التسعينيات. و يمكن تفسير ذلك، بانتشار استخدام شبكة الإنترنت التى تمكن من خلالها بعض الأفراد من القيام بعمليات الاختراق، والدخول غير المشروع على شبكات الحاسب الآلى، وأيضاً نلاحظ فى الإحصاءات ارتفاع نفقات أمن الحاسب الآلى؛ الأمر الذى يوضح لنا حجم الخسائر المترتبة على تلك الجرائم؛ مما يدفع الشركات والمؤسسات إلى القيام بالإنفاق على إجراءات الأمن، وتعزيز تلك الإجراءات؛ بما يكفل لها تأمين شبكاتها من أفعال الاختراق، والسرقة، وكل أشكال الجرائم المعلوماتية التى يمكن أن تتعرض لها و تؤثر على سير العمل فى تلك المؤسسات والشركات.

ب - بريطانيا:

قُدرت خسائر الجرائم المعلوماتية فى بريطانيا عام (١٩٩٠)، و التى لحقت بالمؤسسات الاقتصادية البريطانية بما يقرب من (٤٠٠) مليون جنيه استرلينياً؛ أى ما يعادل (٦٤٠) مليون دولار؛ نتيجة للدخول غير المشروع إلى أنظمة حاسباتها الآلية. و تبين أن (١٧,٠٠٠) مؤسسة من بين (٩٠٠,٠٠٠) كانت ضحايا لجرائم معلوماتية، وأن (٢%) من مؤسسات الدولة كانت من بين ضحايا تلك الجرائم (١١٧).

وفي عام (١٩٩٣)، بدأت لجنة المراجعة المحاسبية (اللجنة المكلفة بالدراسات الإحصائية للجرائم المعلوماتية بالمملكة المتحدة) بإعداد دراسة إحصائية، انتهت منها في ديسمبر (١٩٩٦). ودعت اللجنة عدداً كبيراً من المؤسسات في القطاعين العام والخاص والبالغ عددها حوالي (٩٠٠) مؤسسة، إلى الإبلاغ عن الجرائم التي تعرضت لها. وبلغ إجمالي عدد الحالات التي تم الإبلاغ عنها (٥٣٧) حالة، من بينهم (١٠٨) حالة احتيال معلوماتي، و(١٢١) حالة سرقة برامج، و(٢٦) حالة إتلاف باستخدام الفيروسات. وأوضحت الدراسة أن إجمالي الخسائر المالية تعدى ثلاثة مليارات جنيه إسترليني. وقد أسفرت الدراسة أيضاً عن أن (٨٥٪) من الحالات التي تم الإبلاغ عنها، ارتكبها العاملون داخل المؤسسات المجنى عليها (١١٨).

ومن ناحية ثانية، حذر رئيس الإنتربول في بريطانيا من ازدياد استخدام المجرمين للحاسب الآلي في جرائم المخدرات، وسرقة التحف والأعمال الفنية، بالإضافة إلى أن مستقبل أوروبا أصبح مهدداً بالإرهاب الذي يستخدم فيه تكنولوجيا الحاسب الآلي المتقدمة (١١٩).

ج - فرنسا:

تقوم الجمعية الفرنسية لأمن المعلومات بنشر تقرير دوري يتضمن حجم الخسائر الناجمة عن الجرائم المعلوماتية؛ ففي عام (١٩٩١) كان حجم الخسائر وفقاً للتقرير الصادر عن الجمعية حوالي (١٠,٤) مليار فرنك فرنسي. وفي عام (٢٠٠٠)، أصدرت الجمعية تقريرها الذي أوضحت فيه النتائج الآتية (١٢٠):

١- إن نسبة الخسائر الناجمة عن الجرائم المعلوماتية تزيد في المؤسسات الكبرى عنها في المؤسسات الصغرى.

٢- إنه على الرغم من المبالغ الطائلة التي تنفقها المؤسسات من أجل حماية أنظمة حاسباتها الآلية التي زادت على نحو كبير؛ فإن هذه الأنظمة ما زالت هدفاً سهلاً لكثير من الجرائم.

٣- إن الأخطار التي تخشاها المؤسسات على أنظمتها المعلوماتية تختلف فيما

بينها من حيث النوع، و مقدار درجة خطورتها. ويأتى فى المقدمة استخدام الفيروسات بنسبة (٤١%)، ثم الدخول غير المصرح به إلى نظام الحاسب الآلى بنسبة (٣٦%)، فالاحتياى المعلوماتى بنسبة (١٣%)، ثم يأتى الابتزاز والتهديد بنسبة (٩%)، يليه سرقة المعلومات بنسبة (١%).

وفى كندا، ومن خلال دراسة إحصائية أجريت ما بين عامى (١٩٨٠، ١٩٨١)؛ تم توجيه سؤال إلى ما يقرب من (٦٤٨) مؤسسة مختلفة عما إذا كانت قد تعرضت لجرائم تمس أنظمة الحاسبات الآلية لديها. ولقد استجابت (٣٢١) مؤسسة بالفعل، وأكدت (١٣) مؤسسة من بينها تعرضها لخسائر مالية كبيرة؛ بسبب تعرض أنظمتها المعلوماتية لأفعال غير مشروعة (١٢١).

وقد أوضحت الدراسة التى أجرتها الشرطة المركزية فى طوكيو عام (١٩٩٣)، عن ارتفاع معدل الجرائم المعلوماتية؛ وبالأخص التلاعب فى حسابات الأفراد لدى البنوك باستخدام البطاقات الائتمانية الخاصة بهم؛ حيث بلغت (١١٢٢) حالة من جملة (١١٣٦) جريمة معلوماتية (١٢٢).

و على الرغم من هذا التباين فى النتائج التى أسفرت عنها الدراسات الإحصائية المختلفة، فيما يتعلق بتحديد حجم الجرائم المعلوماتية، و حجم الخسائر الناجمة عنها، فإن لهذه الدراسات أهمية؛ لما تعطيه لنا من مؤشرات ذات دلالة، ولعل أهم هذه المؤشرات:

١- ارتفاع معدل الجرائم المعلوماتية وتزايد نسبتها بالأخص مع تزايد استخدام شبكة الإنترنت.

٢- ارتفاع معدل الخسائر الناتجة عن الجرائم المعلوماتية و الذى وصل إلى بلايين الدولارات، وبالأخص فى جرائم نشر الفيروسات الذى يصيب ملايين من شبكات الحاسب الآلى.

٣- ارتفاع تكلفة نفقات أمن الحاسب الآلى؛ وذلك لتأمين تلك الشبكات من أخطار الهجوم والاختراق.

ثامناً: الضّات المتضررة من الجرائم المعلوماتية:

يشير مفهوم جرائم بلا ضحايا Victimless Crime إلى أن هناك أفعال تصنف في حكم الجرائم وفقاً لقانون البلد؛ ومن ثم يمكن أن تتولاها الشرطة أو غيرها من الهيئات العامة، ولكن يبدو في الظاهر أنه ليس لها ضحايا؛ بمعنى أنه لا يوجد شخص يمكن أن يدعى أنه أصيب بأضرار وفقاً للقانون المدني. ويختلف هذا النوع من الجرائم - مثلاً - عن جرائم السرقة؛ إذ أن الضرر هنا يعود على المجتمع ككل. وقد يكون من أمثلة هذا النوع من الجرائم تعاطي المخدرات، أو لعب القمار، أو الجنسية المثلية، وذلك في المجتمعات التي تحظر مثل هذه الأفعال (١٢٣).

و عادةً ما يُقال إن الجرائم المعلوماتية جرائم بلا ضحايا، إلا أن ذلك ليس مقبولاً؛ لأنه إذا كان هناك اختلاس أو احتيال؛ فإن ذلك غالباً ما يرتكب ضد شخص أو مؤسسة، وأيضاً سرقة البيانات أو البرمجيات والتي تكون مملوكة للأفراد والمؤسسات (١٢٤).

وهكذا، لا يمكن القول بأن الجرائم المعلوماتية جرائم بلا ضحايا؛ لأن هذا النشاط الإجرامي يرتكب ضد أشخاص، ويستهدف هيئات ومؤسسات يكونون ضحايا أو مجنى عليهم، وكذلك يتعرضون لخسائر مادية ومعنوية في الوقت ذاته؛ نتيجة لارتكاب تلك الجرائم.

وكما أشرنا من قبل، فإنه لا توجد شركة أو مؤسسة في الوقت الحالي بمنأى عن تعرضها للجرائم المعلوماتية، وسوف نوضح في هذا الجزء أكثر الأهداف عرضة لهذا النمط من الجرائم، من خلال توضيحها على النحو التالي:

١ - للمؤسسات المالية والمصرفية:

بدأت البنوك والمؤسسات المالية في استخدام تكنولوجيا الحاسب الآلي - بصفة عامة - لتنظيم العمل والاتصالات الداخلية بين مختلف فروعها، كذلك الاتصال بالبنوك الأخرى والمؤسسات المالية؛ وذلك لتسيير شؤون العمل، ثم في مرحلة لاحقة استخدمت البنوك تلك التكنولوجيا لتنظيم الاتصالات والمعاملات المالية الخارجية،

وذلك مع العملاء. ومع ظهور الإنترنت، أصبح من المتيسر إجراء العديد من المعاملات البنكية من خلال شبكة الإنترنت التي أصبح يطلق عليها البنوك الإلكترونية (١٢٥).

وفي الوقت الحالي؛ تُنقل الأموال إلكترونياً، ويتم دفع الفواتير إلكترونياً، وحتى عندما نحرر الشيك؛ فإن الأموال يتم تحويلها إلكترونياً. وإذا كان الأمر كذلك، فإن السرقة والاختلاس أصبحا ذا طابع إلكتروني أيضاً. لذلك، أصبحت البنوك والمؤسسات المالية محل إغراء لمجرمي الحاسب الآلي. ويكون الهجوم على المؤسسات المالية و البنوك عادةً من خلال العاملين فيها؛ لأنهم أكثر معرفة ودراية بالأكواد السرية، والتقنيات الفنية المتعلقة ببرامج الحماية والتأمين (١٢٦).

و غالباً ما تتعرض البنوك للجرائم المعلوماتية؛ وذلك نتيجة للاستخدام المتزايد لنظم تحويل الأموال الإلكترونية Electronic Fund Transfer System؛ حيث يتم تحويل مبالغ ضخمة من المال بين البنوك، وهذا النظام إذا كان يتميز بالسرعة، إلا أن مخاطره كبيرة وجسيمة، خاصة إذا اخترق شخص ما هذا النظام الإلكتروني وتعرف على الشفرات الإلكترونية (١٢٧)؛ فإنه يستطيع تحويل تلك المبالغ إلى حسابه الشخصي؛ وذلك من خلال الضغط على أزرار لوحة المفاتيح بالحاسب الآلي والسرقة من البنك دون القيام بأية عمليات اقتحام أو هجوم بالأسلحة مثلما كان هو الحال من قبل. فمن خلال العبث بالحاسب الآلي، والتعرف على التقنيات اللازمة لذلك؛ فإنه ينفذ عملية السرقة والاحتيال دون أن يشعر به أحد.

ومن ناحية أخرى؛ فإنه نظراً للتطور الكبير وانتشار البطاقات الائتمانية Credit Cards، والطفرة الهائلة في استخدامها لدى المؤسسات التجارية، وانتشارها باختلاف أنواعها دولياً، وإقليمياً، ومحلياً؛ فقد صاحب ذلك نمو كبير في أنشطة التلاعب والتحايل؛ مما شجع قلة من محترفي النصب والاحتيال من حاملي البطاقات أو التجار إلى إساءة استخدام هذا النظام؛ بقصد الحصول - دون وجه حق - على أموال البنوك العاملة في هذا النشاط، خاصة وأنه مع انتشار استخدام شبكة الإنترنت على المستوى الدولي؛ ظهرت العديد من الخدمات التي يمكن أن تؤدي من

خلال تلك الشبكة؛ مثل التسوق عبر الإنترنت باستخدام بطاقات الائتمان. ومؤخراً، تضررت بعض البنوك والمؤسسات المالية من اكتشافهم لظاهرة تكرار اعتراض بعض حاملي البطاقات على عمليات شراء لم يجروها بالفعل، وتبين للبنوك أنها عمليات شراء تمت عن طريق شبكة الإنترنت، واتضح من خلال فحص تلك الظاهرة؛ أن بعض الأفراد من معتادى التعامل مع شبكة الإنترنت، تمكنوا من التقاط أرقام بطاقات الائتمان المملوكة لبعض العملاء من الشبكة، وأعادوا التعامل بها مرة أخرى دون علم أصحابها (١٢٨).

و يتضح مما سبق، أن استخدام ماكينات السحب والإيداع الآلى خير مثال أودليل على أن التكنولوجيا الجديدة المتعلقة بالحاسب الآلى أوجدت فرصاً جديدة للنشاط الإجرامى والاحتيال فى مجال البنوك والمؤسسات المالية. وفى عام (١٩٩٨) قبضت أجهزة الأمن بالولايات المتحدة على مجموعة من الأفراد أجرت سحباً غير قانونى من تلك الماكينات فى كاليفورنيا، وقدرت تلك المبالغ ما بين (٧-١٤) مليون دولار (١٢٩).

و إلى جانب الاحتيال والسرقة من خلال البطاقات الائتمانية، هناك نشاط إجرامى آخر يرتبط بكروت أو بطاقات الائتمان؛ يعرف بابتزاز كروت الائتمان Credit Card Extortion وقد ارتبط اسم الشاب الروسى ماكسيز إلياس -Maxis Al-ias البالغ من العمر (١٩) عاماً بالاستخدام غير القانونى لكروت الائتمان منذ عام (١٩٩٧). وقد اكتشف ماكسيز خطأ فى برنامج كان يستخدم فى حماية المعلومات المالية على مواقع شبكة الإنترنت؛ فشرع فى سرقة (٣٠٠,٠٠٠) رقم من أرقام كروت الائتمان. وفى ديسمبر (١٩٩٩)، أرسل فاكساً إلى المؤسسة المالية لتلك الكروت؛ وذلك لابتزازها، وطلب مبلغاً يقدر بـ (١٠٠,٠٠٠) دولار وإلا سوف يبيع أرقام الكروت ويبلغ وسائل الإعلام أيضاً بهذه الحادثة. وعندما رفضت المؤسسة المالية هذا الابتزاز؛ قام هذا الشخص بإنشاء موقع على الإنترنت، ووضع الأرقام على الموقع فى ٢٥/١٢/١٩٩٩، وتم إغلاق الموقع فى ٩/١/٢٠٠٠، وعرف الآلاف من الأفراد تلك الأرقام، ولكن سرعان ما غيرت مؤسسة أمريكان اكسبريس

أرقام تلك الكروت التي بلغ عددها (٣٠٠,٠٠٠) (١٣٠).

و من الأمثلة الأخرى لسرقة أرقام بطاقات الائتمان، ما حدث في ديسمبر (١٩٩٩) وحتى أبريل (٢٠٠٠) حيث قام خمسة أفراد في موسكو بسرقة أكثر من (٥٤٠٠) بطاقة ائتمانية واستغلالها في عمليات تجارية غير مشروعة، بالإضافة إلى إجراء عمليات سحب و شراء باستخدام تلك البطاقات دون علم أصحابها، حتى تم اكتشاف الأمر من قبل البنك، وإبلاغ السلطات المختصة بذلك (١٣١).

و مجمل القول، إن البنوك و المؤسسات المالية إحدى ضحايا الجرائم المعلوماتية؛ من خلال العبث في أرصدة العملاء، و التحويلات التي يتم إجراؤها، وأيضاً الاحتيال من خلال استخدام كروت الائتمان بطرق غير شرعية، و دون علم أصحابها الفعليين. فمن خلال المعرفة بتقنيات الحاسب الآلى و الإنترنت؛ يمكن أن تتعرض تلك المؤسسات و البنوك لهذا النوع من الجرائم، خاصة مع عدم وجود نظم حماية و تأمين، و أيضاً رقابة لنظم تشغيل شبكات الحاسب الآلى داخل تلك البنوك والمؤسسات.

٢- الشركات و الأعمال التجارية:

و بانتهاء الحرب الباردة، بدأ يظهر فى الأفق عصر جديد من المنافسة الاقتصادية العالمية، فقد أصبحت الشركات و المؤسسات التجارية أكثر عرضة للجرائم المعلوماتية، حتى شركات الحاسب الآلى مثل شركة آبل Apple Computer Com-pany، و التى لم تكن بمنأى عن تلك الجرائم. ففي ديسمبر (١٩٨٧)، وجدت شركة آبل فيروس فى نظام البريد الإلكتروني، و نجح هذا الفيروس فى إغلاق النظام بأكمله، و محو وإزالة البريد الخاص بالشركة. و أيضاً، تعرضت شركة آى بى إم IBM للحاسب الآلى لمثل هذا النوع من الجرائم، وذلك فى ديسمبر من عام (١٩٨٧)؛ عندما زرع مهندس ألماني فيروساً فى نظام البريد الإلكتروني الخاص بالشركة (١٣٢)، و يمكن لنا أن نتصور حجم الأضرار والخسائر المادية التى يمكن أن تترتب على تلك الجرائم التى تتعرض لها مثل تلك الشركات التجارية، و التى قد تصل إلى بلايين الدولارات.

و مع انتهاء عصر الحرب الباردة، تلاشى التجسس العسكرى، وحل محله التجسس الاقتصادى، وسرقة الأسرار التجارية والصناعية (١٣٣)؛ حيث تنافس كل مؤسسة أو شركة تجارية من أجل المعلومات التى قد تتعلق بحالة الزبائن، أو الموردين، أو المنافسين، وطبيعة القوانين فى الشركات الأخرى، ونظم العمل فى تلك الشركات المنافسة. و عليه، يعد التجسس الصناعى من أنسب الطرق للحصول على المعلومات بالنسبة لمن لا يستطيعون الحصول عليها بسهولة ويسر. ونظراً لأن هناك أسرار لا تستطيع أى شركة أو فرد أن يصل إليها بسهولة؛ فقد يلجأ البعض منهم إلى طرق غير مشروعة تتمثل فى اختراق نظم شبكات الحاسب الآلى لتلك الشركات، والشروع فى سرقة المعلومات التجارية، وهكذا، فإن من أسباب التجسس الصناعى ما يلى (١٣٤):

أ- التعرف على أسرار المنافسين، واكتشاف ما يفكر فيه الآخرون، والحصول على المعلومات.

ب- الحصول على التكنولوجيا الجديدة بتكلفة أقل.

ج - محاولة كسب المناقصات والمزايدات.

د - التعرف على طرق وخطط التسويق، وحجم الإنتاج.

فعندما يكون المنتج الأساسى للشركات هو المعلومات؛ فإن سرقة المعلومات In-formation Theft تكون أكثر ضرراً وخطورة من سرقة الأشياء الملموسة (السلع المادية). فالتجسس الصناعى من أكثر الأشياء خطورة؛ لما له من آثار سلبية يمكن أن تتعرض لها الشركات عندما تقع فريسة لهذا النشاط، فبعد أن كانت الشركات التى كانت ترغب من قبل فى سرقة الأسرار التجارية لشركات منافسة لها؛ تقوم برشوة الموظفين الذين كانوا يعملون فى الشركات المنافسة، أصبحت مهمة التجسس الصناعى أكثر يسراً وسهولة فى عصر تكنولوجيا الحاسب الآلى؛ حيث تُخزن المعلومات بداخل ملفات بالحاسب الآلى؛ وبالتالي الدخول على تلك الملفات من خلال معرفة كلمة السر. (135) Password وفى عام (١٩٨٧)، قدر مركز ميريلاند للأعمال Maryland Center of Business حجم الفاقد فى مجال الأعمال من وراء

التجسس بما يقرب من (٥٠) بليون دولار في العام، وفي عام (١٩٩١)؛ قُدرت قيمة المعلومات المسروقة من خلال أجهزة الحاسب الآلي بنفس القيمة تقريباً (١٣٦).

و من أبرز الأمثلة على اقتحام شبكات الحاسب الآلي للشركات و اللاعبين في المعلومات المخزنة بالحاسب، ما حدث في كاليفورنيا عام (١٩٩١)؛ عندما تم القبض على شخص بتهمة العبث بالحاسب الآلي لشركة الطيران الأمريكية American Air-lines، واختلس ما قيمته (١.٣) مليون دولار من خلال تلاعبه في المعلومات المتعلقة بالحسابات الخاصة بحجز تذاكر الطيران، ثم قام بإضافة قيمة هذه العمليات على كارت الائتمان الخاص به؛ للحصول على نقاط إضافية، وبيع تلك النقاط بعد ذلك و استبدالها بنقود أو رحلات مجانية (١٣٧).

و هكذا، تتعرض الشركات و المؤسسات التجارية للجرائم المعلوماتية من خلال اختراق شبكات الحاسب الآلي؛ بهدف الحصول على المعلومات و الأسرار التجارية للشركات المنافسة؛ و ذلك لاستخدامها في الحصول على الامتيازات التي قد تكون مادية أو معنوية. فالمعلومات التي يتم الحصول عليها تكون هدفاً و وسيلة في الوقت نفسه بالنسبة للشخص أو الشركة التي تحصل عليها بصورة غير مشروعة و غير أخلاقية، و ذلك كما سبق و أشرنا.

٣- المؤسسات العسكرية:

إن الاعتماد على الحاسب الآلي بصورة متزايدة في حياتنا اليومية - بصفة عامة - و في المؤسسات العسكرية - بصفة خاصة - منح التجسس أرضاً خصبة. وكانت أول حادثة للتجسس من خلال شبكات الحاسب الآلي من خلال شخص يدعى آتش. ماركو H. Marco في ألمانيا عام (١٩٨٦)؛ إذ هجم على ما يقرب من (٤٥٠) جهاز حاسب آلي تابعين للمؤسسات العسكرية في الولايات المتحدة، و نجح في تنفيذ الاختراق الكامل فيما يقرب من (٤٠) حاسباً آلياً (١٣٨).

و يمكن القول، بأنه في ضوء الاستخدامات المتزايدة لتكنولوجيا الحاسب في المجالات و المؤسسات العسكرية؛ فإن الأمن القومي الآن أصبح في أيدي الحاسب

الآلى على نحو متزايد. فالحاسب الآلى يُخزن معلومات و بيانات تتعلق بوضع القوات العسكرية، و خطط نشر تلك القوات فى مناطق العالم المختلفة، و معلومات عن أنظمة الأسلحة الدفاعية، و وضع الصواريخ الدفاعية و الهجومية، و كذلك الطائرات المقاتلة، و غير ذلك من المعلومات الاستخباراتية، و التى تتعلق بالأمن القومى للدولة، و وضعها العسكرى و القتالى فى فترة الحروب. و فى ضوء ذلك، فإن هناك عملاء للتجسس يبحثون عن تلك المعلومات الاستخباراتية؛ من خلال العبث فى شبكات الحاسب الآلى لتلك المؤسسات العسكرية (١٣٩).

لقد أعلن ريتشارد كلارك مستشار الأمن القومى الأمريكى الأسبق، أن أكثر الدول تقدماً من الناحية العسكرية تستخدم شبكة الإنترنت للتجسس على أعدائها. و يذهب إلى أنه عندما تقع هجمات كبيرة على أنظمة الحاسب الآلى؛ فإنه من الصعب معرفة الفاعل، و لكنه لم يستبعد أن تكون الحكومات طرفاً فى تلك العمليات؛ و ذلك للقيام بعمليات استطلاع و بحث عن نقاط ضعف فى الخصوم. وأضاف كلارك، إن روسيا، و الصين، و الولايات المتحدة، أكثر الدول استخداماً لشبكة الإنترنت؛ لجمع معلومات استخباراتية عن دول معادية لهم (١٤٠).

و قد تكون الجرائم المعلوماتية التى تتعرض لها المؤسسات العسكرية فى شكل هجمات أو اختراقات على شبكة الحاسب الآلى لتلك المؤسسات بغرض التجسس العسكرى؛ من خلال الحصول على المعلومات المخزنة بالحاسب الآلى التى تتعلق بالأنظمة الدفاعية، و سبل عمل الأسلحة المتطورة. و يحصل العدو على تلك المعلومات؛ لى يستطيع أن يطور أنظمة دفاعية مضادة، و يعمل على تطوير أسلحته بشكل يفوق أسلحة العدو الآخر. و تضع المؤسسات العسكرية النظم لتأمين عمل شبكات الحاسب الآلى و حمايته؛ وذلك لأنها تحوى معلومات استخباراتية، و بيانات تتعلق بالأمن القومى للدولة ككل.

٤ - الأفراد:

لا يقتصر تصنيف ضحايا الجرائم المعلوماتية على المؤسسات المالية، والهيئات، و الشركات التجارية، و المؤسسات العسكرية فقط، بل تعدى ذلك أيضاً إلى

الأشخاص العاديين؛ وبالتالي فإن كثيراً من الأشخاص يتعرضون لجرائم النصب، و السرقة، والإتلاف؛ وربما يكون ذلك من خلال سرقة بطاقات الائتمان الخاصة بهم، ومن الطبيعي أن تكون شبكة الإنترنت مسرحاً لارتكاب تلك الجرائم. وكذلك، تعد جرائم السب والقذف من أيسر الجرائم التي يتعرض لها الشخص على شبكة الإنترنت (١٤١). ومن الأمثلة على ذلك؛ تعرض الموقع الرسمي للدعاية الانتخابية للرئيس الأمريكي جورج بوش والموجود على شبكة الإنترنت لهجوم من قبل الهاكرز؛ مما أسفر عن إغلاق الموقع، وعدم تمكن متصفح الإنترنت من الوصول إليه عدة ساعات، وفوجيء الباحثون عن معلومات إضافية عن حملة بوش الانتخابية عند دخولهم الموقع برسالة تفيد بأن هناك خطأ في تفقد الموقع؛ حيث يحاولهم محرك البحث إلى عدد آخر من الخيارات التي تحمل في عناوينها اسم بوش، وكانت المواقع أو المقالات التي اقترحها محرك البحث مناهضة لبوش، وبعضها كان ساخراً جداً (١٤٢).

ومن الممكن أن يتعرض الفرد لعمليات الاختراق عبر شبكة الإنترنت؛ بهدف سرقة ممتلكات وأموال؛ مثلما هو الحال في سرقة أرقام بطاقات الائتمان الخاصة بالفرد؛ وذلك أثناء شروعه في عمليات التسوق عبر شبكة الإنترنت، أو التعرض لسرقة ممتلكات عينية مثل سرقة مؤلفات، أو كتب، أو أغنيات؛ وما يمثله ذلك من انتهاك لحقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى تعرض الفرد لجرائم القذف والتشهير عبر شبكة الإنترنت؛ وما يمثله ذلك من انتهاك لخصوصية الفرد في ظل مجتمع المعلومات. وربما يشكل كل ذلك سلبيات ومخاطر فرضتها الجرائم المعلوماتية في عصرنا الحالي.

وصفة القول، إنه في ضوء ما سبق تناوله للفئات المستهدفة أو المتضررة من الجرائم المعلوماتية، فإن الاهتمام ينصب حول المعلومات في مجال التجارة والصناعة، وأيضاً المعلومات العسكرية من خلال التجسس على أسرار الدول ومشروعاتها العسكرية، وكذلك المعلومات الشخصية المخزنة في الحاسبات الآلية للبنوك، وشركات التأمين، والمستشفيات، وأقسام الشرطة ... الخ.

خاتمة:

لم تظهر الجرائم المعلوماتية فجأة، بل خضعت لتطورات تاريخية مختلفة؛ حيث بدأت بسرقة خطوط الهاتف، ثم تطورت إلى أنشطة إجرامية أخرى تمثلت في اختراق شبكات الحاسب الآلى، ونشر الفيروسات، والهجوم على مواقع شبكة الإنترنت. فقد ساعد انتشار تكنولوجيا الحاسب الآلى و الإنترنت على تطور هذا النشاط الإجرامى.

و من خلال عرض تصنيفات التعريفات التى تناولت مفهوم الجرائم المعلوماتية؛ تم التوصل إلى وضع تعريف إجرائى لهذا المفهوم. ويقصد بالجرائم المعلوماتية كل فعل إجرامى أو نشاط غير أخلاقى مقصود يهدف إلى وقوع أو إلحاق أذى و ضرر سواء أكان مادياً أم معنوياً، و يلحق هذا الضرر أذى مباشراً بالمجنى عليه (سواء أكان فرداً، أو مؤسسة، أو هيئة حكومية)؛ و ذلك بمساعدة تكنولوجيا الحاسب الآلى فى تنفيذ هذا الفعل الإجرامى، و يكون الحاسب الآلى أو الإنترنت مكاناً لارتكاب هذا الفعل أو النشاط الإجرامى.

أما عن خصائص الجرائم المعلوماتية، تبين أن لتلك النوعية من الجرائم خصائص تميزها عن غيرها من الجرائم التقليدية الأخرى، و من أبرز تلك الخصائص ما يلى:

- ١- تخلو الجرائم المعلوماتية من العنف، أو سفك للدماء، أو آثار لعمليات اقتحام أو سطو بالمعنى التقليدى، و ذلك عند مزاوله هذا النشاط.
- ٢- الجرائم المعلوماتية ذات طبيعة كونية؛ فلم تعد الحدود الجغرافية و المكانية تشكل عائقاً أمام ارتكاب تلك الجرائم، فمن خلال الاتصال بشبكة الإنترنت؛ يمكن ارتكاب جريمة على بعد آلاف الأميال.
- ٣- عدم قدرة السلطات القضائية على تحديد هوية مرتكب هذا النشاط؛ نظراً لاستخدامه أسماء وهمية و غير حقيقية.

٤- إن الجرائم المعلوماتية نشاط إجرامي منظم وليس عشوائياً؛ حيث يحتاج إلى المهارة في التخطيط والتنفيذ، وكذلك المعرفة بتقنيات الحاسب الآلى.

و فيما يتعلق بأنماط الجرائم المعلوماتية، فقد اعتمدنا على توضيح دور الحاسب الآلى فى النشاط الإجرامى؛ وذلك كمعيار لتصنيف أنماط الجرائم المعلوماتية. وتناولنا أيضاً الفئات المتضررة من الجرائم المعلوماتية؛ والمتمثلة فى البنوك، والشركات، والهيئات، وأيضاً المؤسسات العسكرية، والأفراد العاديين فى المجتمع.

أما عن حجم الجرائم المعلوماتية والخسائر الناجمة عنها؛ فإنه تبين لنا تزايد ارتفاع معدلات الجرائم المعلوماتية؛ وبالأخص مع انتشار استخدام الحاسب الآلى والإنترنت، وتزايد الاعتماد عليها فى حياتنا اليومية من قِبل الأفراد، والهيئات، والشركات. بالإضافة إلى ارتفاع حجم الخسائر الناجمة عن تلك الجرائم التى قد تصل إلى بلايين الدولارات.

المراجع والهوامش:

- 1 - Knittel, John, Soto, Michael. **Every Thing you Need to Know about the Dangers of Computer Hacking.** (New York: Rosen Publishing, 2000) P. 20.
- 2- Barry, John. **Environment and Social Theory.** (London & New York: Routledge, 1999) P. 95.
- ٣ - كريم أبو حلاوة. الآثار الثقافية للعولمة . في: **مجلة عالم الفكر**، العدد (٣)، المجلد (٢٩)، يناير ٢٠٠١، ص ص ١٧٣، ١٧٤ .
- ٤ - المرجع السابق. ص ١٧٤ .
- ٥ - المرجع السابق. ص ١٧٨ .
- 6 - Barry, John. *Op. cit*, P. 152.
- ٧ - المرجع السابق. ص ص ١٥٣، ١٥٤ .
- ٨ - المرجع السابق. ص ١٥٥ .
- ٩ - المرجع السابق. ص ١٥٤ .
- ١٠ - المرجع السابق. ص ١٥٥ .
- ١١ - المرجع السابق. ص ١٥٥ .
- ١٢ - المرجع السابق. ص ص ١٥٥، ١٥٦ .
- 13- Marcella, Albert J. **Cyber Froensics: A Field Manual for Collecting, Examining and Preserving Evidence of Computer Crime.** (London: Auerbach Publications, 2002) P. 127.
- 14- Schell, Bernadette. H. et.all. **The Hacking of America: Who's Doing it, Why and How.** (London: Quorum Books, 2002) PP. 24,25.
- ١٥ - يشير هذا المفهوم في الوقت الحالي إلى الخبير في تقنيات الحاسب الآلى الذى يستطيع أن يخترق الحواجز الموضوعية لحماية و تأمين أنظمة

- الحاسب الآلى، ويحمل هذا المفهوم معانٍ مختلفة عبر عصور مختلفة؛ حيث خضع هذا المفهوم لتغيرات فى المعنى:
- ١- الجيل الأول فى الستينيات، كان يستخدم هذا المفهوم ليصف لنا مصممى برامج الحاسب الآلى المبدعين.
 - ٢- الجيل الثانى فى السبعينيات، كان يستخدم هذا المفهوم ليصف لنا من يطورون ويحدثون برامج الحاسب الآلى.
 - ٣- الجيل الثالث فى الثمانينيات، استخدم هذا المفهوم للإشارة إلى ناسخى البرامج والألعاب.
 - ٤- الجيل الرابع فى التسعينيات، يستخدم هذا المفهوم ليصف لنا مرتكبى النشاط الإجرامى المرتبط بالحاسب الآلى. انظر:

Mukhtar, Mudawi. "Computer: The New Threat". January 2007.

<<http://www.Crime-research.org/eng/articles.html>>.

16- Schell, Bernadette. H. et.all. *Op. cit*, PP. 25, 26.

- ١٧ - نظام تشغيل تم تصميمه للحاسبات الصغيرة، ولكنه انتشر بشكل متزايد مع الحاسبات الدقيقة والحاسبات الفائقة (سوبر كمبيوتر)، وتم تطويره فى أواخر ستينيات القرن العشرين فى معامل بيل التابعة لشركة AT&T الأمريكية؛ وبذلك أمكن تشغيله واستخدامه، وقد ساعدت مرونة هذا النظام وتعدد وظائفه إلى جانب توافره بالمجان فى الفترة ما بين (١٩٧٦ - ١٩٨٣) على انتشاره الواسع فى الجامعات والمؤسسات. انظر: قاموس إلباس فى الكمبيوتر والإنترنت. (القاهرة: دار إلباس الحديثة للنشر، ٢٠٠٣) ص. ٣٤٩٠.

18 - Scott, A. Hugh. **Computer and Intellectual Property Crime, Federal and State Law.** (Washington: The Bureau of National affairs, 2001) PP. 38, 39.

- ١٩ - آى بى إم IBM اختصار معناه الشركة الدولية للماكينات التجارية؛

وهي شركة عالمية تُعد أكبر مُصنّع لأجهزة الحاسب في العالم. وقد تأسست شركة آي بي إم عام (١٨٩٦)، كونها أحد فروع شركة ماكينات الجدولة على يد المخترع الأمريكي هيرمان هوليريث؛ وذلك لاستغلال ماكينته ذات البطاقات المثقبة. واتخذت هذه الشركة اسمها الحالي عام (١٩٢٤). وفي خمسينيات القرن العشرين، سرعان ما سيطرت آي بي إم أيضاً على تجارة المعالجة الإلكترونية للبيانات (القائمة على نظم الحاسبات)، وكانت لا تزال حديثة في ذلك الوقت. وقد ازدادت مبيعات شركة آي بي إم من (٧٣٤) مليون دولار عام (١٩٥٦) إلى (٥١) بليون دولار عام (١٩٨٦)، وذلك عندما هيمنت الشركة على معظم أسواق الحاسبات؛ الأجهزة الرئيسة، والحاسبات الصغيرة (ميني كومبيوترز)، وكذلك الحاسبات الشخصية، والشبكات. انظر: قاموس إلياس في الكمبيوتر والإنترنت. مرجع سابق. ص. ١٧٩.

20 - Scott A. Hugh. *Op. cit*, PP. 38, 39.

٢٠ - معنى لفظة بيزيك شفرة الأوامر الرمزية لكل الأغراض للمبتدئين، وهي إحدى لغات برمجة الحاسبات الآلية عالية المستوى تم تطويرها عام (١٩٦٤)، وهي لغة سهلة التعلم نسبياً، كما أنها شائعة بين مستخدمي الحاسبات الدقيقة. انظر: قاموس إلياس للكمبيوتر والإنترنت. مرجع سابق. ص. ٤٠.

21 - Shell, Bernadette. H. *et.al. Op. cit*, P. 28.

22- Scott, A. Hugh. *Op. cit*, P. 40.

٢٣ - المرجع السابق. ص ٤١.

٢٤ - هذا الشخص هو ابن لأحد كبار العلماء في المركز القومي لأمن الحاسب الآلي (وهو تابع لوكالة الأمن القومي الأمريكي)، تخرج في جامعة كورنيل، وكانت أول مرة يتعامل فيها مع الحاسب الآلي عندما أحضر والده للمنزل أحد أجهزة التشفير من وكالة الأمن القومي. انظر:

Schell, Bernadette. H. *et.al. Op. cit*, P. 28.

25- Schell, Bernadette. H. *et.al. Op. cit*, P. 28.

٢٦ - المرجع السابق. ص ٢٨ .

27- Scott, A. Hugh. *Op. cit*, P. 44.

٢٨ - شبكة الويب العالمية: نظام نص تشعبي لنشر المعلومات على الإنترنت. ومستندات شبكة الويب العالمية (صفحات الويب) عبارة عن ملفات نصية مشفرة، تستخدم لغة ترميز النص التشعبي المترابط؛ لتتضمن نصوصاً ورسوم جرافيك، ويمكن تخزين هذه المستندات على مزود خدمة الويب المتصل بالإنترنت. وقد تحتوي صفحات الويب أيضاً على رسومات ديناميكية، وتطبيقات صغيرة مكتوبة بلغة جافا خاصة بالعناصر التفاعلية المحسنة؛ مثل الرسوم المتحركة، والفيديو، والصوت. ومن أهم خصائص شبكة الويب العالمية؛ أن معظم المستندات بها تحتوي على ارتباطات تمكن القراء من تتبع الموضوعات التي تقع في دائرة اهتمامهم. وقد توصل هذه الروابط صلة حاسبات مختلفة على مستوى العالم. وتعرف صفحات الويب المتداخلة أو المتشابكة التابعة لمنظمة واحدة على أنها موقع ويب. انظر: قاموس إلياس في الكمبيوتر والإنترنت. مرجع سابق. ص. ٣٣٧ .

٢٩- وهو البروتوكول المستخدم في الاتصالات بين المنتفع (مستعرض الشبكة) والخادم على الشبكة العالمية. انظر: قاموس إلياس في الكمبيوتر والإنترنت. مرجع سابق. ص. ١٧٧ .

30 - Scott, A. Hugh. *Op. cit*, PP. 45, 46.

31- Schell, Bernadette. H. *et.al. Op. cit*, PP. 31, 32.

32- Scott, A. Hugh. *Op. cit*, P. 49.

٣٣ - محمد شتا أبو سعد وآخرون. حق المؤلف و الحقوق المجاورة في إطار حقوق الملكية الفكرية. في: **المجلة الجنائية القومية**، المجلد (٤٢)، العددان (٢-١)، مارس/ يوليو، ١٩٩٩، ص. ١٦٢ .

34 - Soanes, Catherine, Stevenson, Angus (eds). **Concise of Oxford English Dictionary**. Eleventy Edition. (London: Oxford University Press, 2004) P. 730.

٣٥ - نائلة عادل قورة. **جرائم الحاسب الاقتصادية: دراسة نظرية وتطبيقية**. (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٤) ص ٩٥ .

36 - Chen, Christopher D. "Computer Crime and the Computer Fraud and Abuse Act of 1986". In: *Computer Law Journal*, Vol X), No (1), Winter 1990, P. 72.

37- Mclaughlin, Eugene, Munice, John (eds). **The Sage Dictionary of Criminology**. (London: Sage Publications, 2001) P. 77.

38- Tavani, Herman. T. **Ethics and Technology; Ethical Issues in an Age of Information and Communication Technology**. (Wiley: John Wiley and Sons. Inc, 2004) P. 183.

39- Bequai, August. **Computer Crime**. (Massachusetts: Lexington Books, 1978) P. 4.

40- Thomas, Douglas, Loader, Brain. D. (eds). *Op.cit*, P. 3.

41- Goodman, Marc D., Brenner, Susan W. "The Emerging Consensus on Criminal Conduct in Cyberspace". January 2007.
<<http://www.Lawtechjournal.com>>.

٤٢ - عبد الله حسين على محمود. **سرقة المعلومات المخزنة في الحاسب الآلى**. الطبعة الثانية. (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٢) ص ٤٢٠ .

43 - Speer, David. L. "Redefining Borders: The Challenges of Cybercrime". In: *Crime, Law and Social change*, Vol (34), No (3), October 2000, P. 260.

٤٤ - مجموعة برامج وإجراءات تُمكن الحاسب من إجراء مهمة معينة. ويتم

إنشاء برامج الحاسبات بواسطة المبرمجين، وهي إما أن تُودع على وسائط مناسبة كالأقراص المرنة، وإما أن تكون مبنية داخل الحاسب في شكل برامج ثابتة، ولا يمكن للحاسبات أن تؤدي وظائفها دون وجود شكل من أشكال البرامج. انظر: قاموس إلياس في الكمبيوتر والإنترنت. مرجع سابق. ص ٣١٨، ٣١٩ .

٤٥- المكونات الميكانيكية، أو الكهربائية، أو الإلكترونية، لنظام الحاسب، وهي بخلاف برامج الحاسب، وتشمل وحدة العرض المرئي، والطابعة، ولوحة المفاتيح، ووحدة تشغيل الأقراص. انظر: قاموس إلياس في الكمبيوتر والإنترنت. مرجع سابق. ص ١٦٩ .

٤٦ - المرجع السابق. ص ٢٦١ .

47- Hurewitz, Barry J., Lo Allen M.. **Computer Related Crimes**. In: Richard. C. Hollinger (ed.). **Crime, Deviance and the Computer**. (Sydney: Dartmouth, 1997) P. 496.

48- Bloombecker, Jay. **Introduction to Computer Crime**. (Los Angeles: National Centre for Computer Crime Data, 1985) P. 26.

49- Forester, Tom, Morrison, Perry. **Computer Ethics: Cautionary Tales and Ethical Dilemmas in Computing**. (London: The MIT Press, 1994) P. 29.

50- Goodman, Marc. D., Brenner, Susan W. *Op. cit*, P. 4.

51- Wall, David. **Policing the Virtual Community: The Internet, Cyberspace and Cybercrime**. In: Peter Francis. *et.al.* (eds). **Policing Futures: The Police Law Enforcement and Twenty First Century**. (London: Macmillan Press Ltd, 1997) P. 213.

٥٢ - هدى حامد قشقوش. الجرائم المعلوماتية . في: مجلة مركز بحوث الشرطة، العدد العشرون، يوليو ٢٠٠١، ص. ٢٤٤ .

٥٣- عبد الله حسين محمود. مرجع سابق. ص. ٨٦ .

54 - Icove, David. et.all. **Computer Crime: A Crimefighter. Hand-books.** (USA: O'reilly & Association. Inc, 1995) P. 15.

55- Bloombecker, Jay. *Op. cit*, P. 136.

56- US Department of Justice. **Bureau of Justie Statistics, Computer Crime, Expert Witness Manual.** (USA: US Department of Justice, 1980) P. 10.

57- Speer, David. L. "Redefining Borders: The Challenges of Cyber Crime". *In: Crime law and Social change*, Vol (34), No (3) October 2000, P. 260.

58- Goodman, Marc D., Brenner, Susan W. *Op. cit*, PP. 3 ,4.

59- Bloombecker, Jay. *Op. cit*, P. 137.

٦٠ - المرجع السابق. ص ١٣٧ .

٦١ - يشير هذا المفهوم إلى الوسيلة التي يستعان بها للوصول إلى الحقيقة، فبدون توافر الدليل لن تثبت الجريمة، ولن تسند إلى متهم؛ وبالتالي لن يطبق قانون العقوبات. انظر: محمود أبو زيد. **المعجم في علم الإجرام، والاجتماع القانوني، والعقاب.** (القاهرة: دار الكتاب للطباعة والنشر، ١٩٨٧) ص ١٧ .

62 - Forester, Tom, Morrison, Perry. *Op. cit*, p. 44.

٦٣ - مكان يقدم خدمة إنترنت عامة، حيث يعتاد المستخدمون دفع مبلغ نظير استخدام هذه الخدمة لفترة قصيرة. وفي بعض الأحيان تقدم هذه المقاهي محاضرات قصيرة للعملاء الجدد. وبحلول عام (١٩٩٦)، كان هناك الكثير من المقاهي في المدن الكبرى في كل أنحاء العالم، وقد بلغ عدد المقاهي أكثر من (١٢٠٠) في (٧٨) دولة قبل نهاية عام (١٩٩٧). وكان أول مقهى من هذا النوع في بريطانيا؛ هو مقهى سايبيريا، الذي أُقيم

بشارع وايت فيلد في لندن عام (١٩٩٤). وقد أنشئ أول مقهى للإنترنت بغرب أفريقيا في داكار بالسنغال في أكتوبر (١٩٩٦)، وكان ترتيبه السابع بين مقاهي الإنترنت في أفريقيا، أما الستة الباقية فقد كانت في الجنوب. انظر: قاموس إلياس في الكمبيوتر والإنترنت. مرجع سابق. ص. ٩٢.

٦٤- عادل محيي. التحديات التي تواجه مكافحة الجريمة المعلوماتية محلياً ودولياً. في: المؤتمر الدولي السادس لجرائم الكمبيوتر - المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول)، القاهرة، ١٣ - ١٥ أبريل ٢٠٠٥، ص ص ٥، ٤.

٦٥- Analogue Digital Signal Lan تكنولوجيا متقدمة لإرسال بيانات الفيديو خلال أسلاك الهاتف النحاسية. وقد تم تطوير تلك التكنولوجيا بواسطة شركات الهاتف الأمريكية؛ كونها طريقة جديدة لمنافسة كابلات التلفزيون في توفير خدمات الهاتف. وبحلول عام (١٩٩٦)، بدأ تطوير تلك التكنولوجيا؛ كونها حلاً بديلاً للوصول السريع إلى الإنترنت. انظر: قاموس إلياس في الكمبيوتر والإنترنت. مرجع سابق. ص. ٢٠.

٦٦- المرجع السابق. ص ٥٠.

٦٧- المرجع السابق. ص ٥٠.

68 - Kizza, Joseph Migga. **Ethical and Social Issues in the Information Age.** (New York: Springer, 1998) P. 52.

69- Barrett, Neil. **Digital Crime: Policing the Cybernation.** (London: Kongan Page, 1997) P. 48.

٧٠ - Proxy Server الخادم الوكيل؛ هو جهاز يُستخدم كبديل لخادم آخر في تخزين البيانات وإرسالها نيابة عنه؛ بغرض إخفاء المصدر الرئيس.

انظر: قاموس إلياس للكمبيوتر والإنترنت. مرجع سابق. ص ٢٩١.

٧١- عادل محيي. مرجع سابق. ص ص ٦، ٧.

72 - US Department of Justice. *Op. cit*, P. 5.

- 73- Bequai, August. Computer Crime. *Op. cit*, P. 1.
- 74- Bloombecker, Jay. *Op. cit*, P 23.
- 75- Girasa, Roy J. **Cyber Law: National and International Perspectives**. (New Jersey: Prentice Hall, 2002) PP. 120, 121.
- 76- Edgar, Stacey L. **Morality and Machines: Perspectives on Computer Ethics**. (Boston: Jones and Bartlett Publishers, 1997) P. 169.
- 77- Bloombecker, Jay. *Op. cit*, PP. 140, 141.
- ٧٨ - يُخزن الحاسب الآلي البيانات بسرعة؛ وذلك بصورة مختلفة عن النظام اليدوي، بالإضافة إلى تيسير وسهولة نقل البيانات، وحفظها، وتبادلها، إلكترونياً بين الأفراد والهيئات. انظر:
- Feather, John. *Op. cit*, P. 147.
- ٧٩ - نائلة عادل قورة. مرجع سابق. ص ص ٤٣٨، ٤٣٩ .
- ٨٠ - جرم الكونجرس الأمريكي هذا النشاط، ووضع قانون الاحتيال بالحاسب الآلي في عام (١٩٨٦)، وتم تعديله عام (١٩٨٩). وأوضح القانون أن الدخول غير المشروع والمقصود على أجهزة الحاسب الآلي تعد فعلاً إجرامياً، حتى إذا لم ينتج عن هذا الفعل أية خسارة؛ أي معاقبة الشروع في فعل الاختراق. انظر:
- Calkins, Mary M. *Op. cit*, PP. 179, 180.
- 81- Roden, Adrian. "Computer Crime and the Law". In: *Criminal Law Journal*, Vol. (15), 1991, P. 406.
- 82- Street, F. Lawrence, Grant, Marx P. **Law of the Internet**. (Virginia: Lexis Law Publishing, 1991) PP. 656 - 660.
- 83- Scott, A. Hugh. *Op. cit*, P. 21.
- 84- Ozz, Effy. **Ethics of the Information Age**. (London: Business and Educational Technologies, 1994) P. 100.

٨٥ - يشير مفهوم قاعدة البيانات إلى مجموعة بيانات منظمة؛ بحيث يمكن معالجتها بغرض اختيار أو فرز المعلومات المطلوبة. فيمكن مثلاً؛ أن يتم بناء نظام حسابي على قاعدة بيانات تحتوي على تفاصيل خاصة بالعملاء والموردين. و يستخدم هذا المصطلح أحياناً ليشير إلى الأنظمة البسيطة لتخزين السجلات؛ مثل قوائم المراسلات التي تحتوي على إمكانات للبحث، والفرز، والوصول إلى النتائج. وهناك ثلاثة أنواع أو نماذج رئيسية من قواعد البيانات، هي: النموذج الهرمي، والنموذج الشبكي، والنموذج العلاقي، والنوع الأخير هو الأكثر شيوعاً. وفي النموذج العلاقي؛ ترى البيانات كمجموعة من الجداول المرتبطة ببعضها بعضاً. وتعرف مجموعة قواعد البيانات باسم بنك البيانات؛ حيث يكفل نظام إدارة قاعدة البيانات استمرار سلامة البيانات؛ من خلال التحكم في درجة التوصل إلى برامج التطبيقات التي تستخدم البيانات. وعادة ما يتم استخدام قواعد البيانات في المؤسسات الكبيرة التي تعمل بأجهزة حاسب كبيرة أو صغيرة. وإذا ما تم تخزين دليل تليفونات في شكل قاعدة بيانات؛ فإن ذلك يمكن أن يساعد على اختيار جميع الأشخاص الذين تبدأ أسماؤهم بحرف الباء باستخدام برنامج واحد.

انظر: قاموس إلياس في الكمبيوتر والإنترنت. مرجع سابق. ص. ٩٥.

٨٦ - المرجع السابق. ص ص ١٠٠.

٨٧ - المرجع السابق. ص ص ١٠٠ - ١٠٣.

88- Roden, Adrian. *Op. cit*, P. 406.

89- Ozz, Effey. *Op. cit*, P. 100.

90- Forester, Tom, Morrison, Perry. *Op. cit*, P. 40.

91- Bequai, August. *Computer Crime. Op. cit*, P. 14.

92- Forster, Tom, Morrison, Perry. *Op. cit*, PP. 40, 41.

93- Law and Government Division. *Computer Crime*. (Canada: Research Branch - Library of Parliament, 1984) PP. 4, 5.

٩٤ - نائلة عادل قورة. مرجع سابق. ص. ٤٤٩.

95 - Shelley, Louise. "Crime and Corruption in the Digital Age". In: *Journal of International Affairs*, Vol. (15), Issue. (2), 1998, PP. 5,6.

96- Barrett, Neil. *Op. cit*, P. 68.

٩٧ - توماس، جوليان وآخرون. **السيطرة على تقنيات المعلومات والاتصال. تأليف: جوليان توماس وآخرون. ترجمة: محمد البهنسي. ص ١٢٥.**

٩٨ - تشمل أنشطة الجريمة المنظمة؛ الإتجار بالأسلحة والمواد الدوائية، والإتجار بالنساء والأطفال، وأعضاء الجسم، وغسيل الأموال، وتهريب المهاجرين غير الشرعيين، والإرهاب، والمخدرات. الخ). انظر: أحمد وهدان. الانعكاسات الأمنية للعولمة: دراسة في أثر العولمة على الجريمة المنظمة. في: **المجلة الجنائية القومية**، المجلد ٤٤، العدد (١-٢)، مارس - يوليو ٢٠٠١، ص ١٠٢ - ١١٠.

٩٩ - سناء خليل، الجريمة المنظمة عبر الوطنية: الجهود الدولية ومشكلات الملاحقة القضائية. في: **المجلة الجنائية القومية**، المجلد (٤٤)، العدد (١-٢) مارس - يوليو، ٢٠٠١، ص ٢٠.

١٠٠ - المرجع السابق. ص ٦،٥.

101 - Bequai, August. **Technocrimes**. (Massachusetts: Lexington Books, 1987) P. 39.

102- Bequai, August. **Computer Crime. Op. cit**, P. 1.

103- Godson, Roy, Olson William. J. "International Organized Crime". In: *Journal of Criminal Justice*. Vol. (32), No (2) 1995, P. 29.

104- Williams, Phil. "Organized Crime and Cybercrime: Synergies, Trends and Responses". January 2007.

<<http://www.Crime-research.org/eng/articles.html>>.

- 105- Shelley, Louise. "Crime and Corruption in the Digital Age". *In: Journal of International Affairs*. Vol (51), Issue (2), 1998, PP. 1, 3.
- 106- Lilley, Peter. **Hacked, Attacked & Abused Digital Crime Exposed**. (London: Kegan Page, 2002) P. 68.

١٠٧ - انظر المراجع التالية:

- عبد الله حسين محمود. **مرجع سابق**. ص ص ٨٩ - ٩١ .
- Forester, Tom, Morrison Perry. *Op. cit*, PP. 32, 33. -
- Kizza, Joseph Migga. *Op. cit*, P. 91.

١٠٨ - فريق من المهندسين مكون في جامعة كارينجي ميلون بمدينة تسبرج في ولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة، يقدم إرشادات أمنية على شبكة الإنترنت، ويساعد في إصلاح الأعطال الطارئة؛ من خلال إعطاء الخبرة الفنية. وقد أعلنت الولايات المتحدة عام (١٩٩٦) تشكيل فريق قومي لإغاثة الأعطال. انظر: قاموس إلياس في الكمبيوتر والإنترنت. **مرجع سابق**. ص ٧٩ .

- 109 - Magnin, Cerdici J. **The 2001 Council of Europe Convention on Cyber Crime: An Efficient Tool to fight Crime in Cyber Space**. (USA: Santa Cara University, June 2001) P. 16.
- 110- Parker, Donn B. **Fighting Computer Crime: A New Framework for Protecting Information**. (New York: John Willey & Sons INC, 1998) P. 10.
- 111- Magnin, Cerdie J. *Op. cit*, P. 16.
- ١١٢ - نائلة عادل قورة. **مرجع سابق**. ص ٦٧ .
- 113 - Ozz, Effy. *Op. cit*, P. 75.
- 114- Garson, G. David. **Computer Technology and Social Issues**. (London: Idea Group Publishing, 1995) P. 120.

- 115- Safaer, Abraham D., Goodman, Seymour E. "Cybercrime and Security: The Transnational Dimension". In: Abraham D. Safaer. *et.al.* (eds). **The Transnational Dimension of Cybercrime and Terrorism.** (California: Stanford University, 2001) PP. 4 - 6.

١١٦ - نائلة عادل قورة. مرجع سابق. ص ٧٠ .

- 117 - Ozz, Effy. *Op. cit*, P. 75.

١١٨ - نائلة عادل قورة. مرجع سابق. ص ص ٧١، ٧٢ .

- 119 - Forester, Tom, Morrison, Perry. *Op. cit*, P. 24.

١٢٠ - نائلة عادل قورة. مرجع سابق. ص ص ٧٥ - ٧٧ .

١٢١ - المرجع السابق. ص ٨٠ .

١٢٢ - المرجع السابق. ص ٨١ .

١٢٣ - مارشال، جوردن. **موسوعة علم الاجتماع**. تأليف: جوردون مارشال. ترجمة: محمد الجوهري، محمد محيي الدين، محمود عبد الرشيد، هناء الجوهري. مراجعة وتقديم: محمد الجوهري. المجلد الأول. (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠١) ص ٥٤١ .

- 125 - Edgar, Stacey. L. *Op.cit*, P. 167.

١٢٦ - نائلة عادل قورة. مرجع سابق. ص ٣٥٠،

- Icove, David. *et.all.* *Op. cit*, PP. 11, 12.

- 127- Ball, Leslie D. "Computer Crime". In: Tom Forester (ed.). **The Information Technology Revolution.** (Cambridge: The MIT Press, 1986) P. 534.

١٢٨ - مركز بحوث الشرطة. **بعض الحالات الإجرامية للمنطقة بتزوير بطاقات الائتمان**. (القاهرة: المركز، أغسطس ١٩٩٨) ص ص ٢-٦ .

- 129 - Forester, Tom, Morrison, Perry. *Op. cit*, P. 24.

- 130- Johnson, Deborah G. **Computer Effects**. (New Jersey: Upper Saddle River, 2001) P. 83.
- 131- Safaer, Abraham D., Goodman, Seymour E. *Op. cit* P. 8.
- 132- Icove, David. *et.al. Op. cit*, PP. 6 - 11.
- 133- Kizza, Joseph Migga. *Op. cit*, P. 73.
- 134- Sommer, Petter. "Industrial Espionage; Analyzing the Risk". **In: The Eleventh World Conference on Computer Security: Audit and Control**, London. Westminster 12-14 October 1994, PP. 393, 394.

١٣٥ - كلمة السر أو كلمة المرور؛ هي مجموعة رموز سرية تُستخدم في الحاسب الآلي للتحكم في عمليات الدخول؛ مما يتيح التأكد من تأمين البيانات المخزنة داخله. انظر: قاموس إلياس في الكمبيوتر والإنترنت. مرجع سابق. ص ٢٧٠ .

- 136 - Ozz, Effy. *Op. cit*, PP. 94, 95.
- 137- Forester, Tom, Morrison, Perry. *Op. cit*, PP. 24, 25.
- 138- Kizza, Joseph Migga. *Op. cit*, P. 78.
- 139- Icove, David. *et.all. Op. cit*, P. 5.
- ١٤٠ - جريدة الأهرام. ٢٠٠٤/١/٧ .
- ١٤١ - أيمن عبد الحفيظ سليمان. إستراتيجية مكافحة جرائم استخدام الحاسب الآلي. (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٢) ص ص ٢٧٣، ٢٧٤ .
- ١٤٢ - جريدة الأهرام. ٢٠٠٤ / ١٠ / ٢٨ .

الفصل السادس
العولمة وانعكاساتها
على ضمان الحق في الصحة
في المجتمع المصري

الفصل السادس

العولمة وانعكاساتها علي ضمان الحق في الصحة في المجتمع المصري

تمهيد: (*)

يُعد الحديث عن حقوق الإنسان Human Rights من أبرز المظاهر السياسية للعولمة؛ من خلال التأكيد على أهمية تلك الحقوق، وسبل ضمانها، وتعزيزها، والوفاء بها. ولا تقتصر حقوق الإنسان على ما يُعرف بالحقوق السياسية والمدنية فحسب، بل هناك الحقوق الاجتماعية، والاقتصادية، وكذلك الثقافية؛ إذ يمثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة (١٩٤٨) المرشد الرئيس لبلدان العالم المختلفة - المتقدمة والنامية على حدٍ سواء - حول طبيعة تلك الحقوق وأنماطها المختلفة؛ وذلك طبقاً لما ورد في البنود المختلفة للإعلان.

وإذا كان هناك تأكيد من جانب بعض الدول على أهمية بعض الحقوق - ومنها على سبيل المثال الحقوق السياسية، والحقوق الاقتصادية - وذلك على حساب الحقوق الأخرى، فإن الذي يجب تأكيده أن هناك متطلبات واحتياجات يلزم الوفاء بها وإشباعها، وأن الإقرار بأن هناك مجموعة من الحقوق التي يجب أن يتمتع بها الفرد داخل مجتمعه، إنما يجسد بأن تلك الحقوق بمثابة هدف عام يجب العمل على تحقيقه، بالإضافة إلى أن حقوق الإنسان إنما تهدف في مجملها إلى الحفاظ على كرامة الإنسان داخل مجتمعه؛ من خلال التأكيد على مبادئ المساواة، والإنصاف Equity، وعدم التمييز بين الأفراد داخل مجتمعاتهم.

وتجيب أهمية الحق في الصحة - والذي يشكل أحد الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي يجب أن يتمتع بها الإنسان داخل مجتمعه - من ارتباطه بالحق في الحياة؛ من خلال التأكيد على أن الحق في الصحة حق إنساني أصيل لا يُباع ولا

(*) قُدم هذا البحث للمرة الأولى إلي مؤتمر (العولمة والعدالة الاجتماعية)، الذي أقامه قسم

الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، في الفترة من ٢٧ - ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٩.

يشتري؛ حيث أن هناك مستويات صحية مناسبة يجب أن يتمتع بها الفرد داخل مجتمعه؛ لذلك فإنه لا بد من إقرار وسائل و سبل لضمان هذا الحق.

كما تم التأكيد على هذا الحق - وإن كان بصورة غير مباشرة - ضمن الأهداف التنموية للألفية (Millennium Development Goals (MDGs)؛ والمتمثلة في القضاء على الفقر والجوع، وتوفير فرص العمل للشباب؛ لتمكينهم من كسب عيشهم بكرامة، وتعميم التعليم الأساسي، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتخفيض معدل وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأمهات، ومكافحة الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض، وحماية البيئة وضمان استدامتها، وبناء شراكة عالمية من أجل التنمية المستدامة.

كما يمثل الحق في الصحة هدفاً حيوياً لأمن الإنسان Human Security؛ والذي يقصد به تعزيز قدرة الإنسان على الصمود أمام التهديدات والمخاطر التي قد يتعرض لها، بالإضافة إلى الدفاع عن حقوقه الإنسانية الأساسية، وحماية سبل العيش والكرامة الإنسانية ضد ما يمكن أن يتعرض له من مخاطر، وتمكينه من التغلب على التهديدات ومواجهتها. ولقد عرض تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام (١٩٩٤) سبعة أبعاد لأمن الإنسان؛ وكان من ضمنها الأمن الصحي، والذي يتهدد بفعل أشكال الأذى والأمراض التي قد يتعرض لها الإنسان داخل مجتمعه.

واستناداً إلى ما سبق، يعد الأمن الإنساني الركيزة الأساسية للتنمية البشرية؛ لأنه إذا كانت التنمية البشرية تعنى توسيع قدرات الأفراد والفرص المتاحة لهم، فإن الأمن الإنساني إنما يهتم بتمكين الأفراد من احتواء المخاطر التي تهدد حياتهم، وسبل معيشتهم، وكرامتهم، أو تجنبها. كما يمكن القول بأن الأمن الإنساني شرط أساسي لتحقيق التنمية البشرية؛ وذلك لأن مجموعة الخيارات المتاحة للأفراد لا يمكن أن تتسع إلا إذا كانوا في وضع يضمن بقاءهم على قيد الحياة. ومن ناحية أخرى، فإن الارتقاء بالمستوى التعليمي، والأوضاع الصحية، وزيادة الدخل، وضمان الحرية للإنسان داخل المجتمع؛ إنما سيؤدي - بالضرورة - إلى المزيد من أمن الإنسان (١).

كما يعتمد الحق في الصحة على الإنصاف داخل المجتمع؛ والذي يُقصد به ضرورة أن يكون للأشخاص فرص متساوية في عيش الحياة التي يختارونها، وفي النجاة من الحرمان الشديد. فالمؤسسات والسياسات التي تشجع تساوى الفرص أمام الجميع - بحيث يُتاح لكافة أفراد المجتمع فرص متماثلة في النشاط الاجتماعى، والتأثير السياسى، والإنتاج الاقتصادى - إنما تساهم في تحقيق النمو والتنمية القابلين للاستمرار (٢).

وفي ضوء ما سبق، يسعى هذا البحث للإجابة عن تساؤلات عدة، ومنها: ماذا يُقصد بالحق في الصحة، وطبيعة هذا الحق في المجتمع المصرى؟ وما مستويات التنمية الصحية في المجتمع المصرى؟ وما التأثيرات المختلفة للعولمة على ضمان الحق في الصحة في المجتمع المصرى؟ وللإجابة على التساؤلات السابقة؛ سوف يتم تقسيم البحث إلى عدة محاور؛ يلقي المحور الأول الضوء على الحق في الصحة بين حقوق الإنسان والتنمية المتواصلة، ويهتم المحور الثانى بتوضيح مستويات التنمية الصحية في المجتمع المصرى، ونوضح انعكاسات العولمة على الحق في الصحة وذلك في المحور الثالث، ثم نختم البحث بالمحور الرابع الذى نعرض فيه النتائج العامة للبحث، مع الإشارة إلى التوصيات، والقضايا الجديدة بالبحث في المستقبل.

و تجدر الإشارة إلى أننا سوف نعتمد في إجاباتنا عن التساؤلات السابقة على منهج إعادة التحليل، ومراجعة التراث، وتحليل البيانات الإحصائية المتاحة في تقارير التنمية الدولية والمحلية ذات الصلة، واستخدام المؤشرات الاجتماعية Social Indicators؛ وذلك للاستدلال على مستوى الخدمات الصحية داخل المجتمع المصرى.

أولاً: الحق في الصحة بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة؛

سوف نستعرض في هذا الجزء المفاهيم المختلفة لحقوق الإنسان Human Rights، ولكن قبل ذلك يجب أن نشير إلى ماذا يُقصد بلفظ حق ؟ ثم نعرض بعد

ذلك للمعاني المختلفة لمفهوم حقوق الإنسان؛ وذلك للوقوف بصورة جلية على معنى هذا المفهوم، وما يشتمل عليه من معانٍ ومضامين مختلفة.

إن أصل كلمة حق في اللغة اللاتينية Directurs تعنى الصواب، والعدل، والمستقيم، والحق في اللغة الفرنسية Droit، وفي اللغة الإنجليزية Right، كما أن الحق في اللغة العربية يجيء من الفعل حقّ، يحقّ؛ أي وجب وثبت، والحق اصطلاحاً يعنى الأمر الثابت الذي لا يسوغ إنكاره، والحق نقيض الباطل، وهو لفظ كثير الورد في القرآن الكريم؛ ومن ذلك قوله تعالى «لا تلبسوا الحق بالباطل»، وتستخدم كلمة الحق في اللفظ الإسلامي للدلالة على آخر؛ كحق الراعى على الرعية، وغنى عن البيان أن الحقوق والواجبات التي قررتها الشريعة الإسلامية قصد بها تحقيق مصالح الناس، وهذه المصالح قد تكون عامة للمجتمع، وقد تكون خاصة للأفراد، وقد تكون مصالح مشتركة بينهما (٣).

ومن الناحية الاصطلاحية، فإنه يمكن التمييز بين اتجاهين فيما يتعلق بتعريف الحق، وهي (٤):

الاتجاه الأول: يذهب إلى تعريف الحق بأنه قدرة أو سلطة إرادية يخولها القانون لشخص ما ويرسم حدودها. وهذه الإرادة هي معيار وجود الحق؛ حيث أن الحق صفة تلحق بالشخص؛ فيصبح بها قادراً على القيام بأعمال معينة، تحقق له في الغالب مصلحة يريدّها.

الاتجاه الثاني: ويذهب أنصاره إلى تعريف الحق بأنه مصلحة يحميها القانون، وهذه المصلحة قد تكون مادية (كحق الملكية)، وقد تكون معنوية (كالحق في الحرية).

أما مفهوم حقوق الإنسان (٥)، فلقد أصبح من أكثر المفاهيم تداولاً في السنوات الأخيرة، ولكن هذا لا يعنى أنه مفهوم حديث النشأة؛ حيث بدأ الاهتمام بحقوق الإنسان بشكل رسمي منذ أكثر من خمسين عاماً؛ وذلك حينما صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨)؛ والذي يمثل الوثيقة الأصلية لحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

و هناك صعوبة في وضع تعريف محدد لمفهوم حقوق الإنسان، و يُعتبر رينيه كاسان - وهو أحد الذين ساهموا في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من أوائل الذين حاولوا صياغة تعريف محدد لمفهوم حقوق الإنسان؛ حيث يُعرف هذه الحقوق بأنها فرع من فروع العلوم الاجتماعية يختص بدراسة العلاقات بين الناس، استناداً إلى كرامة الإنسان، و يهتم كذلك بتحديد المطالب والاحتياجات الضرورية لازدهار شخصية كل إنسان (٦).

و من التعريفات الأخرى لحقوق الإنسان، أنها مجموعة من الاحتياجات والمطالب الواجبة الوفاء لكل البشر على قدم المساواة دون تمييز فيما بينهم، ونابعة من مجرد وجودهم كبشر؛ و بالتالي فالإنسان هو الذي يملك هذه الحقوق، وإذا ما انتفت عن المرء صفة الإنسانية؛ انتفت إمكانية امتلاكه لمثل هذه الحقوق (٧).

و يمكن أن نوضح من خلال ما سبق أن مفهوم حقوق الإنسان يركز على ثلاثة محاور أساسية؛ أولها المنتفع بالحقوق و هو الإنسان، و ثانيها نوعية الحقوق، وثالثها حماية الحقوق، و يمكن إيضاح ذلك على النحو التالي (٨):

١- إن المنتفع بالحقوق هو الإنسان الذي يختلف عن الفرد؛ و ذلك لأن كلمة (الفرد) تجعل من الشخص مجرد ذات جسدية، في حين أن كلمة إنسان تنطوي على الجسد، و الفكر، و الكرامة.

٢- نوعية الحقوق: هناك اختلاف حول أهمية حقوق الإنسان و أنماطها تبعاً للتوجهات الأيديولوجية للدول، فعلى سبيل المثال؛ تركز الدول الغربية على الحقوق السياسية و المدنية؛ مثل حق التعبير، و الانتخاب، و الحرية، و المساواة. في حين كان هناك تركيز من جانب الدول ذات التوجه الاشتراكي على الحقوق الاجتماعية و الاقتصادية، و خاصة تلك التي تطالب بإشباع الحاجات الأساسية Basic Needs للإنسان؛ كالمأكل، و الملابس، و المسكن، و الرعاية الصحية، و حق العمل، و التعليم، و اعتبرت هذه الحقوق هي الأولى بالرعاية و الاهتمام؛ لأنه بدون إشباع الحاجات

الأساسية للإنسان (الحقوق الاقتصادية)؛ فإن معظم الحقوق السياسية والمدنية تتحول إلى شعارات بلا مضمون.

٣- يشير مفهوم حقوق الإنسان إلى ضرورة تنظيم المجتمع لتلك الحقوق الطبيعية؛ وذلك بوضع التشريعات والقوانين التي تحمي الحقوق من أخطار الانتهاكات التي يمكن أن تتعرض لها.

بناء على ما سبق، يتضح لنا أن الإنسان هو المنتفع بالحقوق السياسية، والمدنية، والاجتماعية، والاقتصادية، وأيضاً الثقافية، وأن تلك الحقوق ليست في حاجة إلى تشريعات وقوانين لحمايتها من أخطار الانتهاكات التي يمكن أن تتعرض لها فحسب، بل تحتاج إلى تدخل الدولة من خلال صياغة السياسات، ووضع البرامج، وتنفيذ المشروعات، وتقديم الخدمات؛ لإشباع تلك الحقوق، وبالأخص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وانطلاقاً من اهتمام بحثنا الحالي بالحق في الصحة، فسوف نركز على طبيعة هذا الحق - في ظل عصر العولمة - لكونه أحد الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي يجب إشباعها والوفاء بها. وفي ضوء ما سبق، تثار تساؤلات عدة مؤداها: ماذا يقصد بالحق في الصحة؟ وهل تم إدراج هذا الحق في الإعلانات والمواثيق الدولية؟ وهل الدولة هي المسؤولة عن ضمان هذا الحق؟ وما طبيعة الإجراءات التي يجب أن تتخذها الدولة لضمان هذا الحق؟ وكيف يمكن الاستدلال على كفاءة الدولة في مجال تقديم الخدمات الصحية؟ وأخيراً ما أهمية الصحة بالنسبة للفرد والمجتمع؟

في البداية، يجب أن نشير إلى أن الصحة Health إنما تعنى علم وفن يهدف إلى منع أو تقييد ظهور الأمراض، وتعزيز الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية، وأيضاً تحسين معدلات العمر للأفراد؛ من خلال الجهود المنظمة للمجتمع (٩).

وهكذا، يُقصد بالحق في الصحة أن تكفل الدولة لكل إنسان الفرص الملائمة للتمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة الجسمية (البدنية) والعقلية (١٠). وتُعرف منظمة الصحة العالمية (WHO) الحق في الصحة على أنه يُقصد به توفير المتطلبات

والاحتياجات اللازمة لضمان الحالة الصحية البدنية والعقلية الجيدة، والتي يجب أن يتمتع بها الفرد داخل مجتمعه (١١).

ويمكن القول، بأن الحق في الصحة لا ينطوي على توفير خدمات الرعاية الصحية فحسب، بل يشمل أيضاً القدرة على الحصول على المياه النظيفة الصالحة للشرب، وإمدادات كافية من الأطعمة المأمونة غير الملوثة (الغذاء الصحي)، والمساكن الآمنة، والبعد عن مصادر التلوث البيئي، ومسببات القلق والتوتر، وأيضاً الحق في كفالة السلامة المهنية في بيئة العمل، وتوفير وسائل التثقيف الصحي، وكذلك المعلومات الطبية الصحيحة، وأيضاً المعلومات الضرورية في مجال الصحة الإنجابية (١٢). وعلى ذلك، يشمل الحق في الصحة أربعة عناصر، هي (١٣):

١- **التوافر**: Availability: أن يكون هناك قدر كافٍ من المرافق والخدمات الصحية بما يتناسب مع أفراد المجتمع.

٢- **إمكانية الوصول**: Accessibility: أن يستفيد جميع أفراد المجتمع من المرافق، والسلع، والخدمات الصحية؛ بمعنى ضمان توفير وإتاحة الحد الأدنى من تلك الخدمات لجميع فئات المجتمع دون أي تمييز على أساس النوع (ذكور وإناث)، أو الموقع الجغرافي (ريف و حضر)، أو المستوى الاقتصادي (شرائح الدخل المختلفة).

٣- **المقبولية**: Acceptability: تقديم الخدمات الطبية بما يتفق مع ثقافة المجتمع السائدة، وأن تراعى متطلبات الجنسين تبعاً للنسق القيمي Value System السائد داخل المجتمع.

٤- **الجودة**: Quality: تقديم الخدمات الطبية وفقاً لمعايير الجودة العالمية المتعارف عليها من حيث الكفاءة والفاعلية.

والجدير بالذكر أن الحق في الصحة قد تم إدراجه في العديد من معاهدات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، وكذلك الدساتير الوطنية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فعلى سبيل المثال؛ يعد الحق في الصحة من الحقوق الاقتصادية التي

وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) في المادة (٢٥)؛ وذلك بالقول بأن لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته، وتوفير الخدمات الصحية للفرد داخل مجتمعه (١٤). وهناك ميثاق منظمة الصحة العالمية (WHO)؛ والذي يشير إلى وجوب أن يتمتع كل فرد بمستوى ملائم من الرعاية الصحية؛ حيث يعد ذلك بمثابة حق أساسي لكل إنسان دون تمييز فيما بينهم على أساس الجنس، أو الدين، أو المعتقدات السياسية، والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية (١٥).

كما تنص المادة (١٢) من المعاهدة الدولية للحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية (١٩٦٦) على ضرورة اتخاذ خطوات لضمان إعمال الحق في الصحة، ومنها (١٦):

١- العمل على خفض معدلات وفيات الرضع، وضمان نمو الطفل نمواً صحياً.

٢- تحسين النظافة داخل المجتمع وبيئة العمل.

٣- الوقاية من الأمراض الوبائية، والمهنية، والمستوطنة، وعلاجها، ومكافحتها.

٤- تهيئة الظروف المواتية لضمان تقديم خدمات الرعاية الصحية لجميع أفراد المجتمع.

كما تشير المادة (٥) من اتفاقية إزالة كل أشكال التمييز العرقي إلى ضرورة توفير الدولة لخدمات الصحة لجميع أفراد المجتمع، وإزالة كل صور وأشكال التمييز Discrimination، والتي من شأنها إعاقة توفير حق الصحة، والرعاية الطبية، والأمن الاجتماعي، وكذلك الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع.

و هناك أيضاً اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩)؛ حيث تشير المادة (١١) إلى ضرورة إزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة والتي من شأنها إعاقة تمتع المرأة بالحق في الحماية الصحية، والأمان داخل بيئة العمل

والإنتاج. كما تشير اتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩) في المادة (٢٤) إلى أهمية دور الدولة في توفير السبل الملائمة لضمان تمتع الطفل بمستوى ملائم من الصحة؛ من خلال توفير الرعاية الصحية وتقديمها له (١٧).

أما على مستوى المجتمع المصري، فهناك المادة (١٦) من الدستور المصري والتي تنص على ما يلي: تكفل الدولة الخدمات الثقافية، والاجتماعية، والصحية، وتعمل بوجه خاص على توفيرها للقرية في يسر وانتظام رفعا لمستواها، كما تنص المادة (١٧) من الدستور نفسه على أن تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي، والصحي، ومعاشات العجز عن العمل، والبطالة، والشيخوخة، للمواطنين جميعا؛ وذلك وفقاً للقانون، كما أقر الدستور المصري مبدأ المساواة وعدم التمييز بين المواطنين في المادة (٤٠) والتي تشير إلى أن المواطنين متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللغة، أو الدين، أو العقيدة (١٨).

وفي ضوء ما سبق، يتبين لنا إدراج الحق في الصحة داخل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وكذلك الدساتير والقوانين الوطنية؛ وذلك تأكيداً على أهمية حماية هذا الحق وتعزيزه، والعمل على تيسير كافة السبل؛ ضماناً ل تمتع الإنسان به داخل المجتمع الذي يعيش فيه دون تمييز على أساس العمر، أو الجنس، أو الدين، أو المستوى الاقتصادي، أو محل الإقامة.

وإذا كانت الدولة هي المسؤولة عن ضمان هذا الحق كما سبق الإشارة إلى ذلك، إلا أنه يمكن القول بأنه لا يكفي للتمتع بهذا الحق أن ينص عليه الدستور أو القانون، بل هناك التزامات يجب القيام بها من جانب الدولة، وهكذا تتضمن التزامات الدولة ثلاثة محاور أساسية على النحو التالي (١٩):

المحور الأول: الالتزام باحترام الحقوق Obligation to Respect، فلا يجب على الدول التدخل للحيلولة دون تمتع الأفراد بحقوقهم وحياتهم. ويمكن أن يفهم ذلك في ضوء تأكيد المادة الثانية من إعلان الحق في التنمية على أن الفرد هو الفاعل النشط في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المحور الثاني: الالتزام بحماية الحقوق Obligation to Protect، و يتطلب ذلك الالتزام من جانب الدولة اتخاذ خطوات تنفيذية فعالة؛ إما عن طريق التشريع أو غيره من الآليات اللازمة لحماية تلك الحقوق من أخطار الانتهاك أو التقييد.

المحور الثالث: الالتزام بأعمال الحقوق Obligation to Fulfill، وهذا ما يقتضى أن تقوم به الدول؛ من خلال اتخاذ إجراءات إيجابية لتأكيد أعمال هذه الحقوق؛ عن طريق وضع برامج طويلة المدى بالاعتماد على موارد الدولة، أو بمساعدة جهة أخرى لإشباع هذه الحقوق التي لا يتسنى للأفراد تلبيتها بمفردهم.

و استناداً إلى ما سبق، يتبين لنا أن ضمان الحق في الصحة إنما يستلزم قيام الدولة بأدوار عدة؛ بدءاً من الالتزام باحترام هذا الحق من خلال ضمان تمتع جميع الأفراد به دون تمييز، و مروراً بحماية هذا الحق عن طريق التشريعات والقوانين، وانتهاءً باتخاذ إجراءات و خطوات إيجابية، قد تتمثل فيما يلي (٢٠):

- ١- التأكيد على مقاييس الصحة الوقائية Preventive Health (التطعيم وتنظيم الأسرة Family Planning) أكثر من المقاييس العلاجية.
- ٢- أهمية نشر التعليم و التثقيف الصحي.
- ٣- مراعاة مشاركة الأفراد و الجماعات المختلفة داخل المجتمع في تخطيط وتنفيذ الرعاية الصحية.
- ٤- التأكيد على أهمية تقديم الرعاية الصحية لكل أفراد المجتمع دون تمييز، وبغض النظر عن مستواهم المادى.
- ٥- إعطاء الأولوية لتقديم الخدمات و الرعاية الصحية للجماعات المهمشة؛ مثل المرأة و الطفل.

و فى ضوء العرض السابق لمفهوم الحق في الصحة و أهم جوانبه، يتضح لنا بأنه حق إنسانى أصيل لا يُباع و لا يشتري من الأسواق مثل بقية السلع، بالإضافة إلى أن هذا الحق لا يمكن أن يقيد فى ضوء ضعف الموارد و الإمكانيات المادية للفرد داخل المجتمع الذى يعيش بداخله، بل على النقيض مما سبق؛ فإنه يمكن القول بأن

هناك التزامات على الدول والحكومات - في بلدان العالم المتقدم والنامي على حد سواء - بالقيام بتمويل الخدمات الصحية، وتوزيع تلك الخدمات على أفراد المجتمع دونما تمييز فيما بينهم على أساس الجنس، أو العرق، أو الدين، أو حتى المستوى الاقتصادي للفرد (٢١).

وإن كان هناك تأكيداً على دور الدولة في ضمان الحق في الصحة، إلا أن هناك تساؤل مؤداه: كيف نتعرف على كفاءة الدولة في مجال تقديم الخدمات الصحية؟ وللإجابة على هذا التساؤل؛ ربما يتضح من خلال عرض لأهم المؤشرات التي يمكن أن نستدل منها على كفاءة الدولة في تقديم الخدمات الصحية، والتي تتمثل فيما يلي (٢٢):

- ١- نسبة إنفاق الدولة على الصحة من إجمالي الإنفاق العام.
- ٢- نسبة الإنفاق على الرعاية الصحية الأساسية من إجمالي الإنفاق الحكومي على الصحة.
- ٣- نسبة المواطنين الذين يحصلون على الخدمات الصحية.
- ٤- معدل الأعمار المتوقعة.
- ٥- معدل الوفيات.
- ٦- معدل حصول السكان على مياه صالحة للشرب.
- ٧- تطعيم الأطفال ضد الأمراض المعدية.

ويمكن القول، بأنه في ضوء إقرار الحق في الصحة لجميع أفراد المجتمع، وضمنان هذا الحق من خلال التأكيد على دور الدولة، وأيضاً التعرف على كفاءة الدولة في تقديم خدمات الصحة من خلال مجموعة من المؤشرات التي سبق الإشارة إليها؛ يتضح لنا بأن هناك أهمية لهذا الحق سواء بالنسبة للفرد أو المجتمع، ولكن نتساءل هنا: ما طبيعة أهمية إقرار هذا الحق؟ أو بصورة أخرى، هل هناك فائدة من تقديم الخدمات الصحية لأفراد المجتمع؟

و للإجابة على التساؤل السابق، يمكن اعتبار أن تقديم و تطوير خدمات الرعاية الصحية يعد أحد المجالات الرئيسة للتنمية البشرية Human Development، فلقد أشار تقرير التنمية العالمية الصادر عن البنك الدولي بعنوان الاستثمار في الصحة؛ إلى أهمية تقديم الخدمات الصحية بالنسبة لحماية التنمية الاقتصادية؛ حيث تضمن التقرير الإشارة إلى أن الحالة الصحية الجيدة إنما تساهم بشكل أساسي في النمو الاقتصادي؛ إذ تعكس الخدمات الصحية نوعية المورد البشري في الوقت الحاضر والمستقبل، و السماح بالاستعانة بهذا المورد البشري في عملية الإنتاج داخل المجتمع؛ حيث تساهم الحالة الصحية الجيدة في تقليل الفاقد في عملية الإنتاج، و التي يمكن أن تحدث نتيجة لمرض العاملين؛ حيث تزداد قوة العمال الأصحاء و مقدرتهم على التحمل و التركيز في مجال العمل والإنتاج، بالإضافة إلى أن الحالة الصحية الجيدة إنما تعمل على مساعدة الأطفال على استكمال تعليمهم، و ذهابهم للمدارس، وإعطائهم فرصاً أفضل للتعليم، كما تسمح الحالة الصحية الجيدة بالاستفادة من المصادر المتاحة في المجتمع، و التي من الممكن استخدامها في الإنفاق على علاج الأمراض (٢٣).

كما يمكن الاستدلال على أهمية الصحة بالنسبة للفرد؛ عن طريق القول بأن المرض و سوء الحالة الصحية إنما يؤديان إلى إفقار الأسر؛ من خلال ضياع الأجور أو انخفاضها، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الإنفاق على علاج المرض. فقد أدى الإنفاق على الصحة إلى سقوط ثلاثة ملايين من فيتنام في مصيدة الفقر في عام (١٩٩٨)؛ إذ يدفع الإنفاق الشخصي على الصحة الأسر الفقيرة إلى درجة أعمق في الفقر (٢٤). بالإضافة إلى أن سياسة التمييز ضد المرأة و الطفل يكون لها عواقب و نتائج خطيرة في بلدان العالم التي تسمح بذلك؛ إذ تؤثر تلك السياسات سلبياً على صحة المرأة و الطفل؛ و بالتالي المجتمع ككل. فعلى سبيل المثال؛ يمكن لسياسات التمييز ضد المرأة أن تأخذ أشكالاً عديدة؛ و من أبرزها عدم المساواة في الأجور - أي في مجال العمل - و التعليم، كما أن هناك العديد من المخاطر الصحية التي قد تتعرض لها المرأة - وقد لا يتعرض لها الرجل داخل المجتمع - و مثال ذلك العنف الأسري Domestic Violence، و تشويه الأعضاء التناسلية، و عدم الاهتمام بالنواحي الصحية الخاصة

بالمرأة؛ ومن أمثلتها مشاكل الصحة الإنجابية Reproductive Health، وضعف خبرات المرأة بأساليب تنظيم الأسرة، بالإضافة إلى المخاطر التي تتعرض لها المرأة داخل بيئة العمل (٢٥)؛ نتيجة لضعف أو عدم وجود إجراءات السلامة المهنية.

بناءً على ما سبق، يمكن القول بأن عدم توفير الخدمات الصحية يكون له تأثير سلبي على صحة الفرد داخل مجتمعه، وبالأخص النساء والأطفال؛ مما ينعكس على تطور المجتمع وتقدمه، وتأثير ذلك على رأس المال البشري Human Capital للمجتمع؛ والذي يشكل أساس تطور المجتمع وتنميته. ولذلك، فإن تقديم الرعاية الصحية إنما يساعد المجتمع على زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتوفير حياة صحية آمنة للمواطنين؛ حيث تشكل الصحة الجيدة للفرد عنصراً أساسياً في رخائه وصيانة كرامته كإنسان.

ثانياً: مستويات التنمية الصحية في المجتمع المصري؛

إذا كان حق المواطن المصري في الرعاية الصحية قد تم إدراجه في الدستور المصري - وذلك كما سبق الإشارة - في المادة (١٦) و (١٧)؛ انطلاقاً من تأكيد الدولة على هذا الحق لجميع المواطنين دون تمييز فيما بينهم، إلا أن هناك تساؤلات تثور في الأذهان، ومنها: كيف تم ضمان هذا الحق؟ أو بصورة أخرى، هل هناك نظام للتأمين الصحي؟ وما الفئات المستفيدة من هذا النظام؟

في البداية، يجب أن نشير بصورة موجزة إلى أن هدف السياسة الصحية Health Policy لأي بلد من بلدان العالم يتمثل في الارتقاء بالحالة الصحية للمواطن، ودعم تقديم الخدمات الصحية. ويحتاج تحقيق هذا الهدف إلى وضع مجموعة من الأهداف الفرعية، والتي قد تتمثل فيما يلي (٢٦):

- ١- القضاء على التباينات في المؤشرات الصحية ما بين المناطق الجغرافية داخل الوطن الواحد، وأيضاً ما بين طبقات المجتمع المختلفة.
- ٢- تعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة، ورفع كفاءة آليات وسبل التمويل.

٣- خفض عبء الحصول على الخدمات الطبية للمواطنين؛ وخاصة الفقراء ومحدودي الدخل.

و في ضوء ما سبق، نجد أن مصر قد خطت خطوات إيجابية في سبيل ضمان الحق في الصحة؛ من خلال سياسة صحية في ضوء الأهداف السابقة الذكر؛ وذلك عن طريق توفير الرعاية الصحية المجانية؛ حيث شهدت مصر طفرة في تقديم تلك الرعاية في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين - وذلك بعد عقود طويلة لم تكن الرعاية الصحية إلا من خلال جهود بعض المنظمات الأهلية، وقوافل العلاج التابعة للهيئات الدولية في حالة حدوث الأزمات، وانتشار الأوبئة والأمراض - عن طريق إنشاء المستشفيات، والمؤسسات العلاجية، والمؤسسات التعليمية في مجال الطب، ونشر التعليم الطبي، وأيضاً إنشاء المستشفيات التعليمية التابعة لكلية الطب - والتي أنشئت في تلك الفترة - بالإضافة للمؤسسات الحكومية التي تقدم الرعاية الصحية للمواطنين مجاناً (٢٧).

و لقد تم وضع نظام للتأمين الصحي؛ لتقديم الرعاية الصحية، والذي شمل عدداً كبيراً من العاملين بالجهات المختلفة في الدولة، وتم إصدار القانون رقم (٦٣) لسنة (١٩٦٤) للتأمين الصحي للعاملين في المؤسسات، والهيئات الحكومية، والقطاع العام، وكذلك القانون رقم (٧٥) لسنة (١٩٦٤) لتقديم الرعاية الطبية الكاملة للعاملين بالمؤسسات، والهيئات الحكومية، ووحدات الحكم المحلي، كما صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم (٢٠٩) لسنة (١٩٦٤) بإنشاء الهيئة العامة للتأمين الصحي؛ لتقوم بتقديم الرعاية والعلاج الطبي للعاملين المنتفعين بالتأمين الصحي، وتقديم مستوى متقدم من تلك الرعاية بأقل تكلفة ممكنة (٢٨).

و إذا تساءلنا عن نوعية الفئات التي يشملها هذا النظام التأميني؛ فسوف نجد أنها تتضمن موظفي الحكومة، وأصحاب المعاشات، والأرامل، وطلاب المدارس، وكذلك المواليد قبل السن المدرسي. كما تنوعت الخدمات الصحية التي يشتمل عليها هذا النظام؛ بدءاً من خدمات وقائية لطلاب المدارس، ومروراً بالخدمات العلاجية؛ والتي تشمل الخدمات التي تقدمها العيادات الشاملة، وعيادات المدارس، والمراكز

المتخصصة، والصيديات، والمستشفيات، ومراكز تنظيم الأسرة، وانتهاءً بتقديم خدمات أخرى متميزة؛ وتتمثل في علاج الأمراض المزمنة التي يحتاج علاجها إلى تكلفة مرتفعة (٢٩).

و على الرغم من وجود نظام للرعاية الصحية الحكومية في المجتمع المصري - على النحو سابق الذكر - إلا أنه يلاحظ انخفاض مستوى جودة الخدمات التي يقدمها هذا النظام الحكومي؛ مما أدى إلى زيادة الإقبال على الخدمات التي يقدمها القطاع الخاص، وإهدار مبالغ هائلة تنفق على قطاع الصحة الحكومي دون تحقيق الأهداف المنشودة منه (٣٠).

ويمكن الاستدلال على التنمية الصحية؛ من خلال التعرف على مستوى جودة الخدمات الصحية التي يقدمها النظام الحكومي في ضوء عدد من المؤشرات الصحية في المجتمع المصري، وذلك طبقاً لتقرير الأوضاع الصحية في الريف المصري لعام (٢٠٠٨) والصادر عن مركز الأرض لحقوق الإنسان في القاهرة (٣١)، وكذلك تقارير التنمية الصادرة عن الأمم المتحدة. وتتمثل تلك المؤشرات فيما يلي:

١- العمر المتوقع عند الولادة:

يبلغ العمر المتوقع عند الولادة في معظم البلدان العربية نحو سبعين عاماً، وعلى الرغم من ذلك يمكن أن نلاحظ تفاوتاً في هذا الصدد بين البلدان العربية، فعلى سبيل المثال؛ في جيبوتي، والسودان، والصومال، والعراق، لا يزيد العمر المتوقع على ستين عاماً، بينما يتجاوز أربعة وسبعين عاماً في الإمارات العربية وبقية دول الخليج. وكما في مناطق أخرى من العالم؛ يزيد العمر المتوقع للإناث بالمقارنة بالذكور (٣٢). أما في مصر، فيبلغ العمر المتوقع عند الميلاد (٧١) عاماً طبقاً لتقرير التنمية البشرية لعام (٢٠٠٨).

٢- معدل وفيات الرضع:

تشير البيانات الصادرة عن الأمم المتحدة، إلى أن معدل وفيات الرضع لكل ألف ولادة حية يبلغ (٣٧) حالة في مصر، بالمقارنة بعدد من الدول العربية؛ مثل

اليمن، والمغرب، والسودان، والعراق، والتي جاء ترتيبها على التوالي؛ (٦٩)، (٣٨)، (٧٢)، (٩٤). وتظهر لنا تلك البيانات مدى تقدم الأوضاع الصحية في المجتمع المصري فيما يتعلق بانخفاض نسبة معدل وفيات الرضع بالمقارنة بعدد من الدول العربية، ولكن على الرغم من ذلك، فإن تلك النسبة ربما تبدو مرتفعة بالمقارنة بدول أخرى مثل؛ عمان، وقطر، ولبنان، وماليزيا، والتي كان ترتيبها على التوالي؛ (١٦)، (١٢)، (٢٢)، (١٠)، (٣٣).

٣ - معدل الإصابة بالأمراض:

تمثل نسبة الإصابة بأمراض السرطان في مصر حوالي (١٥٠) حالة لكل (١٠٠,٠٠٠) نسمة سنوياً، وكما تشير الأرقام الرسمية إلى وجود ربع مليون مصاب بالسرطان سنوياً؛ أي ما يقرب من حوالي (٦ - ٧) مليوناً أصيبوا بالسرطان خلال العشرين عاماً الماضية، بالإضافة إلى زيادة معدلات الإصابة بأورام الكبد والبنكرياس؛ حيث بلغت نسبة الزيادة (٦٠٪) خلال الخمس سنوات الماضية، كما بلغت نسبة أمراض السرطان بين أطفال مصر حوالي (٨٪) من إجمالي أعداد المصابين بها. وكذلك، نجد انتشار الإصابة بأمراض القلب والسكر في الأعمار الصغيرة، كما تؤكد التقارير الصحية أن حوالي (١٨) مليون نسمة؛ أي ما يمثل (٢٦٪) من نسبة السكان في مصر مصابين بأمراض البلهارسيا ومضاعفاتها، بينما لا تتعدى هذه النسبة في العالم (٥٪).

و يشير تقرير التنمية الإنسانية لعام (٢٠٠٩) إلى انتشار مرض الكبد الفيروسي (ج) في مصر على نطاق واسع، كما أن ما يقرب من (٢٠٪) من المتبرعين بالدم من المصريين مصابين بهذا المرض، وتشهد مصر نسبة مرتفعة لانتشار هذا المرض تفوق النسب المسجلة في البلدان المجاورة، وكذلك في بلدان العالم الأخرى التي تسود فيها أوضاع مماثلة؛ من حيث الظروف الاجتماعية، والاقتصادية، والمعايير الصحية (٣٤).

كما كشفت وزارة الموارد المائية عام (٢٠٠٥) أن (٩٠,٠٠٠) مواطن سنوياً يموتون بسبب الأمراض الناتجة عن تلوث المياه، من بينهم (١٩,٠٠٠) طفل،

وأضافت أن (٩٨٪) من القرى فى ريف مصر تعاني من عدم وجود شبكات صرف صحى.

٤ - تصنيف منظمة الصحة العالمية لأداء النظام الصحى:

أما فيما يتعلق بتصنيف منظمة الصحة العالمية (WHO) لأداء النظام الصحى فى عدد من بلدان العالم النامى؛ فلقد جاء ترتيب مصر فى المرتبة (٦٣)؛ وهو ما يجعلها تتقدم على دول عربية مثل؛ الجزائر، وليبيا، وسوريا، والسودان، والعراق، واليمن، والتي جاء ترتيبها على التوالى؛ (٨١)، (٨٧)، (١٠٨)، (١٣٤)، (١٠٣)، (١٢٠)، بينما تراجعت مصر أمام بعض الدول العربية مثل؛ المغرب، وعمان، وقطر، والكويت، والتي كان ترتيبها على التوالى؛ (٢٩)، (٨)، (٤٤)، (٤٥)، (٣٥).

من خلال ما سبق نتساءل هنا، لماذا حدث هذا التدهور فى الأوضاع الصحية على الرغم من إقرار ضمان حق الرعاية الصحية للمواطن داخل الدستور المصرى، ووجود نظام للتأمين الصحى؟ وسوف نتبلور الإجابة على هذا التساؤل بصورة واضحة فى المحور القادم.

ثالثاً: انعكاسات العولمة على الحق فى الصحة:

كثير الحديث عن العولمة Globalization من جانب الباحثين والأكاديميين المتخصصين فى مختلف فروع العلوم الاجتماعية؛ بقولهم بأن العولمة عملية تاريخية يُقصد بها تنميط الأنظمة الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والتكنولوجية، وكذلك الثقافية، بين مختلف بلدان العالم المتقدم والنامى على حدٍ سواء، فتهدف العولمة فى مجملها إلى توحيد العالم الإنسانى، وإزالة كل أشكال الحواجز بين الأمم، ومن أبرز مركاتها منظمات الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولى، والتكتلات الاقتصادية والتجارية، والتحالفات السياسية والعسكرية.

وتُقدم العولمة فى خضم هذه التحولات الإطار المناسب لظهور مجتمع مدنى عالمى Global Civil Society؛ بالدخول فى خلية الصراع من أجل المطالبة بحقوقه. وبينما تعمل الشروط الخاصة بالعولمة على تغيير المبادئ الراسخة منذ

القدم في النظام الدولي - مثل السيادة، وعدم التدخل في شؤون الغير، والتشريع المحلي - فإنه يتم خلق فرص أكبر؛ من أجل تنفيذ المعايير المتفق عليها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان؛ بما في ذلك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. حيث تُقدم العولمة الفرص و تطرح البدائل لصياغة أشكال جديدة من الحكم الإنساني Hu-man Governance ، و تعمل على توضيح طرق جديدة وأكثر فعالية لضمان حقوق الإنسان (٣٦) .

و استناداً إلى ما سبق، نجد أن الآثار الإيجابية للعولمة على حقوق الإنسان قد تجلت في التأكيد على عالمية تلك الحقوق؛ والتي يجب أن يتمتع بها جميع الأفراد في بلدان العالم المتقدم والنامي على حدٍ سواء دون تمييز، وأن تلك الحقوق بمثابة هدف عام يجب العمل على تحقيقه هذا من جانب. و من جانب آخر، قد تتجلى الآثار الإيجابية للعولمة بالنسبة للصحة؛ من خلال الإسهام في تطوير الأدوية والمستحضرات الطبية اللازمة لعلاج بعض الأمراض المزمنة؛ وبالتالي الإسهام في تحسين صحة الفرد أكثر من ذي قبل.

و على النقيض مما سبق، هناك رؤية أخرى مناهضة للعولمة حول علاقتها بالصحة، فعلى سبيل المثال؛ يزعم البعض بأنه على الرغم من أن مزايا وإيجابيات العولمة ظاهرة على نحو يدعو للتفاخر (و مثال ذلك إمكانية الوصول للمعلومات، وتوافر السلع الاستهلاكية، والتقدم التكنولوجي في كافة المجالات المختلفة؛ و من بينها العلوم الطبية.... الخ)، إلا أن هذه المزايا غير موزعة بالتساوي بين المجتمعات وحتى داخل المجتمع الواحد. كما تتضح مزايا وإيجابيات العولمة بصورة متباينة وغير متكافئة، فعلى سبيل المثال؛ تتركز بحوث وبرامج بعض الشركات في مجال الطب على إيجاد أو توفير بعض المنتجات الطبية المرتبطة باهتمامات الأثرياء؛ مثل علاج السمنة، والتوتر، ومشكلة الصلع، وذلك بدلاً من الاهتمام بإجراء بحوث حول الأمراض المستوطنة، والتي تهدد حياة الأفراد وبالأخص الفقراء؛ و مثال ذلك مرض السل (٣٧) .

وبالإضافة إلى ما سبق، يمكن القول بأن النظرة التفاؤلية لاحتمالات تعزيز

حقوق الإنسان في ظل العولمة مازالت موضع شك، فعلى سبيل المثال؛ فإنه في حالة الحق في الصحة هناك أدلة متزايدة بأن العولمة في حد ذاتها ستؤدي إلى مزيد من الأمراض؛ إذ تُقدر منظمة الصحة العالمية أن ما يقرب من (٢٥٪) من الأمراض و الإصابات ترتبط بالتدهور و التلوث البيئي؛ و الذي يرجع إلى تزايد النشاط الصناعي في ظل عصر العولمة. و أيضاً، ترجع الكثير من الأمراض المعدية و التي بدأت تظهر للمرة الأولى في العقدين الماضيين؛ إلى تغيرات في السلوك الإنساني داخل إطار العولمة (٣٨).

و عليه، تعددت الرؤى المختلفة حول العولمة و علاقتها بالصحة؛ و ذلك بدءاً من آثارها الإيجابية من خلال التأكيد على عالمية حقوق الإنسان و من بينها الحق في الصحة، و مروراً بالتباينات في دعم هذا الحق بين المجتمعات و الأفراد في ظل العولمة، و انتهاءً بالنظرة التشاؤمية حول تأثيرات العولمة على ظهور و انتشار بعض الأمراض. و هكذا، نجد أن هناك تأثيرات مختلفة للعولمة على الحق في الصحة، ولكن حتى نستطيع أن نستوضح طبيعة تلك التأثيرات المختلفة على مدى ضمان هذا الحق و بالأخص داخل المجتمع المصري؛ فسوف نقوم باستعراض المظاهر الاقتصادية للعولمة؛ و ذلك حتى نستطيع توضيح طبيعة تلك التأثيرات.

و يُعد تطبيق سياسات و برامج الإصلاح الاقتصادي و التكيف الهيكلي داخل معظم البلدان النامية - و من بينها مصر - من أبرز المظاهر الاقتصادية للعولمة؛ و ذلك من خلال اتفاقيات و معاهدات من البنك الدولي، و صندوق النقد الدولي (IMF)؛ و من أبرز تلك السياسات (٣٩):

١- **سياسات مالية:** و تهدف إلى احتواء عجز الميزانية، و زيادة الإيرادات؛ من خلال تخفيض نفقات الدعم، و تجميد الأجور أو زيادتها ببطء، بما لا يتناسب مع معدلات التضخم، و وقف التشغيل في القطاع الحكومي، و فرض رسوم و ضرائب على الخدمات العامة؛ مثل الصحة، و التعليم، و المياه، و الكهرباء، و الطاقة.... الخ.

٢- **سياسات الخصخصة:** وتمثل في بيع شركات القطاع العام والمؤسسات الحكومية، والسماح للقطاع الخاص بالدخول في قطاعات إنتاجية وخدمية كانت مقصورة من قبل على القطاع العام.

٣- **سياسات سعرية:** لتحرير الأسعار، وإطلاق قوى السوق؛ ومن ثم إلغاء الدعم الحكومي؛ مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية.

وانطلاقاً مما سبق نتساءل، ما طبيعة التأثيرات السلبية لتلك السياسات على الحق في الصحة في المجتمع المصري؟ وللإجابة على هذا التساؤل؛ سوف نقوم بتوضيح تلك التأثيرات من خلال توضيح ثلاث قضايا هي؛ تقليل حجم الإنفاق على الصحة، وخصخصة الخدمات الصحية، وتحرير أسعار صرف الدواء.

١- **تقليل حجم الإنفاق على الصحة:**

يؤدي الإنفاق على الصحة أدواراً هامة؛ إذ يسهم في توصيل الخدمات الصحية إلى كافة المناطق، ويعزز من قدرة الأفراد على تحمل تكاليف العلاج، ومكافحة الأمراض، وتوفير خدمة التطعيمات ضد الأمراض والأوبئة، بالإضافة إلى تسهيل حصول الأفراد على الخدمات الصحية وفقاً لمستواهم الاقتصادي. وبذلك، يعد الإنفاق العام أحد الأدوات الأساسية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة؛ من خلال ضمان مستويات التشغيل والدخل للفرد داخل المجتمع، في ضوء توفير خدمات الرعاية الصحية، وكذلك المهنية.

وبناء على ما سبق، سوف نطرح في هذا المحور تساؤلات عدة منها: ما حجم الإنفاق على الصحة في مصر؟ وهل حدث تغيير في معدلات الإنفاق على الصحة في السنوات الأخيرة في ضوء تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي؟ وهل يتأثر إهدار الحق في الصحة فقط في ضوء خفض معدلات الإنفاق، أم أن هناك مشكلات أخرى متعلقة بالإنفاق؛ وبالتالي يكون لها تأثير على مستوى تقديم خدمات الرعاية الصحية للمواطن المصري؟

في البداية، يمكن القول بأن الخدمات الصحية في بلدان العالم النامي تُعد قليلة

جداً، و موزعة توزيعاً ضعيفاً، حتى أن النفقات العامة على الخدمات الصحية في دول العالم النامي تُعد أقل بكثير عنها في الدول المتقدمة؛ إذ تبلغ نسبة الإنفاق على الخدمات الصحية في بلدان العالم النامي نسبة (١٪ - ٤٪) من إجمالي الناتج القومي (٤٠). و يبلغ إنفاق العالم سنوياً ما يزيد على (٣) تريليون دولاراً أمريكياً على الخدمات الصحية، بينما في الولايات المتحدة - وهي أكثر الدول الصناعية إنفاقاً على الرعاية الصحية - يتم إنفاق ما يعادل (١٥,٣٪) من إجمالي الناتج المحلي الأمريكي على تمويل خدمات الرعاية الصحية (٤١).

و يبين لنا مستوى الإنفاق على الصحة داخل المجتمع المصري؛ ارتفاع نسبة الإنفاق على الصحة من (٧,٦) مليار جنيه تقريباً عام (٢٠٠٣/٢٠٠٢)، إلى (٨) مليارات جنيه عام (٢٠٠٤/٢٠٠٣)، ثم إلى (١٠,٦) مليار جنيه في عام (٢٠٠٨/٢٠٠٧). و لا تمثل ارتفاع نسبة الإنفاق مؤشراً حقيقياً على حرص الدولة على تقديم تلك الخدمات الصحية و ضمان هذا الحق؛ بل يمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى الزيادة السكانية، و ارتفاع أعداد المرضى، و أيضاً ارتفاع تكاليف الخدمات الصحية. و تأكيداً لهذا، فإن حصة الإنفاق المخصصة للصحة كنسبة من الإنفاق العام انخفضت من (٥,٩٪) عام (٢٠٠٣/٢٠٠٢)، إلى (٥,٥٪) في عام (٢٠٠٤/٢٠٠٣)، ثم إلى (٤,٤٪) عام (٢٠٠٧/٢٠٠٦) (٤٢).

و على الجانب الآخر، يصل نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي على الصحة حوالى (١١٧) جنيه سنوياً عام (٢٠٠٨)، بعد أن كان (٤٣٤) جنيه عام (١٩٩٨) (٤٣). كما يلاحظ تفاوت الإنفاق العام على الصحة للفرد بين الريف والحضر؛ حيث يزيد في الثانية عن الأولى بما يقرب من (٦٧٪)، كما يلاحظ أن الشريحة الدنيا من الدخل لا تحصل إلا على (١٦٪) من الإنفاق الصحى العام، بينما تحصل الشريحة العليا من الدخل على (٢٤٪) من الإنفاق العام، بخلاف نصيبها من الإنفاق الخاص. بالإضافة إلى ما سبق، نلاحظ أن الاستثمارات العامة في قطاع الصحة قد تراجعت من (٢٠٪) من إجمالي الإنفاق العام على الصحة عام (٢٠٠٥/٢٠٠٤)، إلى ما يقرب من (١٥,٦٪) عام (٢٠٠٦/٢٠٠٥)، ثم إلى (٩,٥٪)

عام (٢٠٠٦/٢٠٠٧) (٤٤).

و تشير البيانات السابقة، إلى تراجع نصيب الفرد في مصر بالمقارنة بما تنفقه عدد من الدول العربية؛ ومنها الجزائر وليبيا، وسوريا، والمغرب؛ حيث بلغ نصيب الفرد في السنة من مجموع المصروفات بالدولار (٧٣)، (١٤٣)، (٦٥)، (٥٩) على التوالي (٤٥).

و في ضوء الأرقام والإحصاءات السابقة حول مؤشرات الإنفاق على الصحة في المجتمع المصري؛ يمكن الاستدلال على عدد من المؤشرات التي توضح لنا عدداً من التحديات التي أصبحت تواجه الفرد داخل المجتمع في ضوء تخفيض معدلات الإنفاق، و من أبرز تلك التحديات؛ ارتفاع الإنفاق الخاص على الصحة من (٥٠٪) في عام (١٩٩٦)، إلى (٦٠٪) في عام (٢٠٠٤)؛ مما يعني أنه أصبح أكثر من الإنفاق الحكومي، حيث أصبحت الأسر تمثل أهم مصادر تمويل الرعاية الصحية؛ إذ تعد هذه النسبة في الزيادة خصماً من معدلات الادخار العائلي؛ مما يمثل عبئاً إضافياً على الأسر؛ وبالأخص الأسر الفقيرة (٤٦). وفي حالة تقديم الدعم الصحي، نجد عدم التمييز في تقديم هذا الدعم بين الأغنياء والفقراء، بالإضافة إلى سوء ترتيب أولويات الإنفاق على الخدمات الصحية في وزارة الصحة؛ حيث يتم توجيه الجزء الأكبر من الإنفاق على الرعاية الصحية العلاجية المكلفة على حساب الرعاية الصحية الوقائية، بالإضافة إلى توجيه أكثر من ثلث الإنفاق على الصحة لشراء الدواء، وتفوق هذه النسبة المعدلات الدولية التي تتراوح ما بين (٢٠٪ - ٢٥٪) من الإنفاق الكلي على الصحة (٤٧).

من خلال الطرح السابق، بدءاً من تناول أهمية الإنفاق على الصحة، و مروراً بحجم و معدلات الإنفاق على الخدمات الصحية على مستوى العالم، و من بينها الولايات المتحدة و عدد من البلدان العربية و مصر، و انتهاءً بتوضيح أهم التحديات المترتبة على انخفاض معدلات الإنفاق على طبيعة و مستوى وجودة الخدمات الصحية التي تقدم للفرد داخل مجتمعه؛ يمكن القول بأن تلك التحديات السابق ذكرها لا تنشأ فقط نتيجة لعدم ملاءمة مستوى الإنفاق، ولكن أيضاً نتيجة للمشاكل الإدارية

فى السيطرة على الإنفاق؛ ونقصد بذلك الفساد Corruption داخل قطاع الصحة. ولكننا نتساءل هنا، ما أشكال الفساد داخل قطاع الصحة؟ ومن الذى يتأثر به؟

يجب أن نشير إلى أن الفساد يؤثر على السياسة الصحية Health Policy، وأولويات الإنفاق. وتشير الأمثلة الواردة فى تقرير الفساد العالمى؛ إلى استغلال المسؤولين فى كل من المكسيك وكينيا لسلطاتهم فى تحويل الموارد المالية لتمويل بعض المشروعات، وذلك بغض النظر عما إذا كانت تلك المشروعات متفقة مع السياسة الصحية التى تم اعتمادها من جانب صانعى القرار فى الدولة (٤٨). ومن أبرز أنماط أو أشكال الفساد فى قطاع الصحة، ما يلى (٤٩):

أ - الاختلاس والسرقه من الميزانية المخصصة للرعاية الصحية، أو الموارد الناشئة عن رسوم الخدمات الصحية، وكذلك سرقة الأدوية والمستلزمات الطبية، أو الأجهزة والمعدات؛ بهدف الاستخدام الشخصى، أو بغرض استخدامها لتحقيق مكاسب مادية، أو إعادة بيعها لحساب بعض الأشخاص العاملين فى قطاع الصحة؛ مما يشكل إهداراً للمال العام.

ب - الفساد فى أنظمة الدفع؛ وتشمل الممارسات المتعلقة بإعفاء مرضى بعينهم من الرسوم، أو التزوير فى المستندات الخاصة بالتأمين الصحى لبعض المرضى، أو استغلال ميزانيات المستشفيات لخدمة مصالح أشخاص بعينهم.

ج - ممارسة الفساد فى الإمدادات الخاصة بالمستحضرات الدوائية؛ حيث يمكن التلاعب فى منتجات الأدوية؛ إذ يعد الدواء من أكثر الأشياء حساسية لأي مظهر من مظاهر الفساد، وأكثرها تأثيراً على صحة المواطن؛ لأن الدواء أو الأمصال من السلع التى لا يكون لمشتريها أى اختيار، بالإضافة إلى أنه يمكن سرقة الأدوية أثناء التوزيع، أو قيام بعض المسؤولين بطلب دفع رسوم مقابل اعتمادهم لبعض المنتجات، أو تقديم تسهيلات للإفراج الجمركى، أو تحديد الأسعار.

و يعتبر الفقراء الأكثر تأثراً بالممارسات السابقة الذكر؛ إذ يؤثر الفساد بصورة أو بأخرى على هؤلاء الأفراد الأقل قدرة على تقديم الرشاوى مقابل الحصول على خدمات صحية من المفترض أنها تقدم مجاناً، حتى وإن حصلوا عليها فقد يتأثرون بسوء مستوى الخدمة الصحية؛ بدءاً من زيادة عدد ساعات الانتظار في المستشفيات العامة، و مروراً بالحرمان من الأمصال الوقائية، و جودة الخدمات الصحية، و انتهاءً بتناول أدوية و أمصال مغشوشة و غير صالحة للاستخدام؛ وبالتالي تؤثر سلباً على حياتهم (٥٠).

٢- خصخصة الخدمات الصحية:

تنعكس سياسات العولمة - و منها سياسة الخصخصة التي سبق الإشارة إليها - على مجال تقديم الخدمات الصحية بشكل عام، و التأمين الصحى بشكل خاص؛ في صورة ابتعاد الدولة عن أداء دورها في تحمل أعباء الخدمات الصحية؛ من خلال خصخصة قطاع الصحة و التأمين الصحى؛ بإسناده إلى هيئة مستقلة تدير الخدمة، و تتعاقد مع مؤسسات تجارية لتقديم الخدمات الصحية، و تعمل وفق حافز أو دافع الربح (٥١).

و مع الأخذ بسياسات الخصخصة و التحول نحو اقتصاد السوق، فقد تم طرح مجموعة من الرؤى و التصورات بشأن تحمل المواطن نفقات العلاج؛ و تجسد ذلك الأمر في تقديم الدولة لمشروع جديد للتأمين الصحى يستهدف مساهمة المواطن بنسبة تصل إلى أكثر من (٣٠%) من نفقات العلاج؛ مما يجعل مبدأ الدفع مقابل الخدمة بدلاً من أن يكون نظام من المفترض أنه قائم على مبدأ التكافل. و لقد بدأت الدولة بالفعل في اتخاذ الخطوات التنفيذية نحو تعديل النظام الحالى؛ بإصدارها قراراً بإنشاء الشركة القابضة للرعاية الصحية في شهر ديسمبر (٢٠٠٧). و بذلك، يتضح لنا أن مشروع القانون الجديد يلغى مبدأ التكافل الاجتماعى الذى تقوم عليه قوانين التأمين الصحى فى أغلب دول العالم، و يعزز من دور القطاع الخاص فى مجال تقديم الخدمات الصحية، و السعى نحو تخلى الدولة عن إدارة، و تمويل، و دعم هذه الخدمات (٥٢).

وقد انطلقت الدعاوى والرؤى السابقة حول خصخصة الخدمات الصحية من جانب البعض؛ للتأكيد على ضرورة اقتصار دور الحكومات على تهيئة المناخ المناسب للنمو الاقتصادى، أما غير ذلك فإنما يجب أن يترك للقطاع الخاص؛ وذلك استناداً إلى أن ارتفاع معدلات النمو سوف يؤدي تلقائياً إلى زيادة الأجور مع ما يرتبط بها من تحسين في أوضاع المعيشة؛ وبالتالي تحسين الحالة الصحية، وخفض معدلات الأمراض و الوفيات داخل المجتمع ككل. و بجانب الصواب الزعم السابق في عدة جوانب، ومنها (٥٣):

- أ- إن زيادة النمو في حد ذاتها لا تعنى زيادة الدخل لجميع أفراد المجتمع؛ إذ قد يتحقق معدل نمو مرتفع دون أن يصاحبه عدالة في توزيع الناتج القومى بين مختلف فئات المجتمع؛ وبالتالي حرمان فئة كبيرة من الأفراد من قدرتهم على تحمل تكاليف العلاج و الرعاية الصحية.
- ب- تقع الخدمات الاجتماعية كالصحة ضمن ما يطلق عليه السلع العامة Public Goods؛ وهى السلع التى لا تحقق حافزاً اقتصادياً للقطاع الخاص لإنتاجها؛ لذا فهى تتطلب التدخل الحكومى المباشر.
- ج- أثبتت التجارب الدولية - بما لا يدع مجالاً للشك - أن السوق تفشل كثيراً في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية، و يزداد خطورة هذا الأمر عندما لا تعمل الأسواق بشكل جيد؛ مما يؤدي إلى سوء توزيع الثروات على الأفراد، وأيضاً توجيه الاستثمارات في بعض المجالات دون الأخرى.

٣- تحرير أسعار صرف الدواء:

حدثت تطورات في سوق الدواء داخل المجتمع المصرى منذ عام (١٩٩١)؛ حيث تم تقديم قانون رقم (٢٠٣) لعام (١٩٩١)؛ والذي ينظم عمل الشركات العامة العاملة في مجال صناعة الدواء، كما تم إنشاء الشركة القابضة للأدوية، و التى حلت محل الهيئة العامة للصناعات الدوائية؛ وذلك كخطوة في برنامج التحول نحو السوق الحر من خلال خصخصة عدد من شركات القطاع العام، بالإضافة إلى التوقيع على

اتفاقية التجارة الحرة وحماية حقوق الملكية الفكرية (تريبس) في مجال صناعة وتجارة الدواء. ولكن نقساءل هنا، ما آثار تلك الاتفاقية على سوق الدواء داخل البلدان النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة؟ وفي هذا السياق، يمكن أن نتناول تأثير اتفاقية (تريبس) على صناعة الدواء من خلال عدد من المتغيرات المتمثلة فيما يلي (٥٤):

أ - السعر:

أكدت معظم الدراسات أن تطبيق اتفاقية (تريبس) سوف يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار قد يصل إلى ما يقرب من (١٠٠ - ٢٠٠٪). وعلى صعيد المجتمع المصري، بدأت سوق الدواء تشهد تذبذباً واضطراباً منذ قرار تحرير سعر الصرف في (٢٨) يناير (٢٠٠٣)؛ وذلك استناداً إلى رغبة شركات الدواء في مراجعة أسعار الدواء في ضوء تغير سعر صرف العملات الأجنبية (الدولار - اليورو)، وانخفاض قيمة الجنيه المصري مقابل هاتين العملاتين؛ وبالتالي ارتفاع نفقات استيراد المواد الخام ومستلزمات إنتاج الأدوية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المستحضرات الدوائية كاملة الصنع والمستوردة من الخارج. كما يلاحظ، أنه منذ عام (١٩٩٣) وحتى عام (٢٠٠٢) تمت مراجعة أسعار عدد كبير من المستحضرات الدوائية؛ حيث شهد عام (١٩٩٣) تعديل أسعار أكبر عدد من المستحضرات الدوائية بلغت (٨٢١) مستحضراً دوائياً. ويمكن القول، بأنه لا توجد آلية ثابتة لتعديل الأسعار تحقيقاً للعدالة، سواء كان هذا التعديل لأعلى أو لأدنى؛ وذلك لأن هذه العملية عادة ما تكون مدفوعة بطلب من المستفيدين.

ب - التجارة:

وفيما يتعلق ببراءات الاختراع في مجال تصنيع الدواء، فمن المتوقع حدوث عجز في الميزان التجاري للدواء، وقد شهد العجز في الميزان التجاري اتجاهات متزايدة خلال الفترة من (١٩٩٥ - ١٩٩٨)، ثم انخفض في عام (٢٠٠٠)، وعاد للارتفاع خلال الفترة من (٢٠٠٠ - ٢٠٠٢). وقد ازدادت قيمة العجز حوالي (١٠٣٪) في نهاية الفترة؛ وبالتالي يمكن إرجاعه إلى استيراد المواد الخام؛ مما يضع صناعة

الدواء تحت تهديد مستمر؛ نتيجة للتغير في سعر صرف الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية، بالإضافة إلى تغير أسعار المواد الخام في البورصات العالمية؛ نتيجة زيادة المكون الأجنبي في الدواء المصنع محلياً، فما زالت مصر تشغل موقعاً متأخراً في مجال تصدير الأدوية بالنسبة لدول الشرق الأوسط؛ حيث قامت بتصدير حوالي (٦٪) من إنتاجها السنوي في عام (١٩٩٨/١٩٩٩)، في حين قامت الأردن بتصدير (٤٠٪) من إنتاجها المحلي السنوي في نفس العام.

ج - نقل التكنولوجيا:

يعتمد نقل التكنولوجيا في مجال الدواء على قرار صاحب الاختراع؛ إما بإخفاء تفاصيل الاختراع الخاص به و عدم الإعلان عنه، أو بإتاحته للدول من خلال تراخيص؛ وذلك في ظل قوانين و قيود منظمة لحقوقه و حقوق الشركة المرخص لها. و ينعكس هذا الأمر سلباً على مصر؛ نتيجة لافتقارها إلى جهود البحث و التطوير التي يمكن من خلالها إنتاج أدوية جديدة و متطورة مثلما هو الحال في الدول المتقدمة؛ و من ثم التمتع بميزة احتكارية في مجال التصنيع؛ وبالتالي البيع بأسعار مرتفعة. و عند تطبيق تلك الاتفاقية؛ سوف تصبح المنافسة غير متوازنة مع الدول الصناعية الكبرى المنتجة للأدوية الحديثة و المتطورة؛ و من ثم مرتفعة الثمن؛ الأمر الذي يؤدي إلى الإضرار بصحة المواطنين غير القادرين على تحمل النفقات الباهظة لشراء الدواء الجديد.

و تُقدر منظمة الصحة العالمية عدد المرضى المحرومين من الدواء الأساسي بثلاث سكان العالم، و أن أكثر من نصف سكان الدول النامية في آسيا و أفريقيا لا يستطيعون الحصول على الأدوية الأساسية لعلاج أمراضهم. و على مستوى المجتمع المصري، أشارت جريدة المصري في عددها الصادر يوم ٢٩/١٢/٢٠٠٨ إلى كشف عدد من الصيدليات الكبرى عن اختفاء (٢٠٠) صنف دوائي، بينها (٥٠) نوعاً لا بدائل لهما، كما تبين أن معظم تلك الأدوية تقوم بإنتاجها شركات متعددة الجنسيات Multinational Corporations تعمل داخل مصر؛ ولقد تم تفسير هذا

الأمر بأنه رغبة من جانب تلك الشركات في الضغط على وزارة الصحة لرفع أسعار تلك الأدوية (٥٥).

و لقد سبق أن أشار مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار إلى هذا الأمر؛ وذلك عندما أجرى في (٨) سبتمبر (٢٠٠٣) استطلاعاً لرأى عينة بلغت (٣٠٠) مفردة من أصحاب و مديري الصيدليات في مختلف أنحاء مصر؛ وكشف الاستطلاع عن توقف توريد بعض الشركات لبعض أصناف الدواء، وارتفاع أسعار أصناف أخرى، كما أكد (٧٢٪) من الصيادلة الباحثين أن هناك أصنافاً كثيرة من الدواء توقف توريدها للأسواق منذ قرار تحرير سعر الصرف، كما بلغت نسبة الصيدليات التي توقف توريد الأدوية المضادة لمرض السكر إليها (٥٤.٣٪) من عينة البحث، يليها أدوية الجهاز العصبي بنسبة (٣١.٧٪)، ثم أدوية علاج القلب والأوعية الدموية بنسبة (٢٨.٥٪) من الصيدليات (٥٦). وتبين لنا النسب السابقة، انخفاض عرض الأدوية بالأسواق؛ مما يؤثر بالسلب على صحة المواطن داخل المجتمع.

و إجمالاً، انعكست التأثيرات المختلفة للعولمة؛ وبالأخص في جانبها الاقتصادي على حق الإنسان في الصحة، وتقديم الخدمات والرعاية الصحية داخل مجتمعه، وذلك في ضوء السعي نحو تقليل حجم الإنفاق على الخدمات الأساسية ومن بينها الصحة؛ وذلك بدعوى الاقتصاد الحر، وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص لتقديم تلك الخدمة؛ من خلال بيع بعض الهيئات والمؤسسات الصحية الحكومية - ومن بينها المستشفيات - للقطاع الخاص؛ بدعوى تحسين مستوى الخدمات الصحية، بالإضافة إلى التوقيع على اتفاقيات التجارة الحرة - لكونها أبرز آليات التحول نحو السوق الحر- في مجال صناعة، وبيع، وتداول الأدوية، وتأثير ذلك على تحرير أسعار صرف الدواء، حتى وإن كان ذلك على حساب الطبقات الفقيرة داخل المجتمع والتي لا تستطيع شراء الأدوية مرتفعة الأثمان، والتي قد تفوق القدرة المالية للأسر الفقيرة؛ مما يؤثر سلبياً على صحة الأفراد؛ وبالتالي ارتفاع معدلات الأمراض والوفيات.

و في ضوء ما سبق، اتضح لنا أنه إذا كانت العولمة تهدف في مجملها إلى خلق نظام كوني Global System؛ حيث تسود المصالح المادية للدول و الأفراد من خلال عقد اتفاقيات، و صياغة سياسات، و وضع برامج على المستوى العالمي، فإنه يمكن القول أنه في ضوء ذلك لا يوجد مكان في هذا النظام الكوني للاختباء من العواقب والآثار المختلفة للعولمة على الصحة، و أيضاً الابتعاد أو الحماية من المخاطر الصحية المرتبطة بل و الناتجة عن العولمة - و ذلك على النحو سالف الذكر - و مثل كافة الحقوق الاجتماعية و الاقتصادية الأخرى، فإنه لا يمكن ضمان الحق في الصحة إلا إذا توافرت لدى مؤسسات النظام العالمي الراهن القدرة على التدخل في أعمال أولئك الذين يمارسون أنشطتهم لزيادة ثرواتهم وأرباحهم، بغض النظر عن آثارها السلبية على الآخرين الذين يعيشون داخل هذا النظام الكوني. حيث أصبحت العولمة تعرض الجميع بشكل كبير لمخاطر صحية؛ وبالتالي فإن الفشل في القيام بإصلاح مؤسسي على مستوى كوني إنما سيؤدي إلى المزيد من الأمراض المستوطنة، و إلى بيئة تصبح فيها وسائل الحصول على حياة كريمة و صحية أمراً صعب المنال (٥٧).

و هكذا، و في ضوء المخاطر المحتملة للعولمة على حق الإنسان في الصحة، فإنه ينبغي تعزيز التعاون و الشراكة بين الدولة، و القطاع الخاص، و مؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة إلى الجهود الدولية من خلال مؤسسات ومنظمات الأمم المتحدة؛ و منها منظمة الصحة العالمية، و منظمة اليونيسيف؛ إذ يتعين عليهما بذل المزيد من الجهد على مستوى بلدان العالم - و بالأخص البلدان النامية - لضمان وتعزيز حق الإنسان في الرعاية الصحية، و تيسير الحصول على الخدمات الصحية، و توفير بيئة نظيفة يستطيع الإنسان من خلالها العيش في رخاء وكرامة.

خاتمة:

أ- النتائج العامة للبحث:

- ١- إن الحق في الصحة حق إنساني أصيل؛ إذ يجب أن يتاح لجميع الأفراد داخل المجتمع، و يمثل هذا الحق هدفاً حيوياً للأمن الإنساني.

٢- يعتمد الحق في الصحة على الإنصاف والذي يقصد به ضرورة إتاحة فرص متساوية لجميع الأفراد وذلك دونما تمييز فيما يتعلق بتهيئة الظروف لهم للعيش بكرامة وحرية، والنجاة من الحرمان الذي قد يتعرضون له داخل مجتمعاتهم.

٣- يتسع الحق في الصحة ليشمل عدداً من الالتزامات التي يجب أن توفرها الدولة لمواطنيها، بدءاً من توفير خدمات الرعاية الصحية، و مروراً بضمان الحصول على المياه النظيفة، وتوفير الغذاء الصحي، والبعد عن مصادر التلوث البيئي، وانتهاءً بتوفير وسائل التثقيف الصحي، والمعلومات الطبية، وكذلك كل ما يتعلق بالصحة الإنجابية.

٤- يُعد تقديم خدمات الرعاية الصحية أحد المجالات الرئيسة للتنمية البشرية؛ حيث تساهم الحالة الصحية الجيدة في تقليل الفاقد في عملية الإنتاج.

٥- أمكن الاستدلال على مستويات التنمية الصحية في المجتمع المصري من خلال عدد من المؤشرات؛ والتي تمثلت في العمر المتوقع عند الولادة، ومعدل وفيات الرضع، وكذلك معدل الإصابة بالأمراض. ولقد أشارت البيانات والإحصاءات داخل تقارير التنمية البشرية المحلية والعالمية إلى تدنى مستوى جودة الخدمات الصحية، كما تجسد لنا تلك المؤشرات تراجع المجتمع المصري عن تحقيق الأهداف التنموية للألفية؛ في ضوء ارتفاع معدلات وفيات الأطفال، وانتشار الأمراض والفيروسات، وذلك على الرغم من إقرار ضمان حق الرعاية الصحية للمواطن داخل الدستور المصري، بالإضافة إلى وجود نظام حكومي للتأمين الصحي.

٦- تجسدت انعكاسات العولمة على الحق في الصحة في عدد من التأثيرات؛ والتي تمثلت فيما يلي:

أ- تخفيض حجم الإنفاق على الصحة في المجتمع المصري؛ مما يعنى ارتفاع الإنفاق الخاص على الصحة؛ الأمر الذي يشكل عبئاً على

الأسر، والتي أصبحت تمثل أهم مصادر تمويل الرعاية الصحية؛ إذ يُعد ذلك خصماً من معدلات الإدخار العائلي؛ مما يمثل عبئاً إضافياً على الأسر، وبالأخص الأسر الفقيرة، بالإضافة إلى تفاوت الإنفاق العام على الصحة للفرد بين الريف والحضر؛ حيث يزيد في الحضر عن الريف بما يقرب من (٦٧٪).

ب- خصصة الخدمات الصحية؛ حيث بدأ المجتمع المصري في اتخاذ الإجراءات نحو إنشاء الشركة القابضة للرعاية الصحية؛ الأمر الذي يلغى مبدأ التكافل الاجتماعي الذي تقوم عليه قوانين التأمين الصحي، ويعزز دور القطاع الخاص في مجال تقديم الخدمات الصحية، والسعى نحو تخلي الدولة عن دورها في مجال تمويل وإدارة، ودعم هذه الخدمات.

ج- تحرير أسعار صرف الدواء، وتأثير ذلك على ارتفاع أسعار الأدوية؛ مما يشكل خطورة على الفقراء ومحدودي الدخل، خاصة في ظل تراجع الدولة عن تقديم الدعم للخدمات الصحية، وتقليل حجم الإنفاق على تلك الخدمات في ظل تنامي دور القطاع الخاص داخل هذا المجال.

ب- التوصيات:

١- نشر البيانات والإحصاءات حول الحالة الصحية داخل المجتمع المصري بنزاهة وموضوعية؛ حتى يتسنى لصانعي القرار وضع السياسات واتخاذ الإجراءات اللازمة.

٢- تدعيم دور الدولة في مجال تقديم الخدمات الصحية؛ من خلال زيادة نسبة الإنفاق العام على الصحة من إجمالي الإنفاق العام.

٣- زيادة نسبة المواطنين الذين يحصلون على الخدمات الصحية؛ وذلك دون تمييز على أساس النوع، أو محل الإقامة. ونقصد بذلك؛ القضاء على

التفاوت بين الذكور والإناث، والحضر والريف، في مجال تقديم الخدمات الصحية.

٤- أن تهدف السياسة الصحية إلى تحقيق الأهداف التنموية للألفية في مجال ضمان الحق في الصحة؛ من خلال القضاء على الفقر والجوع، والسعي نحو تخفيض معدل وفيات الأمراض، وتحسين صحة الأمهات، والقضاء على الأمراض المستوطنة؛ كالبلهارسيا، والكبد الفيروسي (ج).

٥- تعزيز دور الدولة الرقابي في مجال تمويل المشروعات والخدمات الصحية؛ وذلك لمواجهة حالات الاختلاس والسرقة من الميزانيات المخصصة للرعاية الصحية، وكذلك انتشار الفساد داخل مستشفيات التأمين الصحي، والتلاعب في تصنيع منتجات الأدوية.

٦- تعزيز التعاون بين الدولة والقطاع الخاص في مجال تقديم الخدمات الصحية؛ لضمان حق الرعاية الصحية لجميع أفراد المجتمع دون تمييز.

ج - أهم القضايا الجديدة بالبحث في المستقبل:

١- تقييم السياسات الصحية في ظل العولمة وعلاقتها بالأهداف التنموية للألفية.

٢- التعرف على كفاءة ونوعية الخدمات الصحية داخل المستشفيات الحكومية.

٣- تقييم الخدمات الصحية داخل المراكز الصحية بالريف المصري.

٤- رؤى المواطن المصري للخدمات الصحية.

المراجع والهوامش:

- ١- مصطفى السيد وآخرون. **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية. في: جاك الأسود، شكرى رحيم (محرران). ترجمة: فايز صياغ. (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩) ص ص ١٤-٢٣ .**
 - ٢- البنك الدولي. **التنمية في العالم: الإنصاف والتنمية عرض عام. (واشنطن: البنك، ٢٠٠٦) ص ٢٠ .**
 - ٣- محمد محي مسعد. **حقوق الإنسان: دراسة تحليلية مقارنة. (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، ٢٠٠٦) ص ٥٠ .**
 - ٤- أحمد الرشيدى. **حقوق الإنسان: سلسلة مفاهيم. العدد (٢٤). (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، ديسمبر ٢٠٠٦) ص ١١٠ .**
 - ٥- تمثل الحقوق المدنية والسياسية الجيل الأول من حقوق الإنسان، بينما تمثل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الجيل الثانى، ويتمثل الجيل الثالث الذى أضيف إليهما فى حق تقرير المصير، وأول من طرح مفهوم الأجيال الثلاثة هو كارل فاساك Karel Vasak فى عام (١٩٧٩). انظر:
- Rosas, Allan. et.all. "Economic and Cultural Rights: A Universal Challenge". In: Catarina Krause. et.al. (eds), **Economic, Social and Cultural Rights**, (London: Martinus Ni Jhoff Publishers, 2001) P.4.
- ٦ - أحمد منيسى. **حقوق الإنسان . في: موسوعة الشباب السياسية، العدد (١٦)، ٢٠٠٢، ص ٧٢ .**
 - ٧- دونللى، جاك. **حقوق الإنسان العالمية بين النظرية والتطبيق. ترجمة: مبارك عثمان، محمد فرحات. (القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠٠٦) ص ٣٢٠ .**

٨- انظر:

* عبد المجيد الانتصار. التربية على حقوق الإنسان. في: **المجلة العربية لحقوق الإنسان**، العدد (٨)، نوفمبر ٢٠٠١، ص ص ١٠٩، ١١٠ .

* حسن نافعة. حقوق الإنسان في التنظيم الدولي العالمي: تطور الدور وحدود فاعليته. في: **مجلة رواق عربي**، العدد (٥)، يناير ١٩٩٧، ص ٤١ .

9 - Evans, Tony. "A Human Right to Health".In: *Third World Quarterly*, Vol (23), No (2), April 2002, P.200.

١٠ - مركز الأرض لحقوق الإنسان. الأوضاع الصحية في الريف المصري. في: **سلسلة الأرض والفلاح**، العدد (٤٦)، يونيو ٢٠٠٨، ص ٢٣٠ .

11 - Evans, Tony. *Op.cti*, P. 197.

١٢ - منظمة الصحة العالمية. الحق في الصحة . ٩ ديسمبر ٢٠٠٨ .

<http://www.WHO.intmediacentre>>.

١٣ - منظمة الصحة العالمية. مرجع سابق. ص ٢٠ .

١٤ - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) .

15 - Leary, Virginia A. "The Right to Health in International Human Right Law". In: *Health and Human Rights*, Vol (1), No (1), Autumn 1994, P.32.

١٦ - منظمة الصحة العالمية. مرجع سابق. ص ١٠ .

١٧ - المرجع السابق ص ص ٣٢، ٣٣ .

١٨ - الهيئة العامة للاستعلامات. نص دستور جمهورية مصر العربية . ٩ ديسمبر ٢٠٠٨ .

<http://constitution.sis.gov.eg>>.

١٩ - نيفين الحسيني . إشكاليات إعمال الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية . **في: قضايا حقوق الإنسان**، الإصدار الأول، ١٩٩٧، ص ص ٤٢، ٤٣ .

20 - Leary, Virginia. A.. *Op.cit*, P.42.

21- Evans, Tony. *Op.cit*, P.197.

22- Tubis, Bregette. " The Right to Health ". **In:** Catarina Krause. *et.al.* (eds), *Op.cit*, P.345.

23- Leary, Virginia. A. *Op.cit*, P. 46.

٢٤ - البنك الدولي . **جعل الخدمات تعمل لصالح الفقراء** . (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة و النشر، ٢٠٠٤) ص ١٣٥ .

25 - Leary, Virginia. A. *Op.cit*, P.50.

٢٦ - مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار . **التحديات التي تواجه قطاع الصحة في مصر و سياسات التغلب عليها** . (القاهرة: المركز - رئاسة مجلس الوزراء، مارس ٢٠٠٥) ص ٧٠ .

٢٧ - مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية . **الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠٠٨** . (القاهرة: المركز، يناير ٢٠٠٨) ص ٢٩٨ .

٢٨ - المرجع السابق . ص ٢٩٨ .

٢٩ - مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار . **دراسة مقترح شراء الحكومة للخدمات الصحية من القطاع الخاص** . (القاهرة: المركز - رئاسة مجلس الوزراء، أبريل ٢٠٠٥) ص ص ١٠، ١١ .

٣٠ - المرجع السابق . ص ص ٨، ١ .

٣١ - مركز الأرض لحقوق الإنسان . **مرجع سابق** . ص ص ٢٨ - ٣٦ .

٣٠٠ ————— العولمة وانعكاساتها على ضمان الحق في الصحة في المجتمع المصري —

- ٣٢- مصطفى السيد وآخرون. مرجع سابق. ص ١٥١ .
- ٣٣- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الإسكوا . نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية: إطار وتحليل مقارن. (نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٥) ص ص ٥٦، ٥٧ .
- ٣٤- مصطفى السيد وآخرون. مرجع سابق. ص ١٥٣ .
- ٣٥- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الإسكوا . مرجع سابق. ص ٥٧ .
- 36 - Evans, Tony. *Op. cit*, P. 207.
- ٣٧ - المرجع السابق ص ٢٠٨ .
- ٣٨ - المرجع السابق ص ٢٠٨ .
- ٣٩ - إبراهيم العيسوي. التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها. الطبعة الثانية. (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠١) ص ص ٣٨ - ٤٠ .
- ٤٠- جبيلز، مالكون وآخرون. **اقتصاديات التنمية**. ترجمة: طه عبد الله منصور، عبد العظيم محمد مصطفى. (الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٩٩) ص ٤٢٠ .
- ٤١- حسام بدرأوى، محسن يوسف (محرران). **الشفافية ومحاربة الفساد في قطاع الصحة**. (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، ٢٠٠٧) ص ١٣٠ .
- ٤٢- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. **الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠٠٨** . مرجع سابق. ص ٣٠٠ .
- ٤٣- مركز الأرض لحقوق الإنسان. مرجع سابق. ص ٢٨٠ .
- ٤٤- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. **التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٧/٢٠٠٨**. (القاهرة: المركز، ٢٠٠٨) ص ٤٦٤ .

٤٥- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الإسكوا . مرجع سابق . ص ٥٦، ٥٧ .

٤٦- حسام بدرأوى، محسن يوسف (محرران) . مرجع سابق . ص ٤٤ .

٤٧- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار . التحديات التي تواجه قطاع الصحة في مصر وسياسات للتغلب عليها . مرجع سابق . ص ١٦٠ .

٤٨- حسام بدرأوى، محسن يوسف (محرران) . مرجع سابق . ص ١٤٠ .

٤٩- المرجع السابق . ص ص ١٧، ١٨ .

٥٠- المرجع السابق . ص ١٤٠ .

٥١- أحمد متولى . خصخصة الخدمات الصحية في مصر .

٥٢- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية . الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠٠٨ . مرجع سابق . ص ٣٠١ .

٥٣- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية . التقرير الإستراتيجى العربى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ . مرجع سابق . ص ص ٤٦٠، ٤٦١ .

٥٤- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار . الأزمة الراهنة لسوق الدواء في مصر . (القاهرة: المركز رئاسة مجلس الوزراء ، سبتمبر ٢٠٠٣) ص ص ٨ - ٢٨ .

٥٥- جريدة المصرى اليوم . ع (١٦٦٠)، ٢٩/١٢/٢٠٠٨ .

٥٦- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار . الأزمة الراهنة لسوق الدواء في مصر . مرجع سابق . ص ٢١٠ .

المحتويات

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
* مقدمة.....	٥
الفصل الأول	
علم اجتماع العولمة - وعولمة علم الاجتماع:	
رؤية مستقبلية لعلم الاجتماع في العالم العربي	٩ - ٥٩
* تمهيد.....	١١
أولاً- علم اجتماع العولمة.....	١٢
١- العولمة: تعبيرات مجازية و تصورات مستعارة.....	١٢
٢- العولمة: تعريف المفهوم.....	١٤
أ- التعريف التصوري للعولمة.....	١٥
ب- التعريف الإجرائي للعولمة.....	٢٠
٣- بدايات العولمة.....	٢٤
أ- الموجة الأولى: المتعولمون.....	٢٥
ب- الموجة الثانية: المتشككون.....	٢٦
ج- الموجة الثالثة: التحوليون.....	٢٨
٤- التعامل مع العولمة:.....	٣٢
أ- أسس التعامل الخلاق مع العولمة.....	٣٣
ب- الوسائل الخلاقة في التعامل مع العولمة.....	٣٤
ثانياً- عولمة علم الاجتماع.....	٣٦
١- العولمة وأزمة علم الاجتماع.....	٣٧
٢- العولمة وإعادة بناء علم الاجتماع.....	٤١
٣- العولمة والحياة اليومية.....	٤٨

ثالثاً- علم الاجتماع في العالم العربي: رؤية مستقبلية..... ٥٠

* المراجع والهوامش..... ٥٥

الفصل الثاني

التحولات الاجتماعية وظواهر الاعتدال والتشدد في الحياة اليومية ٦١ - ٨٩

* تمهيد..... ٦٣

أولاً- تصور العلاقة بين التحولات الاجتماعية والحياة اليومية؛

المشكلة والتساؤلات..... ٦٤

ثانياً- التحولات في النسق الطبقي وانعكاساته علي ظواهر الاعتدال

والتشدد في حياتنا اليومية..... ٦٩

١- الانقسام الطبقي إلي شرائح رأسمالية عليا، وشرائح أخرى دنيا ٦٩

٢- تفكيك الطبقة الوسطي..... ٧١

٣- عولمة النسق الطبقي وظواهر التشدد والاعتدال في حياتنا اليومية..... ٧٤

ثالثاً- التحولات في النسق القيمي وانعكاساته علي ظواهر الاعتدال

والتشدد في حياتنا اليومية..... ٧٥

١- مظاهر التحول في النسق القيمي في النصف الثاني من

القرن العشرين..... ٧٦

٢- مجتمع المخاطر والتغير في النسق القيمي..... ٧٧

٣- انعكاسات ثقافة الخطر علي ظواهر الاعتدال والتشدد

في حياتنا اليومية..... ٧٩

رابعاً- نحو استراتيجية وطنية لتوسيع دوائر الاعتدال

في الحياة اليومية..... ٨٠

١- التعامل الخلاق مع العولمة..... ٨٢

٢- تعزيز الأمن البشري، وتجفيف منابع الخطر..... ٨٣

٣- محاصرة ظواهر التشدد وتداعياتها..... ٨٥

* المراجع المستخدمة..... ٨٧

الفصل الثالث

العولمة وأزمة المواطنة في الحياة اليومية	٩١ - ١٣٠
* تمهيد.....	٩٣
أولاً- في تصور العلاقة بين العولمة والمواطنة.....	٩٤
١- تعريف العولمة عند روبرتسون.....	٩٤
٢- العولمة والحياة اليومية عند جيدنز.....	٩٥
٣- العولمة والمواطنة في ضوء تصور ثنائية البنية عند جيدنز.....	٩٦
٤- استعمار الحياة اليومية و انحسار المجال العام عند هابرماس.....	٩٧
ثانياً- العولمة والتحول في المواطنة: التصورات والممارسات.....	٩٨
١- التحولات في تصورات المواطنة.....	٩٨
أ- المفهوم التقليدي للمواطنة.....	٩٩
ب- المفهوم الحديث للمواطنة.....	١٠١
ج- المفهوم المعاصر للمواطنة.....	١٠٢
٢- التحولات في ممارسة المواطنة.....	١٠٥
٣- العولمة وتكريس التحولات في المواطنة.....	١٠٦
ثالثاً- أزمة المواطنة في حياتنا اليومية.....	١٠٨
١- حقوق المواطنة في المواثيق الدولية والمحلية.....	١٠٨
٢- مظاهر أزمة المواطنة في حياتنا اليومية.....	١١٠
٣- تداعيات أزمة المواطنة في حياتنا اليومية.....	١١٢
أ- المواطنة وإقصاء المصريين في الخارج.....	١١٤
ب- المواطنة والاستبعاد الاجتماعي للفقراء.....	١١٤
ج- المواطنة وتهميش الفئات الاجتماعية.....	١١٦
ج/١ المواطنة والمرأة.....	١١٦
ج/٢ المواطنة والأقباط.....	١١٧

رابعاً- النتائج العامة ودلالاتها النظرية والتطبيقية.....	١١٩
١- النتائج العامة.....	١١٩
٢- الدلالات النظرية والتطبيقية.....	١٢٤
* المراجع المستخدمة.....	١٢٨

الفصل الرابع

الشركات متعددة الجنسيات بين حقوق المواطنة والمسؤولية الاجتماعية ١٣١-١٩١

* تمهيد.....	١٣٣
أولاً- الشركات متعددة الجنسيات: لمحة تاريخية.....	١٣٥
ثانياً- مواطنة الشركات: قراءة في المفهوم.....	١٤٢
ثالثاً- أسس ومعايير مواطنة الشركات.....	١٤٥
١- حقوق الشركات متعددة الجنسيات من جانب الدولة.....	١٤٦
أ- تنظيم عمل الشركات.....	١٤٦
ب- تقييد المحسوبية.....	١٤٨
ج- محاربة الفساد.....	١٤٩
د- توفير مناخ الثقة.....	١٥٠
٢- المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات.....	١٥٢
أ- مفهوم المسؤولية الاجتماعية.....	١٥٤
ب- أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات...١٥٧	
ب/١ الالتزام بالقانون.....	١٥٩
ب/٢ تعزيز المنافسة.....	١٦٠
ب/٣ احترام حقوق العمال.....	١٦٠
ب/٤ استخدام التكنولوجيا المتقدمة.....	١٦١
ب/٥ حماية المستهلك.....	١٦٢
ب/٦ دفع الضرائب.....	١٦٢

ب/٧ مكافحة الرشوة.....	١٦٣
ب/٨ احترام حقوق الإنسان.....	١٦٣
ب/٩ حماية البيئة.....	١٦٥
ب/١٠ خدمة المجتمع.....	١٦٥
٣- آليات ضمان أنشطة المسؤولية الاجتماعية.....	١٦٦
أ- ميثاق الشرف.....	١٦٧
ب- التقارير الثلاثية.....	١٦٨
ج- اتفاقيات الشراكة.....	١٦٨
٤- المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات بين	
الأهمية والمزايا.....	١٦٩
أ- تعزيز سمعة الشركة و مكانة المنتج.....	١٧١
ب- زيادة القدرة علي اجتذاب عاملين ذوي مهارة.....	١٧١
ج- انخفاض مخاطر و تكاليف النشاط الاقتصادي.....	١٧١
د- تحسين الأداء العالي.....	١٧٢
رابعاً- نماذج من المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة	
الجنسيات علي مستوى العالم.....	١٧٢
١- الولايات المتحدة (مايكروسوفت نموذجاً).....	١٧٣
٢- اليابان.....	١٧٣
٣- بولندا.....	١٧٤
٤- الهند.....	١٧٥
٥- نماذج من المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات	
في المجتمع المصري.....	١٧٦
خامساً- معوقات تطبيق برامج مواطنة الشركات متعددة الجنسيات.....	١٨٠
* خاتمة.....	١٨١
١- نتائج البحث و دلالاتها النظرية.....	١٨١

- ٢- التوصيات ١٨٣
- ٣- قضايا جديدة بالبحث و الدراسة في المستقبل ١٨٤
- * المراجع المستخدمة ١٨٦

الفصل الخامس

- العولمة ومجتمع المخاطر: الجرائم المعلوماتية نموذجاً ١٩٢ - ٢٦٢
- * تمهيد ١٩٥
- أولاً- مفهوم العولمة ١٩٧
- ثانياً- مجتمع المخاطر ١٩٨
- ثالثاً- التطور التاريخي للجرائم المعلوماتية (تحليل ماكروسكوبي) ٢٠١
- ١- مرحلة ما قبل ظهور مجتمع المعلومات ٢٠٢
- أ- فترة ما قبل عام ١٩٦٩: (تطوير الحاسبات الآلية) ٢٠٢
- ب- فترة الستينيات: (ظهور الهاكرز بالمعنى الإيجابي) ٢٠٣
- ٢- فترة السبعينيات (سرقة خطوط الهاتف) ٢٠٤
- ٣- فترة الثمانينيات (تكوين جماعات الهاكرز واختراق شبكات الحاسب الآلي) ٢٠٥
- ٤- أواخر الثمانينيات (نشر الفيروسات) ٢٠٧
- ٥- أوائل التسعينيات: (انتشار الإنترنت وبداية توسيع نشاط الهاكرز) ٢٠٨
- رابعاً- الجرائم المعلوماتية؛ قراءة في المفهوم ٢١٠
- ١- تعريفات حول وسيلة ارتكاب الجريمة المعلوماتية ٢١٠
- ٢- تعريفات حول موضوع الجريمة المعلوماتية ٢١١
- ٣- تعريفات مرتبطة بتوافر المعرفة الفنية ٢١٢
- تعقيب ٢١٣
- خامساً- خصائص الجرائم المعلوماتية ٢١٤
- ١- آلية النشاط الإجرامي ٢١٥

٢- الطابع الكونى للجرائم المعلوماتية.....	٢١٥
٣- الغفلية.....	٢١٨
٤- ارتباط الجرائم المعلوماتية بجرائم الياقات البيضاء.....	٢١٩
٥- الجريمة المعلوماتية جريمة منظمة.....	٢٢٠
سادساً- التحليل الكيفى لأنماط الجرائم المعلوماتية.....	٢٢٢
١- الحاسب الآلى كهدف (الاحتياى المعلوماتى).....	٢٢٣
أ- تعديل البيانات.....	٢٢٤
ب- تدمير البيانات.....	٢٢٥
ج- سرقة البيانات.....	٢٢٦
٢- الحاسب الآلى كوسيلة للنشاط الإجرامى.....	٢٢٨
٣- الحاسب الآلى كعامل ثانوى للنشاط الإجرامى.....	٢٢٨
٤- جرائم ارتبطت باستخدام الحاسب الآلى وانتشاره.....	٢٣٢
سابعاً- التحليل الكمى للجرائم المعلوماتية.....	٢٣٢
١- صعوبة تقدير حجم الجرائم المعلوماتية.....	٢٣٢
٢- الجهود المبذولة لتقدير حجم الجرائم المعلوماتية.....	٢٣٤
أ- الولايات المتحدة الأمريكية.....	٢٣٥
ب- بريطانيا.....	٢٣٦
ج- فرنسا.....	٢٣٧
ثامناً- الفئات المتضررة من الجرائم المعلوماتية.....	٢٣٩
١- المؤسسات المالية و المصرفية.....	٢٣٩
٢- الشركات و الأعمال التجارية.....	٢٤٢
٣- المؤسسات العسكرية.....	٢٤٤
٤- الأفراد.....	٢٤٥
* خاتمة.....	٢٤٧
* المراجع و الهوامش.....	٢٤٩

الفصل السادس

العولمة وانعكاساتها على ضمان الحق في الصحة في المجتمع المصري ٢٦٢ - ٢٠١	
* تمهيد.....	٢٦٥
أولاً- الحق في الصحة بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة.....	٢٦٧
ثانياً- مستويات التنمية الصحية.....	٢٧٧
١- العمر المتوقع عند الولادة.....	٢٧٩
٢- معدل وفيات الرضع.....	٢٧٩
٣- معدل الإصابة بالأمراض.....	٢٨٠
٤- تصنيف منظمة الصحة العالمية لأداء النظام الصحي.....	٢٨١
ثالثاً- انعكاسات العولمة علي الحق في الصحة.....	٢٨١
١- تقليل حجم الإنفاق علي الصحة.....	٢٨٤
٢- خصخصة الخدمات الصحية.....	٢٨٨
٣- تحرير أسعار صرف الدواء.....	٢٨٩
أ- السعر.....	٢٩٠
ب- التجارة.....	٢٩٠
ج- نقل التكنولوجيا.....	٢٩١
* خاتمة.....	٢٩٣
١- النتائج العامة للبحث.....	٢٩٣
٢- التوصيات.....	٢٩٥
٣- أهم القضايا الجديدة بالبحث في المستقبل.....	٢٩٦
* المراجع و الهوامش.....	٢٩٧